

A



WO/PBC/26/12

الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 25 أكتوبر 2017

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السادسة والعشرون

جنيف، من 10 إلى 14 يوليو 2017

التقرير

الذي اعتمده لجنة البرنامج والميزانية

جدول المحتويات

3.....	افتتاح الدورة.....	البند 1
5.....	اعتماد جدول الأعمال.....	البند 2
13.....	تقرير أداء البرنامج لسنة 2016.....	البند 3
21.....	الوضع المالي في نهاية 2016: النتائج الأولية.....	البند 4
22.....	اقترح مشروع البرنامج والميزانية للشائبة 19/2018.....	البند 5
88.....	تعديلات على سياسة الاستثمار.....	البند 6
93.....	التعديلات المقترحة إدخالها على النظام المالي ولائحته بما في ذلك تعديلات على إطار المشتريات.....	البند 7
98.....	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.....	البند 8
101.....	قضايا الحوكمة.....	البند 9
105.....	فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الشائبة 2019/2018.....	البند 10
126.....	اختتام الدورة.....	البند 11

الملاحق قائمة المشاركين

1. عُقدت الدورة السادسة والعشرون للجنة البرنامج والميزانية بمقر الويبو في الفترة من 10 إلى 14 يوليو 2017.
2. وتألفت اللجنة خلال الفترة من أكتوبر 2015 إلى أكتوبر 2017 من الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين، وأرمينيا، وأذربيجان، وبنغلاديش، وبيلا روس، والبرازيل، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا (16/2015)، والكونغو، والجمهورية التشيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وإستونيا (17/2016)، وإثيوبيا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإيران (جمهورية إيران الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، ولاتفيا (16/2015) وماليزيا، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، وباكستان، وبنما، وبولندا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والسنغال، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسويد، وسويسرا (بحكم موقعها)، وطاجيكستان، وترينيداد وتوباغو (17/2016)، وتركيا، وأوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفيت نام، وزمبابوي (53).
3. وكانت الدول الأعضاء التالية ممثلة في اللجنة بهذه الدورة: الأرجنتين، وأذربيجان، وبنغلاديش، والبرازيل، والكاميرون، كندا، شيلي، الصين، الجمهورية التشيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، إيران، إيطاليا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، باكستان، بنما، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا (بحكم موقعها)، طاجيكستان، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، زمبابوي (46). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية، الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء في اللجنة، ممثلة بصفة مراقب: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، بنن، البوسنة والهرسك، بوتان، بلغاريا، بوروندي، كولومبيا، كوت ديفوار، قبرص، الغابون، جورجيا، إندونيسيا، وإسرائيل، ليتوانيا، الكويت، مالطا، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، ناميبيا، نيكاراغوا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، المملكة العربية السعودية، صربيا، تايلاند، تونس، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي (37).

البند 1 افتتاح الدورة

4. افتتح الرئيس الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، معربة عن أملها في إجراء مناقشات مثمرة للعمل المقبل في الأسبوع المكثف، ودعا المدير العام إلى تقديم تعليقاته الأولية.
5. وأعرب المدير العام عن رغبته في تناول عدد من المسائل، لاسيما عرض مشروع البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 2018/19. وفي هذا الصدد، أشار المدير العام إلى أن المنظمة قد قضت حتى الآن 18 شهرا في فترة الثنائية 2016/17، وأن نتائج السنة الأولى كانت جيدة جدا. وأفاد أن المنظمة قد أنهت السنة بنتيجة مالية عامة بفائض قدره 32 مليون فرنك سويسري بعد أن أخذت في الاعتبار التسويات التي أدخلت على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأدى ذلك إلى ارتفاع صافي أصول المنظمة إلى نحو 311 مليون فرنك سويسري، مما يمكن المنظمة من زيادة النسبة المتوية للأصول السائلة في الاحتياطات الإجمالية. وفي إشارة إلى أن الهدف الذي حددته الدول الأعضاء هو زيادة نسبة الأصول السائلة في الاحتياطات من 22 بالمائة في المائة إلى 25 بالمائة، أشار المدير العام إلى أن هذه النتيجة جيدة جدا. وأضاف المدير العام أن النتائج الجيدة ليست مالية فحسب، بل تشمل عددا من المسائل. وعلى وجه الخصوص، تسير نحو 72 بالمائة في المائة من أهداف مؤشرات أداء البرامج على المسار الصحيح خلال منتصف فترة الثنائية. وأضاف المدير العام أنه على الرغم من أن نتائج هذا العام كانت مؤقتة للغاية، إلا أن المنظمة تسير على الطريق الصحيح لتكرار أداء السنة الأولى من فترة الثنائية. وأعرب المدير العام عن أمله في أن تحقق المنظمة نفس النتائج الجيدة في هذا العام كما حدث خلال العام الماضي. وتطرق إلى مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2018/19، وأفاد أنه من المقدر أن إيرادات المنظمة سترتفع بنسبة 10.4 بالمائة تقريبا، بحيث تبلغ الإيرادات الإجمالية للمنظمة 826 مليون فرنك سويسري، وستكون هذه هي المرة

الأولى التي تحقق فيها المنظمة إيرادات تزيد على 800 مليون فرنك سويسري في فترة ثنائية بعينها. كما أفاد أن تقديرات الإيرادات هذه تستند إلى عمل مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين الذي تتبع الطلب التاريخي والحديث وتوقعات صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي في البلدان التي حققت أعلى معدل إيداعات لدى المنظمة. وذكر أنه على مدار فترات الثنائيات الأربع أو الخمس الأخيرة، تم التحقق من صحة تقديرات مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين، ولذلك أعرب المدير العام عن ارتياحه في المضي قدما على هذا الأساس، وأشار إلى أن المنظمة اعتمدت بطبيعة الحال وجهة نظر متحفظة بشأن الإسقاطات، التي قدمت حالة مرتفعة وحالة منخفضة وحالة القاعدة. وفيما يتعلق بالنفقات، وفي محاولة لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء، اقترح أن تقتصر النفقات على زيادة قدرها 2.7 بالمائة، وهي نسبة تقل عن الزيادة المقدرة في الإيرادات، ولها دلالة كبيرة على أن الزيادة في تكاليف الموظفين ستكون عند 0.8 بالمائة. وأفاد أن ذلك كان شاعلا أعرب عنه مرارا وتكرارا في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية في السنوات السابقة، ورأى المدير العام أن المنظمة نجحت في معالجة هذا القلق في السنوات الأخيرة، وستواصل القيام بذلك في فترة الثنائية الجديدة. وهناك عدة أمور تفخر بها المنظمة من حيث الإدارة خلال السنوات العديدة الماضية. وأشار المدير العام إلى أن المنظمة تمكنت من تحقيق نتائجها دون أي زيادة في الرسوم على مدار عدة فترات ثنائية. وهذا يقارن بشكل إيجابي للغاية بسجل مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية. واستطرد المدير العام بقوله أنه لم يتم اقتراح وظائف جديدة في المنظمة لفترة الثنائية المقبلة. وهذا مثال آخر ملموس على احتواء تكاليف الموظفين. والواقع أن هذه هي فترة الثنائية الخامسة على التوالي التي لم يتم فيها طلب وظائف جديدة في المنظمة. وكان ذلك نتيجة، أولا وقبل كل شيء، لزيادة الإنتاجية التي حققتها نظم تكنولوجيا المعلومات في المنظمة التي دعمت النظم العالمية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ولاهاي وغيرها من المجالات، فضلا عن اتباع ممارسات إدارية حكيمة. وبالإضافة إلى الوضع المالي العام، أشار المدير العام إلى أنه سيتم عرض المخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي يستند إلى توقعات متعددة السنوات للتكاليف الرأسمالية التي ستكبدتها المنظمة في فترة العشر سنوات المقبلة، ولكنها تقتصر على طلب محدد بالنسبة لفترة الثنائية المقبلة 2018/19. وأفاد أن المخطط العام لتجديد مباني المقر تناول المجالات الرئيسية التي تعتقد المنظمة أنها تمثل متطلبات النفقات الرأسمالية وهي الاستثمارات الإضافية المطلوبة - الأمن والسلامة المادية والأمن السيبراني. وذكر أن المنظمة اضطلعت بهذا الاستثمار الإضافي، واقترح مواصلة هذا المسار لضمان السلامة المادية للموظفين والوفود وجميع زوار المنظمة، وكذلك أمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات التي تركز على الأداء الجيد لأنظمة الملكية الفكرية العالمية للمنظمة. وأفاد أن المجال الثاني يتمثل في الاستثمار في منصات تكنولوجيا المعلومات لدى المنظمة. وذكر أن مكاسب كبيرة في الإنتاجية تحققت نتيجة لمنصات تكنولوجيا المعلومات، ولكنها تتطلب تجديدا مستمرا. وأشار المدير العام إلى وجود عدد كبير جدا من المشاريع الجارية في هذا المجال. ويشمل ذلك التحسين المستمر للبيئة الإلكترونية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، أي البيئة الإلكترونية التي تعمل فيها معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اقتراح بتجديد بيئة تكنولوجيا المعلومات لنظام مدريد ولاهاي. ويجري النظر في مدى إمكانية الحصول على أوجه التآزر من خلال منصة عالمية واحدة لجميع خدمات المنظمة. وذكر أن المنظمة أبدت رغبتها في تقديم تجربة مستخدم موحدة إلى أقصى حد ممكن للمستخدمين الذين عادة ما يستخدمون جميع الأنظمة، بدلا من نظام واحد فقط. كما تؤكد المنظمة على منصات تكنولوجيا المعلومات التي تمكن من تحسين برامج التنمية المستدامة والمساهمة فيها. وأشار المدير العام إلى نظام أتمتة الملكية الصناعية (IPAS) الذي تم نشره في أكثر من 80 دولة نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية في جميع أنحاء العالم. وذكر أن هذا البرنامج كان شاعلا جدا وكان الطلب مرتفعا للغاية، مما أدى إلى اشتراط مواصلة الاستثمار. وقال إن مراكز دعم التكنولوجيا والمعلومات (TISCs) لدى المنظمة هي مجال استثمار آخر له تأثير مباشر على برنامج التنمية. وأضاف المدير العام أن المنظمة تمكنت من تحقيق نتيجة جيدة جدا باستخدام التعلم الآلي العصبي العميق للترجمة. وأفاد أنه كما ذكر في وقت سابق من هذا العام، كان ذلك هو أول تطبيق للذكاء الاصطناعي لدى المنظمة. وكانت النتائج التي تحققت جيدة للغاية، مقارنة بأي أنظمة أخرى متاحة في جميع أنحاء العالم. وأفاد أن المنظمة الآن على أعتاب تطبيقات ذكاء اصطناعي أكثر أهمية. ومن الأمثلة على ذلك اقتراح استكشاف تطوير معلم رقمي في الأكاديمية للمساعدة في بناء القدرات البشرية. وأشار المدير العام إلى أن نحو 60 000 طالب قد اضطلعوا ببرامج المنظمة للتعليم عن بعد كل عام، ونظرا لأن النتائج الأولية في هذا المجال التي تم الحصول عليها في أماكن أخرى كانت واعدة جدا، فقد رأت المنظمة أن هذا مجال ينبغي أن تستكشفه في هذه المرحلة. وذكر

أن المجال الثالث الذي يثير قلقاً كبيراً بالنسبة للنفقات الرأسالية، إلى جانب السلامة والأمن ومنصات تكنولوجيا المعلومات، هو الإبقاء على دورة حياة مباني المنظمة لتفادي الاحتياجات الكبيرة من الإنفاق من أجل التجديد. ومن أجل المضي قدماً، يعتبر الحفاظ على المقر عنصراً هاماً يمكن من تحقيق وفورات كبيرة في المستقبل. وفيما يتعلق بالالتزامات الطويلة الأجل، أشار المدير العام إلى أن أهم بند هو بند التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الذي كان موضع مناقشة في اللجنة في السنوات السابقة، وفي المشاورات في وقت سابق. وأفاد المدير العام بأن المنظمة تمول هذه الالتزامات والتي يبلغ تمويلها حوالي 60 بالمائة. وتشارك المنظمة في عملية على نطاق منظومة الأمم المتحدة يجري الاضطلاع بها في شبكة التمويل والميزانية وفي اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وأشار المدير العام إلى أن هذه العمليات لا تزال جارية. ولم تتبنق بعد أية توصيات أو مقررات من تلك العمليات والممارسات، ولكن المنظمة تشارك مشاركة كاملة في هذه المناقشات وتراقب التقدم المحرز بعناية فائقة. وسيتم الإبلاغ بالنتائج والمقترحات المتعلقة بأي إجراء مناسب في الوقت المطلوب. وأعرب المدير العام عن رغبته في تغطية بندين آخرين بإيجاز شديد. وفيما يتعلق بالبنود العامة للبرنامج، أشار المدير العام إلى أن الويبو حرصت على ضمان أن أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية هي مبادئ توجيهية لتنمية برامج المنظمة، وهو ما انعكس في إطار النتائج. كما أشار المدير العام إلى أن الدول الأعضاء تناقش مسألة تحديد المكاتب الخارجية، وهي واحد في فترة الثنائية الحالية وما يصل إلى ثلاثة لفترة الثنائية المقبلة. وأبلغت الأمانة بأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حتى الآن. ومن وجهة النظر الخاصة بالميزانية، تم رصد اعتماد للمكاتب الأربعة. ومن ثم فإن المسألة تخص الدول الأعضاء التي تحدد المكاتب الأربعة التي ترغب في المضي قدماً فيها. وأخيراً، أشار المدير العام إلى القرار الذي اتخذته مؤخراً لجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC) بشأن تعديل تنازلي لمضاعف تسوية مقر العمل في جنيف. وذكر أن هذا الموضوع موضع نقاش واسع النطاق، لاسيما في جنيف، التي كانت مركز العمل المتأثر بهذا القرار بالذات. وقد اضطلعت الوكالات التي تتخذ من جنيف مقراً لها بممارسة جماعية من العناية الواجبة فيما يتعلق بقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية، عند تقييمها لمسألة تطبيق ذلك القرار. وقد فوضت الويبو هذه الممارسة المتعلقة ببذل العناية الواجبة من خلال الاجتهادات القضائية للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية التي نصت على أنه ينبغي للرؤساء التنفيذيين ألا يطبقوا قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية بصورة عمياء ولكن عليهم واجب بذل العناية الواجبة لضمان اتخاذ قرار على أسس صحيحة. وقدمت جميع الوكالات التي تتخذ من جنيف مقراً لها طلباً جماعياً إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية التي من المقرر أن تجتمع في فيينا في وقت لاحق من هذا الأسبوع. كما ذكر المدير العام أن الاستعراض الجماعي الذي أجري قد كشف عن ما تعتقد المنظمة أنه عدد من التصدعات الهامة في المنهجية وتطبيقها وكذلك جمع البيانات الذي يستند إليه قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية. وذكر أن المنظمة في حوار مستمر مع لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن هذه المسائل، وهي تنتظر معرفة ما إذا كانت لجنة الخدمة المدنية الدولية ستؤكد في اجتماعها قرارها أو تعدله أو ستعيد إجراء الاستقصاء كما اقترح عليها وتطبق المنهجية فيما يُعتقد أنها الطريقة الصحيحة. وفيما يتعلق بأثر القرار الذي سنتخذه لجنة الخدمة المدنية الدولية في النهاية وبالنظر إلى عدم اليقين فيما يتعلق بذلك القرار بسبب ما اعتبرته المنظمة بعد ممارسة دقيقة للغاية أنه بمثابة تصدعات منهجية هامة، اقترح المدير العام توفير معلومات عن مقدار النفقات المقترحة التي قد تكون موضع تساؤل. وكان هذا المبلغ حوالي 183 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل مبلغ مرتبات موظفي الفئة P والفئة D والفئة E التي ستنتأثر بالقرار. وبعد ذلك، يمكن تطبيق 7.7 بالمائة أو 5 بالمائة أو 10 بالمائة أو 2 بالمائة على هذا الرقم للحصول على نتيجة أثر القرار أو أي تعديل لهذا القرار.

البند 2 اعتماد جدول الأعمال

6. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/26/1 Prov.2.

7. وعرض الرئيس مشروع جدول الأعمال وأوضح أنه من أجل تسهيل مناقشات لجنة البرنامج والميزانية، تم تجميع بنود جدول الأعمال في الوثيقة في أربعة أجزاء مختلفة، وهي أداء البرنامج والمراجعات المالية، والتخطيط والميزانية، والمقترحات، والبنود التالية لقرارات الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وجمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2016.

وتساءل الرئيس عما إذا كانت الوفود موافقة على اعتماد مشروع جدول الأعمال. وبما أنه لم تكن هناك أي تعليقات، فقد تم تحديد القرار.

8. واعتمدت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/26/1).

9. وأعلن الرئيس، لدى عرضه للجدول الزمني المؤقت، أن تخطيط بند جدول الأعمال المبدئي قد أخذ في الاعتبار حساب الوقت اللازم المخصص لكل بند وأن الهدف هو إجراء مناقشة متوازنة لجميع البنود. وباستثناء البند 10 من جدول الأعمال المتعلق بفتح مكاتب خارجية جديدة للويبو، اتبع البرنامج ترتيب بنود جدول الأعمال. وسيتم تناول البند 3 (تقرير أداء البرنامج لسنة 2016) والبند 4 (الوضع المالي في نهاية 2016: النتائج الأولية) في اليوم نفسه. وسيجري النظر في البند 5 بشأن مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2019/2018 يوم الثلاثاء واختتامه بعد ظهر يوم الأربعاء. وسيتم تناول البند 6 (تعديلات على سياسة الاستثمار) والبند 8 (التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة) صباح يوم الأربعاء. وسيتم تناول البند 7 (اقتراح تعديلات على النظام المالي ولائحته بما في ذلك تعديلات على إطار المشتريات) والبند 9 (قضايا الحوكمة) بعد ظهر يوم الخميس. وسيتم اختتام البند 9 والبند 10 صباح يوم الجمعة. كما أعلن الرئيس أنه إذا لم يتم الانتهاء من مناقشة بنود محددة في الوقت المحدد، سيتم تناول البند التالي من جدول الأعمال وسيجري تحديد المناقشات غير المحتملة في موعد لاحق. وإذا أختتم النظر في بند من بنود جدول الأعمال قبل الموعد المخصص، فسيتم طرح المناقشة بشأن الموضوع التالي. وذكرت الرئيس أن الجلسات الصباحية ستبدأ في الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر. وستستأنف في الساعة الثالثة بعد الظهر. وأكدت الرئيس أنه سيبدل الجهد اللازم لتجنب الجلسات الليلية ولكن قد تكون هناك مشاورات غير رسمية يوم الخميس بشأن فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو. وفيما يتعلق بالبيانات العامة، طلبت الرئيس من مجموعات الويبو الإقليمية والدول الأعضاء أن تقدم بإيجاز النقاط الأساسية في بياناتها وأن تسلم النص الكامل من بياناتها إلى الأمانة لإدراجه في محاضر هذه الدورة، مع مراعاة حقيقة أنه سيكون لديهم الفرصة للمساهمة في بنود جدول الأعمال وقت تناولها. وفتحت الرئيس الباب أمام البيانات العامة التي أدلت بها مجموعات الويبو الإقليمية.

10. وهنأ وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، الرئيس على انتخابها وأعرب عن ثقته بتجربة الرئيس في تقديم توجيهات حكيمة للدول الأعضاء لنقل الأمور في الاتجاه الصحيح. وأعرب عن ثقة المجموعة باء من أن لجنة البرنامج والميزانية ستحقق نتائج ناجحة تحت قيادة الرئيس. وشكر وفد المجموعة الأمانة على التحضير للاجتماع، لاسيما إعداد مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2019/2018 وتقديم الوثائق في الوقت المناسب. كما أعرب وفد المجموعة باء عن تقديره لإعداد الإحاطة الإعلامية للمجموعات الإقليمية للويبو. وأبرز وفد المجموعة أهمية الموافقة على مشروع وثيقة البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 2019/2018 من قبل جمعيات الويبو التي ينبغي أن يكون لها أساس ثابت ومناسب لفترة الثنائية المقبلة. كما أعرب وفد المجموعة باء عن استعداده للمشاركة في مناقشة مشروع البرنامج والميزانية المقترحة لفترة الثنائية 2019/2018 لتحقيق هذا الهدف، استناداً إلى الأساس الجيد الذي قدمته الأمانة. وأفاد أنه بالإضافة إلى الأساس السليم لأنشطتها خلال فترة الثنائية المقبلة، تحتاج الويبو أيضاً إلى بنية تحتية حديثة وقوية تتكيف مع احتياجاتها، لاسيما الاحتياجات الناشئة عن الأنشطة التنفيذية على المدى الطويل. ولذلك، رحب وفد المجموعة باء باقتراح الأمانة للسنوات العشر المقبلة (المخطط العام لتجديد مباني المقر). كما أحاط الوفد علماً بالنتائج الأولية الإيجابية عموماً لعام 2016، بما في ذلك فائض مقداره 32 مليون فرنك سويسري، وأن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات تشكل، على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، 75 بالمائة من الإيرادات بينما تشكل الرسوم المعتدلة للنظام 15.4 بالمائة. وكان حافز الإيرادات من الخدمات المدفوعة الرسوم هو الطلب الدولي على سندات الملكية الفكرية. ومنذ عام 2010، استمر نشاط الإيداع العالمي للملكية الفكرية في النمو على الرغم من الانتعاش الاقتصادي البطيء من الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008. ومع ذلك، أكد وفد المجموعة من جديد بيانها الداعي إلى إدارة حذرة نظراً للبيئة المالية الدولية الهشة التي يتعين على الويبو أن تعمل فيها. وذكر أن المجموعة باء، فيما يتعلق بالبند 9 من جدول الأعمال بشأن قضايا الحوكمة، أن الدول الأعضاء، بجانب الأمانة، فضلاً عن الرؤساء والميسرين الاستباقيين، قد حققت تحسناً كبيراً فيما يتعلق بالنهج المتبع في اجتماعات الويبو على مدى السنتين أو الثلاث سنوات

الماضية، وأظهرت القدرة على الانخراط بفعالية في الوقت المناسب وبشكل منظم. وحذر وفد المجموعة من أن هذا الجهد يتطلب اهتماماً ومهدداً متواصلين. وبغية النظر في التدابير المحتملة للتحسين المستمر، طلب وفد المجموعة بآء توضيحات من الأمانة بشأن البنود التالية: (1) تكلفة اجتماع مدته أسبوع، لاسيما التكلفة اليومية في المواعيد المحددة، (2) تكلفة كل ساعة من العمل الإضافي لأغراض الترجمة الشفوية، (3) التكلفة الإضافية للمرافق لكل ساعة من وقت الاجتماعات الإضافية، (4) تكلفة اليوم الواحد للاجتماعات المخصصة لما بين الدورات. وأشار الوفد إلى أن جمعيات الويبو اعتمدت الخطوط التوجيهية في عام 2015 فيما يتعلق بإنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو وأعربت عن ثقتها في أن لجنة البرنامج والميزانية ستمكن من أن توصي لجمعيات الويبو لعام 2017 بأنسب الطرق نحو المضي قدماً في تنفيذ هذا القرار الهام. وأيد وفد المجموعة بآء المهجبة وأنه لا ينبغي إنشاء أكثر من ثلاثة مكاتب خارجية للويبو خلال فترة الثنائية الحالية. وأشار وفد المجموعة بآء إلى القرار الذي اتخذته جمعيات الويبو في عام 2016 بافتتاح مكنتين خارجيين جديدين للويبو على التوالي في الجزائر ونيجيريا، حيث قُضي الكثير من الوقت في هذه المسألة مما أعاق الوقت المخصص لقضايا أخرى. وذكر أن المجموعة بآء واثقة من أن المناقشات بشأن هذه المسألة ستجرى بطريقة فعالة تحت قيادة رئيس لجنة البرنامج والميزانية ورؤساء جمعيات الويبو لعام 2017. وذكر وفد المجموعة بآء أنه ينبغي حل إشكالية تحديد فترة الثنائية الحالية على سبيل الأولوية. كما ذكر الوفد أنه لا يزال ملتزماً بالمشاركة في المناقشة بطريقة بناءة، مع مراعاة أن الوقت المحدود للمناقشة ينبغي ألا يخصص بالكامل لهذه المسألة. وفيما يتعلق بعملية إنشاء مكاتب الويبو الخارجية الجديدة في فترة الثنائية 2019/2018، طرح وفد المجموعة بآء بالفعل أربعة أسئلة إلى مقدمي الطلبات من خلال المنسقين الإقليميين. وأشار وفد المجموعة بآء إلى أنه نظراً لضيق الوقت، فإنه يرحب بردود مقدمي الطلبات قبل انعقاد جلسات صباح الخميس، وأعرب عن تفضيله في أن تكون في شكل مكتوب. كما تناول وفد المجموعة بآء مسألة استخدام دورتين للجنة البرنامج والميزانية، أي أنه ينبغي إغلاق المناقشات بشأن البنود والبرامج التي يمكن أن تتفق عليها جميع الدول الأعضاء في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية من أجل التركيز على القضايا المتبقية في الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. ومن أجل توفير الوقت لمناقشة البنود المدرجة في جدول الأعمال، سيرك وفد المجموعة بآء تعليقاته على بنود جدول الأعمال ذات الصلة.

11. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وهنأ الرئيس على انتخابها وأعرب عن ارتياحه لرئاستها للجنة البرنامج والميزانية وهي لجنة اكتسبت مكانة بارزة في الويبو منذ أن أصبحت المنتدى الذي تتخذ فيه الدول الأعضاء قرارات تتعلق بالميزانية والقرارات المالية ذات الأثر المباشر على النتائج المرتقبة في فترة الثنائية 2019/2018. كما أعرب وفد المجموعة عن دعمه لإحراز تقدم في مختلف القضايا التي سيتم تناولها خلال الأسبوع من أجل إعداد وثيقة طموحة يمكن اعتمادها بالجمعيات المقبلة للويبو. كما أعرب الوفد عن تقديره للجهود التي يبذلها المدير العام لتعزيز المساواة بين الجنسين لدى الأمانة. واعترفاً بأن المنظمة، كما هو الحال في المنظمات الدولية الأخرى، تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، شجع الوفد على اتخاذ أي إجراء مستقبلي لصالح هذه الخطة. كما أعرب وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن التزامه بالمضي قدماً في التمثيل الجغرافي المتوازن لجميع المناطق على مستوى المديرين والموظفين. ومن ثم سيواصل الوفد المشاركة في المناقشات التي تجري في لجنة التنسيق. وذكر أن الإدارة الجيدة للموارد البشرية في الويبو واستخدام الأصول بفعالية وشفافية في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تكتسب أهمية قصوى في تحقيق ولاية الويبو. وشجع الوفد المدير العام على مواصلة تنفيذ أفضل الممارسات في هذا المجال وتوفير الموارد اللازمة لمكتب الأخلاقيات للاضطلاع بولايته. ورحب وفد المجموعة بمواءمة جميع البرامج مع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي ستكون بلا شك مفيدة جداً في توجيه عمل الويبو داخل الأمم المتحدة. وأقر وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بدور الابتكار وأثره على العديد من أهداف التنمية المستدامة وأصر على الطابع العالمي والمتكامل وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. كما أعرب الوفد عن ثقته بأن الدول الأعضاء ستوافق خلال هذه الدورة للجنة على تعزيز المعاهدات التي تعزز هذه الأهداف. وذكر الوفد أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لا تزال ملتزمة بتنفيذ معاهدة مراكش، وهي مساهمة هامة من جانب الويبو في حماية حقوق الإنسان. ومن ثم، ذكر الوفد أنه من المهم ضمان نشر موارد كافية لأنشطة المساعدة التقنية لاتحاد الكتب الميسرة، وكذلك توسيع عدد أعضاء معاهدة مراكش. وشكر وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية

والكاربي الأمانة على الدعم المقدم إلى مكاتب الملكية الفكرية الذي يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لمنطقته. وأشار الوفد إلى أهمية ضمان الموارد لزيادة المساعدة التقنية والتنمية والتعاون المقدم إلى المكاتب في إطار النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية (IPAS). وأفاد بأن أكثر من 80 مكتبا للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم قد استخدمته. وافر وفد المجموعة بنظام النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية باعتباره موردا أساسيا لتعزيز الملكية الفكرية تمشيا مع بيان المدير العام خلال الصباح. وذكر الوفد أن مكاتب الويبو الخارجية تشكل أولوية بالنسبة لدولها الأعضاء، وأعرب عن رغبته في توافق آرائه بشأن ترشيح كولومبيا. وأفاد أن الاقتراح قُدم رسميا في الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وأبرز وفد المجموعة أهمية أن تذكّر الدول الأعضاء والمشاركين في اللجنة بالعناصر الرئيسية للاقتراح لأغراض مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. كما أكد على أهمية تنفيذ قرار إنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو في هذا السياق، وأقر بالتقدم المحرز في جمعيات الويبو في عام 2016 بشأن إنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو في الجزائر ونيجيريا. وأعرب وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي عن ثقته في متابعة هذه الديناميكية الإيجابية والوصول إلى نتيجة مربحة للجميع. وشكر وفد المجموعة المدير العام وفريقه على توافر مباني الويبو لعقد المناسبات في الأيام الوطنية للدول الأعضاء.

12. وأعرب وفد جورجيا، متحدًا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، عن تهنئته للرئيس على انتخابها وأعرب عن ثقته في توجيهها التقدير للعمل الذي ستضطلع به اللجنة خلال الأسبوع المقبل. وبالنظر إلى أنها سنة ميزانية، أعرب الوفد عن ثقته في أن اللجنة ستحقق تقدما تحت قيادة الرئيس وتقدم توصيات في الميزانية إلى جمعيات 2017. وشكر وفد المجموعة الأمانة على إعداد الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة مهنية، لاسيما مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2019/2018. كما أثنى الوفد على نوعية الوثائق وعلى الاجتماعات التي عقدت من أجل الإعداد للجنة. وبينما أبرز الوفد أولوياته فيما يتعلق بخدمات الملكية الفكرية العالمية، سلط الضوء على أهمية المبادرات التي تروج لمعايير الملكية الفكرية ذات الأهمية السياسية والاقتصادية بالنسبة للمجموعة. وأفاد الوفد أنه يواصل استكشاف الإمكانيات التي تقدمها الويبو من خلال مبادرات المساعدة التقنية. وذكر أن الطلب يتزايد في المنطقة من أجل تحسين المشاركة في مختلف أنشطة الويبو التي تعمل على تطوير التعاون الإقليمي وتنفيذ مبادرات المساعدة التقنية، لاسيما مشاريع الدول الأعضاء القائمة على الطلب من خلال البرنامج 10 والبرنامج 11 والبرنامج 13. وأعرب عن تطلع مجموعته إلى مناقشات مثمرة بشأن مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2019/2018، وإنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو، وبنود هامة أخرى في جدول الأعمال. وكرر وفد المجموعة تأييده للخطط التوجيهية لإنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو على النحو المتفق عليه في جمعيات الويبو لعام 2015 التي تنص على أنه ينبغي للويبو إيلاء الأولوية للمناطق التي لا يوجد فيها مكتب خارجي وينبغي النظر في التوزيع الجغرافي العادل واحترامه. وأكد الوفد مجدداً أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لا تزال المنطقة الوحيدة دون أي مكتب خارجي للويبو وقدمت ترشيحا لاستضافة مكتب خارجي. واختتم الوفد بالتأكيد مجدداً على التزامه بعمل اللجنة ومشاركته البناءة.

13. وتحدث وفد طاجيكستان باسم بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وهنأ الرئيس على انتخابها، وأعرب عن ثقته بأن عمل اللجنة في ظل قيادتها القديرة ونهجها المهني سيكون تقدما وموجها نحو تحقيق النتائج. وشكر الوفد الأمانة على عملها الدؤوب في إعداد ونشر وثائق العمل المعروضة على اللجنة، مما أتاح لأعضاء المجموعة التحضير الأفضل والكفء للدورة. كما شكر الوفد المدير العام على ملاحظاته الاستهلاكية. وأقر وفد المجموعة بأن عمليات هذه اللجنة فعالة جدا في استخلاص الدروس من الماضي وإدراجها في أنشطة الويبو المقبلة. وأشار الوفد إلى أن الويبو تتمتع بوضع مالي مستقر بسبب جودة الخدمات المقدمة والإدارة السليمة للنظام العالمي للملكية الفكرية. واستنادا إلى التقارير المقدمة، أظهرت التقديرات أن الإيرادات في الثنائية 2019/2018 من المتوقع أن تزيد بنسبة 10.4 بالمائة أو 826 مليون فرنك سويسري بفائض قدره 61 مليون فرنك سويسري. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه يمكن إعادة توجيه الأموال من الفائض إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فضلا عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف 9. كما أحاط الوفد علما ورحب باقتراح تخفيض 10 بالمائة باشتراكات الدول الأعضاء في الثنائية 2019/2018. وأعرب وفد المجموعة

عن ثقته بأن هذه الأموال ستكون قيمة مضافة للحكومات في تعزيز الملكية الفكرية وإنفاذها على المستوى الوطني. وأفاد الوفد بأنه أجرى مفاوضات بهدف إجراء مناقشات موححة نحو تحقيق النتائج. واعترافاً بأن جدول الأعمال المعروض على المجموعة هو مسألة جوهرية ولصالح الوقت، أفاد الوفد أنه ينبغي له أن يدلي بتعليقاته على بنود معينة من جدول الأعمال أثناء اجتماعات اللجنة. وشكر الوفد المدير العام وفريقه المخصص على إتاحة الفرصة لأعضاء المجموعة لاستضافة فعاليتهم الجانبية في مباني الويبو بالتزامن مع الاجتماعات. وذكر وفد المجموعة أن هذه الأنواع من الفعاليات مكنت أعضاء المجموعة من تعزيز الملكية الفكرية من منظور وطني. واختتم وفد مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية بالتأكيد للرئيس على التزام المجموعة بالمساهمة بطريقة بناءة في إكمال أعمال هذه الدورة بنجاح.

14. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن ارتياحه لقيادة الرئيس للجنة، وأعرب عن امتنانه لجهودها. وجدد وفد المجموعة ثقته في الرئيس ومهنتها وكذلك قيادتها. كما أعرب وفد المجموعة الأفريقية عن ثقته بأن لجنة البرنامج والميزانية ستحقق نتائج جيدة تحت قيادة الرئيس. كما شكر المدير العام والأمانة على كل ما قاما به للإعداد لهذه الدورة. وأحاط الفريق علماً بتقرير أداء البرنامج لعام 2016 بشأن الوضع المالي في الوثيقة WO/PBC/26/INF/1 مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2018/2019 والمخطط العام لتجديد مباني المقر على التوالي في الوثيقتين WO/PBC/26/3 و WO/PBC/26/9. وأحاط وفد المجموعة الأفريقية علماً بأن النتائج المبينة في تلك التقارير تمثل عمل المنظمة خلال الفترة ولكنها توفر أيضاً نظرة مستقبلية للبرنامج والميزانية المقبلين. وذكر أن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على أعمال لجنة البرنامج والميزانية لأنها تشكل الأساس للمنظمة وتقدم أيضاً إرشادات بشأن الطموحات والتوجهات التي ينبغي أن تتخذها الويبو. وأعرب عن تأييده القوي للإنصاف والتوازن في تخصيص الموارد للأنشطة الإنمائية، لاسيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. كما أحاط وفد المجموعة علماً بمقترحات تعديل السياسات المتعلقة بالاستثمار، والتغييرات التي أدخلت على القواعد والأنظمة المالية، وكذلك المشتريات. وفيما يتعلق بمكاتب الويبو الخارجية، أعرب الوفد عن تأييده لتوسيع شبكة الويبو في جميع أنحاء العالم لأن ذلك يشمل، من بين مزايا أخرى، تغطية المزيد من المناطق وتقريب الويبو من الدول الأعضاء. وشكر جميع الدول الأعضاء على اهتمامها بهذا الموضوع وهنأها على التزامها وكذلك على ملفات الجودة التي قدمها كل من المرشحين. واختتم وفد المجموعة الأفريقية كلمته معرباً عن تطلعه إلى المشاركة في المناقشات بشأن البنود المدرجة في جدول الأعمال، كما أعرب عن أمله في أن يسهم بطريقة بناءة في المناقشات على مدار الأسبوع، وأن تقود الدورة توصية إلى جمعيات الويبو لعام 2017.

15. وأعرب وفد إندونيسيا للرئيس، متحدثاً باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (المجموعة الآسيوية)، عن حماسه لرئاسته هذه الدورة الهامة. وأيد وفد المجموعة مشروع جدول الأعمال والبرنامج المؤقت واعتبر أن خبرة الرئيس وقيادته القديرة ستوجهان الدول الأعضاء نحو التوصل إلى استنتاجات بناءة في تلك الدورة. وشكر وفد المجموعة الآسيوية الأمانة على عملها الدؤوب والإعداد لذلك الاجتماع وتقديم جميع الوثائق ذات الصلة، لاسيما مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2018/2019. وأعرب الوفد عن أمله، بعد فحص مختلف الوثائق المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية، أن تشجع المواد المعروضة على اللجنة الدول الأعضاء على تقييم الحالة الراهنة وإتاحة الفرصة لطرح الأفكار والتوصيات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق مزيد من التحسين في عمل المنظمة. وأفاد الوفد أنه درس الوثيقة WO/PBC/26/INF/1 بشأن الوضع المالي وكذلك الوثيقة WO/PBC/26/2 بشأن تقرير أداء البرنامج لعام 2016. وأعرب الوفد عن سعادته لمعرفة أنه من أصل ما مجموعه 455 مؤشراً للأداء، تم تقييم 329 أو 72 بالمائة، على المسار الصحيح. وأقر الوفد أنه لا يزال هناك تقدم في الإطار المعياري للملكية الفكرية على الرغم من أنه يسير بوتيرة أبطأ قليلاً مما كان متوقعاً. وبحلول نهاية عام 2016، بقيت عدة مسائل معلقة، إلا أنه لا زال متفائلاً بأن المسائل المعلقة بشأن أهداف الإطار المعياري وأنشطته سحل في أقرب وقت ممكن. وأحاط وفد المجموعة الآسيوية علماً بأن سنة 2016 تمثل سنة قياسية بالنسبة لنظم تسجيل الويبو، مما يدل على تحقيق نمو للسنة السابعة. وعلاوة على ذلك، أعرب وفد المجموعة عن سعادته للعلم أن الملكية الفكرية الداعمة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، واستغلال الملكية الفكرية من أجل تعزيز إمكانات وقدرات الابتكار الوطنية لا تزال تمثل

أولوية في عام 2016. كما أفاد الوفد بأنه درس الوثيقة WO/PBC/26/3 فيما يتعلق بمشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2018/2019. وبلغ نمو الإيرادات في المنظمة 10.4 بالمائة وزادت النفقات بنسبة 2.7 بالمائة. وأشار الوفد الفريق إلى أنه استناداً إلى الأداء المالي الممتاز للمنظمة، هناك اقتراح بتخفيض مساهمات الدول الأعضاء في فترة الثنائية 2018-2019 بنسبة 10 بالمائة. وفيما يتعلق بهذا المقترح الأخير، أعرب الوفد عن رغبته في الاطلاع على تكاليف وفوائد هذا الاقتراح ويساهم بنشاط في المناقشات بشأن هذه المسألة. كما أحاط وفد المجموعة الآسيوية علماً بالاتجاهات البرمجية وأبرزها في مشروع البرنامج والميزانية، وأعربت عن سعادته بأن يظل نظام الملكية الفكرية العالمي محورياً رئيسياً لفترة الثنائية 2018/2019. كما أعرب عن سعادة المجموعة لوجود تفاؤل فيما يتعلق بالتقدم المحرز في إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي أو مؤتمرات دبلوماسية إذا توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق في مجال أو أكثر من مجالات المناقشات الرئيسية العديدة لاتخاذ الخطوة الأخيرة نحو إبرام معاهدة أو معاهدات. وأشار وفد المجموعة إلى أن مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2018/2019 قد سمح بدمج البعد الإنمائي في جميع برامج المنظمة أثناء تنسيقها من خلال قطاع التنمية وأجندة التنمية. وأيد أنها لا تزال تشكل أولوية رئيسية بالنسبة للمنظمة وجميع برامجها بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التي ينبغي أن تحتل مكانة بارزة في تصميم البرامج وإنجازها. وذكر أن الدول الأعضاء في المجموعة ستتناول هذه المسألة من أجل مواصلة مناقشة مدى دمج التنمية وأهداف التنمية المستدامة في تصميم البرامج وتنفيذها. وأفاد بأن مجموعته لا تزال متفائلة بأن المناقشات والتعليقات والتوصيات بما في ذلك التعديلات الممكنة على الوثائق المعروضة عليها والتي قُدمت خلال هذه الدورة وربما خلال الدورة السابعة والعشرين المقبلة للجنة البرنامج والميزانية ستؤدي إلى وثيقة متفق عليها للبرنامج والميزانية لفترة الثنائية المقبلة المزمع اعتمادها خلال الجمعيات المقبلة. وذكر أن المجموعة الآسيوية ستسهم بشكل بناء في تحقيق النتائج والقرارات المتفق عليها بصورة متبادلة، بما في ذلك المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنوات العشر المقبلة، من أجل التنبؤ بالتزامات المنظمة الرأسمالية المقبلة والوفاء بها على نحو حذر، وكذلك التعديلات المدخلة على النظام المالي والقواعد المالية (FRR)، بما في ذلك بشأن إطار المشتريات، فضلاً عن تعديلات على سياسة الاستثمار. وذكر أن قضايا الحوكمة في الويبو مسألة هامة بالنسبة لمجموعته التي ترى أن إيجاد حل لهذه المسألة يتطلب الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء. ولذلك، سيعمل أعضاء المجموعة على المساهمة بشكل إيجابي في هذا البند من جدول الأعمال حتى يمكن التوصل إلى توافق في الآراء. وفيما يتعلق بافتتاح مكاتب الويبو الخارجية الجديدة، أفاد الوفد أن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ستظل تعمل بشكل بناء. وأفاد أنه تمت الموافقة على الخطوط التوجيهية بعد مفاوضات مطولة وتعكس تنوع الآراء بشأن هذا الموضوع. وذكر أن المجموعة الآسيوية على استعداد للإسهام بنشاط بروح بناءة في اتخاذ القرارات بشأن المكاتب الخارجية الجديدة للويبو، حيث هناك ستة دول من مقدمي الطلبات هم الهند وإيران وعمان وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

16. وهنأ وفد الصين الرئيس على انتخابه وأعرب عن رغبته في عقد دورة ناجحة تحت قيادتها. وشكر الوفد الأمانة على الوثائق الإعلامية وجميع الاستعدادات اللوجستية لهذا الاجتماع. وأفاد أنه في عام 2016، حققت الويبو نتائج إيجابية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية التسعة. والواقع أن النظام العالمي لتسجيل الملكية الفكرية حافظ على نمو مثير للإعجاب للسنة السابعة على التوالي. وشكل ذلك أساساً مالياً سليماً للويبو. كما ذكر أن تقدم مشاريع أجندة التنمية على نحو سلس أدى إلى فوائد للمزيد والمزيد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. واستمرت قاعدة البيانات العالمية في النمو من حيث حجم البيانات وتم تطوير أداة محددة للترجمة الآلية تيسر استخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات. وأعرب الوفد عن تقديره لهذه النتائج وعن أمله في أن تحقق الويبو، تحت قيادة المدير العام وفريقه، جميع النتائج المرتقبة بنهاية هذه الثنائية. وذكر الوفد أن الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية مهمة جداً. وفي الواقع، من الضروري مناقشة مشروع وثيقة البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2018/2019، مما يضمن حسن سير عمل المنظمة خلال فترة الثنائية المقبلة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم اعتماد الوثيقة بشكل سلس. ورحب الوفد بالأولويات المدرجة لفترة الثنائية المقبلة وباستراتيجيات التنفيذ مختلف البرامج بما في ذلك توسيع النظام العالمي لتسجيل الملكية الفكرية ودمج منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية في مجال الملكية الفكرية فضلاً عن مواصلة تطوير البنى التحتية العالمية وتعميم التنمية في جميع البرامج. وأعرب الوفد عن أمله في أن تقدم الويبو المزيد من الريادة في وضع القواعد والمعايير وتعزيز المعاهدات من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة للنظام

العالمي للملكية الفكرية الذي يعود بالفائدة على الجميع. كما أعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو إيلاء الاهتمام للتنمية المستدامة وأن تخصص مزيداً من الموارد لدفع عملها المتصل بالتنمية. وذكر أنه في عام 2014، أبرمت الصين اتفاقاً بشأن صندوقاً استثمارياً وساهمت منذ ذلك الحين في هذا الصندوق كل عام. كما ذكر أنه سيواصل في المستقبل مساعدة الويبو في عملها بصفتها وسيشارك في المساعدة التقنية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في إطار تنسيق الويبو. واختتم الوفد كلمته بالتأكيد مجدداً على التزامه بمواصلة العمل مع الوفود الأخرى للمشاركة في المناقشات بشأن جميع البنود على نحو نشط ومفتوح وأعرب عن أمله في أن تحقق الدورة نتائج بناءة.

17. وأعرب وفد بنغلاديش، متحدثاً باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، عن سعادته لانتخاب الرئيس لقيادة تلك الدورة الهامة، وأعرب عن ثقته من أنه يمكن للجنة، بفضل توجيهات الرئيس وخبرتها وجهودها، التوصل إلى استنتاجات حاسمة وتحقيق النجاح المتوقع لجميع المعنيين. وشكر الوفد المدير العام على ملاحظاته الاستهلاكية القيمة التي أبرزت الجوانب الرئيسية للميزانية المقترحة. وأقر الوفد بمساهمة الأمانة في إعداد الوثائق والعناصر اللوجستية المميزة. كما شكر وفد المجموعة مسؤولي أقل البلدان نمواً على دعمهم الكبير لأعضاء تلك البلدان لدى الويبو. وأعرب عن سعادته لملاحظة الإسقاطات البالغة 10.4 بالمائة من الإيرادات، وأن النفقات المقترحة ستبقى عند 2.7 بالمائة. كما أشار الوفد إلى زيادة المخصصات المقترحة لأقل البلدان نمواً في فترة الثنائية المقبلة. وذكر أن ذلك يستحق الاقرار بإدارة ممتازة وفعالة من جانب المدير العام وفريقه المسؤول عن الإدارة. كما أيد وفد المجموعة المدير العام وشكره على اقتراح تخفيض مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة. بيد أن الوفد أعرب عن أمله في عدم تخفيض النفقات الإنمائية نتيجة لذلك. كما أعرب الوفد عن أمله في أن تدافع الويبو دائماً عن قضية التنمية دون المساس بمستقبل أقل البلدان نمواً وأن تستند إلى جميع الأنشطة المدرجة في أجندة التنمية. وأفاد أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة أصبح مسألة ذات أولوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً في كل مكان، وشكر الويبو على مشاركتها المستمرة مع منظمات دولية أخرى. وأعرب الوفد عن ارتياحه لرؤية التركيز على الاستفادة من خبرات الويبو ومعارفها لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإدراج ذلك، كما ذكر المدير العام، في إطار نتائج المنظمة في سياق الأهداف الاستراتيجية والنتائج المرتقبة. ورأى الوفد أن مساهمة الويبو ستكون مطلوبة لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة وأن مشاركة الويبو ستكون واسعة ومتنوعة ومستمرة. وأعرب عن أمله في أن تشجع الدول الأعضاء أي نفقات تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أعرب الوفد عن سعادته لرؤية أن بناء القدرات البشرية يحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية في البرنامج والميزانية المقترحين، لاسيما العمل في إطار أكاديمية الويبو. وأعرب وفد مجموعة أقل البلدان نمواً أيضاً عن أمله في أن يكون البرنامج الرقمي الجديد المقترح للتعليم عن الذي يستفيد من الذكاء الاصطناعي مفيداً للمتعلمين من أقل البلدان نمواً نظراً لعدم حصولهم تقريباً على تعليم جيد بشأن الملكية الفكرية من حولهم. وشكر الوفد المدير العام وفريقه على إدخال هذا النظام المبتكر. وأفاد أن لجنة البرنامج والميزانية هي لجنة بالغة الأهمية لجميع الدول الأعضاء لاسيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، حيث أن هذه اللجنة تؤدي دوراً حاسماً في توفير الرقابة والتحليل للويبو لتحديد كيفية تعزيز الملكية الفكرية لأغراض التنمية. كما أنها تحدد خارطة الطريق لجميع أنشطتنا ومشاركتنا المستقبلية، وسبل ووسائل تأمين إيرادات المنظمة. وفي هذا السياق، أعرب وفد أقل البلدان نمواً عن رغبته في تسليط الضوء على بعض مجالات التركيز ذات الأولوية وعلى التنفيذ اللاحق في إطار الميزانية المقترحة لفترة الثنائية المقبلة. وذكر أن أقل البلدان نمواً استفادت في السابق من عدد من الشراكات مع الويبو، مثل المشاريع المتعلقة بنقل التكنولوجيا الملائمة، وأنشطة المساعدة التقنية القائمة على المشاريع الخاصة بكل بلد في مجال وضع السياسات والتدريب والتطوير المؤسسي والهياكل الأساسية وغيرها. وأدت العلاقة الثلاثية بين أقل البلدان نمواً والويبو وغيرها من النظم إلى تحقيق مكاسب هائلة في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على موارد متواصلة لدعم جهود الويبو في هذه المجالات المذكورة. وشدد وفد المجموعة على ضرورة وجود موارد بشرية مهنية عالية الجودة بحيث يمكن للقطاعات الإنتاجية لدى أقل البلدان نمواً والمذكورة في برنامج عمل اسطنبول أن تقدم خدماتها بالنيابة عن الويبو. وأعرب الوفد عن رغبته في الإشارة إلى تقرير شعبة الرقابة الذي أكمل تقييماً شاملاً لمساعدة الويبو لأقل البلدان نمواً. وأفاد أن التقييم أبرز العديد من النتائج الإيجابية التي كانت بمثابة استمرار لمساعدة الويبو لأقل البلدان نمواً من خلال شعبة أقل البلدان نمواً ومن خلال المكاتب الإقليمية التي تكفل الاستمرارية. وذكر أن المجموعة تتألف من أكثر من ربع مجموع أعضاء

الويبو وتعهدت بتعاونها ودعمها للجنة. وسيقدم أعضاء المجموعة مداخلاتهم أثناء مناقشة بنود محددة من جدول الأعمال عند الاقتضاء. وأكد مجددا على افتتاح المجموعة بنجاح اللجنة في إطار توجيهات الرئيس.

18. وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على انتخابه رئيسا للجنة البرنامج والميزانية وأعرب عن ثقته في أن الرئيس سيقود مناقشات اللجنة باقتدار. وشكر الوفد الأمانة على إعداد وثائق هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية وشكر المدير العام على ملاحظاته الافتتاحية. وأضاف الوفد أنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. وذكر أن اجتماع لجنة البرنامج والميزانية للويبو يمثل القراءة الأولى لمشروع البرنامج والميزانية المقترح للفترة 2019/2018. ويمثل هذا الأسبوع إلى جانب الدورة القادمة في سبتمبر فرصة ممتازة للأعضاء للاتفاق على عدة قضايا رئيسية للجمعيات المقبلة بما في ذلك اعتماد البرنامج والميزانية لفترة الثنائية المقبلة. وهنأ الوفد الويبو على وضعها المالي الصحي وأعرب عن تقديره لاقتراح خفض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة. وأبدى الوفد دهشته لهذا الاقتراح نظرا لأنه لم يُدرج في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل لعام 2016-2021، ولم يكن من الواضح كيف يتناسب الاقتراح مع الفائض المتزايد في دخل الرسوم وكذلك خطة تجديد مباني المقر المقترحة. وأعرب عن عدم استعداده بعد لاتخاذ قرار بشأن الاقتراح لأنه يرى أنه من المهم الحصول على مزيد من المعلومات ودراسة مزيد من الفوائد والتداعيات المحتملة للاقتراح، فضلا عن البدائل المتاحة. وأفاد أنه إذا ما خُفضت المساهمة الممولة من دخل الاتحاد، فإن الأموال اللازمة لهذه العمليات يجب أن تأتي من مكان ما ويبدو أنها إيرادات نظام مدريد ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. واعترض الوفد على استخدام رسوم مدريد ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لتمويل نظام لشبونة غير المستدام. ويمكن النظر إلى التخفيض بنسبة 10 بالمائة في المساهمة الموحدة على أنه مجرد القيام بذلك، وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة. وهكذا، أثار الوفد أسئلة وشواغل من هذا المنظور. واستطرد الوفد بأن الويبو تمول بشكل غير متناسب من الرسوم المحصلة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تشكل نسبة 75 بالمائة من تمويل الويبو الكامل وأن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يواصل تحقيق فائض كبير كل عام. وذكر الوفد أنه يتفهم أن جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات تنظر في تخفيضات الرسوم بناء على اقتراح البرازيل وتعتقد أنه ينبغي النظر في اقتراح البرازيل بمنح خصم للرسوم مع إمكانية إجراء تخفيضات إضافية. كما أيد الوفد زيادة تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تنظر فيها جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشار الوفد إلى أن اتحاد مدريد يشترط إعادة عائداته الزائدة إلى الأطراف المساهمة بشكل متساوي. واقترح الوفد أن يكون قد قام بذلك في فترة الثنائية الأخيرة. فمن ناحية، هناك دول أعضاء تدعو إلى تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، وإعادة عائدات الرسوم الفائضة إلى الأطراف المتعاقدة في نظام مدريد بسبب فائض هذه الأموال. ومن ناحية أخرى، جرى اقتراح نفقات جديدة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، مع خفض مساهمات الدول الأعضاء. وذكر الوفد أن أصحاب المصلحة لديه سيثيرون أسئلة وشواغل خطيرة بشأن الاقتراح، ومن ثم سيحتاج إلى وقت إضافي لتقييم الاقتراح. وذكر الوفد أنه غير مستعد للموافقة في ذلك الوقت على التمويل في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على بندين إضافيين في الميزانية لها أهمية كبيرة، وأعرب عن استعداده لمناقشة هذه البنود وغيرها بمزيد من التفصيل عندما تكون البنود ذات الصلة من جدول الأعمال مفتوحة للمناقشة. وأشار الوفد إلى أنه قد تم رصد اعتماد لعقد مؤتمر دبلوماسي في فترة الثنائية المقبلة في إطار المخصصات الواردة في الصفحة 15 من مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2019/2018. وأفاد أن ذلك قد ذكر أيضا في سياق معاهدة قانون التصاميم في الصفحة 30 واللجنة الحكومية الدولية في الصفحة 39. وذكر أن الولايات المتحدة ليست في وضع يسمح لها بدعم مؤتمر دبلوماسي في الميزانية ما لم يخضع لشروطين أساسيين. أولا، يجب أن يكون أي مؤتمر دبلوماسي مشروطا بالمشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الويبو، وثانيا، ينبغي ألا يعقد الأمين العام أي مؤتمر دبلوماسي إلا بقرار من جميع الدول الأعضاء في الويبو. وذكر الوفد أن الويبو اتخذت تلك القرارات بتوافق الآراء إلا في حالات نادرة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تغيير طريقة اتخاذ القرارات في الويبو سيغير طابعها الأساسي ويمكن أن يعرض العملية الناجحة للخطر. وأي نتائج تتحقق دون تأييد كل الأعضاء ستكون أيضا مشبوهة. وذكر أن مسألة إدارة وثيقة جنيف لم تكن معروضة على لجنة البرنامج والميزانية أو الجمعيات لهذا العام مباشرة لأنه لم يكن هناك أي أعضاء في الويبو قد صدقوا على وثيقة جنيف حتى الآن ولكن طلب من الدول الأعضاء الموافقة على مؤتمر دبلوماسي غير مخصص لفترة الثنائية القادمة.

وأضاف الوفد أنه يود أن يكون واضحاً لتجنب أي خطأ على غرار ما تم اتخاذه فيما يتعلق بوثيقة جنيف. وذكر أنه يمكن أن يوافق على عقد مؤتمر دبلوماسي إذا كان من الواضح أن المؤتمر الدبلوماسي سيعقد بعد موافقة جميع الدول الأعضاء في الويبو وأنه سيكون مفتوحاً للمشاركة الكاملة للدول الأعضاء في الويبو. وأعرب الوفد عن ثقته في أنه يمكن توفير نص يسمح بالعمل على المضي قدماً دون المساس بموقف الوفد بشأن وثيقة جنيف أو اتفاق لشبونة أو المؤتمر الدبلوماسي المقبل عند اعتماد ميزانية هذا العام لفترة الثنائية المقبلة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مفصلة خلال الأسبوع.

19. وأعرب وفد إيران عن ارتياحه لرئاسة الرئيس للجنة هامة وأعرب عن ثقته في قيادتها القادرة لتوجيه المناقشات إلى نتيجة ناجحة. كما أعرب الوفد عن امتنانه للأمانة على العمل الشاق الذي اضطلعت به في إعداد الدورة، لاسيما صياغة البرنامج والميزانية لفترة الثنائية المقبلة. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. ورأى الوفد أن الشفافية والوضوح والانفتاح داخل الويبو، لاسيما فيما يتعلق بعملية الميزانية يتسم بأهمية قصوى. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يرى ميزانية الويبو وإبداعها لأجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع البلدان من خلال نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية. وأفاد أنه من الضروري وضع خرائط طرق ومبادرات تعالج التحديات بشكل فعال. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأنه ينبغي اعتبار توصيات أجندة التنمية عملية يجب تعميمها باستمرار في جميع لجان الويبو وأنشطتها. وذكر أن أخذ هذه التوصيات والبرامج الفنية في الاعتبار خلال فترة الثنائية، يمثل في الواقع أولوية رئيسية للمنظمة والدول الأعضاء. وأفاد أنه ينبغي الإسراع بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الويبو وميزانيتها، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية تنسيق مخصصة. وفي إشارة إلى أن أنشطة وضع القواعد والمعايير يجب أن تكون شاملة ويحركها الأعضاء، أعرب عن رغبته في تسليط الضوء على أهمية تحسين جميع القضايا المتعلقة بأجندة العمل المعياري الذي يستند إلى روح متبادلة واحتياجات سياسية لتحقيق نتائج تعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء. كما أبرز الوفد أهمية المساعدة التقنية في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة الثنائية المقبلة والموارد المخصصة لأنشطة أكاديمية الويبو. وأقر الوفد ببروز المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالابتكار وأنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لهذا الأخير في البرنامج والميزانية. وشجع الوفد الأنشطة الناجحة لأكاديمية الويبو والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الثنائية المقبلة. وذكر أنه بما أن الأنشطة الترويجية وتوفير خدمات مرتفعة الجودة للنظام العالمي للملكية الفكرية هي ضمن الوظائف الرئيسية للويبو، فإنه ينبغي التركيز بوجه خاص على تعزيز أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنظمة مدريد ولاهاي ولشبونة للتسجيل الدولي. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أنه لا ينبغي مقارنة الاستدامة المالية لنظام لشبونة مع أنظمة التسجيل العالمي الأخرى مثل نظام مدريد ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأفاد أنها تستند إلى الأسماء الجغرافية والتطبيقات المقابلة لها. وذكر الوفد أنه يتعين على الويبو أن تفي بولاية جعل خدماتها للملكية الفكرية العالمية بما في ذلك نظام لشبونة أكثر جاذبية للمستخدمين. ويتطلب ذلك تخصيص الموارد المالية اللازمة ليس من أجل الإدارة الفعالة لسجل لشبونة فحسب، بل من أجل أنشطة الإعلام والترويج. ورأى الوفد أنه ينبغي إيلاء أهمية متساوية لاتحاد لشبونة. وفيما يتعلق بإنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو، رأى الوفد أن العملية ينبغي أن تتماشى تماماً مع الخطوط التوجيهية. وينبغي أن يُتخذ هذا القرار بشفافية كاملة، مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي. وأعرب الوفد عن استعداده للانخراط في المفاوضات في سياق مداوات اللجنة بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال.

البند 3 تقرير أداء البرنامج لسنة 2016

20. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/26/2.

21. وأشار الرئيس إلى أن تقرير أداء البرنامج لعام 2016 هو تقرير منتصف فترة الثنائية الذي بين التقدم الذي تم إحرازه في تحقيق النتائج المرتقبة بموارد الميزانية المعتمدة في إطار البرنامج والميزانية لفترة الثنائية الحالية. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

22. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/PBC/26/2، تقرير أداء البرنامج لعام 2016. وأوضحت الأمانة أن تقرير أداء البرنامج (PRR) هو أداة المساءلة الرئيسية لدينا لتقديم التقارير إلى الدول الأعضاء وبشكل جزئي لا يتجزأ من إطار إدارة الويبو القائمة على النتائج (RBM). وأضافت الأمانة أن تقرير أداء البرنامج مهم جدا من منظور التعلم وتحسين أداء المنظمة وأكد مجددا أن تقرير أداء البرنامج لعام 2016 هو تقرير منتصف الفترة الذي يركز على التقدم الذي تم إحرازه نحو تحقيق النتائج المرتقبة بالموارد المعتمدة في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 17/2016. وأبلغت الأمانة أنه تم إدخال صيغة مبسطة جديدة لتقرير أداء البرنامج لعام 2016 من أجل التمييز بشكل أفضل بين تقرير أداء البرنامج للسنة الأولى من فترة الثنائية (الإبلاغ عن التقدم الذي تم إحرازه) وللسنة الثانية (الإبلاغ عن الإنجازات). كما أبلغت الأمانة أنه استنادا إلى تقييم الأداء لكل مؤشر أداء وهدف لعام 2016، كان هناك 329 مؤشر أو 72 بالمائة من المؤشرات "على المسار الصحيح" (كان 82) مؤشر من مؤشرات الأداء "ليست على المسار الصحيح"، وقيمت 20 مؤشر منها على أنها غير متاحة، و18 مؤشر على أنها غير قابلة للتقييم، و6 مؤشرات أداء على أنها توقفت. واعتبرت الأمانة أن 72 بالمائة من المؤشرات "على المسار الصحيح" هي وضع جيد في منتصف المدة. وأضيف أن تقييم أثر المخاطر المحددة قد أخذ في الاعتبار في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 17/2016، وأنه سيجري تقديم تحليل أعمق للمخاطر والأثر على تحقيق النتائج للدول الأعضاء في تقرير أداء البرنامج لفترة الثنائية 17/2016. وخلصت الأمانة إلى أن تصميم أنشطة الويبو وتخطيطها سيستمر في الاسترشاد بتقرير أداء البرنامج وأن تنفيذ أجندة التنمية سيتم تقديمه في تقرير أداء البرنامج لفترة 17/2016.

23. وشكر الرئيس الأمانة وأعطى الكلمة للدول الأعضاء للتعليق.

24. وأعرب وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد تقرير أداء البرنامج لعام 2016 (WO/PBC/26/2). ورحب بأن 72 بالمائة من مؤشرات الأداء قد تم تقييمها على أنها "على المسار الصحيح"، وأعرب عن رغبته في التعبير عن شعور عام بأن الويبو قامت بعمل جيد خلال عام 2016، الذي أيدته الأرقام الملموسة لمؤشرات الأداء. وفيما يتعلق بوضع القواعد، أشار وفد المجموعة باء إلى أن الأمر يستغرق وقتا طويلا للتوصل إلى نتيجة ملموسة وأن الويبو تواجه هذه التحديات التي تخضع لقرارات الدول الأعضاء. وأقر وفد المجموعة باء بأن مجموعته قد حققت النتائج فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثاني (توفير خدمات الملكية الفكرية العالمية المتميزة) والهدف الاستراتيجي الرابع (تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها)، وهما مرتبطان ارتباطا وثيقا بالولاية الأساسية للمنظمة. وأشار وفد المجموعة باء إلى أن التصديقات والانضمام إلى السلطات تخضع لقرارات الدول الأعضاء، ولذلك فإنه من الصعب التنبؤ بدقة بالمدة التي ستستغرقها الدول الأعضاء للانضمام إذا قررت ذلك. كما أشار وفد المجموعة باء إلى أعلى معدل للمؤشرات التي "ليست على المسار الصحيح" كان في إطار الهدف الاستراتيجي السابع، فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتحديات العالمية (البرنامج 18)، لاسيما مؤشر الأداء "عدد السجلات في قاعدة بيانات بحوث الويبو" و"عدد السجلات في قاعدة البيانات الخضراء للويبو"، ومشاركة أصحاب المصلحة في منصات الويبو. وأشار إلى أن مؤشرات الأداء هذه تخضع في المقام الأول لمصلحة أصحاب المصلحة. ولذلك، شجع وفد المجموعة باء الأمانة على مواصلة جهودها لتمكين الدول الأعضاء من فهم الأسباب التي أدت إلى تقييم بعض مؤشرات الأداء على أنها "ليست على المسار الصحيح"، وما هي استراتيجيات التخفيف التي من المتوقع أن تعيدها إلى "المسار الصحيح" في السنة القادمة. وأعرب عن تطلع المجموعة باء إلى رؤية تقرير أداء البرنامج لفترة الثنائية 2017/2016 في لجنة البرنامج والميزانية للسنة التالية.

25. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأحاط علما بتقرير أداء البرنامج لعام 2016، وشكر الأمانة على إعدادها. وأشار وفد المجموعة الأفريقية إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه، إلا أنه من الواضح أن مختلف البرامج نُفذت بسرعات مختلفة أو بمعدلات مختلفة. وأعرب عن قلقه إزاء النسبة المرتفعة لمؤشرات الأداء التي "ليست على المسار الصحيح" أو التي لا يمكن تقييمها، والتي تمثل 28 بالمائة من مجموع المؤشرات، مع مراعاة هوامش الحذر وأي مخاطر محتملة قد تغطيها. وأفاد بأن المجموعة الأفريقية تولى أهمية خاصة للأنشطة الإنمائية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، لاسيما تلك التي عززت الوصول إلى المعارف والتكنولوجيا وتلك التي تهدف إلى زيادة التوازن في النظام العالمي للملكية الفكرية. وأعرب

الوفد عن قلقه إزاء المستوى المتوسط لتنفيذ المشاريع لصالح البلدان النامية، نظرا لأن 60 بالمائة منها تهدف إلى تزويد هذه البلدان بالأدوات اللازمة لتعزيز قدراتها. وفيما يتعلق بالبرنامج 4 (المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية)، أشار وفد المجموعة الأفريقية أنها لم تحقق مستوى إنجاز جيد جدا (50 بالمائة). ورأى وفد المجموعة أنه من أجل عكس هذا الاتجاه، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للنتيجة المرتقبة هـ.3.2 من أجل تلبية المتطلبات العديدة المتعلقة بالاستخدام الفعال للملكية الفكرية في خدمة التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أثناء انتظار اختتام العمل المعياري في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (IGC). وفيما يتعلق بالبرنامج 8 (تنسيق أجندة التنمية)، أشار وفد المجموعة الأفريقية إلى أنه لا توجد مؤشرات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو نظرا لنطاق ومشاريع أجندة التنمية. وفي إطار البرنامج 9 (البلدان الأفريقية، والبلدان العربية، وبلدان آسيا والمحيط الهادئ، وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)، أُشير إلى أن هناك العديد من المشاريع التي لم يتم تحقيقها في إطار النتيجة المرتقبة 1-ثانيا (الاستخدام الأوسع نطاقا والأكثر فعالية لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لإيداع طلبات البراءات الدولية)، مما تسبب في بعض المخاوف لدى المجموعة. وفيما يتعلق بالبرنامج 30 (المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال)، رأى وفد المجموعة الأفريقية أن مستوى الإنجاز البالغ 30 بالمائة يبعث على الانزعاج، لاسيما فيما يتعلق بالنتائج المرتقبة 1-ثالثا (استراتيجيات وخطط الابتكارات الوطنية والملكية الفكرية المتسقة مع أهداف التنمية الوطنية) و6-ثالثا (زيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع بنجاح بالملكية الفكرية في دعم الابتكار). وأشار وفد المجموعة الأفريقية إلى اهتمامه بالتقرير النهائي.

26. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الأمانة على إعداد تقرير أداء البرنامج لعام 2016. وأعرب وفد المجموعة عن ارتياحه بأن 72 بالمائة من مؤشرات الأداء قد تحققت بالكامل، أشار كذلك إلى إدراكه الكامل بأن بعض المؤشرات تأثرت مباشرة بأنشطة وضع القواعد والمعايير التي تقع تحت مسؤولية الدول الأعضاء. كما أعرب وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن ارتياحه بأن جميع مؤشرات الأداء المتعلقة بالنتائج المرتقبة في إطار البرنامج 10 (البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة) قد تحققت، وأثنى على العمل الممتاز الذي قامت به الأمانة. ورحب وفد المجموعة بتقييم المخاطر وتنفيذ استراتيجيات التخفيف، واعتبر أن هذه الأنواع من التدابير من شأنها أن تساعد الأمانة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتساعد المنظمة على الوفاء بولايتها على نحو أكثر فعالية.

27. وشكر وفد الصين الأمانة على تقرير أداء البرنامج التفصيلي والمفيد لعام 2016. وأعرب الوفد عن تقديره بأن 72 بالمائة من المؤشرات قد تم التحقق من صحتها بأنها "على المسار الصحيح"، مما يبين أن الويبو عملت في عام 2016 على نحو سلس، وأن النتائج قد تحققت في مختلف المجالات. وأشار وفد الصين إلى نقاط عديدة. أولا، فيما يتعلق بمجالات وضع القواعد والمعايير، أعرب الوفد عن سعادته لدخول معاهدة مراكش حيز النفاذ، وتوسيع عضوية اتفاقية التعاون بشأن البراءات ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، واستئناف اللجنة لمشاوراتها. ثانيا، أشار وفد الصين إلى أن النظام العالمي لتسجيل الملكية الفكرية حافظ على نمو كبير للسنة السابعة على التوالي، مما رفع أعباء العمل وجهود إدارة معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأعرب عن تقديره لزيادة كفاءة وجودة الفحص الشكلي وانخفاض تكلفة الطلب لدى معاهدة التعاون بشأن البراءات. ثالثا، رحب وفد الصين بالتقدم السلس لمشاريع أجندة التنمية، مما جلب المزيد من الفوائد إلى المزيد والمزيد من البلدان. رابعا، أعرب الوفد عن تقديره لتغطية أداة الترجمة الآلية المتخصصة في وثائق البراءات غطت اللغة الإنكليزية وثلاث لغات أخرى، بما فيها اللغة الصينية، واعتبر ذلك تسهila لاستخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات من جانب المستخدمين. وفي الختام، علق الوفد على مكتب الويبو الخارجي في الصين، مشيرا إلى أن المكتب واصل، بدعم من الحكومة الصينية، تبادل الاتصالات مع السلطات الصينية، وقدم خدمات قانونية وتقنية لمستخدمي الملكية الفكرية، وعزز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي فضلا عن خدمات الويبو للتحكيم والوساطة وفقا لاحتياجات المستخدمين. وأعرب عن أمله في أن تواصل الويبو عملها وتحقق جميع أهدافها بحلول نهاية عام 2017. وفيما يتعلق بالمؤشرات التي تم تقييمها على أنها

"غير قابلة للتقييم" و "توقفت"، أعرب الوفد عن أمله في أن تقوم الأمانة بتحليل للتأكد أن جميع المؤشرات تعكس أهداف المنظمة وأنشطتها، بحيث يتم تعديلها في الوقت المناسب في وثيقة البرنامج والميزانية وتقرير أداء البرنامج في المستقبل.

28. وأعرب وفد البرازيل عن ارتياحه لرؤية ممثل من منطقتيه يترأس الاجتماع وأعرب عن ثقته في قيادة الرئيس القادرة على توجيه الدول الأعضاء والتوصل إلى اتفاق بحلول نهاية الأسبوع. وشكر الوفد الأمانة على عملها الدؤوب في إعداد تقرير أداء البرنامج الذي ساعد الدول الأعضاء كثيرا على فهم التقدم الذي أحرزته الويبو في إطار أهدافها الاستراتيجية، وأشار إلى أنه ينظر بعناية في التقييم الذاتي الذي أجرته الأمانة. وأشار الوفد إلى المستويات المختلفة من الإنجازات المستهدفة، مشيرا إلى أن 72 بالمائة من الأهداف "على المسار الصحيح"، وهي نتيجة إيجابية. ومع ذلك، أشار الوفد أيضا إلى أن العديد من المؤشرات التي لها تأثير مباشر على البلدان النامية وأقل البلدان نموا كان مستوى إنجازها منخفضا. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الأول، سلط الوفد الضوء على بدء نفاذ معاهدة مراكش، التي تعتبر إنجازا رئيسيا للمنظمة، وشدد على ضرورة بذل جهود متواصلة لتنفيذها لدى الأطراف المتعاقدة التي صدقت عليها بالفعل سواء من حيث المساعدة التشريعية أو المنصات التكنولوجية التي تيسر تبادل الأعمال التكيفية عبر الحدود. وذكر الوفد أنه ينبغي أن تؤخذ الجهود الإضافية للترويج للمعاهدة بين الأطراف غير المتعاقدة في الاعتبار في السنوات التالية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن اللجنة استأنفت أيضا اجتماعاتها وأن فترة الثنائية سمحت بالتقدم الذي تم إحرازه في المفاوضات بشأن صك أو أكثر لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي (TCES). كما أشار الوفد إلى أنه في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني، مؤشرات الأداء المتعلقة بزيادة البلدان النامية في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، "ليست على المسار الصحيح"، وأعرب عن أمله في أن تتحسن النتائج في تقرير أداء البرنامج التالي من خلال تدابير مثل استهداف تخفيضات الرسوم التي اقترحتها البرازيل في الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثالث، أشار الوفد إلى أن العديد من المؤشرات المتعلقة بتلك البلدان "ليست على المسار الصحيح" وأعرب عن أمله في أن تتخذ الأمانة العامة تدابير من أجل تحسين النتائج. وتطلع الوفد إلى قراءة التقرير المفصل عن تنفيذ أجندة التنمية في العام التالي وطلب توضيحا بشأن أسباب عدم تقديم هذا التقرير في وثائق دورة لجنة البرنامج والميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، رحب الوفد بنتائج الهدف الاستراتيجي الرابع (تنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية)، الذي يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وأشار الوفد إلى أن المدير العام ذكر في ملاحظاته الافتتاحية أنه تم التأكيد على أن الطلب على نظام أمتة الملكية الصناعية (IPAS) مرتفع للغاية. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثامن (واجهة الاتصالات المستجيبة بين الويبو وأعضائها وجميع أصحاب المصلحة)، والبرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشراكة والمكاتب الخارجية)، أثنى الوفد على عمل مكتب الويبو في البرازيل الذي قاد لجميع الأهداف "على الطريق الصحيح". وأبرز الوفد دعم حكومة البرازيل لعمل مكتب الويبو في البرازيل الذي ساعد كثيرا في نشر ثقافة الملكية الفكرية في البلاد من خلال أنشطة التدريب وأنشطة التوعية. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي التاسع (الدعم الإداري والمالي الفعال)، أشار الوفد إلى أن فترة الثنائية شهدت اعتماد ميثاق الرقابة المنفتح. كما أعرب الوفد عن أمله في معالجة مسألة التوازن بين الجنسين لدى موظفي الويبو التي تكتسي أهمية كبيرة، وأشار إلى أن البيانات المقدمة في تقرير أداء البرنامج أظهرت أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق التكافؤ في التمثيل الجنساني. وأقر الوفد بالتحديات التي تنطوي عليها هذه المسألة وأعرب عن أمله في إحراز تقدم في فترة الثنائية التالية. وفي الختام، أشار الوفد إلى أن مسألة اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي لا تزال قائمة في الويبو رغم التقدم المحرز منذ عام 2014.

29. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للمكتب الدولي على تقرير أداء البرنامج الشامل لعام 2016، وأثنى على الويبو لأدائها العام في عام 2016. وأشار الوفد إلى أن إحراز الويبو تقدما في جميع مجالات برامجها المتنوعة كان واضحا من خلال لوحات الأداء المدرجة في إطار جميع الأهداف الاستراتيجية التسعة للويبو. وشارك الوفد نقطة اهتمام رئيسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهي ضعف أداء نظام لشبونة وفشله في توليد أموال كافية من الرسوم أو من أعضائه لتمويل أنشطته. وذكر أن هناك مجال آخر يثير القلق وهو المكاتب الخارجية وعرض أدائها في تقرير أداء البرنامج.

وأشار الوفد إلى أن أهداف الأداء التي وضعت في البرنامج والميزانية ربما لم تستوعب بشكل كاف أنشطة المكاتب الخارجية أو أن تقرير أداء البرنامج قد لا يكون واضحاً. وأضاف أنه مهما كان الأمر، فإنه من الصعب معرفة النشاط الذي قام به كل مكتب بالفعل. ورأى الوفد أنه مجال يحتاج إلى تحسين في فترة الثنائية التالية، لاسيما أن الويبو تدخل مرحلة إنشاء مكاتب خارجية إضافية يعقبها تقييم على نطاق المنظومة لشبكة المكاتب الخارجية. وفيما يتعلق بنظام إشارات المرور، رأى الوفد أنه مفيد للغاية وطلب بعض التوضيحات الإضافية للتكليفات والأنشطة "غير القابلة للتطبيق في 2016" و"غير القابلة للتقييم" و"المتوقفة" التي تم تطبيقها من أجلها.

30. وشكر وفد كندا الأمانة على إعداد التقرير الضخم الذي تم استعراضه باهتمام وأورد التعليقات التي أبدتها المجموعة بآراء وغيرها من التعليقات من قبل بشأن الأداء العام الجيد للمنظمة في تلك السنة. وأشار الوفد إلى أن تقرير أداء البرنامج لعام 2016 مازال يعكس التعليقات التي أبدتها كندا قبل بضع دورات بشأن عرض المعلومات. وفي حين لوحظ أن بعض البرامج قد أظهرت أوجه قصور، بما في ذلك البرامج التي لم تعرض أي تقرير في تقرير أداء البرنامج السابق والمقارن لعام 2014، أقر الوفد أيضاً بأن عدد قضايا الأداء هذه لا يعزو مباشرة إلى الأمانة. ورأى الوفد أنه لا ينبغي أن يكون موضوعاً في تقرير أداء البرنامج نفسه ولكن موضوعاً بالنسبة للبرنامج والميزانية، مشيراً إلى أنه سيضع ذلك في الاعتبار لمعرفة ما إذا كان يمكن إدخال تحسينات، بما في ذلك من خلال مساهمة الدول الأعضاء وتصميم المؤشرات. كما أقر الوفد بأن عدداً من البرامج قد أظهرت تحسينات في الأداء بالمقارنة مع تقرير أداء البرنامج لعام 2014، وهو أمر جيد بالثناء. وواصل وفد كندا الترحيب بتقرير أداء البرنامج كأداة رئيسية للدول الأعضاء، لاسيما أعضاء لجنة البرنامج والميزانية، في تقييم أداء المنظمة. وتفهم الوفد بأن الأمانة لديها مقترحات في إطار البند 7 من جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية (التعديلات المقترحة على النظام المالي ولائحته بما في ذلك التعديلات على إطار المشتريات) التي يرى أنه سيكون لها آثار على تقرير أداء البرنامج، وأعرب عن تطلعه إلى سماع المزيد بشأن ذلك.

31. وهنأ وفد المكسيك الرئيس على تعيينه رئيساً للجنة، ورحب بتقرير أداء البرنامج لعام 2016 فيما يتعلق بتحقيق النتائج المرتقبة لفترة الثنائية 2016/17. وأقر الوفد بالجهود التي بذلتها المنظمة ودولها الأعضاء فيما يتعلق بنتائج كل هدف استراتيجي. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي السادس (التعاون الدولي بشأن بناء الاحترام للملكية الفكرية) والهدف الاستراتيجي الخامس (مصدر المرجع العالمي لمعلومات وتحليل الملكية الفكرية)، أعرب الوفد عن اهتمامه بصفة خاصة ببرنامج مساعدة المخترعين بموجب معاهدة مراكش. وفيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، أشار الوفد إلى الزيادة في الطلبات في عام 2015، فضلاً عن زيادة الطلبات على نظامي مدريد ولاهاي، وعدد التسجيلات بموجب اتفاق لشبونة. وأخيراً، أشار الوفد، معبراً عن سعادته، إلى النتائج الواردة في تقرير أداء البرنامج بشأن تطبيق التدابير الرامية إلى تحسين كفاءة التكاليف.

32. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وهنأ الرئيس على انتخابه وشكر الأمانة على عملها الدؤوب في إعداد تقرير أداء البرنامج لعام 2016. وأشار الوفد إلى أن التقرير ذكر أن 329 مؤشراً أو 72 بالمائة من مجموع 455 مؤشر من مؤشرات الأداء في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 2016/17 قد تم تقييمها على أنها "على المسار الصحيح". كما أعرب عن سروره لرؤية الجهود المتواصلة التي بذلتها الأمانة لتنفيذ البرامج، وشدد على أهمية وضع مؤشرات الأداء التي "ليست على المسار الصحيح" مرة أخرى "على المسار الصحيح" في السنة التالية. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن تقرير أداء البرنامج ينبغي أن يبين بوضوح الاستراتيجية التي نفذتها الأمانة للتخفيف من حدة المخاطر وأنه سيتم الاستمرار في التعامل المؤشرات التي "ليست على المسار الصحيح" في السنة التالية. وأضاف الوفد أنه في ضوء أن 21 بالمائة من مؤشرات الهدف الاستراتيجي الثاني "ليست على المسار الصحيح"، فإن الوفد مهتم بشكل خاص بالمؤشرات المرتبطة مباشرة بخدمات الملكية الفكرية العالمية، مثل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، لأنه يعتبرها من أهم أعمال المنظمة. وأوضح الوفد أنه لا يعترف إدارة أعمال الأمانة على المستوى الجزئي، ولكنه يأمل بشدة في اعتماد تدابير هادفة للتخفيف من تلك المسائل، وينبغي أن تنعكس بشكل مناسب في وثيقة البرنامج والميزانية لفترة الثنائية التالية.

33. وهنا وفد أستراليا الرئيس على انتخابه رئيسا للاجتماع ورحب بعرض التقرير. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة على عملها في إعداد تقرير أداء البرنامج لعام 2016. كما أعرب الوفد عن تأييده بوجه عام للتقييم الجاري لاستعراض أداء المبادرات من أجل تحديد الفرص المتاحة لتعزيز العمل القائم. ورحب الوفد بالنهج المتبع في التقارير الحالية للتمييز بشكل أفضل بين تقارير أداء البرنامج عن التقدم الذي تم إحرازه في عام 2016 وعن الإنجازات التي سيتم الإبلاغ عنها لعام 2017. كما رحب الوفد بأنه استنادا إلى مؤشرات الأداء الحالية لميزانية 17/2016، تم تقييم 72 بالمائة بأنها "على المسار الصحيح". ورأى الوفد أن ذلك يدل على أن الويبو تؤدي أداء جيدا وأن برامجها تدار بشكل جيد. وأشار الوفد إلى أن العوامل الخارجية التي غالبا ما تكون خارجة عن سيطرة المنظمة قد تؤثر على أداء البرامج. وواصل الوفد دعمه لعمل الويبو في مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا في تصميم وتنفيذ استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية.
34. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة للرد على التعليقات، مشيرا إلى أنه لا توجد طلبات أخرى من الدول الأعضاء.
35. وشكرت الأمانة الوفود على تقديرها لما تم الإبلاغ به من خلال تقرير أداء البرنامج، مشيرة إلى أنها عملية شاملة لجميع البرامج التي يشارك فيها المديرون والموظفون عبر المنظمة، وهي مهمة ضخمة. وأشارت الأمانة إلى الشواغل المتعلقة بمؤشرات الأداء التي "ليست على المسار الصحيح" أو التي لا تتوفر بشأنها بيانات والتي ذكرتها عدة وفود. وأكدت الأمانة لجميع الوفود أن تقرير أداء البرنامج هو عملية للتحسين المستمر، وأكدت من جديد على أن تقرير أداء البرنامج هو أداة للتعلم كما ذكرت في البداية. كما شددت الأمانة على أن ذلك هو تحديدا المسعى الذي تم إنجازه، أي أن الأمانة قد نظرت في ما لم يتحقق بالشكل الصحيح، مشيرة إلى أن مديري البرامج قد تم ضبط أدائهم تماما في تلك العملية وهم يبذلون كل جهد ممكن لتحديد الاستراتيجيات أو التدابير التي من شأنها أن تحسن الأداء خلال بقية فترة الثنائية. وفيما يتعلق بالأسئلة الأكثر تحديدا، أجابت الأمانة أولا على أسئلة وفد البرازيل بشأن الإبلاغ عن توصيات أجندة التنمية. وأشارت إلى أن تعميم توصيات أجندة التنمية في عمل البرامج هو جزء أصيل بحيث أن الأمانة كانت تقدم تقارير عنه من حيث الجوهر في كل برنامج من البرامج. وأضافت الأمانة أنه كالمعتاد في التقرير الكامل لفترة الثنائية، سيكون هناك تقرير محدد عن التوصيات التي أخذت في الاعتبار أو التي استرشد بها عمل كل برنامج وعن الطريقة التي تم بها ذلك. ثم تناولت الأمانة سؤالين محددين طرحهما وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نظام إشارات المرور، لاسيما استخدام أو ذكر "لا تنطبق في 2016" أو "توقفت". وأوضحت الأمانة أن الإشارة "لا تنطبق" أو "غير قابلة للتقييم" قد استخدمت في الحالات التي لم تُجمع فيها البيانات إلا مرة واحدة كل سنتين، مما قد يعني أنه في بعض الحالات تم إجراء دراسات استقصائية كل سنتين. ثم قدمت الأمانة مثلا للدراسات الاستقصائية الكبرى لخدمة العملاء في نظم التسجيل الدولية، التي أُجريت على أساس كل سنتين وليس على أساس سنوي. كما أوضحت الأمانة أنه في الحالات التي لا تظهر فيها خطوط الأساس أو الأهداف في البرنامج والميزانية ولا في الصيغة المستكملة بعد الممارسة الداخلية لتحديث خطوط الأساس والأهداف، لا يمكن تقييم الأداء. وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء المتوقفة، أوضحت الأمانة أنه في بعض الحالات لم تعد المؤشرات ذات صلة، وأشارت إلى المثال المذكور في الصفحة 34 في النسخة الإنكليزية من تقرير أداء البرنامج، الذي يشير إلى المؤشر الوارد في البرنامج 3 (عدد الناشرين الذين وقعوا على ميثاق ألف باء جيم للنشر القابل للتقييم ("الميثاق")). وأبرزت الأمانة أنه على الرغم من أنه مؤشر معتمد في البرنامج والميزانية، إلا أن مجلس ميثاق ألف باء جيم اتخذ قرارا في مطلع عام 2016، بما في ذلك الرابطة الدولية للناشرين، بعدم الترويج لميثاق ألف باء جيم لدى الناشرين التجاريين، مما أدى إلى التقييم على أنه "متوقف". كما أبرزت الأمانة أنه تم تقديم شرح موضوعي لمدى عدم قابلية المؤشر للتطبيق في بيانات الأداء.
36. وهنا وفد باكستان الرئيس وأعرب عن ثقته في قيادته وجهوده الرامية إلى نجاح لجنة البرنامج والميزانية. وذكر الوفد أن ما أثار تدخله هو تعليق الأمانة على عملية التعلم والتعلم الجاري. وتساءل الوفد بشأن الهدف الاستراتيجي الثالث (تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية) الذي يتضمن مكونين. الأول يتعلق بما تقوم به الويبو، على سبيل المثال، من حيث تدريب موظفيها ومواردها البشرية، لاسيما أولئك الذين يتعاملون مع قضايا خاصة بكل بلد أو قضايا خاصة بكل منطقة، أو الذين يقومون ببناء القدرات الإقليمية أو قدرات البلدان. وشدد الوفد على النقطة الأخيرة من خلال السؤال عن مدى

تدريب المكاتب الإقليمية أو موظفي المكاتب عند الحديث عن الردود أو المدخلات أو المشورة الخاصة بكل بلد. ثم تساءل الوفد عما إذا كان هناك أي رقم بشأن هذه الدورات التدريبية والمنهجيات وكيفية تقديم تلك الدورات التدريبية. ويتعلق المكون الثاني من هذه المسألة بعقد الويبو لسلسلة من حلقات العمل والدورات التدريبية للبلدان والدول الأعضاء التي تستهدف بناء القدرات. وأضاف الوفد أنه عند الحديث عن المؤشرات كان من المشجع جدا أن نرى أن العديد منها "على الطريق الصحيح"، لكنه سأل عن آلية المتابعة للتأكد من أن التدريب والبرامج التي يجري نقلها فعلا ستكون مفيدة وتؤدي ثمارها على المدى الطويل.

37. وأبرزت الأمانة، ردا على أسئلة وفد باكستان، أن كثيرا من المؤشرات الواردة في البرنامج والميزانية فيما يتعلق ببناء القدرات، تقيس على وجه التحديد استيعاب المهارات واستخدامها. وأشارت الأمانة أن هناك مؤشرات لقياس مدى الرضا ولكن هناك أيضا نوع آخر من المؤشرات بشأن استخدام المهارات التي تم قياسها في الواقع في وقت ما بعد الأحداث. وتقيس تلك الدراسات الاستقصائية ما إذا كان التدريب مفيد بالفعل وما إذا كانت تلك المهارة قد استخدمت. وأشارت الأمانة إلى أن هذه الأنواع من المؤشرات يمكن إيجادها في العديد من البرامج، بما في ذلك في معظم البرامج المتصلة بالتنمية، وأكدت كذلك أن السبب وراء وجودها هو تمكين الدول الأعضاء من معرفة مدى كونها مفيدة بعد وقوع الأحداث. وفيما يتعلق بتدريب موظفي المكاتب الذين يتعاملون مع العالم الإنمائي، أشارت الأمانة إلى أن قطاع التنمية ينقسم إلى مكاتب إقليمية - هي مكاتب إفريقيا والمنطقة العربية وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي - وتناولت شعبة أقل البلدان نموا جميع البلدان الأقل نموا. وأشارت الأمانة بعد ذلك إلى أنه في جميع الحالات كان الافتراض أن تعمل المكاتب كموظفي المكاتب في وزارات الخارجية وأن الموظفين العاملين في المكاتب يعتبرون خبراء في جميع المجالات في البلدان، ليس من الناحية الاقتصادية والملكية الفكرية فحسب، بل من الناحية السياسية. كما أوضحت الأمانة أنه في كل مرة ترغب الويبو في إنتاج مشروع أو حدث أو إجراء لدة بلد نام، يتم إجراء تقييم لمعرفة ما إذا كان ذلك هو النشاط المناسب الذي يتعين القيام به، مع مراعاة الصورة الكاملة لذلك البلد تحديدا. وفيما يتعلق بقدرة هؤلاء الأشخاص أو مواقفهم التقنية، أوضحت الأمانة من خلال عملية نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين (PMSDS)، أنه تم تقييم أداء الخبير المحدد بشكل مشترك من حيث المتطلبات المهنية المطلوبة للشخص الذي يتعامل مع بلد أو منطقة محددة. كما أوضحت الأمانة أن الموظفين ملتزمون في كل عام بالحصول على بعض الدورات الخاصة للتعامل مع هذه المسائل، سواء داخل أو خارج الويبو.

38. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للأمانة لتقدمها التقرير وكذلك الإجابات على الاستفسارات. ثم طرح الوفد بعض الأسئلة المتعلقة بالمتابعة، أي ما إذا كان الموظف المكلف بالتعامل مع باكستان قد ذهب إلى باكستان، وما إذا كانت الزيارات القطرية عملية روتينية ومنظمة لتمكينه من زيادة الوعي بالحالة على أرض الواقع.

39. وردت الأمانة بشكل إيجابي وأوضحت أن كل خبير كثيرا ما يذهب إلى البلد المعني وأن كل شخص في كل مكتب لديه عدد من البلدان التي يتولى مسؤوليتها أو يتعامل معها، واحتتمت بأن الموظفين المسؤولين عن التعامل مع باكستان قد زاروا هذا القطر في كثير من الأحيان.

40. وسأل وفد السنغال عما إذا كانت الأمانة قد فكرت بالفعل في تدابير التعديل لضمان وضع المؤشرات التي "ليست على المسار الصحيح" في الوقت الراهن على الطريق الصحيح، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التحولات التي فكرت فيها أو التي قد تكون لديها في الواقع.

41. وفيما يتعلق بمسألة المؤشرات التي لم يتم تحقيقها أو لم تمتثل للأهداف، أوضحت الأمانة أنه لسوء الحظ، لم يكن الامتثال أو تحقيق تلك الأهداف في كثير من الحالات في يد الأمانة. فعلى سبيل المثال، شددت الأمانة على أنه عندما يشير أحد المؤشرات إلى أن عددا من البلدان ينبغي أن يصبح عضوا في نظام مدريد، يمكن للويبو أن تساعد الدول الأعضاء على تقييم الحالات، والتفكير في ذلك، وإعداد الأوراق، ولكن لن يكون بمقدور الويبو أن تدفع الدول الأعضاء إلى أن تصبح

أعضاء بالفعل، وأضافت أن الويبو يمكن أن تساعد في هذه العملية، ولكن القرار النهائي يأتي من الدول الأعضاء نفسها. وأوضحت الأمانة أنه في المجالات الأخرى التي كان هناك هدف لم يتحقق، قامت الويبو في كل حالة بتقييم كيفية تحسينها والامتثال للهدف. كما أشارت الأمانة إلى أنه بالنسبة لفترة الثنائية التالية، سيجري تعديل بعض الأهداف لأنها تعتبرها سهلة التنفيذ. وأوضحت الأمانة أنه إذا سألت عن عدد الأشخاص الذين كانوا "سعداء" بحدث ما، فإن الهدف يكون عادة في حدود 100 بالمائة لأنهم حضروا الحدث وحصلوا على المعلومات أو تلقوا المعلومات أو حضروا الحلقة الدراسية. ومع ذلك، شددت الأمانة على أهمية تجاوز ذلك وأضافت أن الويبو حاولت قياس أثر تلك الأنشطة في البلد المعني، وهو أمر صعب، حيث أنه من السهل أن نقول ومن السهل أن نسأل ولكن من الصعب جدا أن ننفذ. وأوضحت الأمانة كذلك أنه في حالة عقد ندوة (في أعقاب المثال السابق لمدريند) وبعد عام يتم إجراء دراسة استقصائية عن هذا الحدث المحدد لتقييم أثر تلك الحلقة الدراسية في ذلك البلد المحدد، فإن الذين تم تدريبهم في تلك الندوة لن تجددهم يعملون في الحكومة بعد الآن. وشددت الأمانة على أنه في تلك الحالات، يجب أن يتم تنفيذ نفس العملية مرة أخرى، وأن هذا النوع من المشاكل هو إحدى المشاكل التي تمت مواجهتها في كثير من الأحيان وأثرت على تحقيق تلك المؤشرات. وخلصت الأمانة إلى أنها تدرك ذلك وستواصل المضي قدما في الامتثال.

42. وشكر الرئيس الأمانة على تعليقاتها وأشار إلى أنه نظرا لعدم وجود طلب آخر لإلقاء الكلمة، رأى الرئيس أن اللجنة أجرت مناقشة مفيدة جدا بشأن مناقشة تقرير أداء البرنامج، ورأى أن ذلك يمكن أن يساعد الوفود في البند 5، لا سيما بشأن البرنامج والميزانية. وأشار الرئيس إلى فقرة القرار الخاصة بتقرير أداء البرنامج: إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت تقرير أداء البرنامج 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2) وأقرت بطبيعة التقرير كتقييم ذاتي للأمانة، أوصت بأن تقر جمعيات الويبو بالتقدم المحرز في البرنامج في عام 2016 نحو تحقيق الأهداف المرتقبة.

43. وتساءل وفد إندونيسيا، حيث رأى أنه لن يكون هناك نقاش يذكر بشأن هذه المسألة في إطار البند 5 من جدول الأعمال، واستفسر عن بيان الأمانة بشأن هدف قديم يجري تعديله، وسأل عن الأهداف الأخرى التي تم تعديلها لأنها بدت على أنها أهداف قديمة.

44. وأوضحت الأمانة أنه تم تحديث الأهداف في وثيقة البرنامج والميزانية 19/2018 باستمرار، وأشارت إلى أن ذلك ليس بالضرورة لأن الأهداف قد تكون قديمة، ولكن بما أن التقدم قد أحرز في فترة ثنائية بعد ثنائية، فرمما يكون الهدف قد تغير. كما أوضحت الأمانة أنه سيجري التنويه خلال المناقشات بشأن البند 5 من جدول الأعمال، بأن العديد من الأهداف قد تغيرت وعادت إلى فترة الثنائية الحالية ولكن استنادا إلى حقيقة أنه تم إحراز تقدم وبالتالي يتعين تحديثها.

45. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة على التوضيح، واقترح أن يكون من المفيد أثناء عرض البند 5 من جدول الأعمال أن يبين فعلا الأهداف التي يجري تعديلها استنادا إلى التقدم المحرز.

46. وأوضحت الأمانة أن خطوط الأساس في البرنامج والميزانية تمثل الأداء في نهاية عام 2016، ولذلك فإن هناك صلة مباشرة بين تقرير أداء البرنامج والميزانية. كما أضافت الأمانة أنها ستسهل قراءة البرنامج والميزانية الجديدين لأنها سلسلة متصلة ويجري وضع خطوط الأساس والأهداف الجديدة استنادا إلى خطوط الأساس هذه. وأوضحت الأمانة أنه بهذه الطريقة يمكن أن نرى ما إذا كانت طموحة أو غير طموحة أو غير طموحة بما فيه الكفاية، كما يمكن أن نرى أن ذلك كان على خط الأساس في الأداء الفعلي الذي تحقق في عام 2016.

47. وبعد أن أشار الرئيس إلى أنه ليس هناك أي طلب آخر لإلقاء الكلمة وإبداء تعليقات على فقرة القرار، ونظرا لعدم وجود اعتراضات، اعتبر الرئيس أن القرار سيُعتمد.

48. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت تقرير أداء البرنامج 2016 (الوثيقة WO/PBC/26/2) وأقرت بطبيعة التقرير كتحقيق ذاتي للأمانة، أوصت بأن تقر جمعيات الويبو بالتقدم المحرز في البرنامج في عام 2016 نحو تحقيق الأهداف المرتقبة.

البند 4 الوضع المالي في نهاية 2016: النتائج الأولية

49. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/26/INF/1.

50. وأوضح الرئيس أن هذا البند ذو طبيعة إعلامية، حيث قدم الأرقام الأولية حتى نهاية عام 2016، ومرر الكلمة إلى الأمانة للحصول على إيضاحات بشأن الوثيقة ذات الصلة.

51. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة قيد الاستعراض توفر نهاية أولية لأرقام عام 2016 والتي سيتم الإبلاغ عنها رسمياً في دورة سبتمبر 2017 للجنة البرنامج والميزانية. وأعربت الأمانة عن سعادتها لإبلاغها بأنه تم تلقي رأي غير مشفوع بتحفظات لعام 2016. وأفادت أن نتائج المنظمة لعام 2016 أظهرت، كما ذكر المدير العام، فائضا بلغ 32 مليون فرنك سويسري، كما بلغ إجمالي الإيرادات 387.7 مليون فرنك سويسري وبلغ مجموع النفقات 355.7 مليون فرنك سويسري. ويمكن مقارنة ذلك بالفائض البالغ 33.3 مليون فرنك سويسري في عام 2015، حيث بلغ مجموع الإيرادات 381.9 مليون فرنك سويسري ومجموع النفقات 348.6 مليون فرنك سويسري. وارتفع إجمالي الإيرادات في عام 2016 بمقدار 5.8 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة 1.5 بالمائة مقارنة بعام 2015، وازداد صافي أصول المنظمة، التي تتألف من أموالها الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة، من 279.1 مليون فرنك سويسري في عام 2015 إلى 311.3 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2016. كما قدمت الوثيقة تفاصيل النفقات في عام 2016 بحسب البرامج الفردية، ونتائج عام 2016 حسب الاتحاد، وتوقعات للنتائج لعام 2017.

52. وأقر وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، بأن أرقام الدخل أبعد قليلا من الأرقام التقديرية للسنة وأن النفقات تتماشى مع الميزانية. وأعرب عن توقع المجموعة بأن تؤكد الأرقام النهائية هذا الاتجاه وذكر أن ذلك يمكن أن يسهم في جهود الأمانة في إطار الأهداف الاستراتيجية المتصلة بالخدمات العالمية وتدابير فعالية التكاليف. وأضاف وفد المجموعة أنه ينبغي الحفاظ على الوتيرة الإيجابية وأعرب عن تطلعه إلى تحقيق نتيجة إيجابية في نهاية فترة الثنائية.

53. ورحب وفد جورجيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بزيادة الدخل المرتفع قليلا عما كان مقدرا، وأشار إلى أن مستويات الإنفاق بلغت 96 بالمائة في عام 2016. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى رؤية أرقام مالية إيجابية لفترة الثنائية.

54. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن ارتياحه للأداء الذي حققته الويبو خلال فترة الثنائية الحالية، كما أعرب عن أمله في أن يُستثمر الفائض في الأنشطة الإنمائية لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا من أجل ضمان أن يكون الابتكار في صميم التنمية.

55. وأشار وفد البرازيل إلى الفائض المالي الإيجابي والصحي. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد المجموعة الأفريقية لإعادة استثمار الأموال في الأنشطة الإنمائية لزيادة الابتكار والإبداع في البلدان النامية، مما يحقق الأهداف الأساسية للمنظمة.

56. وهنأ وفد الصين الويبو على الزيادة المستمرة في التسجيلات، لاسيما في مجال معاهدة التعاون بشأن البراءات حيث كان النمو سريعا. وذكر الوفد إن الحكومة الصينية تعلق أهمية خاصة على الدعاية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وأنها ستعمل مع الويبو على تنظيم جولات دراسية سنوية رفيعة المستوى، مما يسهم إسهاما أكبر في هذا النظام.

57. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وأعرب عن ارتياحه للفائض الإيجابي مضيفاً أن تدابير كفاءة التكاليف ينبغي أن تكون ذات طبيعة مناسبة وألا تكون مؤقتة ولمرة واحدة فتؤجل معالجة المشاكل إلى وقت لاحق. وتوقع الوفد أن تدابير كفاءة التكاليف ستُنقذ باستمرار على نحو مستدام.

58. وأكد الرئيس من جديد، مشيراً إلى أنه لم ترد طلبات أخرى بشأن أخذ الكلمة، على أن الوثيقة مخصصة للعلم فقط وأنه لا يوجد قرار يُتخذ، وأُغلق باب المناقشة بشأن هذا البند.

البند 5 اقتراح مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018

(أ) اقتراح مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018

59. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PB/26/3 و WO/PB/26/9.

60. وبدأ الرئيس مناقشة البند مع الوثيقة WO/PB/26/3 (مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2019/2018)، والذي قُدم إلى لجنة البرنامج والميزانية لدراسته، وتقديم توصياتها، بما في ذلك التعديلات الممكنة، وفقاً للمادة 2.6 من النظام المالي والقواعد المالية لليوبو. وأوضح الرئيس أن لجنة البرنامج والميزانية ستعقد مناقشة نهائية بشأن البرنامج والميزانية في دورتها في سبتمبر، حيث سيتعين عليها تقديم توصيات بشأنها إلى الجمعيات. وشدد الرئيس على أهمية اتباع نهج بناء من أجل العمل على الوثيقة بكفاءة بحيث يمكن خلال القراءة الأولى في تلك الدورة للجنة البرنامج والميزانية تغطية أكبر عدد ممكن من الجوانب، مما يقلل من قائمة بنود لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر إلى أقصى حد ممكن وتجنب أي ازدواجية في العمل. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم الوثيقة.

61. وأوضحت الأمانة أن مشروع البرنامج والميزانية المقترح لفترة الثنائية 2019/2018 قُدم إلى الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية "للمناقشة والتعليقات والتوصيات"، بما في ذلك التعديلات الممكنة" وفقاً للمادة 2.6 من النظام المالي والقواعد المالية لليوبو، وعملاً بألية مواصلة إشراك الدول الأعضاء في إعداد ومتابعة برنامج وميزانية المنظمة. وقدم مقترح البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 2019/2018 استمرار اتجاهات النمو في نظم التسجيل. وقدرت المنظمة أن الإيرادات في الثنائية القادمة 2019/2018 ستبلغ 826.2 مليون فرنك سويسري. وتمثل الإيرادات المقدرّة زيادة بنسبة 10.4 بالمائة، مقارنة بالميزانية المعتمدة لفترة الثنائية 2017/2016. ومن المفترض أن ينظر إلى ذلك في سياق زيادة الإيداعات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة 13 بالمائة، مقارنة بالميزانية المعتمدة لفترة 2017/2016. وتمثل إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات وحدها 76.7 بالمائة من مجموع الإيرادات. وأوضحت الأمانة أنه تم تعزيز التنبؤ بالإيرادات لتوفير رقم تقديري موحد للدخل استناداً إلى الاستحقاقات (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS)، بدلاً من التقدير بناء على تعديلات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المقدمة بشكل منفصل، مما سيؤدي إلى تحسين سهولة القراءة والتتبع. وتم إعداد تقديرات الدخل استناداً إلى توقعات كبير الاقتصاديين، مع مراعاة بيانات الإيداع التاريخية وتوقعات الناتج المحلي الإجمالي التي نشرها صندوق النقد الدولي. وتوفر الصفحات 9 و 10 من الوثيقة افتراضات تفصيلية تخطيطية لكل مصدر من مصادر الدخل. كما أوضحت الأمانة أنه من المقترح تخفيض قيمة المساهمة بنسبة 10 بالمائة، وأن هذا الاقتراح مقدم للنظر فيه من جانب الدول الأعضاء. ويتضمن إطار النتائج للثنائية 2019/2018 38 نتيجة مرتقبة، تعكس مساهمات واضحة من كل برنامج من خلال مؤشرات أداء محددة جيداً، ويحدد الموارد المقترحة حسب النتيجة وحصص التنمية. وذكرت أن أجندة التنمية والمنظور الجنساني وأهداف التنمية المستدامة متداخلة بين جميع الأهداف الاستراتيجية. كما ذكرت أن المدير العام أشار بالفعل إلى الأولويات البرمجية وتوضيحاتها. وتم النظر في أهداف التنمية المستدامة عند تصميم البرامج لفترة 2019/2018، وأبرز إطار النتائج الأهداف الاستراتيجية والنتائج التي ساهمت في أهداف التنمية المستدامة. كما تم تناول مساهمة الليوبو في أهداف التنمية المستدامة في المرفق التاسع من الوثيقة، وهو مرفق جديد. وأقترح مجموع ميزانية الإنفاق لفترة الثنائية بمبلغ 725.9 مليون، وتم احتوائه بشكل كبير عند نسبة نمو 2.7 بالمائة مقارنة بالميزانية المعتمدة لفترة 2017/2016،

وفي سياق زيادة الإيرادات بنسبة 10.4 بالمائة. وبلغت ميزانية الموظفين 460 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0.8 بالمائة فقط مقارنة بفترة الثنائية السابقة. وأشارت الأمانة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تتناقص فيها حصة الإنفاق في الميزانية الإجمالية المقترحة من 64.6 بالمائة في فترة الثنائية الحالية إلى 62.4 بالمائة في الميزانية المقترحة الجديدة لفترة الثنائية المقبلة. وهذه هي المرة الأولى التي تُقدم فيها الميزانية على أساس التعريف الجديد لنفقات التنمية الذي اعتمده الدول الأعضاء. وبموجب هذا التعريف، بلغت حصة التنمية الإجمالية 18.3 بالمائة من الميزانية.

62. وافتتح الرئيس باب التعليقات العامة، موضحاً أنه سيتم النظر في الوثيقة الفعلية بعد هذه التعليقات، حسب كل هدف استراتيجي على حده.

63. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق ورحب بالنمو المستمر لخدمات الملكية الفكرية العالمية ورأى أن هذا النمو من شأنه أن يزيد من تحسين النظم وتلبية احتياجات المستخدمين مع التوسع في الخدمات. ورحب وفد المجموعة باقتراح خفض مساهمات الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة في فترة الثنائية 2018-2019، وافر بزيادة قدرها 2.7 بالمائة لكل من التكاليف المرتبطة بالموظفين وبغير الموظفين. وأعرب وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن تقديره للأهمية الممنوحة للبرامج المتعلقة بخدمات الملكية الفكرية العالمية التي تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات المنظمة والتي تُمنح للعمل في إطار البرامج، لاسيما البرامج 10 و 11 و 30. وأعرب الوفد عن رغبته في تشجيع الأمانة على مواصلة تنفيذ برامج التعاون التقني والتوعية بالملكية الفكرية في البلدان. ورأى أن مثل هذه الأنشطة تيسر زيادة الإيداعات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتحسن أيضاً النظام الإيكولوجي العام لحماية الملكية الفكرية في تلك البلدان. وذكر الوفد أنه يواصل استكشاف الإمكانيات التي تتيحها الويبو من خلال مبادرات المساعدة التقنية، حيث لوحظ أن هناك طلباً متزايداً في المنطقة على تحسين المشاركة في مختلف أنشطة الويبو، لاسيما في وضع وتعديل استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، وتلقي المشورة بشأن كيفية تكييف هذه الاستراتيجيات والمشاركة في المشاريع المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وسياسات الملكية الفكرية وتعليم الملكية الفكرية بالنسبة للجامعات وأكاديميات بدء تشغيل الملكية الفكرية ووضع وتنفيذ خطط التعاون في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية فضلاً عن مشاريع أخرى من خلال البرامج 10 و 11 و 30. وأعرب وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن التزامه الكامل بمواصلة مشاركته البناءة.

64. وأيد وفد شيلي البيان الافتتاحي الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورأى الوفد أن الأمانة قدمت إلى الدول الأعضاء ميزانية مقترحة لفترة الثنائية المقبلة تتفق مع إدارة المنظمة ومع الإنجازات المالية التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية. وذكر أن ذلك قد أدى إلى تخفيض مقترح بنسبة 10 بالمائة في مساهمات الأعضاء. ويبدو أن إسقاطات البيانات المتعلقة بالنظام الدولي للملكية الفكرية إيجابية جداً. وأبرز الوفد رسالة المدير العام في هذا الاقتراح بأن إنجازات المنظمة لا تعزو فقط إلى معدلات النمو المرتفعة التي حدثت في النصف الأخير من العقد فحسب وإنما أيضاً إلى التحسينات في الإدارة والإنتاجية بفضل حوسبة نظم الملكية الفكرية وإجراءاتها. وأضاف الوفد أن التحسينات في إدارة المكاتب من خلال أتمتة إجراءات المكاتب أمر ضروري لتنسيقها مع نظم الملكية الفكرية العالمية. ويفضل مساعدة الويبو وتفاني المهنيين المكلفين بها، تمكنت بلاده من تطوير وتنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، مما أتاح زيادة حادة في إنتاجية المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI) وكفاءته. ورأى وفد شيلي أنه ينبغي للمنظمة أن تواصل بذل الجهود سواء من حيث الموظفين أو من الناحية المالية لدعم المكاتب في تحوّلهم الطويل والناجح إلى النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية.

65. واعتبر وفد الصين، بعد دراسة مشروع وثيقة البرنامج والميزانية المقترح، أنه يتسم بطابع عملي أكبر بالمقارنة مع برنامج ميزانية فترة الثنائية السابقة، مع تحديد واضح لاستراتيجية تنفيذ وتحسين وضبط العديد من مؤشرات الأداء. وأضاف أن العديد من البرامج أوضحت صلتها بالتنمية أو بأجندة التنمية. وأظهر ذلك أن الويبو تعمل على تعميم تطويرها على البرامج، وأعرب الوفد عن تقديره لهذه التحسينات ورحب بالقاعدة المالية السليمة للويبو. وقدم الوفد تعليقيين: أولاً وقبل كل شيء،

رأى الوفد أنه من الممكن وضع استراتيجية تنفيذ متكاملة لكل هدف استراتيجي وأن هذا التنفيذ الاستراتيجي يمكن أن يجل محل النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء لأن هذه المؤشرات والنتائج قد انعكست بالفعل في الوصف التفصيلي لكل هدف استراتيجي. ثانياً، اقترح الوفد مقارنة ميزانية 2019/2018 بنتائج الثنائية 2017/2016 حتى يمكن تحسين عمل الميزانية.

66. وأعرب وفد ماليزيا عن ارتياحه لرؤية نمو الإيرادات المرتقبة للمنظمة بنسبة 10.4 بالمائة. وأحاط الوفد علماً باقتراح خفض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة لفترة الثنائية 2019/2018، وأعرب عن أمله في معرفة المزيد عن هذا الاقتراح، لاسيما فيما يتعلق بفائدة التكلفة من الاقتراح الذي لم يذكر إلا بإيجاز في مقدمة المدير العام. وأعرب الوفد عن سعادته للملاحظة أن التنمية لا تزال تشكل أولوية بالنسبة لليوبو في فترة الثنائية المقبلة، وأشار إلى أن مخصصات نفقات التنمية، التي استندت إلى التعريف الجديد، تمثل 18.3 بالمائة. كما أعرب الوفد عن تقديره لمزيد من التوضيح بشأن كيفية تحديد هذا الرقم البالغ 18.3 بالمائة. وذكر الوفد أنه جرت الإشارة إلى تخصيص 21 بالمائة لبناء القدرات والتعاون الإنمائي في الإحاطة الإعلامية التي قدمها المدير العام في وقت سابق من ذلك العام عن النتائج وتوضيحات البرنامج. وفيما يتعلق بالصفحة 11 من مشروع البرنامج والميزانية بشأن إطار النتائج والبرنامج والميزانية بما في ذلك نصيب التنمية حسب النتائج، رأى الوفد أن الأهداف الاستراتيجية أبعد ما تكون وستسهم في جميع أهداف التنمية المستدامة بدلا من الأهداف 9 و 3 و 4 و 17 كما هو مبين في الوثيقة.

67. ورأى وفد البرازيل أن وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة مفيدة للغاية، وقدمت صورة واضحة جدا لإطلاع الوفود على وضع اليوبو المالي وكيفية معالجة المنظمة للبرنامج المقترح لفترة الثنائية المقبلة. وأعرب الوفد عن رغبته في التشديد على أهمية إدراج أجندة التنمية في صلب أعمال اليوبو. وأفاد الوفد أن ذلك لا يتعلق بمشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP) بل هو انعكاس أوسع لدور النظام المتعدد الأطراف للملكية الفكرية في العمل من أجل التنمية تمشيا مع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بتعريف نفقات التنمية، أشار الوفد إلى أنه تم التوصل إليه بعد مناقشات مكثفة في عام 2015، مشيرا إلى أنه لاحظ أن النسبة المئوية لنفقات التنمية لفترة الثنائية المقبلة أقل من المستوى الحالي، وهو اتجاه رأى الوفد أنه ينبغي أن يكون معكوسا، كما انعكس طلب الدول الأعضاء في اليوبو في أجندة التنمية. ورأى الوفد أنه ينبغي تقسيم نفقات التنمية لكي توفر تفاصيل عن التكاليف المرتبطة بالموظفين وغير المرتبطة بالموظفين لكل بند. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أشار الوفد إلى أن ذلك يقتصر على الهدف رقم 9 كما هو منصوص عليه في الصفحة 16، ورأى أنه غير واضح فيما يتعلق بسبب تعميم اليوبو لأهداف التنمية المستدامة عبر الأهداف الاستراتيجية. ورأى الوفد أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن كيفية تنفيذ كل برنامج لأهداف التنمية المستدامة وأهدافها - وذكر أن المرفق التاسع سطحي جدا، ولم يقدم معلومات كافية للدول الأعضاء لتقييم تنفيذ اليوبو لأهداف التنمية المستدامة والنظام الذي توفره المنظمة للدول الاعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل فردي. وتساءل الوفد عن تخطيط اليوبو لتنظيم الاجتماعات من أجل تفادي التداخل مع مجلس اليوبو بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى أن دورتي مجلس تريبس التي عقدت خلال الفصل الأول تزامنت مع اجتماعات في اليوبو مما خلق عبئا إضافيا على الوفود ويؤثر على قدرة المنظمين على التوصل إلى قرارات. وأشار الوفد إلى اتفاق اليوبو بشأن التجارة العالمية لعام 1995 الذي تضمن أيضا التنسيق فيما يتعلق بجدول الاجتماعات، مع ضمان وفاء المنظمين بولايتيها. وذكر الوفد أن الجدول الزمني لمجلس تريبس لعام 2017 قد عُمم في نوفمبر من السنة السابقة، بما يعطي الوقت الكافي لأغراض التخطيط فيما يتعلق بالجدول الزمني لعام 2017. وشدد الوفد على دعمه المتواصل لتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية لصالح الأعضاء وأصحاب المصلحة والأطراف الأخرى لاسيما مسألة الحصول على المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية واستخدامها، وذكر أنه موضوع هام جدا وأسهم في تعزيز الشفافية ونشر المعلومات بين المستخدمين. ومن المسائل الهامة الأخرى التي طرحها وفد البرازيل تطوير مكتب الملكية الفكرية الوطني للنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية على النحو الذي أكده وفد شيلي. وأفاد أن ذلك يمكن من تحقيق مكاسب في الإنتاجية بالنسبة للمكاتب ومكاسب في الأعمال الروتينية. وذكر أن النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية قد تم اعتماده أيضا لأغراض العلامات التجارية. وأخيرا، أعرب الوفد عن رغبته في الإشارة مرة أخرى إلى

تمسكه بأهمية مبدأ التمثيل الجغرافي المتوازن والتنوع الجنساني، لاسيما على المستوى P و D. وأفاد أن النتائج الواردة في تقرير أداء البرنامج لعام 2016 أظهرت أن تمثيل أمريكا اللاتينية في الأمانة قد انخفض. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لضمان تحقيق التمثيل الجغرافي المتوازن، لاسيما بالمستويات العليا.

68. وأعرب وفد إندونيسيا عن ارتياحه لرؤية الزيادة المرتقبة في الإيرادات، وأشار إلى أن الزيادة في الإنفاق ظلت عند أدنى حد ممكن. وأحاط الوفد علما بالخفض المقترح في مساهمات الدول الأعضاء لفترة الشائبة 2019/2018 بنسبة 10 بالمائة. وفي تأييد لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أعرب الوفد عن رغبته في تقديم عرض تفصيلي للاقتراح من أجل الاطلاع على التكلفة والمنفعة. واعتبر الوفد عمل المدير العام واعداء، لاسيما بشأن الصياغة المتعلقة بتعميم أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة، أي أنه ينبغي دمج الإدارة في جميع برامج المنظمة. وأفاد الوفد أنه يتطلع إلى رؤية كيفية تنفيذ هذا الدمج، حيث وصفه المدير العام بأنه سمة بارزة، وأشار الوفد إلى أنه لم ترد في الوثيقة سوى إشارات في الصفحة 11 والمرفق 9. وذكر أنه في الصفحة 11، لم يكن هناك مجرد 3 و 4 و 9 و 17، بل كان هناك أيضا تفسير موضوعي للسبب، وأفاد الوفد أنه مهتم جدا بأن يرى كيف أصبح ذلك بارزا. وذكر أن هذا هو الحال أيضا بالنسبة للعلاقات بين الأهداف الأخرى في البرنامج، كما هو موضح في المرفق 9. وأعرب الوفد عن رغبته في إجراء مناقشة حول كل هدف استراتيجي في وقت لاحق. وفي الختام، أعرب الوفد عن رغبته في تحقيق توازن أفضل في التمثيل الجغرافي في الويبو.

69. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن ترحيبه بالبرنامج والميزانية المقترحين وعن تقديره للشفافية الإضافية في الميزانية وزيادة الوضوح الذي يوفره البرنامج 6 المخصص لنظام مدريد والبرنامج 32 المخصص لنظام لشبونة. كما أعرب الوفد عن تقديره لمساهمة لجنة البرنامج والميزانية في حوكمة المنظمة من خلال إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للموافقة على الأولويات ومقاييس الأداء للسنوات المقبلة. وأفاد أن الولايات المتحدة تولي أهمية قصوى لمبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الجيدة في منظمات الأمم المتحدة، بما فيها الويبو. وذكر أنه غير مستعد في هذا الوقت لتأييد الموافقة على البرنامج والميزانية المقترحين، حيث أن لديه عدة شواغل يود إبرازها. وأوضح أن أولها هو استمرار تطبيق مبدأ القدرة على الدفع الذي أدى إلى اختلال متزايد في ميزانية الويبو. ثانيا، أشار الوفد إلى أن إيرادات رسوم الخدمات في الويبو تتزايد باستمرار، ورأى أنه من الضروري دراسة تخفيضات الرسوم، لاسيما في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تمول 75 بالمائة من الميزانية الإجمالية للويبو. ثالثا، أعرب الوفد عن قلقه إزاء عدم إدراج التوزيعات المتساوية للدخل الفائض بنظام مدريد بين أعضائه في الميزانية المقترحة. وذكر أن المسألة الرابعة التي تثير القلق هي أن التخفيض الإضافي المقترح في المساهمات المقررة، الذي يبلغ حاليا أقل من 5 بالمائة من التمويل الإجمالي للويبو، لم يُناقش في لجنة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أن الشواغل التي أثرت في عام 2015 بأن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد يتحملان تكلفة المنظمة بشكل غير عادل لم تُعالج بشكل كامل، وسوف يثقلها هذا الاقتراح بتخفيض المساهمات. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد معلومات إضافية عن سبب اقتراح الأمانة خفض المساهمات عندما اعتبرت الاتحادات الممولة من المساهمات تفتقر إلى القدرة على دفع حصة عادلة من نفقات المنظمة. وأضاف الوفد أن تخفيض المساهمات يجعل الاتحادات الممولة من المساهمات أقل قدرة على دفع حصتها من نفقات المنظمة. وكما أشار في بيانه الافتتاحي، تساءل الوفد عن توقيت التخفيض المقترح بنسبة 10 بالمائة في مساهمات الدول الأعضاء. كما أشار إلى أن البرازيل اقترحت خصم بعض الطلبات في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات للنظر فيها. ذكر الوفد أن تحليل الأمانة الذي أجري للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات أظهر بوضوح أن المنظمة تستطيع تحمل هذا الخصم لجميع الجامعات من جميع البلدان. رأى الوفد أنه، قبل منح أعضاء الويبو خصما في المساهمات، يتعين أن تتاح الفرصة لجمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات للنظر في تقديم هذا الخصم. وأضاف الوفد لأنه في عام 2015، عندما اقترحت الولايات المتحدة إعادة الإيرادات الفائضة من اتحاد مدريد إلى أعضائه، أفادت الأمانة أنها لم تحصل على إيرادات زائدة. وأفاد الوفد أنه يبدو الآن أن اتحاد مدريد يحقق فائضا كبيرا، وأن الأمانة تقترح تخفيض المساهمات بدلا من منح الأموال لأعضائه. وأعرب الوفد عن قلقه من أن الاقتراح المقترح سيجعل الميزانية تتجه نحو تقديم إعانات غير عادلة لنظام التسجيل الذي تجده الولايات المتحدة ضارا بمصلحتها وأصحاب المصلحة فيه. واستطرد الوفد أنه في عام 2003، اتفق

الأعضاء على ضرورة تعديل اتفاقية الويبو لتغيير تخصيص الميزانية وعرضها، من بين أمور أخرى. وتقرر أن تنعكس إيرادات ونفقات الاتحادات في الميزانية بطريقة عادلة وشفافة. وذكر أن الغرض من التعديل هو تنفيذ نظام المساهمة في الاتحادات المستة الممولة. كما ذكر الوفد أنه لا اتفاقية الويبو الأصلية ولا التعديلات تتناول ميزانية معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد ولاهاي ولشبونة. وأشار الوفد إلى أنه نتيجة لذلك، كانت ميزانيات الاتحادات الممولة من الرسوم تظهر في البرنامج والميزانية كميزانية مستقلة قبل عام 2003 وما بعده. وأعرب الوفد عن قلقه لأن الإيرادات والنفقات المرتبطة بالاتحادات المختلفة ليست واضحة، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة مناقشة هذه المسائل بغية التوصل إلى نتيجة مرضية حتى يمكن التوصية ببرنامج وميزانية للجنة في شهر سبتمبر.

70. وأعرب وفد السنغال، متحدًا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عن ارتياحه لرؤية الحالة المالية الجيدة للمنظمة واقترح تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة. وشدد الوفد على أهمية ضمان مراعاة التنمية في جميع برامج المنظمة. وفيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية، أفاد أن مجموعته مهمة بصفة خاصة بالأهداف الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع، وترغب في حث المكتب الدولي على بذل كل ما في وسعه لتحسين مؤشرات الأداء من أجل تحقيق النتائج المرجوة. وفيما يتعلق بالبرنامج 8 و 9 و 14 و 30، ذكر أن المجموعة الأفريقية تنتظر نتائج الأنشطة في هذا المجال. وفيما يتعلق بمسائل الموظفين، أشار الوفد إلى أنه لم يتم النظر في أي وظائف جديدة وأن التنوع الجغرافي فيما يبدو لا يمثل أولوية. وتساءل عن الكيفية التي يخطط بها المكتب الدولي معالجة هذا الأمر وكيف يعترم معالجة تمويل الموارد الإضافية اللازمة، لاسيما البرامج 10 و 13 و 14 و 15 و 16.

71. وأشار وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، إلى زيادة الإيرادات بنسبة 10.4 بالمائة في وثيقة الميزانية المقترحة مشيرًا إلى أن ذلك يرجع أساسًا إلى النمو المستمر لخدمات تكنولوجيا المعلومات. وأعرب عن اعتقاده بأن النمو المستمر يمكن أن يعزو إلى الدعم المستدام لتحسين النظم والاستجابة للطلب المتزايد من جانب المستخدمين والترويج الفعال للخدمات. ورأى أنه من المستصوب اتخاذ الحيلة فيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة. وأحاط الوفد علماً بالخفض المقترح في مساهمات الدول الأعضاء في الثنائية 2018/2019، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشة فيما يتعلق بذلك. وفيما يتعلق بالإفاق في البرنامج والميزانية المقترحين، أشار إلى زيادة قدرها 2.7 بالمائة، أي 6.1 بالمائة و 0.8 بالمائة، وذكر أنه جرى الإقرار بأن الزيادة في تكاليف الموظفين ضئيلة بالمقارنة بمجموع النفقات، وأن الجزء بمجموع النفقات في الميزانية قد انخفض من 64.6 بالمائة في فترة الثنائية 2016/2017 إلى 62.4 بالمائة في 2018/2019. ورأى الوفد أن ذلك يمثل اتجاهًا جيدًا للعمل السليم للمنظمة، التي تدرك أن ذلك سيزيد من التحسن مع تنفيذ قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC). وطالب وفد المجموعة باء الأمانة أن تدرج في وثيقة الميزانية المقبلة الفترة التي تعكس نفقات الموظفين وفقًا للقرار الحالي المتخذ وفقًا لآلية نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات وشروط الخدمة الأخرى التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وطلب الوفد أن تكشف وثيقة البرنامج والميزانية المنقحة في البرنامج 20 التكاليف المتعلقة بالمباني والصيانة لكل مكتب خارجي على سطر منفصل تحدد فيه مساهمة كل بلد مضيف. وأشار الوفد إلى أن الأنشطة البرمجية لكل مكتب خارجي يرد وصفها على حدة في الصفحات من 157 إلى 159 وأن النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء وخطوط الأساس والأهداف قد حددت في الصفحتين 160 و 161. وأشار الوفد إلى أن هذه الأنشطة تختلف بالنسبة لكل مكتب. وبالتالي، رأى الوفد أنه ينبغي الكشف عن ميزانية كل مكتب على سطر منفصل يحدد مقدار مساهمة كل بلد مضيف. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في فهم أسباب الزيادة في الإفاق على البرنامج 20 على نحو أفضل، ولماذا كان ذلك الإفاق ضخمًا في بعض الأحيان، بحيث يصل إلى 1.488 بالمائة. وفي هذا السياق، ومع مراعاة مبدأ ضرورة اتباع ميزانية متحفظة في ظل هذا الوضع الاقتصادي العالمي غير المؤكد، الحاجة إلى بذل جهود متواصلة في ضوء الادخار والكفاءة، أيد وفد المجموعة عموماً الإجراءات الواردة في البرنامج والميزانية المقترحين لعام 2018/2019. وأعرب الوفد عن تقديره للأهمية الكبيرة المولاة للبرامج المتعلقة بخدمات الملكية الفكرية العالمية التي تشكل أساس دخل المنظمة، وأعرب عن تقديره لجميع أنشطة المنظمة وبرامجها الأخرى المتعلقة بنشر المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وتقاسمها، وهي الأهمية التي تزداد لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

واستطرد الوفد قائلًا أن المجموعة باء ترحب أيضا باقتراح خطة رئيسية لتجديد مباني المقر تهدف إلى تلبية الاحتياجات الهامة للمنظمة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والضرائب والأمن السيبراني والمباني. وأفاد أن الاستثمار المستمر في الهياكل الأساسية الحديثة التي تستجيب للاحتياجات المحددة للمنظمة أمر أساسي لضمان تقديم خدمات مرتفعة الجودة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتباع نهج الدورة الحياتية في الصيانة سيجعل التكاليف الإجمالية لأعمال الصيانة اللازمة تحت السيطرة مع مرور الوقت.

72. وأيد وفد المملكة المتحدة بيان المجموعة باء، ورحب بأن الأمانة اتخذت نهجا صارما مع منهجيات التنبؤ بالاقتصاد الجزئي والملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن النمو المتوقع في الإيرادات كان كبيرا في حين ظلت النفقات منخفضة نسبيا ورحب كذلك بالاقترح المقترح لخفض المساهمات بنسبة 10 بالمائة. وأضاف أن التأثير على كل دولة من الدول الأعضاء يختلف باختلاف أسعار الصرف. وذكر أنه في حين أن ذلك يقلص من حصة الدول الأعضاء من الدخل، إلا أن الميزانية تبدو متوازنة بشكل معقول شريطة أن يستمر الدخل في التدفق، وأعرب عن تطلعه إلى وصف لعملية التفكير داخل الأمانة قبل أن تتحرك قدما باتجاه هذا الاقتراح. وفيما يتعلق بنفقات الموظفين، ذكر الوفد أنه بحاجة إلى توضيح بشأن ما هو وارد في الميزانية، لاسيما فيما يتعلق بتخفيض بدلات جنيف وعواقبه التي ينبغي توضيحها لإظهار الأثر على الميزانية المقبلة. وأشار الوفد إلى البيان الذي أدلى به المدير العام في ذلك الصباح وذكر أنه يظن أن هذه المعلومات الهامة قد أشير إليها في الوثيقة، وأعرب عن توقعه أن تنعكس هذه المعلومات لهذا الغرض. وذكر الوفد أنه يمكن أن يتناول البرامج والاستراتيجيات الفردية بالتفصيل في مرحلة لاحقة.

73. وأنتى وفد باكستان على الأمانة لتقريرها الشامل والمفصل والجيد للميزانية، وأيد البيان الذي أدلى به وفد مجموعته والذي حدد جميع الجوانب الهامة التي تمه الوفد. وأعرب عن ارتياحه للزيادة في الإيرادات، التي يعتبرها مشجعة للغاية، وأحاط علما بوثيقة الميزانية المقترحة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أعرب الوفد عن تقديره لإضافة المرفق التاسع إلى المخطط الأصلي الذي تم تقديمه في هذا التقرير، كما أعرب عن تقديره وفهمه لهذا النوع من النهج الذي تم إدخاله في عمل الويبو. ومع ذلك، أعرب الوفد عن تقديره لتقديم تقرير أو عرض أكثر تفصيلا يربط بين أهداف التنمية المستدامة بجميع البرامج وشرح لكيفية قيام الويبو بالإضافة إلى ذلك. وفيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وما يتعلق بالأمن، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان قد تم تقييم المخاطر أو إذا كان هناك تهديدا محتملا للبدء بذلك. كما أعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما أمن الويبو مع نظام إدارة الأمن بالأمم المتحدة، أم أن هناك تهديدا محتملا للبدء بذلك. كما أعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما هو التفكير الذي اتجه نحو الأساس المنطقي لاقتراح خفض المساهمات بنسبة 10 بالمائة. ورأى الوفد أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من المداولات أو مناقشات حول هذه المسألة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تواصل الويبو المساهمة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما معاهد البحوث والجامعات، وذكر أن البرامج 9 و30 ذات أهمية بالغة. وأعرب عن رغبته في أن يرى إضافة موضوعية أكثر إلى البرامج. وطلب الوفد تحديثا بشأن إمكانية الوصول إلى الوثائق وجميع التقارير الهامة التي تتطلب الوصول إليها. كما أعرب عن اعتقاده بأن الأمانة قد أبلغت بوجود مثل هذه المنصة، وتساءل عن الوقت الذي سيصبح فيه هذا العمل جاهزا، ومتى يمكن بعد ذلك الاستفادة من هذه البوابة. وفي الختام، أفاد الوفد أنه يدرك تماما أن جدول التنمية للويبو وأهداف التنمية المستدامة هما قضيتان متداخلتان وأنها يمثلان مسائل بالغة الأهمية، وتساءل عن الكيفية التي ستعمل بها الأمانة على ضمان عدم وجود ازدواجية في العمل الجاري وكيفية حدوث مثل هذا الازدواجية أو آثارها المالية، أو كيف يمكن تخفيض أي آثار مالية ناجمة عن ذلك.

74. وأيد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد المجموعة باء وهنأ المنظمة على النتائج التي تحققت من حيث البرنامج والميزانية ونجاحها في حماية جميع أشكال الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالبرنامج والميزانية، رأى الوفد أن الويبو تحقق أداءً أفضل من سنة إلى أخرى. وذكر الوفد أن ذلك ينبغي أن يتيح للدول الأعضاء تعزيز الويبو وتعزيز التضامن بين مختلف اتحاداتها، مؤكدا على أهمية التضامن. وقرن الوفد الويبو بشجرة، حيث ستكون معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد جذور هذه الشجرة وجذعها، مضيفا أنه من المهم إبقاء هذه الصورة في الاعتبار. وأفاد الوفد أن أي نوع من نزعة الحماية

للاتحادات، من شأنه أن يلحق الضرر بالشجرة بأكملها، ويضر في الواقع بالاتحادات نفسها. واستطرد الوفد بأن هذا الضرر سيستمر من أعمق الجذور حتى أطراف الفروع لأن هذه الأمور تحتاج إلى أن تكون موجودة وأن تكون صحية، وهي شرط أساسي لبقاء الويبو بقوة وصحة لحماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم من خلال تعزيز التعاون بين الاتحادات. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى المادة 3 من دستور الويبو، وأضاف أن فرنسا تؤيد مشروع البرنامج والميزانية على النحو الذي قدمته الأمانة.

75. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن اتفاقه مع التخفيضات البالغة 10 بالمائة في المساهمات المقدمة، وطلب مزيدا من التوضيح للأسباب التي تستند إليها هذه المبادرة، وهل الامر يتعلق ببساطة بالوفورات المرتقبة من القرارات التي تم اتخاذها على سبيل المثال، بالإشارة إلى التعديلات والتصويبات في الطريقة التي تعمل بها بعض الاتحادات؟ وأفاد الوفد أن الميزانية ينبغي أن تعكس القرارات المناسبة التي اتخذتها لجنة الخدمة المدنية الدولية وطلب توضيحات بشأن الطريقة التي أخذ بها ذلك في الاعتبار في قسم تكاليف الموظفين، وما إذا كانت توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومقرراتها قد أخذت في الحسبان من عدمه.

76. وذكر وفد أوغندا أنه قد يقدم توصيات أخرى بشأن أهداف استراتيجية محددة في مرحلة لاحقة، وأعرب عن رغبته في أن يقدم أولا بعض التعليقات العامة. ورأى الوفد أن وثيقة البرنامج والميزانية تشكل أساسا جيدا لعمل لجنة البرنامج والميزانية، وأعرب عن تفاؤله بأن اللجنة ستتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصية للاعتماد من قبل الجمعية العامة. ورحب الوفد بتعميم أهداف التنمية المستدامة في أنشطة المنظمة. وأشار إلى أن مشروع البرنامج لم يوضح كيف ينبغي تعميم أهداف التنمية المستدامة في عمل الويبو مضيفا أنه يبدو أن الأمانة العامة، من خلال اختيار بعض أهداف التنمية المستدامة وترك البعض الآخر، لا تتفق مع التصور العالمي العام بأن أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المبررات للأسباب التي أدت إلى تسليط الضوء على عدد قليل من أهداف التنمية المستدامة وتجاهل البعض الآخر. وأحاط الوفد علما بأن المنظمة لا تزال في وضع مالي سليم جدا وأنه يتوقع مواصلة زيادة فائضها. وذكر الوفد أن الزيادة في احتياطات الويبو قد أدت إلى اقتراح خفض مساهمات الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة في جميع المجالات. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه من تخفيض الإنفاق العام على التنمية، وطلب الحصول على تأكيد من الأمانة بشأن كيفية تمويل مشاريع أجندة التنمية بالإضافة إلى المشاريع المحددة المحتملة لأهداف التنمية المستدامة والتي يمكن اقتراحها في المستقبل. وفيما يتعلق بتكاليف الموارد البشرية ومسألة تخفيض رواتب الأمم المتحدة، أثنى الوفد على الجهود التي تبذلها الأمانة لاحتواء ارتفاع تكاليف الموظفين وأشار إلى أن التكاليف المتصلة بالموارد البشرية لا تزال تشكل الجزء الأكبر من ميزانية المنظمة. كما أشار إلى أن أحد المقترحات التي قدمها المدير العام لاحتواء ارتفاع تكاليف الموظفين هو تجميد إنشاء وظائف جديدة. وطلب الوفد توضيحات عن الكيفية التي يعتم بها المدير العام مواصلة تعزيز التوازن الجغرافي في الموارد البشرية بالمنظمة واحتواء تكاليف الموارد البشرية في الوقت نفسه. وفيما يتعلق بمسألة تخفيض رواتب الأمم المتحدة، أعرب عن رغبته في التماس رأي الأمانة بشأن التوصية المقدمة من رابطة الموظفين المدنيين الدوليين بشأن تخفيض رواتب جميع موظفي الأمم المتحدة، وتساءل عما إذا كان ذلك سيؤثر على موظفي الأمانة.

77. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أن عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ولاهاي ازداد باستمرار وأنه من المتوقع أن تنخفض هذه الطلبات بحلول فترة الشنائية المقبلة، مما سيؤدي إلى 95.1 بالمائة من مجموع الإيرادات الناجمة عن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام لاهاي ونظام مدريد، وأن إيرادات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وحدها تمثل 76.7 بالمائة من الدخل في فترة الشنائية 2019/2018. غير أنه نظرا لأن ميزانية الويبو لا تزال تعتمد على الرسوم من الطلبات الدولية، رأى الوفد أن حساب أو توقع الزيادة في إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي ينبغي تقديره بعناية للإعداد للحالات التي لا يمكن التنبؤ بها، مثل في حالة تخفيض رسوم الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وهو موضوع خضع للنقاش بصورة مستمرة. وفيما يتعلق بخفض مساهمات الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة، رأى وفد جمهورية كوريا أن المساهمات المنخفضة نسبيا من جانب الدول الأعضاء

والاعتماد على الإيرادات الأساسية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وغيرها من نظم التسجيل الدولي قد عدلت من الهوية والملكية وخصائص العضوية بالمنظمة. وبناء على ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي النظر بعناية في مسألة تخفيض مساهمات الدول الأعضاء.

78. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وأيد تماما البيان الذي أدلى به منسق المجموعة بآء. وأفاد أن بلاده تقدر كثيرا إعطاء الأولوية لميزانيات خدمات الملكية الفكرية العالمية مثل أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي، وذلك استنادا إلى أن أكثر من 90 بالمائة من إيرادات الويبو قد نشأت عن الرسوم التي يدفعها مقدمو الطلبات مقابل هذه الخدمات. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن مجال منصات تكنولوجيا المعلومات في الويبو مثل قواعد بيانات الملكية الفكرية العالمية ومحفظة الويبو (WIPO CASE) قد أعطيت الأولوية في مشروع البرنامج والميزانية المقترح لأن الحاجة إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية آخذة في الازدياد نظرا لنمو عدد الطلبات الدولية والتسجيلات. كما رحب الوفد بالاقتراح الداعي إلى تخفيض مساهمات الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة في فترة الثنائية 2019/2018. وفي الختام، رأى الوفد أن الأدلة التي تدعم صحة التنبؤ بالإيرادات في فترة الثنائية المقبلة ينبغي أن تُفسر بالتفصيل، وينبغي إبقاء التنبؤات على الجانب الآمن قدر الإمكان.

79. وأعرب وفد المكسيك عن ارتياحه للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لعام 2016 - 2021 التي سمحت بتخفيض مساهمات الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة وتقليل الاعتماد على الأصول الثابتة. ورأى أن ذلك سيستجيب لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعرب وفد المكسيك عن اتفاقه مع الاقتراح المقدم من وفد المجموعة بآء ووفد باكستان بشأن تسويات تكاليف المعيشة، وأضاف أنه ينبغي إدراج هذه المعلومات في وثيقة البرنامج والميزانية.

80. وذكر وفد كندا أنه سيدلي بتعليقات فيما بعد فيما يتعلق ببعض البرامج الاستراتيجية، وأنه سيقدم أولا بعض الملاحظات الشاملة أو الطلبات العامة لغرض التوضيح. وذكر أنها بالإضافة إلى بيان المجموعة بآء الذي أدلى به في وقت سابق اليابان والذي أعرب الوفد عن تأييده. أولا، مثل الدول الأعضاء الأخرى، أعرب الوفد عن رغبته في الاستماع إلى المزيد من الأمانة بشأن وضع اقتراح خفض مساهمات الدول الأعضاء بنسبة 10 بالمائة. كما أشار الوفد إلى أن مشروع البرنامج والميزانية للفترة 2019/2018 لم يعرض كل برنامج على حده كما كان عليه الحال في فترات الثنائيات السابقة، وأضاف أن هذا النهج قد وفر منظورا مفيدا لعمل الأمانة وافتراضات التخطيط الخاصة بها وساعد على وضع تخطيط وميزانية ضمن سياق أوسع. وأعرب الوفد عن ترحيبه، كاقترح، بإعادة إدخال أقسام تخطيط السياق حسب البرنامج وليس بالضرورة حاليا، ولكن على سبيل المثال في فترة الثنائية 2021/2020، مقرا بالعمل الذي ينطوي عليه هذا الأمر بالنسبة للأمانة، لكنه يسلط الضوء على فائدة هذه المعلومات. وأشار الوفد إلى أن بعض مؤشرات الأهمية تفتقر إلى أهداف فعلية، مع استخدام مصطلح "سيحدد لاحقا" بدلا من ذلك. وأقر بأن هذه المعلومات لن تكون متاحة الآن، وأعرب عن ترحيبه بتقديم هذه المعلومات بحلول موعد تقديم الصيغة النهائية للميزانية. وأخيرا، أشار الوفد إلى أنه يبدو أن هناك زيادة عامة في النفقات، بما في ذلك النفقات الجديدة والمستأنفة بشأن عدد من البرامج، وأعرب عن ترحيبه بأي معلومات عن نوع الأنشطة التي ينبغي أن تغطيها هذه النفقات.

81. وأعرب وفد أستراليا عن سعادته بدعم التوجه الاستراتيجي للويبو على النحو المبين في مشروع البرنامج والميزانية لفترة الثنائية 2019/2018 القادمة. وذكر أن بلاده تؤيد بوجه عام الشفافية في إعداد تقارير الويبو وتأطير الميزانية المقترحة التي توفر المحاسبة المنفصلة لنظام لشبونة عن نظام مدريد، وأعرب عن ترحيبه بهذه الزيادة في شفافية المحاسبة واعتبرها متسقة مع تقارير الويبو.

82. واعتلى ممثل الأمانة المنصة للإجابة على الأسئلة التي طرحتها الوفود واحدا تلو الآخر. وأشارت الأمانة أولا إلى أن هناك العديد من الطلبات التي تتعلق بخفض قيمة مساهمة الوحدة، والفكرة التي تكمن وراءها مضيعة أن الفكرة من وراء الاقتراح كانت بسيطة للغاية ولم يكن هناك منهجية معقدة أو علم وراء الاقتراح. وأوضحت الأمانة أنه من المقدر في الثنائية 2019/2018 أن تنمو الإيرادات بنسبة 10.4 بالمائة وهي زيادة كبيرة في إيرادات المنظمة. وكان الانخفاض في قيمة الاشتراكات مجرد وسيلة لتقاسم أرباح زيادة الإيرادات من الرسوم مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وقال إن هذا هو في الواقع السبب الوحيد وراء الاقتراح، وهو مجرد اقتراح تنظر فيه الدول الأعضاء، وأضاف أنه تم تقديم مقترحات مماثلة في الثنائيات الماضية إلى لجنة البرنامج والميزانية التي رفعت بعد ذلك ببساطة توصية تستند إلى مداولات جمعيات الاتحادات فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي أن يتم تمرير هذا الاقتراح أم لا. وفيما يتعلق بمسألة الحاجة إلى اتباع نهج حثيف في التنبؤ بالإيرادات، قال ممثل الأمانة إن هذا ما يتم إلى حد كبير، وأن تفاصيل الإيرادات المرتقبة وتطور الخدمات والطلب عليها في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي على المدى المتوسط قد وردت في المرفق الرابع من النسخة الإنجليزية من الوثيقة. وأضاف ممثل الأمانة أن المدير العام قد اتبع مزيدا من الحكمة لمراعاة بعض العوامل التي أشارت إليها الوفود بشأن عدم اليقين في البيئة العالمية من أجل الخروج بتقديرات للدخل تبلغ نحو 826 مليون دولار تقريبا. وبعد ذلك، كان هناك عدد من الأسئلة التفصيلية المتعلقة بحصة التنمية وأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بحصة التنمية، أوضحت الأمانة أن حصة التنمية البالغة 21.3 بالمائة والمشار إليها هي حصة التنمية المقدر في البرنامج والميزانية للفترة 2017/2016. وكان الرقم المقدم والبالغ 18.3 بالمائة يمثل حصة التنمية المقدر في مشروع البرنامج والميزانية المقترحين للثنائية 2019/2018. وأكدت الأمانة مجددا أن حصة التنمية في الثنائية 2017/2016 لا يمكن مقارنتها بالحصة في الثنائية 2019/2018 لأن الفترة 2019/2018 كانت أول ثنائية يجري فيها التعريف الجديد لحصة التنمية كما وافقت عليه الدول الأعضاء وكما تم تطبيقه. لذا فإن الرقمين كانا غير قابلين للمقارنة. وعلاوة على ذلك، أضافت الأمانة أنه كان هناك سؤال طرحته ماليزيا حول الصفحة 11 وإطار النتائج والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة وأشارت إلى أن الوثيقة تقدم لمحة عامة عن المساهمات في أهداف التنمية المستدامة الأربعة التي كانت المنظمة تساهم بها مساهمة مباشرة. إن المرفق التاسع يبين في الواقع عددا من أهداف التنمية المستدامة الإضافية التي تساهم فيها المنظمة أيضا، ولذلك كان من الضروري النظر في الأساس إلى إطار النتائج والملحق التاسع معا. واستفسرت عدة وفود عن الصلة التي تربط البرامج بأهداف التنمية المستدامة. وأوضحت الأمانة أن الطريقة التي تم بها توضيح المساهمة في أهداف التنمية المستدامة في البرنامج والميزانية قد وردت بالفعل في إطار النتائج (النتائج المرتقبة) وفي الأهداف الاستراتيجية. ومع ذلك، ساهم كل برامج في مختلف النتائج المرتقبة من خلال مؤشرات أدائها، وبالتالي في الأهداف الاستراتيجية ومن ثم في أهداف التنمية المستدامة. لذلك كانت هناك روابط مباشرة على مستوى البرنامج بأهداف التنمية المستدامة من خلال إطار نتائج جميع البرامج. وكان هناك سؤال إضافي وطلب للحصول على معلومات إضافية بشأن الميزانية والموظفين بالمكاتب الخارجية. وستقدم المعلومات الإضافية في وثيقة الأسئلة والأجوبة. وأضافت الأمانة أن وفد كندا أشار إلى أن مؤشرات الأداء الرئيسية تفتقر في بعض الحالات إلى وجود أهداف لها. وقال إن هناك دائما بعض المؤشرات التي تفتقر إلى أهداف في البرنامج والميزانية، ولكن هناك سببا وجيها لذلك. وأحد أسباب ذلك، على سبيل المثال، أنه إذا كان المؤشر جديدا، فإنه من غير الممكن وضع هدف واقعي. وأوضحت الأمانة أن هناك عملية تحديث دقيقة جدا تتم لخطوط الأساس والأهداف في بداية كل ثنائية، مشيرة إلى أن التخطيط للبرنامج والميزانية بدأ قبل بداية الثنائية الجديدة بوقت طويل، ولذلك لم تكن جميع المعلومات متوافرة بالضرورة في ذلك الوقت. وكما يتضح من تقرير أداء البرنامج ووفقا للممارسات السابقة، كان هناك كشف كامل لكيفية تحديث خطوط الأساس والأهداف على السواء، ويمكن مقارنة ذلك بالبرنامج والميزانية. وفي تقرير أداء البرنامج، أدرجت جميع خطوط الأساس والأهداف ضمن عملية التحديث. وتناولت الأمانة سؤالا بشأن السفر والمنح وحول فئة التكاليف المحددة، مضيعة أن الصفحة 233 من النسخة الإنجليزية من الوثيقة تعطي وصفا لفئات التكاليف. وشملت فئة تكاليف التدريب ومنح السفر ذات الصلة نفقات السفر والبدل اليومي والتدريب وغير ذلك من الرسوم المتصلة بالمتدربين الذين يحضرون دورات دراسية وحلقات دراسية وزمالات عندما تكون هناك زمالة مقدمة من بلد إلى آخر. لذلك يذهب مسؤولون من بلد، على سبيل المثال، لحضور زمالة في بلد آخر. وكان ذلك جزءا من فئة التكاليف المحددة على النحو المبين في التذييل باء، الذي قدم تعريفا لفئات

التكاليف في البرنامج والميزانية. ثم تناولت الأمانة سؤالاً آخر طرحه وفد الولايات المتحدة ويتعلق بفائض اتحاد مدريد، مشيرة إلى أن هناك وثيقة إعلامية أعدت للجمعيات بشأن فائض اتحاد مدريد للثنائية 2015/2014. وقد نوقشت هذه المسألة في الجمعيات. كما أشارت الفقرة 3 إلى أن هذه الفوائض سيتم ضمها للاحتياطيات إلى أن تتمكن الأمانة العامة من تقديم اقتراح لاستخدام بعض تلك الاحتياطيات أو الفائض في الثنائية 2015/2014 في الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما ذكر المدير العام، فإن استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم التسجيل تمثل أمراً حيوياً للحفاظ على النمو والحفاظ على نوعية الخدمات التي يحتاجها مقدمو الطلبات. وتمثل تلك العملية عملية مستمرة. وكان هناك اقتراح يشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطة الرأسمالية الرئيسية التي اقترحت استخدام جزء من الفائض من الثنائية 2015/2014 من أجل تحديث أو زيادة تحديث وتعزيز منصة مدريد لتقديم خدمات أفضل لمودعي طلبات نظام مدريد. وفيما يتعلق بسؤال طرحه وفد باكستان بشأن بوابة المؤتمر، وكما ذكر سابقاً في جلسات الإحاطة الإعلامية غير الرسمية المعروضة على لجنة البرنامج والميزانية، كان هناك نظام يجري تطويره وهو الآن قيد التطوير والاختبار. وستعود الأمانة بمزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بأحد الأهداف الرامية إلى القضاء على أو تخفيف حدة المخاطر البيئية في مجال الأمن أو السلامة، قالت الأمانة إنها تستجيب لذلك، وأنها تقوم باستمرار بفحص نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة هنا في جنيف ضمن التزاماتها بتنفيذ تلك التوصيات، واتباع الحد الأدنى من معايير السلامة والأمن التشغيلية التي وفرتها الأمم المتحدة بطبيعة الحال، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بيئة المخاطر السائدة. وهناك إدارة للأمن والمعلومات في المنظمة تقوم أساساً بإجراء التقييمات قبل تقديم التوصيات فيما يتعلق بأنواع التنذير أو المشروعات التي تحتاج إلى التنفيذ من أجل ضمان سلامة زوار المنظمة وموظفيها وأصولها. وأخيراً، بدأ العمل بالتشريع المحلي، حيث يتعلق الأمر بالسلامة والسلامة من الحرائق وغير ذلك من أشكال السلامة التي يتعين على المنظمة أن تحترمها أيضاً. وأضافت الأمانة أن المنظمة كانت في بعض هذه الحالات لا تتمثل امتثالاً تاماً للمعايير. وكانت تأمل في تلبية هذه المعايير مع بعض المشروعات. وفيما يتعلق بقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية الخاص بتخفيض الأجور في منظومة الأمم المتحدة، فقد كان هذا الأمر يمثل مسألة بالغة الأهمية وكان المدير العام يتولاها بنفسه، وكما قال في كلمته الافتتاحية، ما زالت هيئة المحلفين لم تجتمع بشأن هذه المسألة. وقد تمت مناقشتها في لجنة الخدمة المدنية الدولية في وقت لاحق من ذلك الأسبوع لمعالجة بعض المسائل التي يبدو أنها تشير إلى وجود عيب في الطريقة التي تم بها إجراء الاستعراض بأكمله. وكان هناك مناقشات وجدل مستمر. وفي هذا الصدد، فإن الجزء المتأثر من الميزانية، وهو موظفو الفئة الفنية أو الفئة P أو D أو الفئة الممتدة، يمثل نحو 183 مليون فرنك سويسري. وبغض النظر عن نتائج تلك المناقشات، ستطلع الأمانة الدول الأعضاء بذلك.

83. وتحدث وفد جورجيا بصفته الوطنية مرحباً باستمرار نمو خدمات الملكية الفكرية العالمية وتفهم أنها تدر الجزء الأساسي من دخل المنظمة. وبالرغم من ذلك، فقد عبر عن تقديره للعمل الذي تم في البرامج الأخرى وخاصة البرامج 10 و11 و13. وشجع الوفد الأمانة على الاستمرار في برامج التعاون الفني لأن مثل تلك الأنشطة لم تقم فحسب بتيسير عملية حفظ الملفات لكنها قامت بصفة عامة بتحسين نظام حماية الملكية الفكرية الشامل في البلاد وخاصة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. وأعرب الوفد عن رغبته في الاستمرار في استكشاف الاحتمالات التي طرحها الويبو من خلال أنشطة الدعم الفني وأعرب عن اعتقاده بأن الأمر يتطلب موارد لضمان تساوي كافة الدول الأعضاء فيما يتعلق بتقديم الخدمات والتمثيل الجغرافي. كما أعرب عن تشجيعه للعمل الذي يرمي إلى تحقيق التمثيل الجغرافي كما أثنى أيضاً على عمل أكاديمية الويبو والجهود المستمرة الداعمة للدول التي كانت في حاجة للمساعدة. وقد عبر عن سعادته على التحسن المستمر الذي تم تحقيقه من خلال تقييم المشروعات وقال أنه يود أن يرى منها ذو نطاق أرحب. وفي البداية، أكد الوفد على ارتفاع مستوى تنظيم الفعاليات الثقافية الجانبية في الويبو وأعرب عن شكره للأمانة على النهج المهني الذي ساعد على تعزيز ثقافات وتقاليد مختلف البلدان.

84. ورأى وفد البرازيل، فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أن هناك حاجة إلى تقديم توضيحات، مشيراً إلى أن العديد من الدول الأعضاء طلبت توفير معلومات أكثر وضوحاً وأن تظهر بشكل مباشر في إطار الأهداف الاستراتيجية

وربما في إطار البرامج، كما اقترح الوفد. وأشار الوفد إلى تنظيم الاجتماعات من أجل تجنب وجود تداخل بين اجتماعات أخرى مع لجنة البرنامج والميزانية وطلب توضيحا لمعرفة ما إذا كان يمكن إدخال تحسينات هنا.

85. وقالت الأمانة، في معرض إشارتها إلى الأسئلة التي طرحها وفد السنغال، إن الأسئلة المتعلقة بمسألة التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي هي من اختصاص إدارة الموارد البشرية. وقالت الأمانة إنه من المتوقع حدوث زيادات في موارد بعض البرامج. وكما ذكر المدير العام، فقد كان هناك سعي في عدة ثنائيات لاحتواء تكاليف الموظفين، ولم يتم اقتراح أية وظائف إضافية جديدة حتى الثنائية الخامسة على التوالي. غير أن هذا لا يعني أنه لم تظهر أولويات وأنه لم يتم تخصيص مخصصات لتلك الأولويات. كانت هناك أولويات وقدم مشروع وثيقة البرنامج والميزانية محتوى كل برنامج ومعلومات عن الموارد البشرية وغير البشرية. وأوضحت الأمانة أنه إذا كانت هناك موارد زائدة من الموظفين في بعض المناطق فقد يكون هناك نقص يقابله في مجالات أخرى. ومن المهم أن نلاحظ عدم تزايد مجمل الوظائف العامة وكان هناك مسعى مستمر لتحقيق ذلك. ويرجع جزء من ذلك إلى المكاسب المتعلقة بالكفاءة الناجمة عن الاستثمارات في إنتاجية الوظائف وأساليب العمل الجديدة القائمة على نظم الملكية الفكرية. وهناك عدد من العوامل الأخرى، والتي تمثل عملية مستمرة لإدارة القوى العاملة واحتواءها على الرغم من النمو في حجم العمل الذي يجري الاضطلاع به أو عبء العمل الذي يتعين الاضطلاع به. وفيما يتعلق بالشؤون المتعلقة بالموارد البشرية، تناولت الأمانة النقاط المتعلقة بالتنوع الجغرافي، موضحة أنه يجري حاليا استكمال وضع استراتيجية جديدة للموارد البشرية لتقديمها إلى لجنة التنسيق. وستوزع الوثيقة مقدما متضمنة جزء من الاستراتيجية المتعلقة بأهمية الجوانب الجغرافية والتنوع الجنساني والتي تخضع لمناقشات جارية في لجنة التنسيق. ولا ينطبق التنوع الجغرافي إلا على وظائف الفئة "P" وما فوقها، وليس على فئة الخدمات العامة، حيث يشترط تعيين موظفين محليين لهذه الوظائف.

86. وقال الرئيس إنه يجري العمل على إعداد وصف أكثر موضوعية للسؤال الذي طرحه وفد البرازيل بشأن أهداف التنمية المستدامة ضمن وثيقة الأسئلة والأجوبة.

87. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بخفض مساهمات الدول الأعضاء، عن شكره للأمانة على إشارتها، في مناسبات سابقة، إلى وجود مقترحات ماثلة، وطلب الحصول على معلومات على مثل هذه الحالات. وأعرب عن تفهمه لأنه في مناسبة واحدة على الأقل من تلك المناسبات لم يتم قبول الاقتراح. كما طالب الوفد بمعرفة نسبة ميزانية الويبو التي يتم تمويلها من قبل مساهمات حكومية عندما تم طرح تلك المقترحات. علاوة على ذلك، إذا تم تبني الميزانية بدون إجراء تقليل أو تخفيض فئات المساهمات، تساءل الوفد عما إذا كانت القيمة الممثلة، والذي يعتقد أنها حوالي 3 مليون فرنك سويسري، سيتم تخصيصها لمساهمات الاتحادات الممولة.

88. وأشار وفد البرازيل إلى أنه في الأوقات التي كانت هناك ميزانيات محدودة في العديد من المنظمات الدولية، كانت الويبو لا تزال تتمتع بموقف جيد. وشدد على أهمية استخدام موارد الويبو استخداما جيدا لصالح الدول الأعضاء ولصالح نظام الملكية الفكرية بشكل عام، مشيرا إلى أن التحديات لا تزال قائمة في النظم، ولا سيما في البلدان النامية، وأن هذا يدل على وجوب القيام بإجراءات واضحة وملموسة. وتمت إثارة هذه النقطة في الصفحة 15 من الوثيقة والتي تنص على ضرورة ضمان استخدام نظام الويبو للتسجيل العالمي على نطاق أوسع. وكانت هناك طريقة فعالة للقيام بذلك تتعلق بالرسوم. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في التذكير باقتراح البرازيل الذي سبق ذكره بشأن تخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بالنسبة للجامعات. ومن شأن هذا التخفيض المستهدف في الرسوم أن يولد حقائق ملموسة تظهر في شكل زيادة بنسبة 7 بالمائة في الطلبات المقدمة من البلدان النامية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وتخفيض الأنشطة المتعلقة بتحقيق الأهداف الأساسية للويبو، وزيادة سلوك إيداع الجامعات وتماشيه مع عدة أهداف استراتيجية، وهي الأهداف رقم 2 و3 و4 و5 و7. وستبلغ التكلفة السنوية التقديرية 600000 فرنك سويسري. وفي الدورة الأخيرة للفريق أضاف الوفد أن

هذا الاقتراح حظي بتأييد 108 بلد تمثل أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورأى الوفد أن هناك حاجة ماسة إلى الاستجابة لمطالب تلك البلدان التي تنتمي لمناطق مختلفة وتمتع بمستويات تنمية متفاوتة.

89. وقالت الأمانة إنها بحاجة إلى التشاور مع الزملاء بشأن حالة بعض المقترحات والحالة المذكورة لأنها تعتقد أنها كان يتم مناقشتها في هيئة أخرى هي الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة بشأن القرارات السابقة، قالت الأمانة إنها ستحتاج إلى بعض الوقت للحصول على المعلومات ذات الصلة من المحفوظات لمعرفة السنة التي اتخذت فيها تلك القرارات. وفيما يتعلق بالنسب المئوية لحصص مساهمات الدول الأعضاء في تلك السنوات، قالت الأمانة إنها ستعد قائمة بهذه القرارات للوفد. وفيما يتعلق بمسائل معاهدة التعاون بشأن البراءات، أشارت الأمانة إلى البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن المناقشات الجارية في الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات بخصوص اقتراح البرازيل بإدخال تخفيضات على الرسوم الخاصة بالجامعات، وقالت إنها لا تستطيع في هذه المرحلة إلا التأكيد على أن المناقشات في هذا الصدد لازالت جارية، مضيفة أن هناك بالفعل تعاطف واسع النطاق مع المقترحات. وفي الدورة القادمة، ستنظم الأمانة العامة حلقة عمل للنظر في عدد من المسائل التي حالت دون موافقة الفريق العامل على الاقتراح في الدورة السابقة، مثل تعريف ما يشكل جامعة عامة أو خاصة. وظهر الأثر المحتمل للاقتراح بشأن الإيرادات المتأتبة من رسوم معاهدة البراءات، كما أشار الوفد، في الدراسات التي أعدها ليقوم بمناقشتها كبير الاقتصاديين في الفريق العامل. وقد انعكست هذه الدراسات أيضا على الأثر الذي سيعتبر على منح هذا الخصم في الرسوم حصراً للجامعات في البلدان النامية. وكان هناك العديد من المسائل المتعلقة التي يلزم النظر فيها. وإذا ما سارت جميع الأمور وفقا للخطة وتم التوصل إلى اتفاق في الفريق العامل، سيكون من الممكن النظر في إدخال هذا الخصم الجديد على الرسوم اعتباراً من الثنائية المقبلة، على الرغم من أن ذلك يتطلب بطبيعة الحال توافق في الآراء داخل الفريق العامل.

90. وانتقلت الرئيسة إلى فحص كل هدف استراتيجي في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة بدءاً بالهدف الاستراتيجي 1.

91. وتناول وفد البرازيل التعليقات الخاصة بالبرنامج 1، وأشار إلى أن هناك بعض الإشارات إلى معلومات سرية في إطار البرنامج وكذلك في إطار نتائج المرتبة. وقال إنه لا ينبغي إدراج موضوعات لا يتم نظرها في اللجان المعنية ذات الصلة بالبرامج. وفيما يتعلق بالبرنامج 1، قال الوفد إن تلك اللجنة ستكون اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وهي تعلم أنه تم التوصل إلى برنامج عمل متوازن للجنة في الأسبوع السابق. ورأى الوفد أن ذلك يقلل من المخاطر المدرجة في الصفحة 28. وأشاد الوفد بالمشاركة النشطة في الدورة الأخيرة وأعرب عن أمله في الحفاظ على هذه الروح في الاجتماعات المقبلة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والتي يعتبرها هيئة مهمة جداً في المنظمة. وفيما يتعلق بالبرنامج 2، والخاص بالعلامات التجارية والبيانات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية، قال الوفد إنه يعلم أن مبلغ الميزانية المقترحة فيما يتعلق بالنتيجة المرتبة، 2-1، قد تضاعف تقريبا مقارنة بالثنائية الحالية، وتساءل عن الأنشطة التي تتم في إطار هذه النتيجة والتي تبرر هذه الزيادة. وفيما يتعلق بالبرنامج 3، والخاص بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وفي إطار استراتيجيات التنفيذ، فإن الدعم الذي سيقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المعاهدات لا يشير إلى معاهدة مراكش. ولذلك أعرب الوفد عن رغبته في اقتراح إدخال تعديل على استراتيجية التنفيذ في الصفحة 34 لإدراج معاهدة مراكش. وفي حين يستمر عدد الأطراف في المعاهدة في الازدياد، أوضح الوفد أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ولم تصدق سوى 29 دولة من أصل 189 دولة عضواً على معاهدة مراكش. وأعرب الوفد عن رغبته أيضاً 75 بالمائة أنشطة نشر وتحقيق هدف أكثر طموحاً بشأن النتيجة المرتبة 2-1 بشأن معاهدة مراكش. وعلى الرغم من أن العدد المذكور في هذا الصدد والذي ورد في خط الأساس كان 26، فقد لاحظ الوفد أنه كان هناك في الواقع 29 عضواً، ولذلك رأى أنه يمكن زيادة العدد المستهدف وهو 40 عضواً. وأعرب الوفد أيضاً عن رغبته في إدراج المجموعة باء من جدول أعمال التنمية باعتبارها واحدة من المجموعات ذات الصلة التي ساهمت في البرنامج 3، ولا سيما التوصية 15، التي ينبغي أن تدرج لأن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة تقوم حالياً بالمشاركة في أنشطة وضع القواعد والمعايير في مجال البث. واعتبر الوفد هذه التوصية نقطة انطلاقاً لضرورة معالجة هذه المسألة. وفيما يتعلق بالنتيجة المرتبة 3-2، أشار الوفد إلى أن الميزانية المقترحة قد خفضت بنسبة 75 بالمائة وتساءل عن أسباب هذا

التخفيض، خاصة إذا تم وقف أي نشاط من الأنشطة. وفيما يتعلق بكونسورتيوم إيه.بي.سي، تساءل الوفد عن عدد الكتب التي يمكن الوصول إليها والتي حصلت عليها بلدان من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وعلاقة ذلك بمؤشر الأداء في ظل النتيجة المرتقبة 3-4. وفي إطار البرنامج 3، أشار أحد مؤشرات الأداء في إطار النتيجة المرتقبة 2-3 إلى عدد من منظمات الإدارة الجماعية المدربة. وطلب الوفد تقديم مزيد من المعلومات عن ذلك، مثل من الذي يقدم التدريب وما هو البرنامج المقدم. وبالانتقال إلى النتيجة المرتقبة 2-4، أشار مؤشر أدائها إلى المبادئ التوجيهية أو قواعد البيانات المتعلقة بالأطر القانونية للشركات وتطبيقاتها العملية. وتساءل الوفد عما إذا كان هذا يشير إلى قاعدة بيانات ويو ليكس أو إذا كانت هناك قاعدة بيانات أخرى تقوم الأمانة بإعدادها. وقال إنه يود أيضاً أن يطلب معلومات عن الكيفية التي تعالج بها المناقشات الحالية للجنة الدائمة بشأن البيئة الإضافية في إطار النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء. وفيما يتعلق بالبرنامج 4، والخاص بالمعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية أشار الوفد إلى أن الدورة الأخيرة للجنة الحكومية الدولية وافقت على ضرورة مواصلة العمل في الثنائية القادمة وأوصت الجمعية العامة باعتماد ولايتها وبرنامج عملها. ولذلك رأى الوفد أن هناك حاجة لضمان توافر الموارد اللازمة في الثنائية المقبلة نظراً إلى التوصل إلى اتفاق في هذا المجال.

92. وتساءل وفد كندا عن عدد الاجتماعات التي يغطيها بند المؤتمرات الذي تغطي مبلغ 170000 فرنك وتساءل عما إذا كانت هناك قاعدة أساسية للدول الأعضاء لتقييم ما يمثله ذلك. وكان هذا يمثل مسألة عامة بالنسبة للبرنامج 1 والبرامج الأخرى، حسب الاقتضاء. وفيما يتعلق بقضية بسيطة، أشار الوفد إلى زيادة صغيرة تحت النقطة 1-1 وانخفاض طفيف تحت النقطة 1-2 وتساءل عن نوع التغييرات أو التعديلات المتعلقة بذلك. وطلب الوفد أيضاً توضيحات فيما يتعلق بالهدف الوارد في إطار البرنامج 2 لتعميم المساواة بين الجنسين في إطار استراتيجيات التنفيذ. وقال إن أحد الخيارات تنطوي على النظر في وضع أهداف مماثلة للبرامج 1 و 3 و 4. وفي إطار البرنامج 3، كان هناك بند يتعلق بالنتيجة المرتقبة 1-3 بشأن الاستراتيجيات والخطط الوطنية للملكية الفكرية بما يتسق مع الأهداف الإنمائية الوطنية. وقال الوفد إنه لم يكن حاضراً بالنسبة للبرنامجين 1 و 2. وكان رد الفعل الأولي للوفد هو أنه قابل للتطبيق، ولذلك فإنه يرحب بأي توضيحات هنا. وأبدى اهتمامه أيضاً بالعلاقة أو المقارنة بين الأنشطة في إطار النقطة 1-3 في البرنامج 3، وعلى سبيل المثال، ما سيرد تحت النقطة 1-3 في البرنامجين 9 و 10. وفي إطار البرنامج 4، كانت هناك إشارة إلى استراتيجيات التنفيذ "لتسهيل إجراء الدراسات على النحو الذي قد تطلبه الدول الأعضاء في اللجنة الحكومية الدولية". وتساءل الوفد عما إذا كان ينبغي أن يعكس سرد البرامج أيضاً أعمالاً أو بحوثاً أخرى قد تجرّبها الأمانة في إطار البرنامج 4 بشكل منفصل عن أي نشاط من أنشطة الدول الأعضاء، إذا كان الأمر كذلك. وفي إطار النتائج المرتقبة 1-1، التي لازالت في البرنامج 4، أشار الوفد إلى أن المؤشر يتحدث عن تنفيذ الأنشطة المعيارية وتساءل عما إذا كان شيء من قبيل "التقدم نحو" أو "تطوير الأنشطة المعيارية" لن يكون انعكاساً أفضل للحالة الراهنة من المناقشات، كما أنه يقدم في إطار الإبلاغ عن أداء النتائج المرتقبة.

93. وطلب وفد إيران، فيما يتعلق بالبرنامج 1، الخاص بقانون البراءات، توضيحا من الأمانة لمعرفة ما إذا كان هناك اقتراح، خلال الدورة المقبلة للفريق العامل المعني بمعاودة التعاون بشأن البراءات، يتعلق باعتماد تخفيض الرسوم وكيفية تأثير ذلك على البرنامج والميزانية المقترحين في الثنائية المقبلة. وفيما يتعلق بالبرنامج 4 والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، وبالإشارة إلى النتيجة المرتقبة الأولى لهذا البرنامج مع الاعتراف بالتقدم المحرز في اللجنة الحكومية الدولية في السنوات الماضية، ألمح الوفد إلى عدم وجود اتفاق بشأن ولاية اللجنة الحكومية الدولية وعدد جلساتها. ويتوقف ذلك على المفاوضات التي ستجري خلال الجمعية العامة، وكذلك إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي. وتساءل الوفد عن الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها هذه التطورات الجديدة، التي يمكن الاتفاق بشأنها خلال الجمعية العامة، على البرنامج والميزانية المقترحين للثنائية المقبلة.

94. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وشارك الملاحظات التي أدلى بها وفدا البرازيل وإيران. وفيما يتعلق بالبرنامج 2 بشأن العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والإشارة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، أشار الوفد إلى

أن هذه المناقشة لا تزال جارية في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ولاحظ كذلك أن هناك تبايناً في الآراء في هذا الصدد.

95. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تأييده للأنشطة المبينة في إطار الهدف الاستراتيجي، ولاحظ التعديلات في الميزانية والمقاييس كما تم تقديمها. وأبدى رغبته في لفت الانتباه إلى البند غير المخصص والمذكور في الصفحة 15 والصفحة 30 والصفحة 39 فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي، وقال إنه يود أن يبين بوضوح، سواء في الوثيقة أو في قرار اعتماد ميزانية، أن أي مؤتمر دبلوماسي يخضع للشرط الذي تم الاتفاق عليه أثناء اعتماد الميزانية الحالية بأن يكون مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء، والشرط الثاني، ألا يعقد سوى بعد التوصل إلى توافق في آراء الدول الأعضاء في الوبو.

96. وأعرب وفد إندونيسيا، متحدثاً بصفته الوطنية، عن سعادته لرؤية جميع النتائج المرتقبة والأهداف والمقاييس والمؤشرات في إطار الهدف الاستراتيجي. وأعرب عن تأييده لوجهات نظر البرازيل والسنغال وأثنى على جميع الدول الأعضاء لموافقتها على العمل المقبل في الدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وقال إن ذلك يقلل من المخاطر التي ورد ذكرها في الوثيقة ولا يزال مناسباً بالنسبة لمنتهى متعدد الأطراف بشأن البراءات. وفيما يتعلق بالبرنامج 4، تحدث الوفد مرة أخرى عن بعض الملاحظات التي تم توضيحها بشأن الولاية. وفي الدورات السابقة، أضافا الوفد أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن تقديم توصية بتجديد ولاية اللجان الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور إلى الجمعية العامة حتى وإن لم يتم الاتفاق على برنامج العمل. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكد من وجود أموال كافية مخصصة لأي برنامج يمكن الاتفاق عليه واتفق مع ملاحظات مندوب كندا بشأن التنفيذ في إطار البرنامج 4 قائلاً إنه يود الحصول على مزيد من الإيضاحات وتساءل عما إذا كان سيكون أكثر حكمة أن يتم إعطاء الولاية دون استخدام كلمة "التنفيذ".

97. وأيد وفد المكسيك بوجه عام الأنشطة الواردة في إطار الهدف الاستراتيجي الأول ولا سيما في البرامج 1 و 2 و 4. ورأى الوفد أنه من المهم للغاية مواصلة العمل في إطار دولي متوازن بشأن القضايا التي نوقشت في إطار البراءات في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والعلامات التجارية والرسوم والناذج الصناعية والبيانات الجغرافية، والحماية الفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه من المهم في اللجنة الحكومية الدولية أن يؤخذ في الاعتبار العمل الذي اضطلعت به وأنجزته اللجان في الجمعيات في تلك السنة وأنه ينبغي اتخاذ قرارات متتابعة للمفاوضات والنظر في إمكانية عقد المزيد من الاجتماعات، إذا كانت الميزانية تسمح بذلك بطبيعة الحال.

98. وأيد وفد شيلي التعليقات التي أبدتها البرازيل بشأن البرنامج 3 فيما يتعلق بالأهمية التي أعطيت لخطوط الأساس في الاقتراح، وكذلك المشاورات المتعلقة بمؤشرات الأداء، ولا سيما في النقطتين 2-3، والتدريب على بناء القدرات الذي اضطلعت به المنظمة من خلال كونسورتيوم إي بي سي وأنشطته، بالاشتراك مع البرنامج 15. وشدد الوفد على أهمية هذه المسائل وطلب تقديم مزيد من المعلومات في هذا الصدد.

99. وأعرب وفد الصين عن ارتياحه لقرارات المؤتمرات الدبلوماسية في مشروع الميزانية وأعرب عن تقديره لزيادة مخصصات الميزانية للبرنامج 4 بنسبة 15.4 بالمائة ودعا البلدان المهتمة إلى التعجيل بالعملية لتحقيق النجاح في التصديق على معاهدة بكين معرباً عن أمله في أن تساعد المناقشات طويلة الأمد في تحقيق نتائج سريعة. وواصل الوفد المشاركة بشكل نشط في جهود التنسيق قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، وتطلع إلى اختتام هذا العمل في أقرب وقت ممكن.

100. وتحدثت الأمانة عن افتراضات التخطيط، وأشارت إلى أن البرنامج والميزانية كان عبارة عن اقتراح للثنائية، مضيفاً أن هذه العملية بدأت قبل ثلاث سنوات من نهاية الثنائية. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى وجود عدد من الافتراضات من أجل إجراء التقديرات. ومن أجل وضع هذه الافتراضات سيتم أخذ الخبرة والمعلومات السابقة في الاعتبار لئلا ما سيمثل تقييماً عملياً وجيداً. وفي هذا السياق، كان هناك جانبان هامان يجب أخذهما في الاعتبار، وهما مليون دولار خصصت أو تم الاحتفاظ بها في الأموال غير المخصصة لعقد مؤتمر دبلوماسي محتمل يمكن عقده استناداً إلى القرارات التي تتخذها لجنة

البرنامج والميزانية. وأضافت الأمانة أن هذا المبلغ لم يكن مرتبطاً بالضرورة بأي برنامج بعينه لأن نتيجة مناقشات ومداولات لجنة البرنامج والميزانية لم تكن قد عرفت بعد. والمسألة الثانية تتعلق بعدد الدورات وما إذا كانت هناك موارد كافية إذا ما تم الاتفاق على الولاية. ورأت الأمانة أنه ستكون هناك موارد كافية. وقد تم إدراج ما يصل إلى أربع دورات للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في الميزانية، وهذا ما جرى في الشئانية الحالية. ورأت الأمانة أن ذلك يعتبر افتراضاً عملياً، وإذا أدت القرارات التي تتخذ في لجنة البرنامج والميزانية إلى عقد مزيد من الجلسات والقيام بمزيد من العمل، سيتم تحديد المخصصات استناداً إلى خوارزمية محددة، وهو أمر معياري. وتم البحث عن موارد داخل البرنامج وفي القطاع، وبعد ذلك، واستناداً إلى الموارد المتاحة (بسبب تنفيذ برامج مختلفة بمعدلات مختلفة)، سينظر المدير العام في تحويل الموارد من الأموال غير المخصصة أو من البرامج الأخرى خارج القطاع. وكانت هذه، بصفة عامة، الطريقة التي تم بها التخطيط لهذه الفعاليات أو الأنشطة. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد كندا بشأن فئة التكاليف الخاصة بالمؤتمرات، وذلك في جميع البرامج، وما تمثله تلك التكاليف، شرحت الأمانة أنها تكلفه خاصة باللجنة الدائمة، وهي تمثل تكلفه المؤتمر. وشملت تكاليف الترجمة الشفوية وغيرها من البنود، ولكن لم يتم تمويل المندوبين الذين كانوا تحت بند سفر طرف ثالث. ثم تابعت الأمانة قائلة إنه كان هناك سؤال آخر عن البرنامج 3 والنتيجة المرتقبة 1-3 والاستراتيجيات الوطنية لحق المؤلف، وعن سبب عدم إدراجها في البرنامجين 1 و 2. والسبب في ذلك هو أن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية الواردة في البرامج 9 و 10 قد أشارت إلى الملكية الصناعية في حين أن البرنامج 3 يغطي عنصر حق المؤلف. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد البرازيل عن سبب زيادة الرقم البالغ 939 000 في النتيجة المرتقبة 1-2 من البرنامج 2 (الصفحة 32)، أشارت الأمانة إلى أن الجواب قد ورد في البند 2.3 من الصفحة 31. وأشارت الأمانة إلى توفير قدر أكبر من الشفافية من خلال تخصيص موارد لإدراج الأنشطة بدقة أكبر. وبالاستناد إلى هذا النهج، اتضح أن جزءاً من الأنشطة المدرجة في النتيجة المرتقبة 1.1 في ميزانية الشئانية 206-2017 بعد التحويلات كانت مدرجة على نحو أحسن في النتيجة المرتقبة 2.1 و 2.3 في الميزانية المقترحة للشئانية 2018-2019، وأسفر ذلك عن ارتفاع مقابل في المبالغ المرتقبة ضمن النتيجة المرتقبة 1.1، إضافة إلى زيادة في المبالغ المرتقبة ضمن النتيجة المرتقبة 2.1 و 2.3. وفيما يتعلق بسؤال طرحه وفد كندا فيما يخص تعميم المساواة بين الجنسين في البرنامج 2، قالت الأمانة إن وإن لم يفسح البرنامج 2 المجال بسهولة لتعميم المساواة بين الجنسين بسبب تركيزه المعياري، فإن الأمانة كرست نفسها لتحديد أية فرص ممكنة لتبسيط الضوء على مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني خلال الشئانية 2018-2019. وفيما يتعلق بالملاحظة التي أبدتها وفد السنغال بشأن الفقرة الأولى حول استراتيجيات التنفيذ، أشارت الأمانة إلى أن الفقرة تقول بالفعل "رهنًا بقرار من الجمعية العامة لليوبو". وأشار ذلك إلى قرار اتخذته الجمعية العامة لليوبو في عام 2016 عندما قررت أن تواصل دورتها التالية في أكتوبر 2017 النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصميم في نهاية النصف الأول من 2018. وفيما يتعلق بالبرنامج 3، أجابت الأمانة عن الأسئلة التي المطروحة بشأن مكانة معاهدة مراكش في خطة عمل البرنامج لتعزيز المعاهدات، وبعبارة أخرى، تعزيز الانضمام إلى المعاهدات وتشجيع تنفيذها. وأشارت الأمانة إلى أنه بالرغم من غياب أية إشارة إلى معاهدة مراكش في قائمة المعاهدات المذكورة في ذلك الجزء من الوثيقة، فإن تلك القائمة ليست قائمة توضيحية ولا مستفيضة. وتضطلع معاهدة مراكش دون أدنى شك بدور هام، وليس هناك شك في أن المنظمة ستواصل الترويج لها ومن الممكن إدراجها في القائمة. ولتطمئن اللجنة، أكدت الأمانة أن معاهدة مراكش لا تزال تمثل جزءاً كبيراً من الأعمال الترويجية الجارية التي يجري الاضطلاع بها وهي واحدة من أولى المعاهدات التي تمت الإشارة إليها عندما شجعت الدول الأعضاء على التوقيع على المعاهدات والتصديق عليها. والنقطة التي أثارها وفد البرازيل كانت أيضاً بخصوص معاهدة مراكش. وقد أشار وفد البرازيل إلى أن التعمير في خط الأساس ذي الصلة يشير إلى أن 26 طرفاً قد انضم إلى معاهدة مراكش. وهناك بالفعل ثلاثة أطراف أخرى انضمت إليها الآن. وأظهر ذلك مدى ما كان يجري ويوضح كيف كان العمل على المعاهدة ديناميكية. وقد تكون الأمانة العامة قد ذكرت أنه عندما يتم الاستشهاد بـ 40 طلباً من طلبات الانضمام، فإن ذلك قد يكون رقماً متواضعاً بعض الشيء من حيث توقع المنظمة للوضع بحلول نهاية الشئانية المقبلة. وإذا تجاوز الرقم 40، فإن ذلك سيعتبر أمراً إيجابياً للغاية. وقال إنه سيكون من الممكن النظر في وضع معايير أعلى، وهذا أمر كانت الأمانة العامة مستعدة للنظر فيه، إذ أعربت عن ثقتها في أن العديد من الدول الأعضاء ستنضم بالفعل إلى معاهدة مراكش. وبشأن إضافة

التوصية 15 من توصيات أجنده التنمية، إلى المجموعة أ، لا ترى الأمانة أي مشكلة في هذا الأمر. وتمت الإشارة إلى نقطة أخرى متعلقة بالنتيجة المرتقبة هـ4.3. وأشار بحق إلى أن الميزانية المقترحة للنتيجة المرتقبة هـ2.3 قد انخفضت. وما حصل بالفعل هو إعادة تخصيص الميزانية من النتيجة المرتقبة هـ2.3 إلى هـ4.3 والتي لم تكن لها ميزانية مخصصة من قبل. وقد تم ذلك من أجل التركيز على تعاون أكثر استهدافاً في هذا المجال. وكما تمت الإشارة، فإن الهدف هو جعل التعاون في هذا المجال انعكاساً حقيقياً لاحتياجات البلدان ومتطلباتها. وقد تم ذلك في محاولة للوصول إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأعرب عن أمله في أن تساعد هذه البلدان في بلوغ الأهداف المحددة من خلال تعزيز التعاون معها. وعودة إلى نقطة أخرى أثارها البرازيل حيث تحدثوا عن منظمات الإدارة الجماعية والتدريب، وتحديداً ما تعتمز المنظمة القيام به من أجل تعزيز الإدارة الجماعية وطريقة عمل جمعيات الإدارة الجماعية، علقت الأمانة بأنه قد يكون صحيحاً أن الأرقام لا تبدو طموح للغاية، ولكن المنظمة كانت طموحة بحق. وحتى الآن، يبدو أنه قد تم القيام بالكثير لتعزيز منظمات الإدارة الجماعية، ولكن لا يزال هناك عدد كبير جداً من منظمات الإدارة الجماعية التي لم تكن في حالة مرضية مع عدم كفاية الموارد المتوفرة في ظل إعادة توزيع غير مرضي للمساهمات التي قدمت لأصحاب الحقوق. وقد تم اعتماد خطة لتوضيح فترة الثنائية المقبلة، بحلول نهاية تلك السنة، مع رسم خرائط لجميع منظمات الإدارة الجماعية في جميع أنحاء العالم. وسيتم وضعها في ثلاث فئات. أولاً، سيتم تحديد البلدان التي لا توجد فيها منظمات للإدارة الجماعية على الإطلاق، وستكون هناك خطة طوارئ لهذه الخطة، وهي خطة لبناء القدرات للوصول بها إلى مستوى عملي في أسرع وقت ممكن. وثانياً، في هذه الخريطة، ستكون هناك فئة لديها منظمات إدارة جماعية تدعمها التشريعات والنظم ولكن الإطار التشريعي والتنظيمي لا يعمل بشكل جيد للغاية. وينبغي أن يكون هذا هو المعيار الوحيد، فيما يتعلق بالطريقة التي تعمل بها منظمات الإدارة الجماعية. إذا كانت هناك منظمات إدارة جماعية لا تحصل على المال ولا تقوم بتوزيع الأموال على أصحاب الحقوق، فأنها لا تعمل بشكل صحيح. وستندرج هذه تحت الفئة الثانية. ثم ستكون هناك فئة ثالثة من منظمات الإدارة الجماعية التي تعمل بشكل جيد للغاية، ويمكن أن تكون بمثابة معياراً للمشروع الرائدة أو للممارسات التي يمكن تقليدها من قبل منظمات إدارة الجماعة الأخرى في محاولة الوصول إلى مستوى تشغيلي. ومن ثم سيجري إعداد هذه الخرائط التي ستنشأ على أساسها أربعة محاور تدريب. وستتضمن تلك المحاور نظام للحكومة، وآخر للإدارة، وثالث للمسائل التجارية والمالية، والترخيص، وعلى وجه الخصوص، لكيفية الحصول على الأموال في إطار الإدارة الجماعية، وسيكون المحور الرابع محور القدرات التقنية. ومن ثم، فإن هذه الخرائط ستبين، من جهة، الفئات الثلاثة الخاصة بأوضاع المنظمات: أي البلدان التي ليس لديها منظمات إدارة جماعية، أو تلك التي لديها منظمات على الورق فقط، ولكن لديها مكاتب لم تقم بالكثير من الناحية العملية وتلك التي عملت بشكل جيد للغاية. وهذا من شأنه أن يتيح إمكانية تحديد الاحتياجات، وستكون هناك، إلى جانب ذلك، محاور التدريب الأربعة. وعلى أساس كل ذلك، سيتم وضع خطة تنفيذية أو خطة عمل بحلول نهاية العام. وكانت هذه هي الخطة المقررة. وسيجري رصد التقدم المحرز لمعرفة الكيفية التي يمكن بها المضي قدماً، لا سيما من خلال إنشاء مجموعات من منظمات الإدارة الجماعية التي تكون في نفس الوضع تقريباً. وهذا من شأنه أن يسمح للتدريب أن يكون مستهدفاً. ويمكن دعوة أخصائين وخبراء في المجالات التي يلزم فيها التدريب حتى يمكن اكتساب المهارات اللازمة. وبعبارة أخرى، لن يكون هناك اثنين أو ثلاثة أشخاص فحسب يتم إرسالهم لعقد ندوة لمدة يومين أو ثلاثة أيام، بل سيكون هناك ورش عمل. وفي حلقات العمل هذه، سيجري تدريب العاملين على الجانب التقني، وكذلك على الجانب الإداري. واعتماداً على تحديد موضع متطلبات التعلم، أو النقطة التي يوجد بها ضعف، سيتم تدريب الناس في هذا المجال حتى يتمكنوا من تحسين ما يحتاجون القيام به. وبعبارة أخرى، سيكون هناك تركيز على المجالات التي تحتاج حقاً إلى تقديم المساعدة، ومن ثم ستتم دعوة الخبراء للذهاب والمساعدة. وسيتم وضع جدول زمني لتقييم التقدم المحرز في الثنائية، وهذا من شأنه أن يمكننا من رؤية أي شيء آخر يجب القيام به من أجل مساعدة الناس في الوصول إلى غايتهم. وبعبارة أخرى، إن الهدف خلال الثنائية المقبلة هو مساعدة أكبر عدد ممكن من البلدان على رفع مستوى منظمات الإدارة الجماعية من أجل جعلها عملية وفعالة وتميز بالكفاءة في العصر الرقمي. وهناك نقطة أخيرة في المادة 4-2 بشأن الحصول على المعلومات، أو الوصول الترويجي إلى استخدام المعلومات المتعلقة بالإطار القانوني ونظم الفضاء الصحيحة من أجل تشجيع الابتكار والإبداع. وكانت هناك بعض المؤشرات، والمعايير المتعلقة بعدد من البلدان التي ستكون قادرة على تحمل هذه المعلومات وتقاسمها مع المستخدمين على المستوى المحلي. ويبدو أنه قد تم إجراء دراسات عامة في الماضي ودراسات

مواضيعية عن فروع مختلفة للصناعات الإبداعية، وقد تمت تغطية جميع الموضوعات في الدراسات. وبعد القيام بذلك، حان الوقت للانتقال إلى مستوى آخر واتخاذ نهج أكثر استهدافاً. وكانت كل بلد تحتاج إلى فهم نوعية النظام، ومن ثم، يصبح قادر على أن يفسر ذلك لمستخدميه وأصحاب الحقوق به. وهناك حاجة إلى وجود قواعد بيانات يمكن أن تسمح بمعالجة البيانات على الصعيد المحلي لكل بلد، كما يتعين إنشاء شبكة لمساعدة الناس على العمل معاً. وهناك حاجة إلى وجود شبكة خاصة للاقتصاديين. ومن المؤكد أنه سيكون من الممكن مساعدة الناس على إنشاء هذا النوع من الشبكات حتى يتمكن الاقتصاديون من استرجاع المعلومات التي يحتاجون إليها والاستفادة منها على الصعيد المحلي وعلى مستوى القطر. وكان من المؤمل أن يساعد الخبراء العالميون في الويبو على وضع نوع المؤشرات والمعايير الموجودة في قطاعات أخرى حتى تتمكن البلدان من تقييم مواضعها. ومن المهم الحصول على معلومات موثوق فيها عن كل بلد. ويجب أن تكون الدول الأعضاء نفسها قادرة على تقاسم هذه المعلومات وجمعها وأن تتقاسم أيضاً التوجيهات مع المتخصصين فيها. وفيما يتعلق بالبرنامج 4، اتفقت الأمانة مع وفد كندا على التعبير عن الصيغة الإضافية التي تغطي العمل الذي أنجزته الأمانة في إجراء الدراسات. ويمكن العثور على لغة موجزة جداً لتعكس ذلك. والنقطة الثانية، التي طرحها وفد كندا، تتعلق بالنتيجة المرتقبة 1.1 حول كلمة "التنفيذ" التي تناولها وفد إندونيسيا بعد ذلك. وكان هناك اقتراح إدراج "التقدم المحرز في الأنشطة المعيارية المتعلقة بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء" في المشروع التالي للوثيقة.

101. وتساءلت الرئيسة عما إذا كانت هناك أية اعتراضات على هذا الاقتراح وبعدها وجدت عدم وجود اعتراضات طالبت الأمانة بالقيام بهذا التغيير.

102. وأجابت الأمانة، رداً على سؤال يتعلق بالبرنامج 1 والنتيجة المرتقبة 4.1 بشأن الأسرار التجارية، بأن مسألة الأسرار التجارية هي جزء من فئات الملكية الفكرية الواردة في المادة 1 من اتفاقية باريس. ومن ثمة، فإن عمل الأمانة في مجال الإدارة والتنفيذ والتوجيه لفهم اتفاقية باريس يتضمن مسألة الأسرار التجارية. وفيما يتعلق باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، كان هناك أيضاً سؤال حول خط الأساس ومؤشر أداء اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وفي مشروع البرنامج والميزانية المقترح، تمت الإشارة إلى التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ العمل المتفق عليه وفقاً لجدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وقد عكس ذلك أنه في حالة وجود نتائج إيجابية للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات كما كان الحال بالنسبة للدورة 26 للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، فإن الأمانة ستقوم بتنفيذ هذه النتيجة المتفق عليها في الدورة التالية للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ومن ثم فإن المؤشر يستخدم في قياس قدرة الأمانة على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

103. استأنفت الرئيسة النظر في مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 2019/2018. وذكرت الرئيسة بأن الوفود قد ناقشت اليوم الأول الهدف الاستراتيجي 1 والبرامج من 1 إلى 4 وأن الأمانة قدمت توضيحات وأجابت على الأسئلة التي طرحتها الوفود. ودعت الرئيسة الوفود إلى البقاء على اتصال مع الأمانة لمتابعة أي أسئلة قد تكون لديهم والتأكد من أن هذه التفسيرات قد انعكست في الوثيقة المنقحة. ودعا الرئيس الوفود إلى أخذ الكلمة للبدء بمناقشة الهدف الاستراتيجي الثاني، وتوفير خدمات الملكية الفكرية العالمية المتميزة، وبرامجها 5 و 6 و 7 و 31 و 32.

104. وصرح وفد الصين بأن خدمات الملكية الفكرية العالمية تشكل الأساس للوضع المالي السليم للويبو من خلال إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تمثل 75 بالمائة من مجموع الإيرادات، ومن ثم فإن تعزيز مستوى خدمة معاهدة التعاون بشأن البراءات من شأنه أن يسهم في التنمية الطويلة الأجل في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد عن رغبته في طرح ثلاث نقاط. أولاً، ينبغي للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات أن يوفر خدمات الترجمة الشفوية بجميع لغات الأمم المتحدة الست، ونظراً للتوسع العالمي لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يتم استخدام المزيد من اللغات المختلفة. وأشار الوفد إلى أن اجتماعات الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات كانت بمثابة مناسبات مهمة نوقشت فيها مسائل محددة تتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ومن ثم ينبغي أن تلبى خدمات اللغات احتياجات الغالبية

العظمى من مستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي الوقت الحاضر يتم استخدام ثلاث لغات فقط من لغات الأمم المتحدة في حين تم تزويد مجموعات عمل أخرى بست لغات من لغات الأمم المتحدة. وأشار إلى إن هذا الأمر يتعارض بشكل خطير مع الوضع المهم لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في الويبو وتطوره العالمي، ولذلك طلب بشدة أن يدرج البرنامج 5 في الميزانية بطريقة تمكن الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات من التمتع بخدمات الترجمة الشفوية بجميع لغات الأمم المتحدة الست. ثانياً، أشار الوفد إلى أنه لا يؤيد تخفيض الوظائف ذات الصلة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات والموارد البشرية في البرنامج 5. وأبرز الوفد أنه في ظل ازدياد الطلبات فإن تخفيض الوظائف في ذات الوقت قد يؤدي إلى إخفاق الويبو في ضمان معالجة طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة مع الحفاظ على مستوى خدمة معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورأى الوفد أنه ينبغي لإدارة معاهدة التعاون بشأن البراءات اتخاذ تدابير استباقية للاستجابة للاحتياجات المتغيرة لتوزيع اللغات وزيادة توظيف موظفين قادرين على العمل باللغات المناسبة. وينبغي أن ينصب التركيز على الوظائف الطويلة الأجل لأن الوظائف المؤقتة قد تؤدي إلى انخفاض الكفاءة وزيادة عدم الاستقرار في عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات. ثالثاً، أوضح الوفد أنه استناداً إلى نتائج الدراسة الاستقصائية لمستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات، فإن المستخدمين داخل البلدان لديهم مستويات مختلفة من استخدام وفهم عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولذلك ينبغي للويبو أن تزود مستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات بخدمات متنوعة ومتعددة الأبعاد مثل المشورة القانونية والمعلومات والتدريب بحيث تتوافق مع احتياجات المستخدمين المختلفة. واقترح الوفد أن تنشر الويبو نتائج الاستقصاء مع ردود الفعل. وذكر أيضاً أن تحديث تكنولوجيا المعلومات في نظام لاهاي في إطار البرنامج 31 أمر مهم ويتم في الوقت المناسب ولكنه ينبغي أن يتطلع للأمام وينبغي إيلاء اهتمام خاص لزيادة النطاق الجغرافي لنظام لاهاي. واقترح الوفد أن توفر المنصة واجهة تغطي جميع لغات الأمم المتحدة الست.

105. وشدد وفد البرازيل على أن الهدف الاستراتيجي الثاني كان هدفاً أساسياً للويبو وسبباً في وجود فوائض مالية سليمة لدى الويبو ولذلك فإن البرازيل لديها اهتمام قوي بأن يعمل بطريقة صحيحة. وطلب الوفد توضيحاً بشأن استراتيجية التنفيذ والأهداف الواردة في إطار البرنامج 5. وأوضح أن تطوير مقاييس الجودة ينبغي أن يتم بطريقة تحافظ على استقلالية السلطات الدولية في توضيح عملها والاضطلاع بمسؤولياتها، مع احترام متطلبات وقواعد معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشار الوفد أيضاً إلى أن الرسم الوارد في ملحق البرنامج 5 يبين أن الغالبية العظمى من الإيداعات كانت إيداعات إلكترونية. وأثنى الوفد على هذه النتيجة التي تتماشى مع جهود الأمانة الرامية إلى التخلص التدريجي من الأعمال الورقية لزيادة الإنتاجية وتسهيل الإجراءات اللازمة لفحص الطلبات. ثم أشار الوفد إلى التوقعات المتعلقة بطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في المستقبل والتي واصلت الاتجاه الإيجابي الذي لوحظ في السنوات العشر الأخيرة، وأبرزت أن الزيادة المتوقعة في الفائض يمكن استخدامها لتقديم تخفيض في الرسوم لأصحاب مصلحة معينين على النحو الذي اقترحت البرازيل في الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الأنشطة التي تقوم بها الجامعات في البلدان النامية على النحو الذي أبرزته دراسة كبير الاقتصاديين، كما أن هذا التخفيض لن يؤثر سلباً على قدرة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على مواصلة تقديم عمله الرفيع المستوى. وأشار الوفد إلى صفحة 54 التي تنص على أن "الإنتاجية والشكليات تزيد بمرور الوقت بما يسمح بالتعامل مع أعباء عمل أكبر بعدد أقل أو مساوي من العاملين". واقترح الوفد تعديل النتيجة المتوقعة 1-2 واقترح إدراج عبارة "بما في ذلك الدول النامية والبلدان الأقل نمواً" في نهاية النتيجة المتوقعة. وسوف يعكس ذلك ضرورة القيام بمشاركة الخدمات التي تقدمها الويبو على نطاق واسع والتي تستهدف البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

106. وشدد وفد اليابان على ضرورة تعزيز إنتاجية خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات وسير عملها، لا سيما وأن أكثر من 75 بالمائة من إيرادات الويبو تأتي من خلال رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات التي يسددها المدعون. ورحب الوفد بجمع الميزانية المخصصة لهذا البرنامج وطلب معلومات أكثر تفصيلاً عن الطريقة التي تخطط بها الأمانة لاستخدام الميزانية المقترحة لتحسين إنتاجية وجودة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

107. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للبرنامج والميزانية المفصلين للشائبة المقبلة لخدمات تسجيل الويبو. كما أعرب عن ارتياحه لتوقعات النمو في الأنظمة التي كانت أنظمة عالمية حقا لحماية الملكية الفكرية وكانت بمثابة محرك نمو الويبو غير المسبوق. وفيما يتعلق بنظام لشبونة، أشار الوفد إلى بيانه الافتتاحي وقال إنه يود أن يشير إلى أن الموافقة على الميزانية، التي تتضمن إشارات إلى وثيقة جنيف، لا ينبغي اعتبارها موافقة من الولايات المتحدة على وثيقة جنيف التي تديرها الويبو في غياب عملية موافقة منفصلة على النحو المبين في اتفاقية الويبو. وذكر الوفد أن مسألة إدارة وثيقة جنيف لم تكن مطروحة أمام لجنة البرنامج والميزانية أو الجمعيات هذا العام، ولكن أعرب الوفد عن رغبته في توضيح هذه النقطة نظرا لأنها تتضمن إشارات إلى وثيقة جنيف.

108. وأعلن وفد كندا عن دعمه للبرنامج 5 الذي يعتبر من المجالات الأساسية المدرة للدخل. وشجع الوفد الأمانة على مواصلة التحسين المستمر لهذا البرنامج لصالح مستخدمي نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق باستراتيجيات التنفيذ، أكد الوفد على أنه يؤيد بقوة أية مبادرات تهدف إلى تحسين أداء النظام وزيادة كفاءته التشغيلية. وشجع الوفد الأمانة على إعطاء الأولوية لتحسين الجودة على وجه التحديد لأنها تتعلق بمنتجات عمل من السلطات الدولية. وفيما يتعلق باستراتيجيات التنفيذ المحددة الواردة تحت النقطة 6 من البرنامج 5 والتي أشارت إلى تعزيز الاتصالات مع العملاء وأصحاب المصلحة في معاهدة التعاون بشأن البراءات من أجل التعرف على الاحتياجات وتحسين فعالية نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، اقترح الوفد أن تنظر الأمانة في التوسع في هذه الاستراتيجية بهدف استخدام التعليقات الواردة من عملاء معاهدة التعاون بشأن البراءات وأصحاب المصلحة، التي يتم الحصول عليها من خلال الدراسات الاستقصائية وأنشطة التوعية الأخرى، من أجل تحسين الخدمات التي تقدمها الويبو إلى جانب الخدمات التي تقدمها السلطات الدولية الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق بالبرنامج 5، أعرب الوفد عن اهتمامه بالحصول على موجز من الأمانة سواء في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية أو في آخر تقرير مرحلي في 17 مايو بشأن المعوضة (PCT/WG/10/6) التي تم تقديمها إلى الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات بشأن العمل على تنفيذ ما يسمى ببنية المعوضة للحد من تعرض الدخل المستقبلي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لتقلبات أسعار العملات. وفي البرنامجين 6 و 31، أعرب الوفد عن سروره لملاحظة مواصلة الويبو لعملها المتعلق بتعزيز الانضمام إلى بروتوكول مدريد، واتفاق لاهاي، وأنها تتابع باهتمام التطورات في إطار هذين البرنامجين. وقال الوفد إنه يتبنى الحصول على معلومات إضافية من الأمانة بشأن التوسع المقترح في برنامج زمالات مدريد على النحو المذكور في البرنامج 6 وتحديدًا توضيح ما إذا كان تمويل هذا البرنامج يقع في إطار المخصصات البالغة 271000 فرنك سويسري في إطار التدريب وما يتصل به من منح أو ما إذا كان تم إدراج التمويل في إطار بند الويبو للزمالات بالنسبة لهذا البرنامج. وقال الوفد إنه مهتم أيضا بالحصول على تفاصيل عن النفقات المقترحة البالغة 160000 فرنك سويسري فيما يتعلق بالمستلزمات والمواد الخاصة بالشائبة بالمقارنة بمبلغ 1000 فرنك سويسري في الشائبة 2017/2016.

109. وردا على مداخلة وفد الصين بشأن خدمات الترجمة الشفوية المقدمة في إطار الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وطلب تخصيص الويبو لميزانية لتوسيع نطاق تغطية لغات الترجمة الشفوية للغات الأمم المتحدة الست بما فيها اللغة الصينية، أشارت الأمانة إلى الأرقام الخاصة بالخدمات التعاقدية (البند الفرعي للمؤتمرات) الوارد في البرنامج 5 في الصفحة 49 من النسخة الإنجليزية. وأظهرت هذه الأرقام أن هناك زيادة كبيرة في الميزانية المخصصة للمؤتمرات والتي شملت بدء تطبيق الترجمة الشفوية بجميع اللغات الست للفريق العامل. وأوضحت الأمانة أنها خصصت ميزانية لهذا الغرض تحسبا لطلب توسيع نطاق التغطية اللغوية. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة إلى اتخاذ قرار إيجابي من جانب الفريق العامل نفسه لتنفيذ هذا التغيير، لأنه تمشيا مع سياسة الويبو المتعلقة باللغات التي اعتمدت منذ عدة سنوات، تُرك لكل هيئة حرية اتخاذ هذا القرار أم لا. وفيما يتعلق ببيان وفد الصين بشأن نشر استقصاءات المستخدمين، أوضحت الأمانة أن معاهدة التعاون بشأن البراءات أجرت استقصاءين. وتم تخصيص أحدهما للمستخدمين أما الآخر فقد قاس مدى رضا المكاتب عن خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات المقدمة. وكانت نتائج هذه الدراسات الاستقصائية متاحة لجميع أصحاب المصلحة في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق بسؤال وفد البرازيل بشأن بتقاسم العمل، أوضحت الأمانة أن الأمر بالتأكيد متروك لكل

مكتب لتحديد مدى رغبته في استخدام منتجات العمل (تقارير البحث والفحص) التي توفرها معاهدة البراءات، والهدف الرئيسي للأمانة هو تحسين فائدة منتجات العمل هذه للمكاتب، وهذا هو ما حاولت التعبير عنه في صياغة استراتيجية التنفيذ. وذكرت الأمانة بأن تقاسم العمل يمثل في الواقع جزء هام من معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولكن الأمر متروك لكل دولة متعاقدة لتقرر مدى رغبته في استغلال ما قامت به مكاتب أخرى في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وردا على اقتراح وفد البرازيل المتعلق بتعديل صياغة النتيجة المرتقبة 1-2 التي تنص على "استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على نطاق أوسع وأكثر فعالية في إيداع طلبات البراءات الدولية" وإضافة عبارة "بما في ذلك عن طريق البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً"، لم يكن لدى الأمانة اعتراض على ذلك لأن مقدمي الطلبات من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً قد أدرجوا بالفعل في النص الحالي، ومن ثم فإن ذلك سيمثل زيادة في التأكيد على هذه النقطة. وفيما يتعلق ببيان وفدي اليابان وكندا عن الجهود التي تبذلها الأمانة لتحسين نوعية الخدمات المقدمة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، أكدت الأمانة للوفود أن ذلك يمثل أحد مجالات الاهتمام الرئيسية في عملها. وفيما يتعلق بالجودة داخل شبكة معاهدة التعاون بشأن البراءات، فقد تم بذل قدر كبير من العمل والجهد من أجل تحسين تلك الجودة. وذلك الجهد هو جهد مشترك مما يمكن للأمانة العامة أن تقوم بجزء واحد، وهناك جوانب أخرى يتعين على الدول الأعضاء والمكاتب الأخرى القيام بها لزيادة فائدة النظام لجميع أصحاب المصلحة. وقد بذلت الأمانة الكثير من الجهد والموارد لحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تضطلع بهذا العمل الهام، على تحسين الجودة، بما في ذلك من خلال اجتماعات الفريق العامل نفسه. وفيما يتعلق باقتراح تعديل النص في إطار استراتيجيات التنفيذ في الصفحة 46 ليشمل تعليقات أصحاب المصلحة، أكدت الأمانة أنها قد أخذت بالفعل هذه التعليقات في الاعتبار لتحسين الجودة. وفيما يتعلق بقضية المقاصة التي طرحها وفد كندا، قالت الأمانة إنها قدمت تقريراً محدثاً ومفصلاً للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في مايو بشأن الجهود المبذولة لإنشاء هيكل المقاصة. والذي أحاط الفريق العامل علماً به. وسيهدف إلى إنشاء نظام تجريبي لإنشاء شبكة معاوضة أولاً لجمع رسوم البحث الذي لن ينتقل في المستقبل من مكتب تسلم الطلبات إلى سلطات البحث ولكنه سيعود بدلا من ذلك إلى المكتب الدولي حتى يتسنى للويبو أن تدير بفاعلية تدفق العملات بين مختلف الجهات الفاعلة في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وسيجري ذلك بالاعتماد على عدد صغير من المكاتب في المرحلة الأولى وإذا نجحت التجربة سيتم توسيع دائرة المشاركين ليصبح ذلك في نهاية المطاف الإجراء المعياري الذي يتم بموجبه جمع الرسوم ويقوم بنقلها المكتب الدولي إلى المستقبلين النهائيين. وفيما يخص بتعليق وفد الصين بشأن ضرورة الامتناع عن تخفيض عدد الموظفين، قالت الأمانة إنها تعمل على وضع خطة طويلة الأجل للقوى العاملة، مع أخذ عدد من المعايير في الحسبان، بما في ذلك كم العمل وتوزيع اللغات والجهود الجارية في مجال الأتمتة. وفي الأجل القصير، يمكن للمكتب الدولي أن يعالج الاحتياجات عن طريق نقل الأشخاص داخل الإدارة من اللغات التي يكون الطلب عليها أقل إلى تلك اللغات التي يزيد عليها الطلب. وشددت الأمانة على أنه سيكون لديها في تخطيطها على مدى السنوات القادمة ما يكفي من موارد الموظفين لتغطية الاحتياجات المتزايدة في لغات معينة بصفة خاصة. وفيما يتعلق ببيان وفد اليابان بشأن الجودة، أوضحت الأمانة أن الشعب الثالث في إدارة خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات لديها آلياتها الداخلية المتعلقة بمراقبة الجودة، وهي تتألف من مراقبة الجودة من خلال الموارد البشرية ومن خلال تطبيق تدابير الآلية. وفي حالة مشاركة الموارد البشرية، يمكن للويبو أن تجري رقابة نوعية على جزء معين من منتجات العمل - على حوالي 5 بالمائة أو نحو ذلك. وستحتاج الأمانة إلى مزيد من الموارد إذا أردت زيادة هذا الجانب من نظام مراقبة الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى الشعب الثالث أيضا تدابير مؤتمنة لمراقبة الجودة. ويجري حاليا وضع المزيد من نظم مراقبة الجودة الآلية في شعبة الترجمة، وأيضا في قسم نظم المعلومات حيث يجري وضع العديد من الضوابط النوعية لتطوير البرمجيات يدويا، وتقوم المنظمة بتطوير نظم تمكنها من العمل بصورة أفضل مثل وضع نظم أسرع لمراقبة الجودة لتطوير البرمجيات. وردا على مداخلة وفد الصين بشأن البرنامج 31 والمطالبة بأن توفر منصة تكنولوجيا المعلومات الجديدة لنظام لاهاي واجهة تغطي جميع لغات الأمم المتحدة الست، أوضحت الأمانة أنه في حين يكمن القرار المتعلق بتوسيع اللغات في نظام لاهاي في أيدي جمعية اتحاد لاهاي، فإن الهدف، كما ذكر في النتيجة المتوقعة 4-11 هو القدرة على تلقي البيانات وتسجيلها واسترجاعها ونقلها بحروف لاتينية وحروف غير لاتينية. وأفادت الأمانة بأن هذا مؤشر قوي على أن هناك تطوع لتوسيع نظام اللغات في إطار نظام لاهاي. وفيما يتعلق بسؤال وفد كندا المتعلق بالزمالات في إطار البرنامج 6 والبند ذي الصلة من الميزانية، أوضحت الأمانة أن هناك

خطًا محددًا للزمالات في الويبو كان الغرض منه تغطية جميع مصروفات الزملاء الذين سيكونون مقيدين في سجل نظام مدريد. وأوضحت الأمانة كذلك أن التدريب وما يتصل به من سفريات يمثل بند مختلف من فئات التكاليف ويشتمل ، ضمن أمور أخرى، على تدريب موظفي مكاتب الدول الأعضاء على تطبيق الإجراءات في إطار نظام مدريد، سواء كانت مكاتب جديدة أو مكاتب قائمة وطالبت بتقديم تدريب إضافي لها. وفيما يتعلق بالسؤال عن مبلغ 160000 فرنك سويسري الخاصة بالمستلزمات والمواد، أشارت الأمانة إلى الصفحة 63 وأوضحت أنها حاولت تقديم قدر أكبر من التفاصيل للنفقات في مشروع الميزانية، وأنه من المفترض أن تغطي المستلزمات والمواد ما يلي: مستلزمات الحاسوب، والبرمجيات، وبعض التراخيص التي تسدد بانتظام من أجل تشغيل عمليات إدخال البيانات والنشر من بين أمور أخرى. ولم يتم عرض ذلك بنفس القدر من التفصيل في وثيقة البرنامج والميزانية الأخيرة، ولكنه عُرض لأول مرة من أجل توفير مزيد من الشفافية.

110. وسألت الرئيسة عما إذا كان أي وفد يرغب في طرح أي أسئلة أخرى أو إبداء مزيد من التعليقات. ونظرا لعدم وجود مزيد من التعليقات على الهدف الاستراتيجي الثاني، عبرت الرئيسة عن شكرها لأعضاء الأمانة على التفسيرات التي قدموها، وانتقلت إلى الهدف الاستراتيجي الثالث، وهو تسهيل استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية، والذي شمل البرامج 8 و 9 و 10 و 11 و 30 .

111. وصرح وفد السنغال، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن الهدف الاستراتيجي الثالث هو أحد أهم الأهداف الاستراتيجية من وجهة نظر المجموعة. وذكر الوفد أن البرامج والميزانيات قد ركزت في هذا الوقت على قضايا التنمية. وبسبب ذلك، وجد الوفد أنه يصعب فهم سبب أن تشهد مسألة تيسير استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية انخفاضًا في الموارد المخصصة. وأشار الوفد إلى انخفاض بنسبة 5.9 بالمائة في موارد البرنامج 8 و 3.5 بالمائة للبرنامج 9. وجاء ذلك في الوقت الذي زادت فيه فيه موارد البرنامج 10 بنسبة 9.6 بالمائة. وقال الوفد إنه لم يفهم ذلك ولم يستطع قبول هذا التفاوت الصارخ. علاوة على ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في الحصول على توضيحات بشأن الفقرة 10-3 المتعلقة بالبرنامج 10، كما أعرب عن رغبته في معرفة أين تمت مناقشة ذلك والموافقة عليه. وانتقل الوفد إلى نقطة ثالثة، وأشار إلى أن اقتراح جنوب أفريقيا بشأن نقل التكنولوجيا قد تمت الموافقة عليه في الدورة الأخيرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وسأل عن موضع ورود ذلك في الوثيقة. وأخيرا، أعرب الوفد عن رغبته في الدعوة إلى اتباع نهج نوعي لمؤشرات الأداء بدلا من التركيز على الكم.

112. وشدد وفد البرازيل على أهمية الهدف الاستراتيجي الثالث للوفد. وأعرب الوفد عن رغبته في التشديد على ضرورة تخصيص مزيد من الموارد لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية التي أشار إليها الوفد في بيانه الافتتاحي. وطلب الوفد منذ البداية توضيحا بشأن النتيجة المرتقبة 3-5. وأدرك الوفد أنه ليس في مشروع البرنامج والميزانية، وأنه ليس في وضع يمكنه من تأييد حذفه، ولذلك طلب توضيحا بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بالبرنامج 8، أشارت استراتيجية التنفيذ إلى التقرير المتعلق بمساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة؛ غير أنه لم يرد ذكر لها في إطار النتائج المرتقبة أو مؤشرات أداء البرنامج. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن كيفية ترجمة ذلك في شكل ممارسات في إطار هذا البرنامج. وأظهر تحليل إضافي لميزانية البرنامج انخفاضًا في مستوى الموارد المخصصة لهذا المجال، وهو اتجاه بالغ الأهمية بالنسبة للوفد، ومسألة طرحها وفد السنغال. وفيما يتعلق بالبرنامج 9، ومؤشر النتيجة المتوقعة 1، يرى الوفد أنه ينبغي أن يكون أكثر طموحا من 63000 طلب للبلدان النامية وكانت هذه نتيجة طيبة، ولكنها متضمنة أساسا في بلد واحد. وأيد الوفد الجهود الرامية إلى تعزيز استخدام البلدان النامية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، ولذلك ربما يمكن وضع مقياس من أجل تقييم الزيادة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى والبلدان الأقل نموا، وربما بالنسبة للمنطقة ككل. وأشار الوفد أيضا إلى أن البرنامج 9 ذكر الجامعات، وفي البرنامج 10 تمت الإشارة في إطار استراتيجية التنفيذ إلى أن المنظمة ستركز اهتمامها على الجامعات ومؤسسات البحوث في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. غير أن المشاورات السريعة التي أجرتها قاعدة بيانات الويبو الإحصائية تبين امتلاك الجامعات في تلك البلدان لقدرات رفيعة المستوى على استخدام نظام الملكية الفكرية، ولسوء الحظ لم يكن الحال كذلك في البلدان النامية. ورأى الوفد أن موارد الويبو ينبغي أن تعطي الأولوية للجامعات من البلدان النامية، وأبدى رغبته في اقتراح تعديلات على استراتيجية تنفيذ البرنامج 9 من أجل إدراج إشارة واضحة إلى الدعم المقدم إلى الدول

الأعضاء لزيادة استخدام المنصات والأدوات التي تعتمد على أساس الملكية الفكرية عن طريق الجامعات ومؤسسات البحوث من البلدان النامية. وفي إطار البرنامج 9 أيضا، المتعلق بقاعدة بيانات ويو ماتش، أشار إلى أن مؤشر الأداء يظهر عدم وجود عمليات توفيق من خلال المبادرة، ولذلك طلب الوفد من الأمانة توفير معلومات عن كيفية النظر إلى هذه النتيجة، وما يمكن تحسينه من أجل الحصول على المزيد من عمليات التوفيق من خلال النظام. وفيما يتعلق بالنتيجة المتوقعة 3-6، لاحظ الوفد أن أحد مؤشرات الأداء تتعلق بعدد الترتيبات التي تتم مع المؤسسات في البلدان النامية، وطلب توضيحا بشأن نوع الترتيبات المشار إليها والنتائج التي تمخضت عنها. وانتقل الوفد إلى البرنامج 11 وقال إنه يقدر عمل أكاديمية الويبو ويشجعها على مواصلة تبادل المعارف المتعلقة بالملكية الفكرية وتوزيعها. وكانت البرازيل واحدة من البلدان التي وضعت نسخة مخصصة من الدورة DL-101، والتي حققت نجاحا كبيرا، ليس فقط لأنها كانت متاحة باللغة البرتغالية، ولكن أيضا لأنها ناقشت جوانب محددة من الملكية الفكرية في البرازيل. واقترح الوفد إدراج إشارة، في استراتيجيات تنفيذ البرنامج 11، إلى الدعم المقدم إلى البلدان لبناء وتعزيز قدراتها الوطنية في مجال التدريب على الملكية الفكرية. وذكر الوفد بأنه أشار إلى قيمة أكاديمية الويبو، ولكنه أراد أيضا أن يضيف أنه يقدر التعاون مع أكاديمية البرازيل الوطنية للملكية الفكرية بتوجيه من المكتب الوطني للبراءات، وأكد على هذا الجانب. وفيما يتعلق بالبرنامج 30، وعلى وجه التحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم زيادة الأعمال، رأى الوفد أنه يوفر فرصا كثيرة للتعاون عبر البرامج فيما يتعلق بخدمات الملكية الفكرية العالمية التي تقدمها الويبو، ولا سيما من خلال معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأظهرت الدراسات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجامعات تلعب دورا رئيسيا في الابتكار وأنها تتطلب إجراءات إضافية محددة من أجل دعم جهودها. ورأى الوفد أن الرسم البياني المتعلق بالتعاون بين البرامج قد يتضمن برامج أخرى في الويبو لعرض هذه الجوانب الشاملة مثل البرامج 5 و6 و7 المتعلقة باستخدام خدمات الملكية الفكرية العالمية. واقترح الوفد وضع مؤشر محدد للأداء في إطار النتيجة المرتقبة المتوقعة 6 بغية تمكين المنظمة من تتبع النتائج التي حققتها تلك الكيانات. واقترح الوفد أن يتخذ ذلك شكل عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات المودعة من الجامعات، ولا سيما من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، مع وضع خط أساس وأهداف للثنائية. وأعرب الوفد عن ثقته في قاعدة بيانات الويبو الإحصائية التي كانت جيدة للغاية وكثيرا ما استخدمت في البرازيل، ورأى أنه من السهل تطبيق هذا الاقتراح إلى حد ما. كما سيثبت أيضا الأثر الإيجابي لاستخدام نظام الملكية الفكرية على القدرة التنافسية للأعمال التجارية وتبادل المعارف والنمو الاقتصادي، وسيتمشى مع استراتيجية تنفيذ البرنامج 30. ومن أجل التوضيح، أكد الوفد أنه يريد وجود مؤشر أداء لتتبع النتائج التي حققتها الجامعات تحديدا، ولا سيما من البلدان النامية.

113. وتحدث وفد باكستان عن عدد من الأسئلة التي طرحها بالفعل وفدا السنغال والبرازيل ولم يكن يرغب في تكرار تلك الأسئلة. غير أنه كان يتطلع إلى الاستماع إلى الشروح التفصيلية للأسئلة المطروحة، وأعرب عن رغبته في إبراز العناصر المحددة لتلك الأسئلة التي طلب الوفد مزيدا من التفاصيل بشأنها. وفيما يتعلق بالبرنامج 30، أعرب الوفد عن ارتياحه لوجود زيادة بنسبة 4 في المائة، ولكنه رأى أن البرنامج 9 قد انخفض بنسبة 3.5 في المائة. وأعرب الوفد عن قلقه لأن الانخفاض في جدول أعمال التنمية وفي البرنامج 9 لا يمثل علامة جيدة للغاية، وأنه يريد أن يرى إضافة مزيد من الموارد إلى هذه الجوانب. وانتقل الوفد إلى تفاصيل محددة وأشار إلى أن استراتيجيات التنفيذ، ولا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومنظمات الأبحاث في البرنامج 30 التي تشير إلى إعداد مواد تدريبية مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الجامعات ومنظمات البحث، وجعلها متاحة للتكيف المحلي، مع تصميم وتقديم برامج مخصصة لبناء القدرات حول إدارة الملكية الفكرية، بما في ذلك ترخيص الملكية الفكرية، مع التركيز على احتياجات الملكية الفكرية للجامعات ومنظمات البحث. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد أن هناك تخفيضا بنسبة 6.6 بالمائة في هذا البرنامج، وتخفيضا بنسبة 84.4 بالمائة في ميزانية المؤتمرات. ونظرا لوجود أهداف متوقعة واستراتيجيات تنفيذ محددة، طلب الوفد إيضاحات حول سبب إجراء هذه التخفيضات. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في مشاركة قلقه من عدم الإشارة إلى نقل التكنولوجيا في ذلك الجزء من البرنامج والميزانية.

114. وأعرب وفد كندا عن رغبته في معرفة المزيد عن البرنامج 9. وقد أراد الوفد أن يفهم على وجه الخصوص وبشكل أفضل العلاقة بين عملية البرنامج والميزانية من ناحية والاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والخطط القطرية من ناحية أخرى: كيف تتفق هذه الأمور؟ فعلى سبيل المثال، هل ذكرت هذه الخطط القطرية ميزانيات محددة، وكيف تم إدارتها بالكامل وإدراجها في بنود الميزانية للبرنامج 9؟ وأشار الوفد أيضا إلى زيادة كبيرة في ميزانية الخدمات التعاقدية في البرنامج 9، وأعرب عن رغبته في معرفة السبب. وتطرق إلى البرنامج 11، ويتعلق بأكاديمية الويبو، وأثنى على جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأكاديمية. وأدرك الوفد أن الأكاديمية تساعد على تطوير قدرات الأعضاء على استخدام خدمات الملكية الفكرية، وأعرب عن تقديره لكيفية عمل الأكاديمية وعبرت كندا عن سعادتها للتعاون معها. ورأى الوفد أن هناك مجالا لإدخال مزيد من التحسينات، وشجع أكاديمية الويبو بشدة على التركيز على توفير التدريب الذي يمكن تقديمه بلغات الويبو الأخرى غير اللغة الإنجليزية. وانتقل الوفد إلى سؤال محاسبي آخر، ولاحظ أن هناك بنودا إضافية في الميزانية للبرامج 9 و 11 على سبيل المثال، وتساءل عما إذا كان يتم حسابها بشكل منفصل. وتحدث الوفد عن الصناديق الاستثنائية. وهل انعكست على نحو خاص على البرنامجين 9 و 11 أم أنها تنعكس على جميع المجالات؟ وأشار الوفد إلى وجود جدولين، ولم يفهم تماما كيفية ارتباطها ببعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه يعتقد أن هذه البرامج مفيدة وقيمة للغاية، وأنها تتماشى مع أولويات ورؤية الحكومة الكندية ومكتب الملكية الفكرية الكندي. ورأى الوفد أنه من الأهمية بمكان التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم زيادة الأعمال، ولذلك كان يؤيد البرنامج 30 تأييدا قويا. وانتقل الوفد إلى النتيجة المرتقبة 3-6 حيث رأى أنه قد يكون من الأفضل إعادة صياغتها بهدف إتاحة قياس أفضل للتقدم المحرز في هذا المجال. ولم يكن واضحا تماما للوفد أن هذه هي أفضل صياغة ممكنة فيما يتعلق بتقييم الطريقة التي يستخدمها هذا البرنامج. وأراد الوفد أن يفهم بالضبط ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعنية وكيفية قياس التقدم المحرز بالضبط، واقترح القيام بإجراء مسح أو شيء من هذا القبيل. وفيما يتعلق بمسألة محاسبية عامة أخرى، لاحظ الوفد، عند النظر في موارد البرنامج 30، حدوث زيادة كبيرة مقارنة بالثلاثية السابقة، ويبدو أن ذلك يتعلق بالوظائف المؤقتة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما ينطوي عليه ذلك، ولماذا حدثت تلك الزيادة، وما إذا كان يمكن أن يكون هناك تحليل للفرق، وهو يمثل مبلغ 430000 فرنك سويسري.

115. وأشار وفد الصين إلى أنه في استراتيجية تنفيذ البرنامج 8، تنسيق جدول أعمال التنمية، شددت الأمانة على أنه ينبغي التركيز في الثنائية المقبلة على تعميم البرامج وتقديم تقارير عن مساهمات الويبو في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والمساعدة التقنية، وأن ذلك يتماشى عموما مع نتائج المناقشات التي أجرتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في السنوات الأخيرة. وأراد الوفد الإشارة إلى أنه تقرر في الدورة التاسعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في مايو 2017 إضافة بند من بنود جدول الأعمال بشأن الملكية الفكرية والتنمية. غير أن هذا التطور المهم لم ينعكس في استراتيجيات التنفيذ وطلب الوفد توضيحا من الأمانة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالبرنامج 11، ذكر الوفد أن أكاديمية الويبو تلعب دورا رئيسيا في بناء قدرات الملكية الفكرية، وأنه يقدر استراتيجيات تنفيذ البرنامج 11، ولا سيما توسيع نطاق نشر المواد التعليمية المتعلقة بالملكية الفكرية للشباب. وفيما يتعلق ببرنامج الويبو المشترك للماجستير في مجال الملكية الفكرية، اقترح الوفد أن تزيد الويبو استثماراتها في هذه المجالات لأنها تمثل جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان التعليم الجيد والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

116. ونظرا لعدم رغبة أي وفد آخر في أخذ الكلمة، طلبت الرئيسة أن تستجيب الأمانة للتعليقات المقدمة، بدءا بالبرنامج 8.

117. بدأت الأمانة أولا بالرد على التعليقات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والبرنامج 8. وأشارت الأمانة إلى أن الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة في البرنامج 8 تتعلق بالإبلاغ عن مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة، وكان متضمنا بها تقرير مقدم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وذكّرت الأمانة الوفود بأنه تم تعيين ممثل للمدير العام من أجل دعم أهداف الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، سيكون مسؤولا عن جميع أنشطة التنسيق في هذا المجال. وسيعنى البرنامج 8 بتقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفي غياب إشارة إلى المشروع الذي اقترحه جنوب

أفريقيا بشأن نقل التكنولوجيا في إطار البرنامج 8، ذكرت الأمانة بأن المشروعات تنفذها برامج مختلفة في المنظمة، ومن ثم فهي لا تنعكس بالضرورة في البرنامج 8. وفي تلك الحالة، يتجلى المشروع في إطار البرنامج 14. وعلاوة على ذلك، وبشأن بند جدول الأعمال الجديد للجنة المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية، أشارت الأمانة إلى أن قرار اللجنة بوضع بند جديد على جدول الأعمال قد جاء بعد إعداد مشروع البرنامج والميزانية. وإذا كانت لجنة البرنامج والميزانية تفضل ذلك، ستقوم الأمانة بتنقيح وإضافته إلى المشروع. وأشارت الأمانة إلى أنها لم تعرف بعد الجوانب الموضوعية لبند جدول الأعمال، لأن هذا قرار يتعلق باللجنة. وستوفر الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، التي ستعقد في نوفمبر من ذلك العام، مزيداً من المعلومات عن حوافز ذلك البند على جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالبرنامج 9، تناولت الأمانة التعليق الخاص بانخفاض مبلغ الميزانية المقترحة. وقد ظهر هذا في الصفحة 107. وكان الانخفاض الإجمالي المذكور 3.5 بالمائة، ولكن الانخفاض الحقيقي هو مجموع 4.8 بالمائة. وأوضحت الأمانة أن هذا التغيير ليس بسبب نقص أو محدودية الموارد المقدمة للبرنامج 9، ولكن بسبب أن مشروع أجندة التنمية "الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والحفاظ على التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية" سيكتمل في عام 2018. ولذلك فإن الميزانية المرتبطة بها لم تعد مدرجة في ميزانية البرنامج 9. وبالإضافة إلى ذلك، أحاطت الأمانة علماً بمقترحات تعديل النص، وتطلب وقتاً للتفكير في ذلك. وفيما يتعلق بكيفية عرض تمويل الصناديق الاستثنائية في حالة البرنامج 11، أشارت الأمانة إلى أنه تم فصل مختلف الصناديق تبعاً للبرنامج. وهكذا، على سبيل المثال، كان هناك صندوق استثنائي كوري في البرنامج 9، وكذلك في البرنامج 11، وهكذا دواليك. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفد البرازيل، طلبت الأمانة من الوفد أن يكرر ما قاله لأنه كان يتكلم بسرعة كبيرة.

118. وأعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على المعلومات المقدمة، وكرر أسئلته. وكان لديه سؤالاً بشأن حذف النتيجة المرتقبة 3-5، وأنه ليس في وضع يسمح له حالياً بدعم حذفها. واقترح الوفد أيضاً أن تكون النتائج المتوقعة 2-1 في البرنامج 9 أكثر طموحاً. وطلب الوفد أيضاً معلومات عن ويو ماتش، فضلاً عن النتيجة المتوقعة 3-6 بشأن عدد الترتيبات القائمة مع مؤسسات من البلدان النامية.

119. وفيما يتعلق بالمسألة المتعلقة بدمج النتائج المرتقبة 3-3 و3-5 و(3-5) الواردة في البرنامج والميزانية للشائبة (2016/2017)، لاحظت الأمانة أن هذين النتيجتين كانتا على مستوى مختلف تماماً، من حيث النواتج، وأن الاندماج المقترح يعكس النضج الحالي للمنظمة فيما يتعلق بتعميم توصيات جدول أعمال التنمية. ولذلك رأت الأمانة أن تعزيز فهم جدول أعمال التنمية قد تحقق بالفعل، وهذا هو السبب في اقتراح الأمانة التركيز على تعزيز تعميم وإدراج جميع الموارد في ذلك. وفيما يتعلق بالفهم المعزز لجدول أعمال التنمية بين جميع أصحاب المصلحة، فإن الأمانة قد فعلت بالفعل الكثير من العمل بشأن ذلك ويمكن اعتبار أنه قد تحقق. وفي الواقع، كانت هذه نتيجة فرعية للهدف الرئيسي، وليس هدفاً في حد ذاتها. وهذا هو سبب اقتراح الأمانة لهذا الدمج. وفيما يتعلق بسؤال وفد البرازيل بشأن ويو ماتش، قدمت الأمانة ملخصاً موجزاً لمنصة الويبو. وأفادت الأمانة أنها أنشأت في الوقت الحاضر شبكة من المؤيدين الذين يؤيدون أساساً فكرة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على التوفيق بين مشروعات الملكية الفكرية وبين الجهات المانحة المحتملة من القطاعين الخاص والعام. وأثناء الاجتماعات الأخيرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، أيدت المجموعة بآراء فكرة تحويل منصة ويو ماتش إلى منصة لأصحاب المصلحة المتعددين مثل ويو جرين ويو للأبحاث وإيه بي سي، من أجل تحسين إبراز منصة ويو ماتش. ويمكن أن تفيد منصة ويو ماتش كأداة تكميلية لتسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لأنها ستؤمن منبرا لأصحاب المصلحة في هذه البلدان وستمكنهم من إجراء مبادلات في مجال المساعدة التقنية. وكانت الأمانة بصدد إعداد مقال يوزع على جميع شبكات الويبو بشأن فوائد ويو ماتش. وعقدت اجتماعات مع عدد من الوفود والمجموعات الإقليمية وغيرهم من أصحاب المصلحة، وستعقد اجتماعات جديدة أيضاً. وقد تكون العملية طويلة، ولكن الأمانة واثقة للغاية من أن الدول الأعضاء ستستفيد من مزايا ويو ماتش. وذكرت الأمانة أيضاً أنها تلقت عرضاً من شركة ابتكارية في البرازيل أعربت عن اهتمامها باستخدام برنامج ويو ماتش بالتعاون مع ثمانية بلدان من أمريكا اللاتينية. واقترحت الأمانة مناقشة هذا الأمر بشكل منفصل مع وفد البرازيل، حيث يمكن أن يمثل ذلك بداية جيدة. وفيما يتعلق بالبرنامج 9، أشارت النتيجة المرتقبة 3-4، التي

أشارت إلى تعزيز ترتيبات التعاون مع المؤسسات، فقد أوضحت الأمانة أن الترتيبات هي في الأساس أي نوع من الاتفاقات أو مذكرات التفاهم الموقعة مع المؤسسات الداخلية في كل بلد. ومن الأمثلة على ذلك وجود ترتيبات مع الحكومة السويدية لمساعدة الويبو في عملية تدريب موظفين من أقل البلدان نمواً. وكانت هذه عملية طويلة الأجل، وكانت الترتيبات تتعلق بالعمل معاً في عملية تدريب الأفراد أو استكمال برامج أو مشروعات محددة. وفيما يتعلق بسؤال كندا بشأن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، أشارت الأمانة إلى أن أحد المصالح الرئيسية عند العمل مع البلدان النامية تتمثل في مساعدة الدولة العضو على وضع استراتيجيتها الوطنية للملكية الفكرية في إطار استراتيجيتها الوطنية الأكبر للتنمية. وسيمثل ذلك عادة إطار عمل الويبو مع كل بلد. وانطلاقاً من تلك الصورة الكبيرة نحو التطرق للتفاصيل، قامت الويبو بعقد مشاورات مع كل دولة من الدول الأعضاء في نهاية كل سنة لمعرفة ما ستكون عليه مصالحتها بالنسبة للأنشطة في السنة القادمة وعلى المدى الأطول. وأوضحت الأمانة أنها تناقش مع الدول الأعضاء كيفية دمج أنشطة المشروع هذه في الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. ويعني ذلك أن الأنشطة التي يتم الاتفاق عليها لكل سنة ستكون متسقة مع الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية وأهداف الويبو وستمثل الأنشطة التي سيتم تنفيذها في العام التالي. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد كندا بشأن البرنامج 30 فيما يخص زيادة الموارد البشرية المؤقتة، أشارت الأمانة إلى الفقرة 2-30، التي أوضحت أن السبب في الزيادة في عدد الموظفين هو زيادة عدد الموظفين المؤقتين. وقد انعكس ذلك بالفعل في "الميزانية بعد التحويل"، وهو يتألف من تحويل موارد إضافية إلى البرنامج، وهو أمر ضروري لتحقيق النتائج المرتقبة الموضوعية للبرنامج، وقد انعكس ذلك مرة أخرى في الميزانية المقترحة لعام 2019/2018. وفيما يتعلق بالأسئلة المتعلقة بالبرنامج 30، والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 9 التي تختص بالجامعات، أوضحت الأمانة أن البرنامج 30 يتناول على نطاق واسع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الابتكار، والتي تمثل في هذا السياق المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجامعات. وأشار وفد البرازيل إلى أهمية إعطاء الأولوية لاستخدام المنصات التي تعتمد على الملكية الفكرية من أجل الجامعات، ويعمل البرنامج 30 بالتعاون مع البرنامج 9 على تحقيق ذلك. وكان هناك الآن موقع على شبكة الإنترنت مخصص للجامعات، وهو متاح الآن على الهواء مباشرة. وبوصفه برنامجاً شاملاً يتعامل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال الابتكار، يعمل برنامج 30 في جميع أنحاء المنظمة، بما في ذلك التعاون مع معاهدة التعاون بشأن البراءات. ولم يسرد مشروع البرنامج والميزانية جميع البرامج المختلفة التي يتعامل البرنامج 30 معها، غير أن الأمانة أكدت أنه يتعاون مع جميع الزملاء المختلفين في المنظمة لتقديم برامجهم. إن كل نشاط أو دعم يقدم إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو الجامعات يشمل معلومات وتدريب ومشورة من معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي. ولذلك فإن هناك تعاون كبير ويمثل جزءاً لا يتجزأ من العمل. واقترح وفد البرازيل إجراء تعديل على مؤشر الأداء ليشمل عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات المودعة من قبل الجامعات، والتي ستنتظر فيه الأمانة. وأشارت الأمانة إلى أنه ليس من السهل تحقيق إيداع طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في غضون الشنائية، ولكنه أمر يمكنها النظر فيه. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد باكستان حول سبب تخفيض البعثات، بالرغم من أن البرنامج لديه ولاية للتدريب، أوضحت الأمانة أنها تحاول جاهدة للغاية لتقديم أنشطة التدريب والدعم البرامج من خلال الموقع الإلكتروني، ومن خلال تطوير المواد والمحتوى، والقيام بأنشطة التدريب بتكلفة أقل بكثير. ولا تعتقد الأمانة أن بناء القدرات يمكن أن يتم فقط عن طريق الذهاب إلى البلد، وتعتقد أنه يمكن أيضاً أن يتم ذلك من خلال أدوات على شبكة الإنترنت، ومن خلال تطوير المحتوى، وهكذا، وكان لديها طرقاً مختلفة تريد أن توفر بها هذا النوع من الدعم. وأخيراً، أثارت كندا مسألة ما إذا كانت المنظمة قد أجرت أي دراسات استقصائية لتحديد مدى استيعاب خدماتها. وأكدت الأمانة أنها قد أجرت بالفعل دراسات استقصائية واستبيانات أثناء تقديمها لخدمات الدعم.

120. وتحدث وفد جورجيا بصفته الوطنية ورحب بالاتجاه المستمر والمتعلق بتطوير الخدمات الخاصة بالهدف الاستراتيجي الثالث وقال إنه على قناعة بأن هذه التطورات ستسهل زيادة تحسين النظام من خلال البرامج 10 و 11 و 30، كما أوضح الوفد في بيانه العام. وأشاد بأكاديمية الويبو على الجهود المتواصلة لدعم البلدان التي تحتاج إلى المساعدة في مجال بناء القدرات ومساعدة البلدان على الاعتراف بالدور المهم للملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأوضح الوفد أن جورجيا أقامت تعاوناً مثمراً للغاية مع الأكاديمية في اتجاهات متعددة، ولا سيما في مجال إنشاء الأكاديميات الناشئة، وتدريب

المدرسين في إطار مشروعات الأكاديمية الوطنية، وفي تخصيص دورات دراسية مقدمة في جورجيا حتى تناسب احتياجات البلاد. وشدد الوفد على أن هذه الدورات المخصصة سوف يتم تقديمها لمعلمي المدارس، ثم سيقومون هم بتدريسها في المدارس بعد ذلك. ونظرا لتعقيد جدول الأعمال المعروض عليه، فقد اعتمد الوفد على المساعدة الإضافية التي تقدمها أكاديمية الويبو. وكرر الوفد رغبته في مواصلة استكشاف هذه الأنشطة، وتشجيع التعاون التقني مع هذه البرامج.

121. وأعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على تقديم معلومات عن البرنامج 30 وأشار إلى أنه سيشارك على المستوى الثنائي مع الأمانة لمعرفة ما يمكن عمله لتطوير مؤشر الأداء هذا. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن مؤشر الابتكار العالمي يتضمن معلومات عن الإيداعات الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات من قبل الجامعات، ولذلك ربما كانت البيانات متاحة بالفعل في مكان ما في الويبو. وفيما يتعلق بحذف النتيجة المتوقعة 3-5، أشار الوفد أولا إلى أن تقرير أداء البرنامج في الثنائية السابقة قد أظهر أن واحدا من اثنين من مؤشرات الأداء لم يكن على المسار الصحيح، وطلب معلومات بشأن ما تم إنجازه بمؤشر الأداء هذا ومكان وجوده. وأراد الوفد أيضا معرفة الطريقة التي ستم بها معالجة النتيجة المتوقعة 3-3 من أجل مواصلة تعميم جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى أن الأمانة لا ترى هذا الأمر بوصفه مبادرة تتم لمرة واحدة بل تراه على أنه مناقشة أوسع نطاقا بشأن الملكية الفكرية، ولذلك لم ير الوفد أن الويبو قد استنفدت ذلك، بل رأى أن المؤشر يحتاج إلى تحسين، وأراد الحصول على المزيد من المعلومات عن ذلك المؤشر.

122. وأعرب وفد باكستان عن تقديره العميق للمدخلات والتفاصيل التي قدمتها الأمانة. وتطرق الوفد إلى البرنامج 30 على وجه التحديد، وأشار إلى المناقشات التي دارت في اليوم السابق بشأن الدورات والبرامج الخاصة بكل بلد أو الدورات والبرامج المستهدفة، وكذلك فيما يتعلق بمسؤولي المكاتب وتدريبهم ومعرفتهم باحتياجات كل بلد ذي صلة، ورأى الوفد أن المهات القطرية مهمة، وأنها تشكل عنصرا هاما من عناصر البرنامج كله لأن الذهاب الفعلي، ورؤية حالة بلد ما أو مؤسسة صغيرة أو جامعة بصورة مباشرة سيؤدي إلى تصميم أنواع أكثر موضوعية أو أكثر قيمة من الحلول. وفي هذا الصدد، طلب الوفد وضع هذا العنصر في الاعتبار.

123. وردا على التعليق الذي أدلى به وفد باكستان، أوضحت الأمانة أن تفسيرها السابق المتعلق بالزيارات القطرية يتعلق بالمناقشات الجارية حول تقديم البرامج التدريبية. وفيما يتعلق ببعثات تقييم الاحتياجات، تعكف الأمانة العامة بالتأكد على القيام بهذه البرامج، وتعترم الأمانة، ولا سيما بالنسبة للبرنامجين 8 و 9، إجراء تقييمات أكثر استهدافا فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ونظام الابتكار ككل، ومدى دعم نظام الملكية الفكرية لذلك. وأكدت الأمانة من جديد أنها تعترم استخدام بعثات تقييم مستهدفة للغاية لفهم الحقائق الواقعية في كل بلد وتقديم توصيات على مستوى السياسات. وردا على سؤال طرحه وفد السنغال بشأن الموارد الإضافية المقترحة للبرنامج 10، أوضحت الأمانة أن هذا الاقتراح يعزى إلى إضافة وظيفتين، مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة 2016/2017. وكان هذا، من ناحية، نتيجة لضبط وظيفة مستمرة في البرنامج، بما يعني أنه تم تحويل مورد مؤقت إلى وظيفة محددة المدة. وقد انعكس ذلك على عدد الموظفين المؤقتين، والذي انخفض إلى الصفر في الميزانية المقترحة للفترة 2018/2019، وفي مقابل ذلك، كانت هناك وظيفة إضافية. ثم، من ناحية أخرى، كان هناك أيضا وظيفة إضافية كاستجابة للطلبات المتزايدة. وكل ما ورد شرحه في الفقرة 3-13. وفي معرض تناولها لسؤال وفد البرازيل بشأن النتيجة المتوقعة 3-5 أدركت الأمانة تماما شواغل الوفد، واقترحت العمل مع الوفد في محاولة لمعالجة الشواغل، لأن الأمانة رأت أن المؤشر الذي سلط الوفد الضوء عليه والذي لم يكن يسير على المسار الصحيح في تقرير أداء البرنامج، يمكن أن يظهر بصورة أفضل في إطار النتيجة المتوقعة 3-5 بدلا من المكان الذي وضع فيه من قبل. وقد يمكنها التوصل لطريقة أفضل لوضع مؤشر رئيسي للأداء يقيس حقا التعميم، والتقدم المحرز في تعميم جدول أعمال التنمية. واقترحت الأمانة أن تعمل بصورة ثنائية مع الوفد وتعود باقتراح إلى الجلسة العامة.

124. وأشارت الرئيسة إلى موافقة وفد البرازيل على اقتراح الأمانة وطلب منه أن يناقش النتيجة المرتقبة مباشرة مع الأمانة. وبعد أن أجابت الأمانة على جميع الأسئلة الأخرى، ولاحظت أنه ليس لدى أي وفد أية تعليقات أو أسئلة أخرى بشأن

الهدف الاستراتيجي الثالث، انتقلت الرئيسة إلى الهدف الاستراتيجي الرابع، وهو تنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية، ويتألف من البرامج 12 و 13 و 14 و 15.

125. تحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأشار إلى أن أكثر من 80 مكتبا للملكية الصناعية في جميع أنحاء العالم تستخدم حاليا نظام أتمتة الملكية الفكرية. ورأى أن هذا أجبر الويبو على أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند النظر في الموارد المتاحة في ميزانيتها للشئانية، ليس فقط للحفاظ على المساعدة والتعاون المقدمين للمكاتب ولكن أيضا لزيادتها بحيث يمكن للمكاتب تنفيذ الحلول التي تم تكييفها على أفضل نحو وفقا لنموذج الأعمال الخاصة بهم وإيجاد حلول لمشاكل تركيب وتحديث نماذج الأعمال. وبوجه عام، قدم البرنامج 15 زيادة بنسبة 5.6 بالمائة عن الميزانية المعتمدة للشئانية الحالية، ولكن هذا ليس في الواقع سوى 1.4 بالمائة عند مقارنته بميزانية الشئانية 17/2016 بعد التحويلات. وقال الوفد إن الزيادة تُعزى إلى الزيادة في موارد الموظفين المؤقتين والخدمات التعاقدية، ولكن هناك نقص في البنود الفرعية للبعثات وسفر الغير والأجهزة واللوازم. هذا هو سبب في عدم معرفة الوفد بالأسباب التي ستجعل هذه الميزانية المقترحة تغطي الاحتياجات الحالية للويبو ورأى أنه من الضروري العثور على مزيد من الموارد لمواجهة التحديات الموضحة توضيحا ملأئما. وأضاف الوفد، أن الزيادة في هذه الموارد يجب أن تستهدف زيادة بعثات خبراء الويبو إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تستخدم نظام أتمتة الملكية الفكرية، وكذلك لصيانة النظام وتحديثه وتحسينه.

126. ورأى وفد شيلي أن المساعدة التي تقدمها الويبو في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ضرورية لتمكينها من المشاركة بفعالية في نظام الملكية الفكرية وتطوير أنظمة الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وهذا هو السبب في أن البرنامج 15 له أهمية خاصة. وبعبارة رسمية، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة أسباب المعالجة المشتركة للأدوات. ومن شأن تطوير وخصوصية العديد من الأدوات أن تستحق تحقيق نتائج أو مؤشرات أداء مرتقبة محددة أو على الأقل خطوط أساس محددة لكل نظام. وأعرب الوفد عن امتنانه لأي توضيحات يمكن أن تقدمها الأمانة بشأن هذه النقطة. وفيما يتعلق بالجواهر، ولا سيما فيما يتعلق بنظام أتمتة الملكية الفكرية، وأعرب الوفد عن امتنانه للمساعدة والتفاني من قبل المهنيين التابعين للويبو المكلفين بتولي المسؤولية، الأمر الذي جعل من الممكن لشيلي تطوير وتنفيذ هذا النظام في تسجيل جميع فئات حقوق الملكية الفكرية، مما أدى إلى زيادة حقيقية في إنتاجية وكفاءة المعهد الوطني للملكية الفكرية في البلاد. وعلى الرغم من كل مساعدة التي تقدمها الويبو لتنفيذ وتحديث نظام أتمتة الملكية الفكرية، رأى الوفد أنه لا يزال هناك بعض الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها، مثل الحاجة إلى مزيد من الموارد البشرية لتطوير النظام لتسهيل الانتقال إليه وصياغة أنماط سير عمل تتفق مع تهيئة نظام أتمتة الملكية الفكرية ووضع نماذج للوثائق الرسمية التي يوفرها النظام. وهذه هي بعض الاحتياجات التدريبية للموظفين في مرحلة الإنتاج التي تتطلب تعزيزها أو تدعيمها بالإضافة إلى عملية إدارة التغيير، وهذا هو السبب الذي جعل الوفد يؤيد اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لإيجاد المزيد من الموارد. وقال إنه يتعين توجيه هذه الموارد، قدر الإمكان، إلى زيادة البعثات التي يقوم بها خبراء الويبو إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي ترغب في الانتقال إلى نظام أتمتة الملكية الفكرية من أجل شراء النظام وتنفيذه ومساعدته وإدخاله عبر الإنترنت. ورأى أن تعيين خبير في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيساهم إلى حد كبير في تطوير واعتماد نظام أتمتة الملكية الفكرية في المنطقة. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل على بدائل لتحسين النظام وتقديم المساعدة التقنية الفعالة المطلوبة وأفضل طريقة لانعكاس التغييرات في البرنامج والميزانية.

127. وشدد وفد البرازيل على أهمية الخدمة التي تقدمها الويبو لمكاتب البراءات في البلدان النامية. وأشار إلى أنه لا يوجد حاليا مؤشر أداء واحد يتعلق بمستوى رضا المستخدمين عن حلول الويبو التجارية وكذلك قواعد البيانات العالمية وأعرب عن رغبته في اقتراح وضع مؤشر لقياس مدى رضا هؤلاء المستخدمين. ورأى الوفد أن هذا منظور هام ينبغي مراعاته. وفيما يتعلق بالبرنامج 13، أعرب الوفد عن رغبته في التشديد على أهمية ضمان تسهيل الويبو لوصول البلدان النامية إلى قواعد البيانات، وأشار في هذا الصدد إلى المعلومات المتعلقة بإدراج سندات غير البراءات في ركن البراءات (PATENTSCOPE). وفيما يتعلق بهذه النقطة، طلب الوفد مزيدا من المعلومات عن الوثائق التي سيتم إدراجها، واعتبر

أن هذا اقتراح إيجابي، حيث يوفر مدخلات قيمة لأنشطة مكاتب البراءات، وأن من المهم زيادة جودة فحص البراءات. وفيما يتعلق بالبرنامج 15، كان الوفد قد رأى أن التوصية 12 ينبغي أن تكون جزءاً من قائمة توصيات أجندة التنمية في إطار البرنامج، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلومات عن استراتيجية التنفيذ المتعلقة بإعادة تصميم نظام أتمتة الملكية الفكرية. وتمت الإشارة إلى أنه سيتم منح المزيد من الاستقلالية إلى مكاتب الملكية الفكرية وكذلك المزيد من خيارات التخصيص. وأيد الوفد، من حيث المبدأ، هذه الإضافات، نظراً لأن مستوى استخدام نظام أتمتة الملكية الفكرية يختلف باختلاف حجم وعبء العمل في كل مكتب، وطلب المزيد من المعلومات حول ماهية هذه التخصيصات وما الذي ستشمله الاستقلالية. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات عن مسؤولية مكاتب الدول الأعضاء في الفريق الاستشاري المقترح ومشاركتها فيه. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن منصة اتصال الويبو (WIPO Connect) الذي ورد ذكره أيضاً في البرنامج 15. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات عن مستوى متوسط خدمة مكاتب الملكية الفكرية في إطار النتيجة المرتقبة رابعاً (4) بما في ذلك الهدف وكذلك المعلومات المستخدمة لقياس هذا المؤشر. وأعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والتعليقات التي أدلى بها وفد شيلي بشأن ضرورة ضمان مستوى كاف من الموارد لتوفير حلول متخصصة بشأن نظام أتمتة الملكية الفكرية حيث أن عدد المستخدمين كبير جداً. وأعرب الوفد عن رغبته في إضافة اسمه إلى قائمة المتقدمين للحصول على قدر أكبر من التفاصيل.

128. وتحدث وفد الصين عن البرنامج 13، وقال إنه لاحظ أن استراتيجية التنفيذ الرئيسية للبرنامج تتمثل في توسيع نطاق قواعد البيانات العالمية للبيانات والتغطية الجغرافية. وقال الوفد إن الزيادة في استخدام قاعدة البيانات تتطلب الاستقرار والسرعة. وأشارت إجراءات التخفيف إلى أنه من خلال تنفيذ خوادم المرايا البعيدة يمكن مضاعفة الخدمة وتحقيق التنوع الجغرافي. غير أن ذلك لم ينعكس في استراتيجيات التنفيذ ومؤشرات الأداء ولا في الميزانية. واقترح الوفد إدخال هذا النوع من الخدمات في البلدان التي تستخدم قاعدة البيانات العالمية كثيراً وتُخصص الموارد اللازمة بهدف تقديم خدمات أفضل وتجنب الانقطاعات في الإنترنت في المقرات. وفيما يتعلق بالبرنامج 14، أشار الوفد إلى أن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار توفر للمستخدمين في البلدان النامية بيانات عالية الجودة وخدمات ذات قيمة مضافة أخرى، وأنه في الثنائية المقبلة ستكون هناك ست شبكات وطنية إضافية من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، على اعتبار أنها منتشرة في البلدان النامية وحقت على نتائج جيدة. واقترح الوفد أن توسع الويبو نطاق التغطية الجغرافية لشبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وأن تخصص المزيد من الموارد لهذا العمل بالنسبة للشبكات الحالية وكذلك لتلك التي سيتم إنشاؤها لتوفير الخدمات الاحترافية للمستخدمين.

129. وقال وفد كندا، فيما يتعلق بالبرنامج 12، إنه يود أن يلاحظ أن بلده يعمل، كما هو الحال مع مدريد ولاهاي، على الانضمام إلى اتفاق نيس ويتابع باهتمام التطورات في إطار هذا البرنامج. وفيما يتعلق باستراتيجيات التنفيذ، أعرب الوفد عن تأييده لتعزيز تصنيفات لوكارنو ونيس بهدف تزويد الدول الأعضاء بقدر أكبر من المرونة والتفاني وتحسين قدرة المكاتب على فحص وتصنيف العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية. وفيما يتعلق بالبرنامج 13، أعرب الوفد عن تأييده لنقل منصة الويبو ليكس من البرنامج 21 في الثنائية 19/2018 التي رأى أنها تعكس موضعاً أكثر ملاءمة لقاعدة البيانات هذه. وفيما يتعلق بالبرنامج 14، أعرب الوفد عن تأييده لاستراتيجية التنفيذ المتعلقة بتوفير خدمات القيمة المضافة في مساعدة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وأعرب عن رغبته في الاستفسار عن إمكانية تقاسم الويبو مع المكاتب الوطنية والإقليمية للملكية الفكرية للمنهجية وأفضل الممارسات الناتجة عن تحليلات البراءات والخدمات التحليلية لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الخدمات في إطار خدمات التنفيذ لهذا البرنامج.

130. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالبرنامج 13، وهو قواعد البيانات العالمية، فإنه يدرك أهمية استخدام معلومات الملكية الفكرية بالنسبة للأفراد والدول الأعضاء ولأهمية تطوير هذه المعلومات والحفاظ عليها. وأيد بشدة الجهود التي تبذلها الويبو لتطوير خدمات قاعدة بيانات عالمية مثل ركن البراءات ونظام الويبو للنفذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص WIPO CASE وقاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية وقاعدة بيانات التصميم العالمية. ورحب الوفد

بصفة خاصة بتوسيع نطاق التغطية الجغرافية لقواعد البيانات العالمية وأهمية الجداول الزمنية للبيانات المقدمة وتعزيز قابلية الاستخدام. وأعرب الوفد أيضا عن تقديره البالغ لتخصيص ميزانية أكبر للبرنامج 15، وهو حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية، لأن من بين الأدوار الأساسية للويبو تمكين مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية من تقديم خدمات قائمة على المعارف لمستخدميها من خلال إنشاء ما يلزم من البنية التحتية والدعم.

131. وفيما يتعلق بالاقترح الذي تقدمت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي بأنه ينبغي تخصيص مزيد من الموارد لنظام أتمتة الملكية الفكرية، ردت الأمانة بأن المنظمة ستحاول تقديم المزيد بزيادة متواضعة في الموارد عن طريق نقل المعارف برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية وحزمة برامجها إلى مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية، وأيضا عن طريق إضافة تدريب عملي لمديري برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية ومن خلال حشد الدعم من مكاتب الملكية الفكرية في المنطقة لتقديم خبرائها واتاحة هؤلاء الخبراء للبلدان المجاورة مما سيوفر التكاليف ويعزز الكفاءة حيث أن الخبراء في المنطقة لديهم نفس التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة. وفي هذا الصدد، ستحاول المنظمة تقديم المزيد موارد أقل، ولكن الأمانة أحاطت علما بالاقترح الرامي إلى زيادة الموارد لهذا البرنامج الذي أيدته وفود أخرى، منها شيلي والبرازيل وكذلك وفد اليابان. وتطرق الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد شيلي والملاحظة التي أبدتها فيما يتعلق بدعم الويبو لبنيتها التحتية وحلول الأعمال، وقالت الأمانة إنها وفرت نظام أتمتة الملكية الفكرية وحزمة برامجها لمكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية للوفاء بعدد من الاحتياجات التجارية المختلفة جدا. وقالت إن تلك الاحتياجات المحددة، كما أشار وفد شيلي، قد تشمل تدريب مدير نظام أتمتة الملكية الفكرية، وترحيل البيانات، وترشيد التسجيل، وتجهيز ملفات الطلبات، وإعادة تعديل أو إعادة تشكيل برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية، وقد تم أخذها في الاعتبار في برنامج الدعم. وقد أنشئت خدمات مكتب الدعم مؤخرا في مقر الويبو دعما للمكاتب الوطنية والإقليمية التي تستخدم برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية. وأحاطت الأمانة علما بالاحتياجات لإضافة تخصيص النظام وتخصيص المزيد من الموارد، وأشارت إلى أن المنظمة تعاونت بنجاح مع بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لنشر خبراء محليين وإقليميين من مكاتب الملكية الفكرية التي نشرت برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية وشغلته بنجاح لتحقيق مزيد من التعاون الإقليمي مع مكاتب الملكية الفكرية المجاورة الأخرى. وقالت إن الويبو مسرورة جدا بالنتيجة الأولية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون في المنطقة، لأنه، كما ذكرت، هناك العديد من المزايا والفوائد في توفير التكاليف وتبادل الخبرات، وتقاسم التحديات في حلول مكاتب الملكية الفكرية في المنطقة نفسها، وأيضا في التواصل والتعاون فيما بين تلك المكاتب في نفس المنطقة. وفي حين أن هذه الاحتياجات المحددة لم تنعكس في الاستراتيجية، أعربت الأمانة عن جاهزيتها واستعدادها لتقديم المزيد من المعلومات عن مؤشرات الأداء والنتائج المرتقبة فيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة رابعا (4) لأن مؤشرات الأداء تجمع متوسط مؤشرات الأداء التي تدمج وتُجمع عددا من الاحتياجات المحددة للمكاتب المختلفة. وقد تم وضع مصفوفة داخليا لقياس مدى رضا مكاتب الملكية الفكرية فيما يتعلق بمستوى الخدمات التي قدمتها الويبو، وإن كانت أي دولة محتمة بالأمر، فإن الأمانة على استعداد لتقديم هذه المصفوفة كوثيقة معلوماتية في وثيقة الأسئلة والأجوبة لتقديم مزيد من المعلومات التفصيلية عن كيفية قياس وتقييم الإنجازات ونشر البنية التحتية التقنية استجابة لاحتياجات الأعمال التجارية المتميزة والمحددة من أي مكاتب متنوعة للملكية الفكرية. ويتم استخدام خمس فئات في هذه المصفوفة لقياس مدى استخدام برمجيات الويبو لنظام أتمتة الملكية الفكرية وإلى أي مدى تستطيع تلك المكاتب استيعاب ونقل المعارف التي تسعى الويبو إلى تحقيقها. فعلى سبيل المثال، على مستوى بسيط جدا، مجرد إنشاء البنية التحتية التقنية الأساسية والإدارة، ثم الطبقة الثانية، وهي نظام إدارة الملكية الفكرية، وثالثا، السجل الإلكتروني، ورابعا، إدارة الوثائق الإلكترونية، وخامسا، الخدمات الإلكترونية. وهي تلك الفئات والمجموعات الخمس المدرجة في المصفوفة لقياس درجة استخدام برمجيات الويبو. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحتها البرازيل، وافقت الأمانة على أن تعكس رضا المستخدمين كأحد مؤشرات الأداء. ولكل برنامج جمهور ومستخدمون مختلفون للخدمات، ولذلك كان هناك سؤال عملي عن المستخدمين الذين ينبغي طرح الأسئلة عليهم. وستحاول الأمانة من حيث المبدأ أن تدمج رضا المستخدمين كأحد مؤشرات الأداء. وفيما يتعلق بالبرنامج 15، يمكن تحقيق المزيد من الاستقلال الذاتي عن طريق نقل معارف الويبو بشأن نظام أتمتة الملكية الفكرية وكيفية ترتيب الأعمال وتدفقات العمل في بطريقة مثلى. وسيتم نقل هذا النوع من المعارف إلى أي مكتب وطني وإقليمي للملكية

الفكرية لتمكينه من التوصل إلى حلولها الخاصة لتخصيص وإعادة تشكيل برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية، على سبيل المثال، كلما تم تغيير أو تعديل اللوائح أو المتطلبات الإجرائية للتسجيل الوطني للعلامات التجارية من قبل السلطة القانونية. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يكون مكتب الملكية الفكرية قادراً على التوصل إلى الخطوات والإجراءات المثلى لسير العمل ومن ثم إعادة تشكيل برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية لتغيير خطوات سير العمل. وقد فعلت ذلك أمانة الويبو في الماضي من خلال النظر في اللوائح والخطوات الإجرائية التي تستند إلى الممارسات الراسخة. وفي المستقبل، في سيناريو مثالي، بمجرد نقل المعارف إلى المكتب الوطني، ينبغي منح المكتب الوطني مزيداً من الاستقلال الذاتي أو المرونة لإجراء التقييم الذاتي واتخاذ قراره الخاص بإعادة تشكيل هذا البرنامج. ولم يكن هذا سوى مثال واحد على حصول مكتب الملكية الفكرية على مزيد من الاستقلالية وإعادة تشكيل برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية. وينبغي أن تكون دينامية ومتطورة، وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري زيادة نقل المعارف إلى المكاتب الوطنية. ولذلك، كان من الضروري وضع ترتيبات مع مكاتب مماثلة للملكية الفكرية في المنطقة نفسها، مثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في منطقة أمريكا اللاتينية، عن طريق تبادل المعلومات والمعارف في شكل توفير خبراء محليين من المكتب ألف إلى المكتب باء حتى يتسنى للمكتب ألف وباء أن يكونا قادرين على إنشاء شبكة معارف مؤسسية لتقاسم حلول الأعمال ومعالجة التحديات المشتركة في مجال الأعمال التجارية. ومن شأن ذلك أن يوفر لتلك المكاتب القدرة على التعاون في المنطقة، ليس فقط بنحو غير رسمي، بل أيضاً من خلال فريق شبه رسمي أو رسمي من الخبراء يكون قادراً على إسداء المشورة إلى أمانة الويبو بشأن الاحتياجات والتحديات المحددة التي تنشأ في المنطقة. وهذه هي الاستراتيجية التي يجري التفكير فيها، ولذلك فإن وجود فريق استشاري هو فكرة جيدة جداً، وإن لم يكن محددًا بوضوح. وستنظر الأمانة في هذا الفريق من الخبراء التقنيين الذين يتعاونون مع المنظمة لتدريب وتثقيف البلدان المجاورة، وينبغي أن يكونوا مرشحين جيدين جداً لأعضاء فريق استشاري في المستقبل. وفيما يتعلق بمنصة اتصال الويبو، فإنها يجري تنفيذها ببطء، ولم يتم بعد تحديث موقع الويبو على شبكة الويب تحديثاً كاملاً. وليس هناك سوى مكتبان تم تجهيزهما ونشرهما باستخدام النسخة التجريبية لمنصة اتصال الويبو وهما بربادوس وملاوي. وستواصل تقديم خدمات منصة اتصال الويبو إلى المكاتب التي على استعداد لتثبيت تلك البرمجيات وكذلك أي كيانات مستعدة لتوفير هذه البرمجيات لأغراض الإدارة الجماعية. وسيتم إعلام الدول الأعضاء وإطلاعها على الجديد عن التقدم المحرز في هذا المجال وذلك من خلال موقع الويبو على شبكة الإنترنت. وردا على الأسئلة التي طرحها وفد الصين، يتعلق السؤال الأول والملاحظة الأولى بالتغطية الجغرافية للبيانات العالمية. وستحاول الأمانة توسيع نطاق أي تغطية، تغطية جغرافية لأي قاعدة بيانات عالمية، ليس فقط للبيانات نفسها، بل أيضاً للأداء الجيد في جميع أنحاء العالم. وستستمر الجهود في تحقيق أي هدف استراتيجي للبرنامج 13 وأوضحت الأمانة أنها ستقدم وتضيف الإشارة المرجعية المحددة إلى التغطية الجغرافية لأي قاعدة بيانات عالمية، وأضافت أنها لم تتاح لها فرصة الإبلاغ عن أي تقدم في المشروع التجريبي والحوادم في طوكيو في السابق عام. وظلت الأمانة على مدار عام واحد تقوم بالرصد وبدأت في تقييم نتائج مشروع تجريبي. ويمكن أن تتيح التكنولوجيات الجديدة مثل الخدمات السحابية فرصة للبحث عن حلول أكثر قابلية للإدارة من خوادم المرايا وفي الوقت الراهن فإن أفضل الخيارات هو أن يجري النظر في توسيع نطاق التغطية الجغرافية لأي قواعد بيانات عالمية. وهناك عدد قليل من الخيارات الجديدة تقوم على التكنولوجيات الجديدة خلال الثنائية القادمة يتعين فحصها وسوف تستمر مراقبة واختبار أي إمكانيات لتحسين أداء قواعد البيانات العالمية في جميع أنحاء العالم. وكانت الملاحظة الثانية التي قدمها وفد الصين تتعلق بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ونشرها بنجاح. وفي هذا الصدد، قالت الأمانة إنه من المزمع نشر عدد آخر في الثنائية المقبلة. ولذلك، تم الإحاطة علماً باقتراح زيادة تخصيص الموارد، وستنظر الأمانة في هذه الإمكانية. وفيما يتعلق بالأسئلة والملاحظات التي طرحها وأبداها وفد كندا، أحاطت الأمانة علماً بالملاحظات المتعلقة بدعم البرنامج والتكنولوجيا وكذلك أي خبرة تم الحصول عليها من خلال برنامج مركز دعم التكنولوجيا والابتكار، وتحليلات البراءات، وكذلك برنامج المساعدة. وسيتم تقاسم النتائج والخبرات مع أي جمهور ودولة من الدول الأعضاء على شبكة الإنترنت. وهناك بالفعل منشورات وموارد متاحة على شبكة الإنترنت، على سبيل المثال، نُشرت، في وقت سابق من العام، تحليلات البراءات بما في ذلك أدوات مفتوحة ومجانية متاحة على شبكة الإنترنت. وهذا رد على سؤال واستجابة لحاجة من عامة الناس بشأن كيف ينبغي أن يكون استخدام معلومات البراءات قادراً على تحليل كمية كبيرة من البيانات. وهذا مثالا واحد، وسيتم وضع المزيد من المراجع والموارد في الملك العام. وشجع وفد اليابان الأمانة على

توسيع التغطية الجغرافية لقواعد البيانات العالمية. وقد بُذلت جهود معينة في هذا المجال وسيستمر ذلك. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد البرازيل بشأن مشروع إدراج وثائق المصنفات غير البراءات أثناء إجراء البحث في ركن البراءات، أوضحت الأمانة أنه سيتم الاستعانة جزئياً بمصادر خارجية في إنجاز المشروع، ومن ثم، تعمل الأمانة على إضفاء آخر لمسات على كتابة الشروط المرجعية لطلب دولي لتقديم مقترحات سينشر على موقع الويبو الإلكتروني خلال الأشهر المقبلة. ويتألف المشروع من تنفيذ حل تدريجي بشأن المؤلفات العلمية ذات الوصول المفتوح المتاحة مجاناً على الإنترنت، بحيث يمكن فهرسة الوثائق وجعلها قابلة للبحث فيها في ركن البراءات. وفيما يتعلق بالوفود التي أشارت إلى ضرورة تعزيز وإضافة موارد جديدة إلى مجموعة البرامج، قالت الأمانة إن من المشجع جداً أن نرى الطلب على خدمات المنظمة وتلقيها لكنها قالت إن الصفحة 136 من إصدار اللغة الإنجليزية من البرنامج 15 تعرض الزيادات التي سبق منحها لهذا البرنامج سواء في الميزانية بعد التحويلات وفي الميزانية المقترحة. وعلى نحو مماثل لجميع البرامج يمكن النظر إلى مستوى الموارد، على سبيل المثال، في البرنامج 13 هناك زيادة كبيرة في الموارد تصل إلى 53.5 بالمائة، وفي حالة البرنامج 15، بلغت هذه الزيادة نحو 5.6 بالمائة. والواقع أن مديري البرامج أخذوا الزيادات والاحتياجات في الاعتبار لدى إعداد تقاريرهم وفي دمج البرنامج والميزانية.

132. وطلب وفد شيلي توضيحاً فيما يتعلق بصياغة خطوط الأساس ومؤشرات الأداء في البرنامج 15، ولا سيما النظر في تحليل خطوط الأساس للبرامج الأخرى، البرنامج 14 أو 13، حيث أن لهذه خطوط أساسية أكثر تحديداً من البرنامج 15. وتساءل الوفد عن سبب وجود صيغة قد تؤدي إلى تعقيد العلاقة المختلفة بين منصة اتصال الويبو ونظام أتمتة الملكية الفكرية في البرنامج 15. ورأى الوفد أنه يتم تجميعها معاً بدلاً من تقسيمها وفقاً للأدوات داخل البرنامج، ومن شأن ذلك أن يسهل الحوار أو على الأقل فهم مراحل التخطيط.

133. وأجابت الأمانة بأن هناك سبعة أو ثمانية برامج، وحسب كل مكتب، فإن الاستخدام يقتصر أحياناً على برنامج واحد فقط، بينما في بعض الحالات الأخرى، كما هو الحال في شيلي، تُستخدم جميع الوظائف إلى أقصى حد. ولم يكن من الممكن مقارنة المكتبين. وقد تم استحداث معامل أو معلمة أو نوع من المؤشرات، وهو ما يمثل مستوى استخدام البرمجيات. وثانياً، تختلف التوقعات حسب كل مكتب بسبب اختلاف القوانين واللوائح. وأحياناً تستخدم مكاتب الملكية الفكرية برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية لجميع مكاتب الملكية الصناعية. واستخدمت المكاتب الأخرى، بسبب محدودية الولايات، نظام أتمتة الملكية الفكرية للعلامات التجارية فقط. وينبغي أن تنعكس هذه الفروق في البارامترات. وتأتي هذه المؤشرات والمعلومات التراكمية نتيجة للممارسة التي تركز على برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية. وهذا لا علاقة له بمنصة اتصال الويبو أو أي أنشطة أخرى، وينصب التركيز على حزمة برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية. ويمكن للأمانة أن تقدم معلومات عن المصنوفة أو الصيغة التي ستنين أن الأرقام المرجعية لمعلومات كل مكتب يتم قياسها. وسيستمر هذا الرصد ولكن نظراً لوجود 80 مكتباً من مكاتب الويبو في العالم تستخدم برمجيات نظام أتمتة الملكية الفكرية، ليس من الممكن عرض 80 معلماً فردياً في الجدول. ولذلك، وضعت الأمانة مؤشراً للأداء الكلي أو المتوسط كحل توفيق. وهذا هو الرقم المتوسط الذي من شأنه أن يمثل بشكل معقول ومنصف الأثر الإيجابي للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في هذا المجال على تحديث وتطوير البنية التحتية التقنية لمكاتب الملكية الفكرية البالغ عددها 80 مكتباً.

134. ورأى الرئيس أنه لا توجد طلبات أخرى بشأن الكلمة، واقترح الانتقال إلى الهدفين الاستراتيجيين الخامس والسادس.

135. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في تسليط الضوء على مساهمة البرنامج 16 في تحسين إحصاءات الملكية الفكرية. ورأى أن البرنامج يمكن أيضاً من إعداد الدراسات الثُطرية، وخاصة في البلدان النامية، الأمر الذي يمثل قيمة كبيرة للدول الأعضاء، بما فيها البرازيل. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للأنشطة في هذا المجال الهام، وهي التطورات الأخيرة بما في ذلك من أجندة التنمية، ورأى أنه ينبغي مواصلة ذلك وتعميمه. وأثنى الوفد أيضاً على العمل الرفيع المستوى الذي قام به كبير الاقتصاديين وموظفوه وشجعهم على مواصلة تنفيذ هذا البرنامج الهام جداً للمنظمة.

136. وأعرب وفد كندا عن ارتياحه لرؤية عناصر مثل نوع الجنس في إطار البرنامج 16. ومن شأن زيادة نطاق ونشر البحوث المتعلقة بنوع الجنس في نظام الملكية الفكرية أن يسهم إيجابيا في عمل المنظمة وفرادى الدول الأعضاء في إجراء تحليل شامل ومستنير قائم على نوع الجنس في وضع قوانين وسياسات الملكية الفكرية والتفاوض بشأنها وتنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا السياق، رحبت كندا بورقة العمل المتعلقة بالبحوث الاقتصادية رقم 33 بشأن نوع جنس المخترعين في معاهدة التعاون بشأن البراءات في نوفمبر 2016. وتوضح الورقة أن الملكية الفكرية تضطلع بدور هام في تعزيز المساواة بين الجنسين، وفي هذا السياق، شجعت الورقة الويبو على التوسع في العمل الذي أنجزته بشأن نوع جنس المخترعين بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات وإجراء بحوث بشأن تمثيل الجنسين في ميادين العلامات التجارية والرسوم والتصاميم الصناعية كجزء من تنفيذ البرنامج 16 في الثنائية 19/2018. ورأى الوفد أن المنظمة تبذل جهودا متواصلة لتصنيف بيانات الملكية الفكرية حسب نوع الجنس باستخدام نظامي مدريد ولاهاي للإيداع. وأشار بارتياح إلى الزيادة في الموارد غير المتعلقة بالموظفين في إطار هذا البرنامج المخصص للاستثمارات لتعزيز الإبلاغ الإحصائي والبحوث والتحليلات الاقتصادية باستخدام أساليب البيانات الضخمة.

137. وشكرت الأمانة وفدي البرازيل وكندا لتعليقاتهما على البرنامج 16 وأكدت من جديد أنه فيما يتعلق بنوع الجنس، فإنها تخطط بالفعل للقيام بمزيد من العمل، وتحديدًا لتحديد نوع الجنس بين المصممين المدرجين في طلبات التصاميم الدولية، وإلى أقصى حد ممكن، في العلامات التجارية المودعة بموجب نظام مدريد، مع التنبيه إلى أنه بموجب نظام مدريد لا ينطبق ذلك إلا على إيداعات العلامات التجارية حيث يكون مودع الطلب بالفعل فردا، وهو ما لا ينطبق على أغلبية إيداعات العلامات التجارية لأن معظم العلامات التجارية تودعها الشركات وليس الأفراد. ورأت الأمانة أنه لا يزال من المفيد القيام بذلك، وأضافت أنها مجهزة تجهيزا جيدا للقيام بذلك لأنها أنشأت معجم للأسماء العالمية يوفر المعلومات المتعلقة بنوع الجنس على أساس عالمي بشكل أساسي، وأعربت عن سعادتها بأن تذكر أنه على أساس العمل المنجز، فإن عددا من المكاتب الوطنية للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كندا، لحقت بالركب الآن وقامت بعمل مماثلا على الصعيد الوطني. وقالت الأمانة إن ذلك ينبغي أن يساعد على زيادة الوعي بشأن البعد الجنساني في مجال البراءات ويجفز على المزيد من البحوث التي تجرئها المنظمة وغيرها من البحوث في جميع أنحاء العالم.

138. نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور، انتقلت الرئيسة إلى الهدفين الاستراتيجيين السابع والثامن، والمرتبطة بالبرامج 18 و 19 و 20.

139. وأعرب وفد شيلي عن تقديره لعمل الويبو بشأن الاتصالات التي تمت في إطار البرنامج 19. ورأى أن هذا العمل ضروري وأنه قد تم تبني العديد من السياسات لتسهيل النفاذ وإقامة الحوار. ورأى الوفد أن اعتماد ترخيص المشاع الإبداعي للمحتوى الذي تقدمه المنظمة، وأدوات التدفق البثي والتعليقات التي تصاحب الأفلام، ولد أسهم في زيادة الشفافية وإمكانية الوصول إلى عمل المنظمة. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن رغبته في أن يكرر اقتراحه، كما أثير في اللجنة، المتعلق بالنفاذ إلى قاعدة بيانات تحتوي على اتصالات الويبو. وقال الوفد، الذي كان على اتصال مستمر مع الويبو، إن ذلك من شأنه أن يكون أداة مفيدة للغاية.

140. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأكد مجددا على الطلب المقدم نيابة عن المجموعة ضمن بيانها العام وفي إطار هذا البند الذي ينص على أن البرنامج والميزانية ينبغي أن يكشف، فيما يتعلق بالبرنامج 20، وتكاليف المباني والصيانة الخاصة بالمكاتب الخارجية، عن خط منفصل يحدد المساهمة التي يقدمها كل بلد مضيف. وأشار الوفد إلى أن الأنشطة البرنامجية الموضحة في الصفحات من 157 إلى 159، والنتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء وخطوط الأساس والأهداف الواردة في الصفحتين 160 و 161، قد أعطيت بصورة منفصلة لكل مكتب خارجي. ولذلك، ينبغي تقديم شرح يتعلق بالميزانية والموظفين بالنسبة لكل مكتب خارجي على نحو مماثل مع وجود بنود منفصلة تحدد مبالغ المساهمات المقدمة من كل بلد

مضيف. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في فهم سبب حدوث زيادات كبيرة في نفقات البرنامج 20، بمقدار 1488% في خط واحد.

141. ورأى وفد الصين أن البرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد مع كل التقدير إلى الجهود التي بذلتها الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة استجابة للتحديات العالمية. وأشار على وجه الخصوص إلى أن المنبرين ذوي أصحاب المصلحة المتعددين، وهما ويبو وغرين ويبيو ريسيرتس، واللذين قد تم تطويرهما وجعلهما مستدامين. وتم تعيين ممثل للمدير العام بشأن أهداف التنمية المستدامة، كما تم عقد منتدى جديد للتوفيق يسمى الابتكار من أجل المياه في شهر يونيو. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد مع كل التقدير إلى أن مؤشر الابتكار العالمي ركز للمرة الأولى على الأمن الغذائي، إضافة إلى إصدار ويبيو ريسيرتس خطة خمسية جديدة. وأعرب الوفد عن تقديره لأن جميع هذه المبادرات والأنشطة تعكس التزام الويبو بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأهدافها ذات الصلة. وأشار الوفد إلى أنه سيتم في مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثلاثية 2019/2018، تخفيض الموارد المخصصة للبرنامج 18 بنسبة 10.7% والتي تتضمن خفض موارد الموظفين بنسبة 12.4%. ورأى الوفد أنه مع التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، قد تظهر مشروعات تعاون جديدة ومجالات تنفيذية، من أجل تحقيق مجالات الأمن الغذائي والأهداف الاستراتيجية الأربعة الواردة في الخطة الخمسية الجديدة لويبيو ريسيرتس كما تم تحديدها في المشروع. وسيتطلب القيام بكل ذلك دعماً كافياً سواء من الموظفين أو من غير الموظفين، وإلا فسيكون من الصعب تلبية احتياجات تنفيذ البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التخفيض لم يتماشى مع التزام البرنامج بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستجابة للتحديات العالمية. وتوقع الوفد أن تولي أمانة الويبو كل الاهتمام بهذه المسألة عند تنقيح المشروع.

142. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره لاستراتيجية الويبو في مجال الاتصالات واعترف بالقيمة التي حققتها للشفافية من أجل إدارة المؤسسة ونشر المعلومات عن أنشطتها بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح المقدم من وفد شيلي بشأن إنشاء دليل إعلامي أو شيء مماثل، من أجل مساعدة الجهود المبذولة، ولا سيما تلك التي تبذلها الوفود، في الاتصال بموظفي الويبو. وذكر الوفد أن ذلك يمثل حاجة متكررة حيث يوجد للوفود اهتمامات مختلفة وتغطي الويبو العديد من المجالات الواسعة. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية في البرنامج 20، أكد الوفد على النتائج الإيجابية لمكتب الويبو في البرازيل الذي كان له دور فعال في تعزيز خدمات الويبو ونشر المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية في البرازيل. وقد حظي ذلك بتقدير كبير من الوفد. وعلاوة على ذلك، تمكن مكتب الويبو في البرازيل، بفضل موارده من الصناديق الاستثنائية في البرازيل والخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب، من تقديم برامج مساعدة تقنية جيدة، بما في ذلك تقديم التدريب والحلقات الدراسية وحلقات العمل المتعلقة، على سبيل المثال، بالعلامات التجارية والتحليلات الخاصة بالبراءات ونقل التكنولوجيا. وشارك في تلك المناسبات ممثلون من مكاتب الملكية الفكرية ومسؤولون حكوميون من بلدان ومناطق مختلفة، بما في ذلك من البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أولويات الأمم المتحدة والنظام الموحد للأمم المتحدة. وهذا مثال واضح على كيفية تقديم قيمة مضافة إلى المنظمة من خلال دور مكتب الويبو في البرازيل. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أهمية البرنامج فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، طلب الوفد معلومات عن مشاركة الويبو في الاجتماعات ذات الصلة، على النحو المبين في استراتيجيات التنفيذ، فضلا عن المعلومات المتعلقة بتخفيض الموارد في إطار النتيجة المرتقبة 4-4 بشأن تعزيز البنية التحتية التقنية والمعرفية لمكاتب الملكية الفكرية.

143. وأعرب وفد كندا عن رغبته في مواصلة دعمه للعام للبرنامج 18 والمبادرات التي تندرج تحته. ومع ذلك، طلب الوفد تأكيد تفهمه المتعلق بأنه على الرغم من انخفاض التمويل في بعض عناصر البرنامج، فإن تمويل مبادرات مثل ويبيو ريسيرتس، على سبيل المثال، سوف يدرج مع ذلك ضمن النتيجة المتوقعة 7-1، ومن ثم سيزيد بصفة عامة. وأيد الوفد أيضاً مبادرات الويبو بشأن الملكية الفكرية وسياسة المنافسة ورأى أن هذا المجال يمثل مجالاً مهماً. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالحصول على تفاصيل إضافية بشأن الخطط المذكورة في السرد المتعلق بإطار ورد في النتيجة المرتقبة 7-1 والخاصة بالمشاركة الفعالة للملكية

الفكرية في الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالبرنامج 19، طلب الوفد معلومات إضافية من الأمانة عما إذا كانت تستخدم شبكات اجتماعية تتجاوز، على سبيل المثال، تويتر ويوتيوب، وما إذا كانت الوبو تستخدم شبكات اجتماعية غير غربية أو أكثر محلية تنكيف مع أسواق محددة. ورأى الوفد أن ذلك يمكن أن يعزز شهرة الوبو وعمليها ومبادراتها بتكلفة منخفضة نسبياً. وفيما يتعلق بالبرنامج 20 بشأن المكاتب الخارجية، وبعيدا عن المسائل التي حددتها اليابان باسم المجموعة باء، أكد الوفد من جديد على رغبته في الحصول على تفاصيل النفقات الخاصة بالمكتب الخارجي من خلال البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أن هذا الأمر يزداد أهمية بالنظر إلى التوسع المتواصل لشبكة المكاتب الخارجية للمنظمة، ونظرا لأن هذه المكاتب الخارجية تعمل في الواقع بشكل شبيه بالبرامج. وكان الوفد على اتصال بالأمانة بشأن هذه المسألة، وقد أجرى بعض المناقشات المثمرة للغاية. ورحب الوفد كثيرا باهتمام الأمانة ونهجها الشامل. وأدرك الوفد أنه على الرغم من أن بعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى قدمت هذا النوع من تفصيل النفقات، إلا ذلك لم يمثل بالضرورة الحل السحري وكانت هناك بعض الحالات مع ذلك، على سبيل المثال، والتي يتم فيها حساب التكاليف بطرق مختلفة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن اهتمامه بأي معلومات يمكن أن تقدمها الأمانة، من خلال وثيقة الأسئلة والأجوبة على سبيل المثال كنقطة بداية، وكان على استعداد للعمل مع الأمانة بشأن تحديد الطريقة المثلى لتقديم هذه المعلومات. وفيما يتعلق باستراتيجيات تنفيذ هذا البرنامج، طلب الوفد تفاصيل إضافية بشأن النقطة الثانية التي تختص بعمل الأمانة فيما يتعلق بإنشاء مكاتب خارجية في الجزائر ونيجيريا. وبالمثل، وفيما يتعلق بالنتائج المرتقبة الواردة في الجداول الواردة في الصفحتين 160 و 161، قال الوفد إنه يرحب، بقدر الإمكان، بإضافة خطوط أساس و / أو أهداف للمكاتب في الجزائر ونيجيريا، وأي مكاتب خارجية أخرى يتم إنشاؤها نتيجة لأعمال مداوات اللجنة.

144. وأعرب وفد سنغافورة عن تأييده للاقتراح الذي قدمه وفد شيلي بشأن إيجاد قاعدة بيانات يسهل الوصول إليها للاتصال بموظفي الوبو. وأشار إلى أن قاعدة البيانات هذه قد أشأتها منظمات دولية أخرى في جنيف، ووجدت انها تمثل طريقة فعالة لتيسير الاتصالات بين الدول الأعضاء والأمانة. ورأى الوفد أن هذه ليست المرة الأولى التي تثار فيها هذه المسألة، وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت الفكرة قد تم النظر فيها من قبل أم لا. وفيما يتعلق بالبرنامج 20، أعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي أنجزه مكتب الوبو في سنغافورة لتعزيز استخدام خدمات الملكية الفكرية في منطقة رابطة أم جنوب شرق آسيا، فضلا عن خدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة للدول الأعضاء في الرابطة من خلال هذا المكتب. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن هناك موارد بشرية إضافية يتم نشرها دوريا في المكتب من أجل إقامة مشروعات أوسع نطاقا، مثل تعزيز النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، وهو يدعم هذا النهج الموفر للتكلفة لتقديم الخدمات إلى المنطقة. وفيما يتعلق بالجدول الذي يبين خطوط الأساس ومؤشرات الأداء في الصفحة 160، أشار الوفد إلى وجود بعض الاختلافات بين أهداف المكاتب المختلفة، وطلب توضيحا بشأن كيفية تحديد تلك الأهداف.

145. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية فأعرب عن تقديره لأنشطة الوبو الجارية في إطار البرنامج 18 للنهوض بقضايا السياسة العالمية المختلفة ولا سيما وبيو ريسيرتش و وبيو غرين التي شاركت فيها الصناعة اليابانية مشاركة نشطة. وقال إن حكومة اليابان تقدم أيضا مختلف وسائل الدعم في هذه المجالات من خلال الصناديق الاستثمارية المشتركة بين الوبو واليابان. وأشار الوفد إلى أنه وفقا لتقرير أداء البرنامج لعام 2016، زاد عدد أصحاب المصلحة المشاركين في وبيو غرين من 54 إلى 70 على أساس سنوي بسبب العمل الشاق والجهد الذي بذله مكتب الوبو في اليابان. وأكد الوفد على أهمية إنشاء إطار من شأنه أن يمكن الصناعة من المساهمة طوعاً في القضايا العالمية. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة التعاون النشط مع الوبو في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالبرنامج 20 وأنشطة المكاتب الخارجية، أعرب الوفد عن رغبته في الإطلاع بإيجاز على الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الوبو في اليابان. ومن أجل تعزيز خدمات الملكية الفكرية العالمية للوبو، أدركت اليابان أنه من الضروري أن يفهم المستخدمون المحتملون المنافع التي يمكنهم الحصول عليها من هذه الخدمات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن ذلك ممكن أن يتحقق من خلال إجراء محادثات وجهًا لوجه مع المستخدمين المحتملين ومن خلال أنشطة المتابعة الشاملة التي تأخذ في الحسبان الممارسات التجارية المحلية. وفي هذا السياق، فهم الوفد أن مكتب الوبو باليابان، الذي أنشئ في عام

2006، كان يؤدي دورا هاما في تنفيذ الأنشطة التي تعزز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي. وقال إن المكتب حقق نتائج مثمرة على الرغم من ميزانيته العادية الصغيرة نوعا ما بفضل التعاون الوثيق مع حكومة اليابان في إطار اتفاق الصندوق الاستئماني لليوبو في اليابان. وعلى الرغم من أن الوضع المالي لليابان لا يزال شديدا للغاية، أكد الوفد أن اليابان، بوصفها البلد المضيف لمكتب الويبو اليابان، ملتزمة بمواصلة دعم أنشطة المكتب.

146. وتم تعليق الجلسة العامة في نهاية الدورة. وعند استئناف الجلسة العامة، دعت الرئيسة الأمانة إلى تقديم وثيقة الأسئلة والأجوبة.

147. وذكرت الأمانة أنها استطاعت أن توزع على الوفود النسخة الأولى من وثيقة الأسئلة والأجوبة للرجوع إليها واستعراضها، كما حدث في الماضي. وذلك ردا على الأسئلة المتكررة الواردة من جلسات الإحاطة غير الرسمية وخلال المناقشات الرسمية التي جرت في ذلك اليوم واليوم السابق. وأوضحت الأمانة أنها لن تدخل في الإجابات التفصيلية ولكنها ستذكر الأسئلة التي تم إعدادها لهذا النسخة من وثيقة الأسئلة والأجوبة. ويتعلق أولها بكيفية مساهمة برامج الويبو في أهداف التنمية المستدامة. وحاولت الأمانة تقديم مثال موضوعي وملمس فيما يتعلق بهدف استراتيجي يتعلق بمساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة في عرض تخطيطي. وتناول السؤال الثاني معلومات إضافية طُلبت أثناء جلسات الإحاطة غير الرسمية وفي الدورة الرسمية بشأن تكاليف الاجتماعات. ولذلك قدمت الأمانة إجابات مفصلة فيما يتعلق بتكلفة دورات اللجان الدائمة المختلفة ومعلومات إضافية عن تكاليف الدورات الممتدة، بما في ذلك تكاليف الترجمة الشفوية المرتبطة بها. ويتعلق السؤال الثالث الذي أجابت عليه الأمانة بتقسيم الميزانية وتعيين الموظفين المقترح لكل مكتب خارجي، والذين طلبها عدد من الوفود. وفي هذا السياق، تم تقديم جدولين، أولهما يقدم تقسيما لكل مكتب والثاني تفاصيل عن الوظائف والمناصب لكل مكتب. ويتعلق البند الأخير الذي تناولته وثيقة الأسئلة والأجوبة بتقسيم تكاليف الصيانة لكل مكتب خارجي في البرنامج والميزانية المقترحين.

148. وشكر الرئيس الأمانة على إعداد وعرض وثيقة الأسئلة والأجوبة التي رأى أنها ستكون مفيدة جدا للمناقشات. وأعلن الرئيس استمرار المناقشات بمناقشة الهدفين الاستراتيجيين السابع والثامن.

149. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في توضيح ما إذا كان ينبغي أن يتفاعل مع وثيقة الأسئلة والأجوبة أو ما إذا كانت ستتاح له فرصة أخرى في المستقبل للقيام بذلك.

150. وأفاد الرئيس بأن الفكرة في الوقت الراهن هي أن تقوم الوفود بقراءة الوثيقة وأشار إلى أنه إذا كان لدى أي وفد شكوك أو أسئلة فعليه الاتصال مباشرة بالأمانة. ثم فتح الرئيس الباب لمواصلة النقاش بشأن الأهداف الاستراتيجية.

151. وذكر وفد البرازيل أنه فيما يتعلق بالبرنامج 20، طلبت بعض الوفود معلومات عن ميزانية المكاتب الخارجية، وبالتالي عرضتها الأمانة في الأسئلة والأجوبة. وأعرب الوفد عن تأييده للشفافية والحوكمة، وشكر الأمانة على النتائج. وحذر الوفد من الإدارة التفصيلية لأنشطة المكاتب الخارجية وأوضح صعوبة قياس مساهمة الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، من الصعب قياس الأنشطة بالتعاون مع المسؤولين الحكوميين، ولا سيما من مكتب البراءات، من الناحية النقدية، وأعرب الوفد عن رغبته في التحذير من ذلك. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في التعليق على البرنامج 18 واعتذر لعدم التعليق عليه في وقت سابق لأنه أغفل هذا البرنامج عن طريق الخطأ. وفيما يتعلق ببرنامج البحث لليوبو، طلب الوفد معلومات عن النتائج من حيث المنتجات الطبية الجديدة أو وسائل التشخيص أو غيرها من الطرق، وأعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت هناك شروط ترخيص محددة تُطبق على هذه النتيجة. وفيما يتعلق ببرنامج الويبو الأخضر، طلب الوفد معلومات عن النتائج الملموسة فيما يتعلق بالتكنولوجيا وما إلى ذلك، ولا سيما للبلدان النامية. وفيما يتعلق بكل من برنامج البحث لليوبو وبرنامج الويبو الأخضر، أعرب الوفد عن رغبته في مناقشة علاقتها بأهداف التنمية المستدامة. وأقر الوفد بأن برنامج الويبو الأخضر قد يشارك في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من جانب البلدان وما إلى

ذلك، وأن برنامج البحث للويبو يساهم في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، ولكنه سأل عما إذا كانت هناك أهداف أخرى للتنمية المستدامة تتصل بالعمل. وعلاوة على ذلك، سيكون من المثير للاهتمام معرفة ما هي، إن وجدت، أنشطة التعاون الثلاثي الأخيرة بين الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، ونتائج أنشطة التعاون هذه. وتمشيا مع تعليقات وفد كندا، طلب الوفد معلومات تتعلق بمساهمة الويبو فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بسياسة المنافسة، وهو موضوع هام فيما يتعلق بالملكية الفكرية وعمل الملكية الفكرية في النظام الاقتصادي للبلدان. وأخيرا، وفيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة ثامنا - 5، ذكر الوفد أن الميزانية انخفضت إلى النصف تقريبا على الرغم من أن الويبو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وأيد الوفد عمل الويبو في التعاون والتماك مع الأمم المتحدة، وطلب بالتالي توضيحات بشأن الأسباب الكامنة وراء تلك التخفيضات.

152. وطلب وفد إيطاليا توضيحات بشأن البرنامج 20 (المكاتب الخارجية)، ولا سيما التأكيد على أن تعزيز خدمات الملكية الفكرية العالمية يشمل أيضا تعزيز المؤشرات الجغرافية، التي رأى الوفد أنها ذات صلة فيما يتعلق بفتح المكاتب الخارجية الجديدة، على سبيل المثال، المكتبان المقرر افتتاحهما في أفريقيا. وأضاف الوفد أن ذلك قد ذكر أيضا في الاستبيان الذي أرسل إلى الأمانة في شهر ديسمبر.

153. وأعرب الوفد الروسي عن رغبته في التعليق على المكتب الخارجي الكائن في روسيا. وأشار الوفد بارتياح كبير إلى العمل المنجز الكفء للغاية ورأى أن ممثل الويبو في روسيا لديه كل الوسائل اللازمة لضمان تعزيز أنظمة التسجيل المختلفة. وأضاف الوفد أن ذلك كان تطورا جيدا للملكية الفكرية. ويجري العمل حاليا على إيداع صك التصاميم، بعد التوقيع على التصديق على اتفاق جنيف. وفيما يتعلق بأعمال الويبو الأخرى، أشار الوفد إلى إجراء الأنشطة الابتكارية بالفعل وأعرب عن امتنانه للويبو على المبادرات التي اتخذتها مع الجامعات في روسيا وغيرها من المؤسسات ذات الصلة التي توفر نشر المعارف عن نظام الملكية الفكرية. وأعرب عن أمله في أن تستمر هذه الأنواع من الجهود وأن تخصص الموارد المالية لتنفيذ هذه المهام الاستراتيجية التي لها أهمية بالنسبة لإنجاز البرنامج 20.

154. وتحدث وفد إندونيسيا عن البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن البرنامج 18، وفيما يرتبط بجواب الأمانة بشأن كيفية مساهمة برامج الويبو في أهداف التنمية المستدامة أعرب عن اهتمامه الشديد بالملكية الفكرية والتحديات العالمية وذكر أنه قد شهد أنشطة جيدة، على سبيل المثال، الابتكارات لأنشطة المياه التي ساهمت في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه النظيفة والصحي. وهناك أيضا أهداف أخرى للتنمية المستدامة ترتبط بوضوح بالويبو في إطار الملكية الفكرية والتحديات العالمية مثل الاستهلاك والإنتاج المسؤولين والطاقة المسورة والنظيفة والعمل اللائق والنمو الاقتصادي والإجراءات المناخية والحياة المائية والحياة على الأرض. والتمس الوفد مزيدا من التوضيح من الأمانة بشأن الصلة الموضوعية وشرحا للصياغة المستخدمة في الافتتاحية التي أعدها المدير العام، مشيرا إلى أن أهداف التنمية المستدامة بارزة في تنفيذ البرنامج والميزانية. وأكد الوفد أنه لا يرى أن هذا قد تم إبرازه بوضوح أو ما إذا كان هذا هو الأهداف 3 و4 و9 فقط. كما افتقد هذا القسم الهدفين 5 و17، على النحو المبين في الصفحة 11 من النسخة الإنكليزية. وفيما يتعلق بنقطة أخرى، طلب الوفد توضيحات بشأن موارد البرنامج 18، التي انخفضت بنسبة 10.7 بالمائة بسبب انخفاض موارد الموظفين بعد إعادة تعيين مورد مؤقت لدعم الأولويات في مجالات أخرى، كما هو مبين في النتيجة المرتقبة أولا-2. وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك يعني إعادة تعيين الموظفين من النتيجة المرتقبة أولا-2 أو إذا كان يعني إعادة تعيين الموظفين لدعم العمل في إطار النتيجة المرتقبة أولا-2. ويرجع ذلك إلى أن خط الأساس لعام 2016 هو بلدان اثنان، وأن الهدف الآن خمسة بلدان في السنة. ولذلك، إذا كان هو عادة تعيين الموظفين بالفعل من هذه النتيجة المرتقبة، لن يتمكن الوفد من معرفة سبب حدوث انخفاض بنسبة 10.7 بالمائة. وأضاف الوفد أن هذا الأمر ذكره وفدا كندا والبرازيل فيما يتعلق بقضايا الملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بسياسة المنافسة.

155. وأعرب وفد الصين عن رغبته في تقديم عرض عن مكتب الويبو في الصين. وذكر الوفد أن المكتب أنجز قدرا كبيرا من العمل والتعاون وبذلك حقق نجاحا كبيرا وعزز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي. وعلاوة على ذلك، هناك يوم للملكية الفكرية في 26 أبريل، وعقدت بالتعاون مع صحيفته الخاصة بالملكية الفكرية منتدى رفيع المستوى بشأن حماية الملكية الفكرية واجتماع تحكيم لتعزيز أنشطة التحكيم. وفي يونيو من العام الماضي، عقد اجتماع معلومات عامة في الصين، وفي يونيو من ذلك العام كانت هناك فعالية عن المؤشرات الإبداعية العالمية. وقد حقق مكتب الويبو في الصين منذ إنشائه في عام 2014 الكثير من الإنجازات.

156. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى بشأن الكلمة، دعا الرئيس الأمانة إلى التعليق على البرامج 18 و 19 و 20.

157. وأبدت الأمانة رغبته في تناول السؤال الأول بشأن البرنامج 18 الذي أثارته عدة وفود فيما يتعلق بانخفاض الميزانية بنسبة 10.7 بالمائة على ما يبدو مقارنة بالميزانية المعتمدة للثنائية 17/2016، الواردة في الصفحة 151 من النسخة الإنكليزية. وأوضحت الأمانة أن الانخفاض الطفيف يعكس الانتهاء من دورة التعلم عن بعد بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية في الثنائية الحالية، وبعد ذلك سيتم نقل التنفيذ إلى الأكاديمية. وأضافت الأمانة أن الأكاديمية تدير دورات التعلم عن بعد على أساس يومي، ومن ثم فإن الأثر الفعلي ليس انخفاضا فعليا في موارد غير الموظفين في البرنامج 18. وفيما يتعلق بمراد الموظفين، ذكرت الأمانة أنه تم إعادة توزيع موظف مؤقت إلى أولويات تنظيمية أخرى، وكل ما ورد شرحه في الفقرات من 1.18 إلى 3.18. وكان ذلك هو التغيير الوحيد من حيث تكوين الموظفين لأن باقي الانخفاض في موارد الموظفين يعكس تغييرا في تكوين رتب الموظفين في البرنامج. وأعربت الأمانة عن رغبته في طمأنة الأعضاء بأنه ليس بالضرورة انخفاضا بنسبة 10.7 بالمائة، بل انخفاضا ضئيلا جدا يعكس في الواقع عمل البرنامج. وواصلت الأمانة بتوجيه الشكر إلى جميع الوفود التي أعربت عن ارتياحها لتنفيذ البرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية) وأبدت رغبته في الرد على التعليقات الواردة بشأن العلاقات الخارجية في البرنامج 20. أولا، أعربت الأمانة عن امتنانها للبيان الشامل الذي قدمه وفد الصين العمل في البرنامج 18، ولا سيما برنامج البحث للويبو وبرنامج الويبو الأخضر بما في ذلك بعض الفعاليات المحددة مثل الابتكار من أجل المياه؛ وهي فعالية توفيق أقيمت في الويبو. وأبدت الأمانة رغبته في طمأنة وفد الصين بأن الموارد المطلوبة لهذا البرنامج ستكون كافية لتنفيذ الأنشطة المرجوة. وتسعى طبيعة البرنامج على هذا النحو أيضا إلى مشاركة القطاع الخاص والكيانات الأخرى. وأضافت الأمانة أن برنامج البحث للويبو هو منصة لأصحاب المصلحة المتعددين، والذي هو من جهة جزء التعاون، تم تمويله حصرا من مساهمات شركات الأدوية من خلال المنظمات الشريكة في اتحاد مشاريع تسخير التكنولوجيا الأحيائية لأغراض الصحة العالمية، الكائن في سياتل. وذكرت الأمانة أن هناك طرفا تلقت فيها بعض تلك المنصات المساعدة من هذه الصناعة. وبالإضافة إلى ذلك، سعت الخطة الاستراتيجية الخمسية إلى زيادة تعزيز هذه المشاركة، ليس فقط من هذه الصناعة ولكن من جهات التمويل العام. وتتوقع الخطة الاستراتيجية إمكانية زيادة المشاركة من خلال الصناديق الاستثمارية أو في شكل أوجه للتعاون. وعلاوة على ذلك، توجهت الأمانة بالشكر إلى حكومة أستراليا التي قدمت مساعدة مستمرة للمساعدة في تقديم زمالات من علماء البلدان النامية في البلدان المتقدمة أو مؤسسات البحوث أو شركات الأدوية. وتركز الجولة الحالية على بلدان منطقة المحيط الهادئ وآسيا، وتم بالفعل اختيار عدد من المرشحين لتعيينهم في مؤسسات في أستراليا. وفي هذا الصدد، ستبحث الأمانة عن الدعم المقدم من الصين وغيرها، من حيث المساهمات الطوعية لاستكمال الميزانية المذكورة. وعلى أية حال، أعربت الأمانة عن امتنانها للبيان الشامل الداعم للأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البرنامج. وردا على التعليقات التي أدلى بها وفد كندا بشأن البرنامج 18، وأوضحت الأمانة أنها في المراحل المبكرة من المناقشات وتبادل الأفكار التي ستليها مناقشات خارجية في الوقت المناسب. وأضافت الأمانة أنها ستتواصل مع كندا والدول الأعضاء الأخرى للحصول على آرائها فيما يتعلق بالطرق العملية التي يمكن للويبو أن تسهم بها في قضايا الأمن الغذائي وكيف يمكن لنظام الملكية الفكرية أن يقدم إسهاما ملموسا، والذي من شأنه أن يكون على دراية كاملة بالولاية وولايات المنظمات الأخرى. وذكرت الأمانة أنها ستسعى إلى أنشطة عملية ومحددة على غرار برنامج الويبو الأخضر وبرنامج البحث للويبو. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الأمانة عن امتنانها لتعليقات وفد اليابان بشأن برنامج الويبو الأخضر وبرنامج البحث للويبو، وعدد أصحاب

المصلحة، والطرق التي يمكن بها زيادة المشاركة. وفي هذا الصدد، توجهت الأمانة بالشكر إلى وفد اليابان على دعمه المتواصل من خلال التبرعات ومن خلال الصناديق الاستثنائية لبرنامج البحث للويبو وبرنامج الويبو الأخضر وكذلك الصناعة اليابانية التي شاركت بشكل كبير في منصة أصحاب المصلحة المتعددين. وأضافت الأمانة أن أحدث عضو في برنامج البحث للويبو هو شركة الأدوية الجديدة، تأكيداً، بالإضافة إلى إيساي، التي كانت عضواً نشطاً لفترة طويلة. وستعتمد الأمانة على اليابان لدعمها المتواصل في هذا الصدد. وعبرت الأمانة عن شكرها لكل من وفدي البرازيل واندونيسيا على تعليقاتها واهتمامها ودعمها للبرنامج. وأضافت الأمانة أنها تضم أعضاء نشطين من البرازيل واندونيسيا أيضاً. وهناك عضو نشط في برنامج البحث للويبو، بما في ذلك في اللجنة الاستشارية التي أنشئت، حيث قدم أحد الخبراء مشورته في إطار عمل برنامج البحث للويبو وساهم في صياغة الخطة الخمسية. وأشارت الأمانة إلى أنه تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بزيادة عدد الأعضاء وأوجه التعاون لكل من برنامج البحث للويبو وبرنامج الويبو الأخضر. وأوضحت الأمانة أن برنامج البحث للويبو سعى إلى إيجاد حلول في مجالات العلاج والتشخيص واللقاحات، وأن عملية البحث والتطوير طويلة جداً وذات مراحل مختلفة يمكن فيها تحديد النجاح. وأشارت الأمانة إلى أن عدداً من علماء البلدان النامية أتاحت لهم الفرصة، بدعم من حكومة أستراليا، للعمل مع شركاء في شركات الأدوية في البلدان المتقدمة للنهوض ببحوثهم وللحصول على المعارف عن كيفية استخدام أحدث التكنولوجيات والمركبات وغيرها من الأصول من المنظمات الشريكة، مما يبين أن أعمال بناء القدرات قد تحققت لعلماء من البلدان النامية. وأشارت كذلك إلى أنه تم نقل التكنولوجيا من خلال تشاطر الأصول والمواد كجزء من اتفاقات لنقل المواد، ونقل المعلومات العلمية غير المنشورة من خلال اتفاقات الحفاظ على السرية، وأشارت أيضاً إلى أن تكوين الكفاءات يمثل في حد ذاته بُعداً مهماً في نقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالنتائج المحددة، أبلغت الأمانة اللجنة بأن بعض أوجه التعاون قد وصلت إلى مراحل متقدمة، وذكرت بأن على المرء أن يتحلى بالصبر فيما يتعلق بالاكتشافات نفسها، حيث أن النجاح قد تم تحديده على نحو نسبي. وشددت الأمانة على أنه كان هناك تركيز متعمد على مجال البحث والتطوير، ولا سيما على جانب البحث، وأشارت كذلك إلى أن برنامج الويبو الأخضر أثبت في السنوات الخمس الأولى أن الملكية الفكرية ليست عائقاً أمام زيادة البحوث للشركات والكيانات لتبادل الدراية والأسرار التجارية بشأن البيانات العلمية غير المنشورة، وتوفير النفاذ الواسع إلى المركبات ومكثبات المركبات وتراخيص براءات. وأوضحت الأمانة أيضاً أنها تقوم بتطوير قاعدة البيانات لتصبح منصة للموارد توفر معلومات محددة ومفصلة عن جميع أوجه التعاون الجارية والمستكملة وستبدأ في نهاية السنة. ويشار إلى أن الكثير من المعلومات قد نشرت أيضاً في المجالات العلمية التي يستعرضها النظراء وأنها ستكون متاحة أيضاً في منصة الموارد. وأشارت الأمانة كذلك إلى أن منصة الموارد ستهدف إلى تشجيع التعاون والتوفيق، ولكنها حذرت من أنها لا تزال في مرحلة مبكرة، أي أن معظم التعاون يتمحور حول فحص مركبات جديدة محتملة أو مركبات قائمة من أجل تطبيقات جديدة محتملة، وهو ما يمكن أن يستغرق 10 سنوات إلى 15 سنة لتطوير المنتج. وبالنظر إلى أن بعض التعاون قد انتقل إلى مرحلة ثانية، وأوضحت الأمانة أنها ركزت في الخطة الاستراتيجية على تقديم المساعدة بناء على طلب البلدان أو مؤسسات من البلدان النامية في وضع استراتيجية لإدارة الملكية الفكرية حول أوجه التعاون الناجحة، وأضافت أن شروط الترخيص شفافاً تماماً وترتكز على المبادئ التوجيهية التي وقع ووافق عليها كل عضو من أعضاء برنامج البحث للويبو. ويشار كذلك إلى أن تلك المبادئ التوجيهية وضعت حداً أدنى، وهو الحد الأدنى من الشروط. وأضافت الأمانة أنه تم إدراج استراتيجية في الخطة الاستراتيجية لجمع المنح الصغيرة للتعاون في البلدان النامية والتي نجحت في الجولة الأولى والتي لم تتم إلا باستثماراتها الوطنية من أجل التقدم خطوة بأوجه التعاون وتيسير مقترحات المنح للاستثمارات الأكبر حجماً التي ستأتي خارج نطاق برنامج البحث للويبو. ثم انتقلت الأمانة إلى برنامج الويبو الأخضر، موضحة أن نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً هو هدف من أهداف المنصة، ولكنه نظام قائم على السوق تم تعزيزه من خلال فعاليات التوفيق وأنشطة بناء القدرات. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أشارت الأمانة إلى أن برنامج الويبو الأخضر سيكون، من خلال نهجها في مجال الشراكة، في الصميم، وزعمت أن مستخدمي الويبو الأخضر يمكن أن يقدموا مساهمات في أهداف التنمية المستدامة الأخرى أكثر من تلك التي سبق ذكرها، على سبيل المثال. في الهدف 2 بشأن القضاء التام على الجوع، وفي الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية وفي الهدف 7 بشأن الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة وفي الهدف 13 بشأن العمل المناخي. وشددت الأمانة على أن برنامج الويبو الأخضر قد شهد نتائج ملموسة تتعلق بصلاته، أي نحو 300 مشارك في العام الماضي وحوالي 340

مشاركاً في السنة الحالية، على النحو الموضح من عدد الاستبيانات التي أعيدت إلى الأمانة عقب فعالية الابتكار من أجل المياه، التي أشار المشاركون فيها إلى أنهم أقاموا ما بين 5 إلى 15 صلة مفيدة. وتم الإشارة كذلك إلى أن عدد هذه الصلات سيؤدي إلى صفقات تكون واضحة في الدراسة الاستقصائية السنوية. وشددت الأمانة على أن برنامج الويبو الأخضر يهدف إلى تقديم شبكة نابضة بالحياة، على النحو المفصل في الصفحة 147 من النسخة الإنكليزية من وثيقة البرنامج والميزانية، وتيسير الترابط العالمي، ولا سيما لدى المبتكرين من البلدان النامية. وسلطت الأمانة الضوء على أن آخر عضو/شريك في برنامج الويبو الأخضر هو منظمة إندونيسية تدعى "كوبرنيك" وهي منظمة غير ربحية وخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك) وتهدف أساساً إلى خدمة الميل الأخير وتوزيع التكنولوجيات منخفضة التكلفة على المستفيدين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وهي تملك أيضاً شركة تهف إلى تحقيق الربح بدأت عملها في طوكيو. وأوضحت الأمانة أيضاً أن الويبو تجرى مناقشات حول كيفية تعزيز بعض المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة من خلال الابتكار من أجزاء أخرى من العالم، وأضاف أن ذلك يدل على نوع الارتباط والأنشطة التي يسعى برنامج الويبو الأخضر إلى تحقيقها. وفيما يتعلق بالسؤال الأخير عن الأنشطة الثلاثية التي اشتركت في تنظيمها منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية والويبو، أشارت الأمانة إلى عقد ندوة ثلاثية في العام الماضي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات والملكية الفكرية والتجارة، وأكدت أن الاجتماع عُقد في قاعة المؤتمرات الجديدة للويبو وكانت أفضل ندوة ثلاثية حضوراً حتى الآن. وتمت الإشارة إلى أن الندوة سيتبعها عدد من الأنشطة بشأن هذا الموضوع وأن من المحتمل عقد ندوة ثلاثية أخرى في أوائل العام المقبل. وأشارت الأمانة إلى أن الدراسة الثلاثية تحولت إلى دورة مكثفة للتعليم عن بعد على مستوى التنفيذيين لمدة 10 ساعات موجهة إلى واضعي السياسات وأن أكاديمية الويبو قد تولت المسؤولية الكاملة عن الدورة. وأشارت أيضاً إلى أن الدورة ستكون متاحة مجاناً، وأن نسخة من الدروس الخصوصية ستكون متاحة، وأن منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ستقدمان الدورة أيضاً على موقعيهما على الإنترنت. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن الدراسة الثلاثية، التي بلغت مدتها أربع سنوات، يجري تحديثها لكي تأخذ في الاعتبار آخر التطورات المتصلة بالعمليات المعيارية والسياساتية، وقد تحققت تطورات وتطويرات إيجابية على المستوى الوطني، وهو ما لن ينعكس في إضافة جديدة للدراسة الثلاثية. وفي الختام، أشارت الأمانة إلى أن النسخة الجديدة ستكون متاحة مع نهاية عام 2018 وجميع لغات الويبو الست في العام التالي. وفيما يخص الأسئلة المتعلقة بالبرنامج 19، أشارت الأمانة إلى أن وفد شيلي طرح سؤالاً بشأن إمكانية توفير قاعدة بيانات للمندوبين العاملين مع الويبو تتضمن معلومات الاتصال لموظفي الويبو وأن وفد كندا طرح سؤالاً يتعلق بتنوع وسائل التواصل الاجتماعي، أي تنوع الطريقة التي تستخدم بها الويبو وسائل التواصل الاجتماعي من الناحيتين الجغرافية والثقافية. ورداً على السؤال الأول والقدرة على الاتصال بالموظفين داخل الويبو، أبلغت الأمانة اللجنة بأنه يجري بالفعل تطوير تطبيق للهاتف المحمول للمندوبين، ومن المرتقب إطلاقه يتم في وقت لاحق من العام وفي الوقت المناسب للجمعيات. وأشارت كذلك إلى أن التطبيق سيكون له أربع وظائف رئيسية هي: "1" وظيفة تقييمية تطالع المندوبين على الاجتماعات والتغييرات في الاجتماعات وجلسة فرعية لإخطار المندوبين في غضون ثوان من حدوث تغيير؛ "2" استضافة وئاتق الاجتماعات والمواد الأخرى ذات الصلة المتعلقة بأحداث محددة؛ "3" إشعارات إخبارية، في المقام الأول من النشرة الإخبارية للويبو التي يشترك فيها بالفعل العديد من المندوبين، وأضافت أن النشرة الإخبارية يمكن الوصول إليها بسهولة في تطبيق الهاتف المحمول؛ "4" القدرة على التواصل مع موظفي الويبو، التي ستكون وظيفة مدججة سيتم اختبارها في وقت لاحق من الصيف، وبالتالي سيكون من السهل الوصول إلى جهات الاتصال الرئيسية. وفيما يتعلق بالسؤال الثاني بشأن تنوع الويبو لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدم للوصول إلى الأسواق، أكدت الأمانة للجنة أن الويبو تقدر أهمية التعامل مع البلدان والثقافات في جميع أنحاء العالم بطريقة فعالة، وأشارت إلى أن الويبو بدأت نشاطها في وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام المنصات السائدة، وخاصة في سوق أمريكا الشمالية لأنها كانت منصات الدخول الأولى. وأكدت الأمانة بعد ذلك أنها تدرس وتنتظر في ظهور منصات أخرى، وتدرک بأن هناك العديد من المنصات المتنامية التي تكتسب أهمية متزايدة لدى بلدان ومناطق معينة. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنها تعالج المسألة في الوقت الحالي من خلال ترجمة التغيرات أو المنشورات الهامة بعدة لغات، مؤكدة مرة أخرى أن الأمانة تدرس طرقاً بديلة لزيادة هذا الوجود ضمن منصاتنا الحالية. وفي الختام، شددت الأمانة أيضاً على أنها تدرس خيارات التعامل بفعالية أكبر مع المنصات الأخرى، ورحبت بالاقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، حيث يجري وضع استراتيجية

لتحديد أولويات المنصات وتوفير الموارد لها على نحو فعال، ووضع استراتيجية اتصال فعالة ومنطقية في جميع أنحاء العالم على تلك المنصات.

158. وشكر وفد إندونيسيا الرئيس على فرصة أخذ الكلمة. وأعرب الوفد عن تقديره للإيضاحات والإجابات على الأسئلة التي طرحت من قبل. وأبرز الوفد، على نحو ما ذكرته الأمانة، أن الأنشطة في السنوات الخمس الماضية أدت إلى استنتاج مفاده أن الملكية الفكرية ليست عائقا. واتفق الوفد مع الرأي القائل بأن الملكية الفكرية في الواقع ليست دائما عائقا وبالتالي ينبغي أن تكون قادرة على دعم النمو الاقتصادي والأهداف الإنمائية من أجل تقدم الجميع. وفيما يتعلق بالبرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية)، المتديات الرئيسية لأصحاب المصلحة المتعددين، فمن المعروف للجميع أنه عندما يعتمد رؤساء الدول أهداف التنمية المستدامة، تكون منصات أصحاب المصلحة المتعددين هي الدوافع الرئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن رغبته في رؤية الكلمة التي استخدمها المدير العام في استهلال الوثيقة، على وجه الخصوص، أن أهداف التنمية المستدامة ستحتل مكانة بارزة في تنفيذ البرنامج والميزانية. وعوضا عن ذلك، ينبغي أن يعكس ذلك حقا ما هي عليه، وأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية تساهمان في تحقيق الكثير من الأهداف، وليس فقط الأهداف 3 و4 و9. وكرر الوفد تقديره وأعرب عن سروره للإيضاحات والأجوبة التي قدمتها الأمانة.

159. وأبدت الأمانة رغبته في تناول الأسئلة والتعليقات التي أثارها الوفود المتعلقة بجميع المكاتب الخارجية، باستثناء نيويورك. وأعلنت الأمانة، بالإشارة إلى التعليقات التي أبدتها وفد اليابان باسم المجموعة باء، أن تكاليف المباني والصيانة للمكاتب الخارجية، التي تحدد مبلغ المساهمات المقدمة من كل بلد مضيف، قد قُدمت إلى الأعضاء أثناء استراحة الغداء. وذكرت الأمانة أنه لا توجد مشكلة في تقاسم المعلومات التفصيلية عن المكاتب الخارجية مع الدول الأعضاء، إلا أنها أشارت إلى عبارات الحذر بشأن الإدارة التفصيلية المذكورة في وقت سابق من الدورة، ونهت الوفود إلى أن تضع ذلك في الاعتبار. وأوضحت الأمانة أنها ستترد على المسألة المتعلقة بزيادة النفقات بنسبة 1488.6 بالمائة على خط فئة تكاليف معين في مرحلة لاحقة. وعلاوة على ذلك، توجهت الأمانة بالشكر إلى وفد اليابان على تأييد دعمه والتزامه بأنشطة مكتب الويبو في اليابان الذي يقوم بعمل رائع، تمشيا مع المكاتب الأخرى. واستجابة لطلب وفد كندا بشأن تقسيم المكاتب الخارجية حسب النفقات، وأوضحت الأمانة أن ذلك سيقدم في وثيقة الأسئلة والأجوبة، إذا لم تكن قد قُدم بالفعل. وقالت إن المسألة الرئيسية تتمثل في أن تلتزم الدول الأعضاء مزيدا من المعلومات المحددة فيما يتعلق بالمكتبين الجديدين اللذين سيفتحان في الثنائية الحالية، وهما الجزائر ونيجيريا، وطلبت إدراج خطوط الأساس والغايات الإضافية. وأعربت الأمانة عن رغبته في إطلاع الدول الأعضاء على المستجدات بشأن حالة المكتبين. وأوضحت الأمانة أنها كانت تعمل عن كثب مع حكومتي نيجيريا والجزائر فيما يتعلق بقضايا مثل المباني والأمن. وكانت هناك مشاورات نشطة للغاية في كل من جنيف وكذلك في نيجيريا والجزائر ويتم إحراز تقدم مطرد في الهدف المشترك لأمانة الويبو وللحكومتين، في محاولة لتفعيل المكتبين قبل نهاية هذا العام. وأشارت الأمانة إلى أن جميع المشاركين ملتزمون التزاما تاما، وعلى الرغم من أن ذلك ممكن، فإنها ستكون مهمة صعبة. وفي ضوء ذلك، رأت الأمانة أن من السابق لأوانه البدء في وضع خطوط أساس وأهداف للمكاتب التي لا توجد على أرض الواقع ولم يتم تفعيلها بعد. وأوضحت الأمانة أنه من أجل تحديد الأهداف وخطوط الأساس وما إلى ذلك لا بد من إجراء مشاورات، وينبغي أن تكون المكاتب وظيفية، وينبغي أن تكون هناك مناقشات مع البلدان المضيفة وينبغي النظر في الأولويات ضمن الإطار العام الذي فوضته الدول الأعضاء بالفعل. ولذلك من السابق لأوانه بوضوح وضع خطوط أساس وأهداف. وفي هذا السياق، أضافت الأمانة أنه بمجرد فتح المكاتب وتشغيلها، فإنها ستضع خطوط أساس وأهدافا تأمل أن تنقلها إلى الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن بعد ذلك. وذكرت الأمانة أن طلب وفد سنغافورة للحصول على مزيد من التفاصيل، لا سيما فيما يتعلق بخطط الأساس ومؤشرات الأداء، سيتم الرد عليه في مرحلة لاحقة. وردا على تعليق من وفد إيطاليا يتعلق بتعزيز الخدمات العالمية للملكية الفكرية، بما في ذلك تعزيز المؤشرات الجغرافية، أعربت الأمانة عن رغبته في أن تؤكد لوفد إيطاليا أن المكاتب الخارجية تعزز جميع الخدمات الملكية الفكرية سواء كانت متعلقة بالبراءات أو العلامات التجارية أو المؤشرات الجغرافية أو التصاميم. وذكرت الأمانة أن أولويات العمل يحددها عاملان رئيسيان هما الطلب والحاجة

اللذان يختلفان فعلا من مكان لآخر تبعا لمواقع المكاتب الخارجية. وفي هذا الصدد، أشارت الأمانة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الصين فيما يتعلق بالدور الرئيسي الذي قام به مكتبه الخارجي في تنظيم ودعم ندوة عالمية بشأن المؤشرات الجغرافية، في الشهر السابق. وذكرت الأمانة أن المكاتب الخارجية جزء من الويبو وتعزز جميع خدمات الويبو ولا ينبغي أن تشكل فيها الدول الأعضاء. وشكرت الأمانة وفد الصين على دعمه وكفاءته في إنشاء مكتب الصين في 14 يوليو 2014 وأشادت بعمل المكتب الرائع. وذكرت الأمانة أنها تلقت تقارير نصف شهرية من جميع المكاتب وطلبت مؤخرا تقاسم تلك التقارير مع الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الأمانة عن أملها في عرض وثيقة أمام الجمعيات توضح العمل المفصل الذي تقوم به المكاتب الخارجية. وذكرت الأمانة الدول الأعضاء بأن رؤساء المكاتب الخارجية سيحضرون الجمعيات وبالتالي ستكون فرصة ممتازة للدول الأعضاء أن يطرحوا عليهم أسئلتهم مباشرة، وفي المقابل، لرؤساء المكاتب الخارجية أن يتعرفوا على أولويات الدول الأعضاء والاتجاه الذي ينبغي أن يسيروا فيه. وشددت الأمانة على أنه ينبغي أن يكون تفاعلا حرا وصریحا. ونظرا لأن هذه الأيام لا تزال مبكرة للشبكة، فقد تم إضافة مكاتبين قبل عامين، وسيضاف مكاتبان آخران خلال تلك السنة، وستقرر الدول الأعضاء البقية بالطبع. وفيما يتعلق بالتعليقات والأسئلة المختلفة التي تلقتها الأمانة بشأن ما تراه اتجاه عمل المكاتب الخارجية وما إذا كانت تعمل بشكل جيد أم لا، رأت الأمانة أنها ليست في وضع يسمح لها بالحكم أو التعليق عليها وقالت إنها يبذل قصارى جهده لجعلها فعالة وجزءا من منظومة عالمية للويبو. وأضافت الأمانة أن المبادئ التوجيهية تحول إجراء تقييم في عام 2021، ومن ثم سيكشف التقييم المستقل عن كيفية عمل هذه المكاتب. وفي الختام، أعربت الأمانة عن شكرها لوفود روسيا والبرازيل وسنغافورة، بالإضافة إلى الصين، التي أشارت جميعها إلى مكاتبها الخارجية، ويبدو أنها راضية تماما عن عملها. وتعد هذه علامة جيدة وعلامة جيدة للشبكة. وأبدت الأمانة رغبتها في تناول السؤال الذي طرحه وفد اليابان باسم المجموعة بآ بشأن الزيادة في فئة التكاليف والتكاليف التشغيلية الأخرى. ووافقت الأمانة على أنه حدثت زيادة كبيرة في فئة التكاليف هذه. وشرعت الأمانة في شرح أن فئة التكاليف تغطي التمثيل والنفقات التشغيلية الأخرى مثل الإصلاحات الصغيرة والشؤون الضريبية وما إلى ذلك. وتعكس الزيادة أن الويبو لديها عدد متزايد من المكاتب الخارجية ومن ثم فقد تم تخصيص ميزانية للمكاتب الجديدين في الجزائر ونيجيريا في إطار البرنامج 20 للشائبة 19/2018. غير أن الأمانة شددت على أن الزيادة في البرنامج ككل تقتصر على 6.9 بالمائة كما هو موضح في الصفحة 162 من النسخة الإنكليزية. وليست الزيادة في البرنامج برمتها هي التي تمثلها هذه الزيادة في فئة التكاليف، فالزيادة الإجمالية أصغر بكثير وتعكس في الواقع ميزانية مكاتب خارجيين جديدين في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أعربت الأمانة عن رغبتها في تناول السؤال الذي طرحه وفد البرازيل بشأن انخفاض الموارد في إطار النتيجة المرتقبة رابعا (4). وأوضحت الأمانة أن ذلك يعكس موارد مخصصة لنظام أتمتة الملكية الفكرية من البرنامج 15 الذي يخدم منطقة رابطة أم جنوب شرقي آسيا (آسيان) من مكتب سنغافورة، ورغم أن الموارد المخصصة من مكتب سنغافورة نفسه قد خفضت في إطار هذه النتيجة المرتقبة، فسوف يتم تعزيز الخدمات المتعلقة بنظام أتمتة الملكية الفكرية في المنطقة. وتطرق الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد سنغافورة، وأوضحت أن أوجه الاختلاف في مختلف خطوط الأساس والأهداف بالنسبة للمكاتب الخارجية تعكس مختلف السياقات التي تعمل فيها المكاتب وكذلك الاختلاف في التقدم المحرز في تحقيق النتائج المرتقبة في المواقع الجغرافية المختلفة.

160. وشكر وفد اليابان الأمانة على تقديم البيانات التي كانت بمثابة معلومات جيدة. وقال إنه لا يعترض أن يتدخل في تفاصيل عمل الأمانة وأن الكلمات الإيجابية للأمانة شجعت كثيرا.

161. وشكر وفد البرازيل الأمانة على ما تم تقديمه من معلومات وافية ومفيدة جدا. وأشار الوفد إلى سؤالين لم يتم الرد عليهما في إطار البرنامج 18. أولا، بشأن مساهمة الويبو فيما يتعلق بقضايا الملكية الفكرية والمسائل ذات الصلة بسياسة المنافسة والتي أشارت إليها وفود أخرى وثانيا، النتيجة المرتقبة ثامنا (5) في البرنامج 18.

162. وقال وفد شيلي إنه يتطلع كثيرا إلى التطبيق الخاص بالمندوبين. وأعرب الوفد عن رغبته في ذكر تجربة شخصية كمندوب، وواصل قائلا إن جميع الاتصالات في الويبو يمكن أن تكون حاسمة تبعا للحالة. وفي هذا السياق، وجه الوفد نداء بأن تكون هذه المعلومات شاملة قدر الإمكان وأن تغطي جميع جوانب المنظمة بحيث تكون حقا أداة مفيدة للأعضاء.

واعترضت الأمانة عن عدم تساؤلها عن الأسئلة التي أبرزها وفد البرازيل فيما يتعلق بتخفيض الميزانية للنتيجة المرتقبة ثامنا (5) (تتفاعل الويبو بفعالية وتتعقد شركات مع الأمم المتحدة ومع غيرها من عمليات ومفاوضات المنظمات الحكومية الدولية الأخرى). وكما هو موضح في التعليق، تجدر الإشارة إلى أن الموارد المخصصة لتلك النتيجة المرتقبة بالذات في البرنامج 18 هي موارد من مكتب المدير العام المساعد، وبالتالي فإنها لا تعكس مدى كبير أو صغر حجم البرنامج نفسه والملكية الفكرية والتحديات العالمية والتفاعل مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وشركاء الأمم المتحدة الآخرين. وهناك انخفاض بسبب انخفاض نسبة موارد الموظفين في مكتب المدير العام المساعد التي تم تخصيصها لدعم عمل البرنامج 20. والواقع أن ذلك يرجع إلى زيادة التركيز على الملكية الفكرية والتحديات العالمية وبرنامج الويبو الأخضر وبرنامج الويبو للبحث. وكما يتضح من ذلك، فهناك إعادة تخصيص من هذه النتيجة المرتقبة تحديدا إلى النتيجة المرتقبة سابعا "1" وخلاصة القول إن كلا التحولين يعكسان وقت مكتب المدير العام المساعد في النتيجة.

163. وللإجابة عن السؤال المتبقي بشأن الملكية الفكرية وسياسة المنافسة ذكرت الأمانة أن خط الأساس عليه بلدان أقل عددا. ويستند إلى طلبات البلدان التي التمسست المساعدة في هذا المجال للويبو لتسهيل المناقشة بين الملكية الفكرية وسلطات المنافسة لأغراض ورش العمل، كما حدث في الماضي مع البرازيل. وأكدت الأمانة للدول الأعضاء أن هذا النشاط سيستمر.

164. وشكر الرئيس الأمانة على هذا الرد، ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى بشأن الكلمة، ذكر أنه يمكن اختتام المناقشات بشأن الهدفين الاستراتيجيين السابع والثامن. وأعلن الرئيس فتح باب المناقشة بشأن الهدف الاستراتيجي التاسع (الدعم الإداري والمالي الفعال) المتعلق بالبرامج 21 إلى 28. ودعا الرئيس الوفود إلى التعليق.

165. وشكر وفد المكسيك الرئيس وقال إنه يشرفه أن يكون أول من يتكلم عن هذا الهدف الذي اعتبره هاما ومثيرا للاهتمام. وأعرب الوفد عن امتنانه لجميع المعلومات الواردة في التقرير وعن البرامج قيد التدقيق حاليا. وأعرب الوفد عن رغبته في التعبير عن بعض الأسئلة المحددة ذات الأهمية الخاصة وطالب بالتخلي بالصبر مقدما لأن بعض الأسئلة قد تبدو مفصلة جدا. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة من حيث أفضل الممارسات والأخلاق، في ضوء النتيجة المرتقبة تاسعا (3) في البرنامج 21، أشار الوفد إلى رقم الأساس 86 بالمائة من الموظفين الذين يدركون مبادئ الويبو وسياساتها الأخلاقية بالمقارنة مع العدد المستهدف الأقل وهو 85 بالمائة. وأعرب عن رغبته في معرفة سبب تحديد هذا الهدف بأقل من خط الأساس وما إذا كان ينبغي ألا يعكس المستهدف الوضع المثالي الذي سيكون 100 بالمائة من الموظفين في المنظمة. وعلاوة على ذلك، طلب الوفد تعليقات الأمانة على التقدم المحرز، خاصة بالنظر إلى تعليقات المراجع الخارجي. وفي البرنامج 22، أشار الوفد إلى أنه لا يزال يتعين تحديد المستهدف والخط الأساسي للمؤشر المتعلق بوعي الإدارة والمساءلة عن تطبيق الإطار التنظيمي في إطار النتيجة المرتقبة تاسعا (3) وطلب معلومات عن أي تقدم يتم إحرازه. وأشار أيضا إلى أن الميزانية في إطار هذه النتيجة المرتقبة تبدو أقل بكثير مما كانت عليه في عام 2016، حيث بلغت 1626 مليون فرنك سويسري مقابل 1165 مليون فرنك سويسري، أي بانخفاض قدره 30 بالمائة تقريبا، والتمس من الأمانة التعليق على ذلك. وفيما يتعلق بالبرنامج 23، رحب الوفد بالجهود التي بذلتها الأمانة بلوغ الهدف من حيث المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي. ورأى الوفد أن هذا أمر بالغ الأهمية وأنه ينبغي مواصلة الجهود على هذا النحو، وأعرب عن رغبته في معرفة التدابير التي تم النظر فيها لإحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد. وقال الوفد إنه قيل إنه لن تكون هناك وظائف جديدة في الشائبة المقبلة ولن يتم إدخال أي تغييرات على سن التقاعد في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بالبرنامج 24، رأى الوفد أن هناك خطأ مطبعيا في استراتيجية التنفيذ يشير إلى انخفاض انبعاثات الكربون التي تنتج عن أنشطة الويبو، بينما ذكر الهدف، على الأقل في النسخة الإسبانية، الإبقاء على الانبعاثات. ورأى الوفد أن الهدف هو خفض الانبعاثات. وفيما يتعلق بالبرنامج 26، أعرب الوفد عن تقديره للمعلومات المتعلقة بالوقاية، وعن رغبته في معرفة ما تم القيام به في مجال الغش، وهو موضوع يثير الاهتمام. وفي البرنامج 27، أعرب الوفد عن تقديره لمعرفة أن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة تم النظر فيها في الفصل الذي يتناول خدمات المؤتمرات واللغات وما إذا كانت الأمانة قد تتناول بالتفصيل خطة العمل هذه. وفي الختام، شكر الوفد الأمانة على جميع الوثائق التحضيرية المنشورة بجميع اللغات الرسمية للمنظمة وشدد على أنها محل تقدير كبير من جانب وفده فضلا عن

البلدان الناطقة بالإسبانية الأخرى. وحث الأمانة على مواصلة هذا الجهد وضمان ترجمة الوثائق التي تنشرها الويبو في الوقت المناسب.

166. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن رغبته في الإدلاء بملاحظة عامة بشأن الهدف الاستراتيجي التاسع. وأحاطت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي علماً بتعليقات المدير العام على التعديلات التي أدخلت على مرتبات ومزيا موظفي الويبو. وأشار الوفد إلى أنه، وفقا لمقترحات لجنة الخدمة المدنية الدولية، فإنه يجري حاليا إجراء عملية لقياس نطاق تلك التعديلات والنظر في أثر ذلك على الشئنة 19/2018. وسوف تتابع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التقدم المحرز عن كئب، وكذلك أي تغييرات في موارد الميزانية المخصصة لتنفيذ التدابير المتفق عليها بالفعل.

167. وأعرب وفد جورجيا، بصفته الوطنية، عن تأييده للبرنامج 21 لمبادرات الأمانة الرامية إلى إبراز البلدان على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، أعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به الأمانة لتوفير خدمات رفيعة المستوى لتنظيم الفعاليات الثقافية والجانبية التي عُقدت في الويبو، الأمر الذي أتاح إمكانيات وفرصا كبيرة للتعرف على التنوع الثقافي في البلدان الأخرى. ومن خلال الاستفادة من هذه الإمكانيات، تمكنت البلدان من تقاسم الملكية الفكرية في العالم بأسره. وبعد ذلك، أكد الوفد من جديد تأييده لجميع المبادرات المتعلقة بتنظيم الفعاليات الثقافية التي تدعم البلدان لزيادة إبرازها وتعزيز تراثها وثقافتها التقليدية. وسلط الوفد الضوء على النهج المهني للأمانة وأعرب عن رغبته في مواصلة هذه الأنشطة وكذلك تشجيع الأمانة على العمل في هذا الاتجاه للشئنة المقبلة. وفيما يتعلق بالبرنامجين 22 و23، شكر الوفد الأمانة على التفاصيل والتخطيط المحدد. ورحب الوفد بمبادرة الويبو في تنظيم أنشطة التوعية في البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا أو غير الممثلة، ولذلك أعرب عن رغبته في تلقي أرقام توضح النسبة المئوية لزيادة الطلبات الناتجة عن هذه الأنشطة. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي، أعرب الوفد عن رغبته في رؤية أرقام تبين النسبة المئوية للفرق بين خطوط الأساس وأهداف التوزيع الجغرافي، على النحو الذي وافقت عليه الدول الأعضاء. وعلى غرار هذه الخطوط، أعرب الوفد عن رغبته في أن يرى توزيع جغرافي متساو لضمان المساواة بين جميع الدول الأعضاء في أمانة الويبو. وأعرب عن امتنانه للمبادرات المتخذة في هذا الاتجاه، وحث الأمانة على مواصلة العمل من أجل تحقيق تمثيل جغرافي أكثر إنصافا.

168. وشدد وفد البرازيل على نقطتين أثرتا في بيانه الافتتاحي تتعلقان بهذا الهدف الاستراتيجي. تتعلق الأولى بجدول الاجتماعات، ودورتي مجلس تريس اللتين تداخلتا العام الماضي مع اجتماعات في الويبو، وحث الأمانة على اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب تكرار الحالة مرة أخرى في العام التالي. وفيما يتعلق بالثانية، وفي إشارة إلى توازن التمثيل الجغرافي، الذي أشار إليه وفد جورجيا أيضا، أشار الوفد إلى أن أمريكا اللاتينية شهدت انخفاضا في التمثيل على النحو المبين في تقرير أداء البرنامج. ولذلك، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لضمان تمثيل جغرافي متوازن لا سيما على المستويات العليا.

169. وأعرب وفد الصين عن تقديره لاستراتيجيات تنفيذ البرنامج 21. وفيما يتعلق بالبرنامج 23 (إدارة الموارد البشرية والتنمية)، ذكر استهلال المدير العام الذي يفيد بأنه في الشئنة المقبلة لن تكون هناك وظائف إضافية، وستكون الأهداف ذات الأولوية لسياسة الموارد البشرية هي التنوع الجغرافي والمساواة بين الجنسين. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن حجم العمل في السنوات الأخيرة يشهد ازديادا مستمرا، مما زاد من تأثير الويبو على نطاق العالم، ومن ثم سيكون من الضروري زيادة الموارد البشرية لمواجهة عبء العمل. وأعرب الوفد عن قلقه لعدم وجود وظائف إضافية. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، ذكر الوفد أن هناك اعتبارات أخرى إلى جانب التنوع الجغرافي، مثل المتطلبات الخاصة من نظم التسجيل العالمية بشأن الموارد البشرية والتنوع الجغرافي داخل المنظمة في كل مجال من مجالات العمل وقدرة الموظفين على التباحث بشأن عملهم. واقترح الوفد زيادة تنقل الموظفين عبر المنظمة والمزيد من عمليات نقل الموظفين بين المكاتب الخارجية والمقر الرئيسي من أجل أن يكون هناك هيكل متنوع للموظفين يتسم بالكفاءة والإبداع ويواكب العمليات المتغيرة والمتزايدة باستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه ينبغي على الويبو تعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية في مجال

التوظيف وأنشطة التوعية التي تضطلع بها، مما يرفع مستوى الوعي لدى المجتمع الدولي فيما يتعلق بالويبو كصاحب عمل منافس.

170. وقال وفد شيلي إن هذا هدف أساسي، كما أشار وفد المكسيك. وأيد التعليقات التي أدلى بها وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي. وأيد البيان الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن تداخل مجلس تريس مع اجتماعات الويبو. وقال إنه يدرك أنه كثيرا ما يكون من الصعب التوفيق بين جداول الأعمال ولكنه يؤيد الطلب الذي أثارته وفود أخرى. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على تعليق وفد البرازيل من حيث التنوع الجغرافي وأيد البيان الذي أدلى به وفد جورجيا تقديرا للفرصة التي تتيحها الويبو من خلال استخدام مبانها للاحتفالات والفعاليات المتعلقة بالعمل الفني للمنظمة والسماح للأعضاء بتعزيز ثقافتهم. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه تمكن من تنظيم الندوات والاحتفالات الوطنية في العطلات واعتبر ذلك أمرا بالغ الأهمية، وأعرب عن تقديره الكبير للجهود والتعاون من جانب الأمانة.

171. وأعرب وفد كندا، فيما يتعلق بالبرنامج 22، عن رغبته في تأكيد المبلغ المخصص للشنائية 19/2018 المتعلق بأسعار الفائدة السلبية على ودائع الفرنك السويسري. وقد بلغ 2.4 مليون فرنك سويسري في الشنائية 17/2016، وأوضح أنه يواجه صعوبة في العثور على تلك المعلومات في وثيقة الميزانية الحالية. وفي إطار البرنامج 24، رحب الوفد بالخطط الرامية إلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة من أجل "تحقيق أقصى قدر من الوفورات من خلال وفورات الحجم". ويتفق ذلك إلى حد كبير مع وجهة نظره الأوسع نطاقا فيما يتعلق بقيمة المشتريات في منظومة الأمم المتحدة. وأخيرا، ذكر الوفد أنه سيواصل من خلال البرنامج 27 تأييد الآليات والجهود اللغوية للويبو.

172. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية واعترف بأهمية تعزيز أمن المعلومات عن طريق إدارة مخاطر المعلومات. غير أنه لاحظ أن الميزانية المقترحة للبرنامج 28 كما هو مبين في البرنامج والميزانية المقترحة قد زادت بنسبة 30.3 بالمائة، وهي كمية كبيرة نسبيا، مقارنة بالشنائية الحالية. ولذلك، طلب من الأمانة تقديم المزيد من التوضيحات بشأن خطط الويبو لاستخدام هذه الميزانية في ضمان وتعزيز السلامة والأمن. وعلاوة على ذلك، طلب معلومات أكثر تفصيلا عن الصلة بين ذلك الاقتراح والمخطط العام لتجديد مباني المقر للشنائية 2018-27.

173. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي، واعتذر للتحدث للمرة الثانية في إطار نفس الهدف الاستراتيجي، ولكنه أعرب عن رغبته في تكرار بعض النقاط التي ذكرها في البداية. وأعرب الوفد عن تقديره لاستخدام مباني الويبو للفعاليات الموازية وغيرها من الاحتفالات. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في أن يتم أخذ ملاحظات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي في الاعتبار في جميع المناقشات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية.

174. وشكر وفد باكستان الأمانة على الإحاطات الشاملة. وتمشيا مع المداخلات التي أدلت بها وفود أخرى في وقت سابق، أعرب الوفد عن رغبته في زيادة الشفافية والكفاءة في العمل العام لأمانة الويبو وعملها. وشجع الويبو على مراعاة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في التوظيف وطلبت مواصلة التركيز على هذه العناصر. وفيما يتعلق بالبرنامج 21، شجع الوفد على رؤية استراتيجيات التنفيذ الحالية. غير أنه فيما يتعلق بتحسين الوقاية والتعامل مع المضالم والنزاعات، طلب معلومات عن المنهجية المستخدمة لمعالجة هذه المسائل، وما إذا كانت قد خصصت ميزانية محددة لهذا الغرض، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف سيتم استخدامها. وعلاوة على ذلك، أعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات عن التجارب السابقة وعمما سيكون التعامل مع هذه المسائل في المستقبل. وثانيا، فيما يتعلق بالتعليقات التي أبدتها وفود أخرى بشأن استضافة الويبو للفعاليات، تساءل الوفد عما إذا كانت الدول الأعضاء تدفع أي رسوم. وأفترض الوفد أن الويبو منظمة قوية من الناحية المالية وطلب توضيحا مفاده أنه إذا كانت باكستان ترغب في القيام بنشاط في مباني الويبو، فهل هذا سيكون مجانيا أم هناك رسم محدد.

175. وأعرب وفد السنغال عن سعادته للتحديث باسم المجموعة الأفريقية، وشكر الأمانة على جميع المعلومات التي قدمت بعد ظهر اليوم. وأعرب الوفد عن امتنانه بوجه خاص للمعلومات المتعلقة بالهدف الاستراتيجي التاسع. وفيما يتعلق بالبرنامج 23، شدد الوفد على أنه ممتن لأن لكل ما تم اقتراحه فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وأعرب عن ارتياحه بوجه خاص إزاء البعد الجنساني والتوزيع الجغرافي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تود المجموعة الأفريقية، قدر المستطاع، الحصول على إحصاءات بشأن مختلف مستويات التوزيع الجغرافي داخل الموظفين وإشارة إلى رتبهم. وأوضح الوفد أن هذا من شأنه أن يعطي فكرة أوضح عن وضع الأمانة من حيث التوزيع الجغرافي والوضع الذي عليها الوصول إليه في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على صورة أوضح مما هي عليه حاليا، وكرر رغبته في الحصول على إحصاءات. وفيما يتعلق بالبرنامج 23، ولا سيما مواصلة العمل من أجل تعزيز التوزيع الجغرافي الأكثر عدالة وزيادة التكافؤ بين الجنسين من خلال تحسين وتعزيز أنشطة التوعية في مجال التوظيف والعمل بنشاط مع الأعضاء، طلب الوفد توضيحات بشأن المقصود من الأعضاء النشطين، وإذا ما كانت هناك هي معايير تحدد الأعضاء النشطين وغير النشطين.

176. وأعرب وفد البرازيل عن اعتذاره للتحديث مرة أخرى عن هذا الهدف وأعرب عن رغبته في الإشارة إلى استخدام مباني الويبو لتنظيم الفعاليات. وذكر أن البرازيل نظمت في الأشهر الاثني عشر الماضية حدثين فيما يتعلق بالجمعية العامة واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وأبدى رغبته في تسجيل تقديره وعرفانه لاحتراف موظفي الويبو واستعدادهم وحسن توقيتهم في دعم الدول الأعضاء التي نظمت هذا.

177. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على جميع المعلومات والعروض التفصيلية. وأعرب عن تقديره للمعلومات المقدمة في وثيقة الأسئلة والأجوبة بشأن تكاليف المقرات والصيانة للمكاتب الخارجية. وأشار إلى أنه في إطار البرنامج والميزانية المقترح يوجد برنامج واحد لتوحيد تكاليف المقرات ولكن لديه سؤال عن تكاليف المقرات التي تظهر في أجزاء أخرى من البرنامج والميزانية، على سبيل المثال في برنامج معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي يتضمن بند تكاليف المباني والصيانة. وقال الوفد إنه يدرك أن هذا التعريف ربما كان مشمولاً بالتعريف الذي يتجاوز مقرات العمل، لكنه ذكر أن أي معلومات إضافية في هذا الصدد ستكون مفيدة.

178. وأعربت الأمانة عن رغبته في إبداء تعليق عام على الأسئلة المطروحة بشأن أهداف التوعية بالأخلاقيات. وفي هذا السياق، أوضحت الأمانة أن الأداء الجيد لا ينعكس بالضرورة من خلال زيادة في المستهدف. ويمكن أن يكون الأداء الجيد للمحافظة فعليا على مستوى معين من الأداء. ويتعلق ذلك أيضا بمسألة انبعاثات الكربون. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف المتعلق بالتوعية بالأخلاقيات يعكس حقيقة ما كان يُعتقد أنه ممكن في الثنائية المقبلة، استنادا إلى نتائج دراسة استقصائية أجريت في عام 2016. وواصلت الأمانة حديثها بتوضيح أن رئيس مكتب الأخلاقيات لم يحضر ولن يكون متاحا إلا في وقت لاحق من الأسبوع. ومع ذلك، فإنها سوف تستفسر عما إذا كانت سترى أي إمكانية لزيادة المستهدف للثنائية المقبلة والعودة إلى الدول الأعضاء. وفيما يتصل بالسؤال المتعلق بالبرنامج 22 المقدم من وفد المكسيك الذي طلب توضيحا بشأن زيادة البرنامج بنسبة 33.2 بالمائة، أشارت الأمانة إلى أن التفسيرات متوفرة في الصفحة 174 في النسخة الإنكليزية. ومن حيث المبدأ، فإن المجالين اللذين يقودان التغيرات في مستوى الموارد هما أولا، محفظة تخطيط موارد المؤسسات للمشاريع التي وافقت عليها الدول الأعضاء منذ عدة سنوات والتي توشك على الانتهاء. وسيتعين تعميم جميع المشاريع والنظم من تلك المحفظة في الميزانية العادية والعمليات العادية للمنظمة. وحدثت زيادة كبيرة في أثر نظام تخطيط موارد المؤسسات الذي ينبغي أن تدعمه الوحدة التشغيلية المعنية. أما الجانب الآخر من التغيير فيتعلق بتنفيذ سياسة الاستثمار، وبالتالي فإن هناك زيادات في التكاليف المتصلة بالاستثمارات. وكما ذكر آنفا، تخطط الأمانة أيضا لتجريب حل المقاصة مع عدد قليل من الدول الأعضاء، وكذلك يتم إدراج هذه التكلفة في البرنامج. وعلاوة على ذلك، هناك أيضا بعض الإضافات لتكاليف الموظفين بسبب تحسين خدمات الحسابات المستحقة الدفع. وفي الوقت الذي تزيد فيه المنظمة من خدماتها التعاقدية وتستخدم مصادر خارجية ومزودين من طرف ثالث، تكون هناك زيادة كبيرة في المدفوعات للموردين وإدارة الحسابات المستحقة الدفع التي تعتبر حاليا وحدة ضئيلة جدا من الموظفين. وفي هذا السياق، تعترم الأمانة تعزيز ذلك للحفاظ على مستويات

الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعترم أيضا تعزيز عمليات مكتب الخدمات للعملاء الذين يدفعون رسوما. ويُعد هذا أيضا مجالا حاسما في المنظمة، وفي حين تواصل نظم التسجيل الاستثمار في نوعية الخدمات المقدمة إلى مودعي الطلبات، سيتعين على الأمانة الاستثمار في تحسين الخدمات المالية وخدمات الدفع المقدمة إلى زبائنها الذين يدفعون رسوما. وعلاوة على ذلك، سيلزم توفير موارد إضافية فيما يتعلق بضمان استمرار تطور نظام تخطيط موارد المؤسسات بطريقة متماسكة وفعالة، وبالتالي سيلزم توفير موارد إضافية من الموظفين في هذا المجال. وهذه بعض التفسيرات الرئيسية للزيادات في البرنامج 22. وفي ملاحظة أخرى، أعربت الأمانة عن رغبتها في تناول السؤال المتعلق بتحديد هدف لم يحدد بعد أو يتعين أن يحدد فيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة رابعا (3). وأوضحت الأمانة أن السبب في ذلك هو أنه مؤشر جديد وأنه سيتم تحديد الهدف وخط الأساس بمجرد الانتهاء من الدراسة الاستقصائية. وهذا هو السبب في عدم ربط أي عدد به بعد. وردا على سؤال طرحه وفد كندا بشأن البند الخاص بسعر الفائدة السلبي ووضوحه في وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 17/2016، أوضحت الأمانة أنه كان واضحا في السابق بشكل بارز نظرا لوجود ميزانية مخصصة له. وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك أي بند يتعلق بإقامة الاستثمارات التي تحاول تجنب أسعار الفائدة السلبية. وفي وقت لاحق، وافقت الدول الأعضاء على سياسة الاستثمار وبما أن الأمانة تسير على الطريق الصحيح، لن يكون هناك بند لمعدلات الفائدة السلبية للشائبة 19/2018. وأضافت الأمانة أن الدول الأعضاء ستستمع إلى مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع إما في وقت لاحق من ذلك اليوم أو في اليوم التالي تبعا لكيفية سير الدورة. وفي الختام، أعربت الأمانة عن رغبتها في أن تضيف إلى السؤال المقدم من وفد الولايات المتحدة عن تكلفة مقرات العمل والصيانة، وكذلك إلى السؤال الذي طُرح في محادثة غير رسمية في اليوم السابق. وأوضحت الأمانة أن توزيع فئة تكاليف مقرات العمل والصيانة في جميع البرامج يشمل ما هو أكثر بكثير من مقرات العمل وأنها ستكون مسرورة بتقديم قائمة العناصر المدرجة في تلك الفئة من التكاليف.

179. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده التام لجهود الأمانة التي تهدف إلى ضمان توزيع جغرافي عادل ومنصف عندما يتعلق الأمر بوظائف الخبراء أو الاستشاريين. ورأى الوفد أنه من المهم جدا مراقبة الطريقة التي وضعت بها هذه المسألة مراقبة عن كثب وتقليل عدد البلدان أو المناطق التي لم تكن ممثلة في موظفي الويبو إلى أدنى حد ممكن. وأيد الوفد سياسة تعدد اللغات في الويبو وأعرب عن أمله في أن تتوافر في المستقبل المزيد من الوثائق بجميع اللغات الرسمية للمنظمة ولا سيما الوثائق المتعلقة بأنظمة التسجيل العالمية. وعلاوة على ذلك، اعتذر الوفد لعودته إلى مسألة ربما تكون غير سارة قليلا، ولكنه أعرب عن رغبتها في أن يرى في التقرير النهائي للجنة البرنامج والميزانية معلومات عن الرقم الدقيق للوفورات المرتقبة من تنفيذ القرارات التي اتخذتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأدرك الوفد أن هناك مفاوضات جارية بين منظمات جنيف ولجنة الخدمة المدنية الدولية، كما أدرك أن هذه المناقشات جارية في فيينا ولم تختتم بعد. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبتها في تعديل الأرقام وفقا لنتائج دورة لجنة الخدمة المدنية الدولية المنعقدة في مارس. ولذلك، طلب توضيح قسم الموارد البشرية بالميزانية في هذا الصدد، وتقديم رد خطي في وثيقة الأسئلة والأجوبة التي تم استلامها.

180. وشكرت الأمانة وفود جورجيا والبرازيل وشيلي وباراغواي، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، على تقديرها للتظاهرات التي جرت في مقرات الويبو وإدارة تلك الفعاليات. وأوضحت الأمانة الفكر الجديد لدى الإدارة العليا للويبو والمدير العام الذي يدرك أن هذه البنية التحتية لا تنتمي إلى الأمانة وإنما تنتمي إلى الدول الأعضاء فيها. وهذا هو السبب في أنه تقر فتح المبنى لاستخدام الدول الأعضاء. ورأت الأمانة أنه كانت هناك نتائج ومحصلات جيدة جدا لذلك القرار، وأعربت عن ارتياحها لرؤية العديد من الدول الأعضاء تعرب عن تقديرها لإدارة الفعاليات في المقر. وأضافت الأمانة أن هناك بالفعل قيودا وبالتالي ستكون هناك حاجة لوضع بعض المبادئ التوجيهية والعمل بطريقة أكثر تنظيما في هذا الشأن. وأضافت الأمانة أنها لا يمكن أن تكون مطلقة وأنه سيتعين عليها تقييد الفعاليات. وسيتعين عليها أن تضمن عدم المساس بالتنوع، وأكدت مجددا أنه لا يمكن أن تظل تقييم الفعاليات وحسب. وقالت الأمانة إنها ستناقش مع الدول الأعضاء بعض الوثائق في وقت قريب جدا عن الكيفية التي تنوي بها تنظيم السنة وأنه سيكون هناك شيء على غرار عقد تم إعداده. وأعربت الأمانة مرة أخرى عن شكرها للدول الأعضاء على تقديرها وقالت إنها ستكون دائما على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء فيها.

وفما يتعلق بمسألة جدول الاجتماعات التي أثارها وفد البرازيل وشيلي، ذكرت الأمانة أنها أحاطت علماً بهذه النقطة وأن إعداد الجدول الزمني مهمة بالغة التعقيد. وعلى الرغم من أنه قد يبدو بسيطاً كما ظهر في صفتين، فقد أكدت الأمانة أنها مهمة بالغة التعقيد. وعلاوة على ذلك، أوضحت الأمانة أن هذه المهمة حديثة العهد إلى حد ما بالنسبة لليويو ولم تبدأ إلا في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة. وأشارت الأمانة إلى أن الجدول الزمني لتلك السنة قد تم تقديمه للدول الأعضاء في السنة السابقة، وهو تحسن بالمقارنة مع السنوات السابقة عندما لم يتم تقديمه إلا في يناير أو فبراير من تلك السنة. وكما تعلم الدول الأعضاء، كان من العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عدد اللجان التي كانت لدى الليويو، مثل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الدائمة المعنية بالعلامات واللجنة الدائمة المعنية بالبراءات واللجنة الحكومية الدولية واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الليويو والأفرقة العاملة وأن معظم اللجان اجتمعت مرتين في السنة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عامل آخر يجب أن يؤخذ في الحسبان هو العطلات. وشددت الأمانة على أنه يحق لها الحصول على إجازات مثل أي شخص آخر في العالم، وذكرت أنه لا أحد يرغب في العمل في أغسطس أو منتصف ديسمبر إلى منتصف يناير. وأشارت الأمانة إلى أن الدول الأعضاء أخبرت الأمانة مراراً بأنها لا ترغب في عقد اجتماعات متتالية، ولذلك حاولت الأمانة تجنب ذلك، وإن كان ذلك مستحيلاً في بعض الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة المدير العام وسفره ينبغي أن تؤخذ في الحسبان نظراً لأنه كان مطلوباً من حضور هذه الاجتماعات. وشددت الأمانة على أنها تضع في اعتبارها الاجتماعات الرئيسية مثل جمعية الصحة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة. وشددت الأمانة على أن العديد من العوامل والاعتبارات أخذت في الحسبان قبل اختتام الجدول الزمني وإنتاجه. ومع ذلك، وكما أشار الوفدان بشكل صحيح، هناك تعارض مع مجلس تريبس، وأرادت الأمانة أن تضمن للأعضاء أن مجلس تريبس سوف يوضع في الاعتبار للسنة التالية، حيث أدركت أن العديد من الأعضاء يشاركون مباشرة فيه. وأكدت الأمانة للأعضاء أنها ستضع مجلس اتفاق تريبس في اعتبارها وتبذل قصارى جهدها لتجنب التعارض. وفي هذا السياق، أضافت الأمانة أنه إذا كان هناك تعارض، فإنها ستناقش أولاً مع الدول الأعضاء قبل إصدار الجدول الزمني، وتأمل أن يرضي ذلك الوفود في هذا الشأن. وفي الختام، أضافت الأمانة أنه في جمعية أكتوبر فقط، حددت الدول الأعضاء الاجتماعات المقرر عقدها للسنة التالية وما إذا كان سيكون هناك مؤتمر دبلوماسي أو ما إذا كان سيتم عقد ندوات قبل اللجنة الحكومية الدولية أم لا. وشددت الأمانة على تعقيد المهمة. وواصلت الأمانة حديثها، وعبرت عن شكرها لوفد باكستان على تعليقاته الإيجابية بشأن استراتيجية تنفيذ البرنامج 21 وقالت إنها ستحاول أن ترقى إلى مستوى التوقعات. ورداً على سؤال عن مخصصات الميزانية لمكتب أمين المظالم ومكتب الليويو للأخلاقيات قالت الأمانة إن الميزانية الإجمالية تبلغ 539 000 فرنك سويسري و403 000 فرنك سويسري على التوالي. وأوضحت الأمانة كذلك أن هذا هو في معظمه موارد من الموظفين لمرتبات أمين المظالم ومسؤول الأخلاقيات. ولم يكن لأي من المكتبين أمين، وبالتالي كانا يعتمدان على مكتب المدير العام أو ينجزا العمل بنفسهما. وأعطت الأمانة أولوية قصوى لجميع وسائل حل النزاعات، رسمية وغير رسمية، وهو عمل هذين الزميلين. ولسوء الطالع، كلاهما غير موجودين في ذلك اليوم أو في اليوم التالي، ولكن إذا طلبت الدول الأعضاء مزيداً من المعلومات فإنها ستكون متاحة في وقت لاحق لمناقشتها. وشكرت الأمانة وفد باكستان ورداً على السؤال المتعلق باستضافة الفعاليات في مقر الليويو، أكدت الأمانة أنها لا تفرض رسوماً. وأضافت الأمانة أنها تتطلع إلى تلقي طلب من باكستان لتنظيم حدث ثقافية في مقر الليويو. وفيما يتعلق بالبرنامج 23، أعربت الأمانة عن رغبتها في أن توزع القول أولاً بأنها ستقدم إلى لجنة التنسيق وكذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية التالية للعلم التقرير السنوي للموارد البشرية جنباً إلى جنب مع الاستراتيجية الجديدة للفترة 2017-2021. وفي هذا التقرير، سوف تجد الوفود جميع التفاصيل المطلوبة بشأن التنوع الجغرافي والتنوع الجنساني، بالإضافة إلى المعلومات الواردة بالفعل في تقرير أداء البرنامج لعام 2016. وأضافت الأمانة أن الوفود ستجد أيضاً بعض المعلومات والأرقام في الصفحة 18 من النسخة الإنكليزية، حتى وإن لم تكن مفصلة حسب المطلوب. وستشير الاستراتيجية الجديدة إلى التنوع الجغرافي والمساواة بين الجنسين كأهداف ذات أولوية تتشابه مع الالتزامات التي قطعها المدير العام. وستجد الدول الأعضاء أيضاً في هذه الوثائق المعلومات المطلوبة بشأن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ورأت الأمانة أن كل هذه المعلومات ستعالج التعليقات العديدة والأسئلة المختلفة التي تُعد متشابهة في كثير من الحالات. وعلاوة على ذلك، أوضحت الأمانة أنها ستستخدم أيضاً تخطيط القوة العاملة من أجل تحسين مواءمة القوى العاملة مع احتياجات المنظمة وضمان التنفيذ

الفعال دون شغل وظائف إضافية، على النحو الذي أكدته الصين أيضا. وذلك أيضا بفضل المزيد من التكامل بين نظم تكنولوجيا المعلومات التي تحقق كفاءة أفضل لنظم العمل وإجراءات العمل وسير العمل والتي سوف تساعد على تحقيق الكفاءة التشغيلية. وستنظر الأمانة أيضا في المستقبل في موارد أكثر مرونة. وأكدت الأمانة مجددا أن الوفود سوف تجد جميع التفاصيل في التقرير السنوي للموارد البشرية واستراتيجية الموارد البشرية. وفيما يتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية، كما أشير سابقا، فإن المناقشات تجرى حاليا في فيينا، وبما أن النتيجة غير معروفة حتى الآن، فإنه سيتعين تناول ذلك في وقت لاحق. وعلاوة على ذلك، شكرت الأمانة جميع الوفود على اهتمامها بجميع مبادراتها المتعلقة بالتوازن بين الجنسين والتنوع الجغرافي. وكما سبق ذكره، فإن هذه المعلومات سوف تكون أكثر تفصيلا في تقرير الموارد البشرية. ومع ذلك، أعربت الأمانة عن رغبتها في أن تحاول معالجة مجالات الرئيسية للأسئلة. وأحاطت الأمانة علما بالأسئلة التي طُرحت حول عدم التخطيط لوظائف إضافية جديدة، وأشارت إلى تعليقات وفد المكسيك بشأن الخطة الرامية إلى زيادة دعم التنوع الجغرافي والجنساني عندما لا يكون هناك تغيير في سن التقاعد. وركزت الأمانة على التنوع الجغرافي، وذكرت أن المزيد من التقدم يقتصر بالفعل على فتح الوظائف الشاغرة. وكما ورد في تقرير الموارد البشرية في العام السابق الذي يتضمن أرقام حتى عام 2020، وعلى الرغم من أن هذه الأرقام سيتم تحديثها في تقرير الموارد البشرية التالي، فإن الزيادة المقررة في عدد حالات التقاعد ستتيح فرصا لزيادة الوظائف الشاغرة. وفي هذا السياق، تعمل الأمانة وتستعد لتقديم المزيد من الترشيحات للمناصب، التي ستكون ملائمة قدر الإمكان. وهناك مبادرات مختلفة، إحداها أن الأمانة تفضل فتح عدد أكبر من الوظائف في المستوى الأول، أي في الفئتين الفئتين P1 و P2. وحدثت زيادة مطردة في هذه المستويات ودعيت الوفود إلى التعرف على التنوع المتزايد. وبما أن هذه المستويات لا تتطلب بالضرورة الكثير من الخبرة الدولية، فإنها أكثر افتتاحا على المواهب الشابة في جميع أنحاء العالم. وأوضحت الأمانة أن الأرقام الرسمية للتنوع الجغرافي تركز على السكان ذوي المدة الثابتة، وذكرت أنها تعمل أيضا على زيادة التنوع والتوازن بين الجنسين بالنسبة للموظفين المؤقتين. وهناك أيضا برامج أخرى مثل برامج الزمالات والتدريب الداخلي. وأضافت الأمانة أنه على الرغم من أن برنامج التدريب الداخلي ليس حلا على المدى القصير، فإنها ترى أنه وسيلة جيدة جدا لإعداد المواهب الشابة للوظائف المستقبلية المحتملة في الويبو. وأكدت من جديد أن الوفود ستحصل على الأرقام الواردة في تقارير الموارد البشرية، وذكرت أن الويبو أحسنت صنعا في تنوع السكان المتدربين. فعلى سبيل المثال، هناك ما يقرب من ثلث المتدربين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو رقم سيعرض في تقرير الموارد البشرية. وأضافت الأمانة أن برامج الزمالات تُعد أيضا فرصة جيدة للعمل في الويبو، خاصة وأنه لا يوجد برنامج واحد فقط. فعلى سبيل المثال، برامج الزمالة الناجمة جدا هي برامج المنح الدراسية، أي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدير ولاهاي. وفي هذا السياق، حققت الويبو عودة جيدة للزملاء السابقين الذين تقدموا في نهاية المطاف إلى وظائف في الويبو ونجحوا. وتعتبر تلك مجموعة متزايدة من المرشحين المحتملين للويبو من جميع أنحاء العالم ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية. وهناك أيضا تركيز على نوع الجنس في التوظيف. وهناك عدد أكبر من النساء في الويبو من الفئتين الفئتين من P1 إلى P3. وتتطلع الأمانة إلى دعم التطوير الوظيفي للنساء اللواتي يعملن بالفعل في الويبو في الصفوف الدنيا لكي يتمكن من التقدم من خلال النظام، مما يساهم في نهاية المطاف في تحقيق توازن أفضل في الفئة الفنية P4 وما فوقها. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي، من الواضح أن هناك تديرا آخر وهو التوعية. وأوضحت الأمانة أنها تواصل جهودها للتوعية بما يتماشى مع توصية لجنة التنسيق. وتعمل الأمانة مع المكاتب الإقليمية لتحديد مراكز التنسيق في البلدان، ولا سيما في البلدان غير الممثلة، من أجل إقامة شراكات. وفي هذا السياق، أعربت الأمانة عن رغبتها في توضيح السؤال الموجه من وفد السنغال الذي تساءل عن المقصود من الدول الأعضاء النشطة. وأوضحت الأمانة أنها هي الدول الأعضاء التي تشارك بنشاط مع الأمانة في الشراكة لمحاولة دعم التواصل في بلدانها من خلال وسائل مختلفة. في المقام الأول، من خلال توفير معلومات عن أفضل الطرق للتواصل، على سبيل المثال، معلومات عن مواقع التوظيف المحلية التي قد تكون مخصصة لأنشطة محددة. ويمكن القيام بعدد من الأمور في هذا السياق. وأضافت الأمانة أن هذه العملية مستمرة وسيستمر تطويرها. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد جورجيا، ذكرت الأمانة أنها لا تستطيع تزويد الوفد بالأرقام المتعلقة بجورجيا. ومع ذلك، وكما يتبين من تقرير الموارد البشرية عن السنة السابقة، أظهرت الأرقام حتى الآن أنه بعد بعثات التوعية، ازداد عدد المرشحين، فضلا عن تطابق المرشحين مع الوظائف الشاغرة على النحو المعلن عنه. وفي هذا السياق، ذكرت الأمانة أنه بالنظر في الحالة، فقد زارت خمسة بلدان غير ممثلة في العامين الماضيين، تم

تمثيل اثنين منها في الفئة ثابتة المدة، وتم تمثيل اثنين آخرين في فئة الموظفين المؤقتين. ولذلك، كان هناك تقدم في هذه المجالات ويمكن ملاحظة وجود علاقة ارتباط، على الرغم من أنها لم تحقق نجاحا بنسبة 100 بالمائة. وأكدت الأمانة على أنه سيكون هناك مزيد من المعلومات في تقرير الموارد البشرية، ولكنها تأمل في أن تكون هذه التعليقات قد أعطت للوفود اتجاهات قليلة فيما يتعلق بما قامت به الأمانة لدعم التنوع الجغرافي والجنساني في الويبو.

181. وأعرب وفد باكستان عن رغبته في الرد على تفسيرات الأمانة لكنه أشار إلى أن الزملاء المعنيين كانوا قد غادروا بالفعل. وأشار الوفد إلى أن أهم مكنتين تعاملتا مع التطلعات والمسائل المتعلقة بالموارد البشرية لم يكن بهما أمناء سر كما أوضحت الأمانة آنفا. وعبر الوفد عن تفهمه لأن هناك بعض الاستقلالية التي تتعلق بمكتب أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات لكنه تساءل عما إذا كانت الويبو قد فكرت في توفير موظفين إضافيين لهذين المكنتين حتى يصبحا أكثر فاعلية ويزيد الإقبال عليهما. وبالنسبة للاجتماعات صرح الوفد بأنه عمل خلال أجازة العيد. وأشار الوفد إلى أنه لم يواجه أي مشكلات في عقد اجتماعات في شهري أغسطس وديسمبر. وفي النهاية، شعر الوفد كثيرا بالتشجيع عندما علم أن الويبو كانت تستضيف فعاليات للدول الأعضاء بدون مقابل مادي.

182. وأشارت الأمانة إلى أنها سوف تناول الآن المسائل المتعلقة بالبرامج 24 و27 و28. وفيما يتعلق بالمسألة الخاصة بانبعاثات الكربون المستهدفة والتي طرحها وفد المكسيك أشارت الأمانة إلى أن انبعاثات الكربون ترتبط باستهلاك الطاقة. وأضافت الأمانة قائلة أنه عندما كانت الويبو تستهلك الطاقة فقد كانت هناك عوامل معينة تخرج عن نطاق سيطرتها أو لا تسيطر عليها بصورة كاملة. وكان هذا هو سبب الإشارة إلى وجوب الحفاظ على انبعاثات الكربون أو بعبارة أخرى، وإذا نظرنا للأمر بصورة أكثر إيجابية، الحفاظ على عدم زيادة انبعاثات الكربون في الثنائية التالية. كما أعربت الأمانة عن رغبته في الإشارة إلى أنه سيكون هناك عدد من مواقع العمل الكبرى في مقر الويبو في الثنائية التالية وفي أثناء إجراء تركيبات مواقع العمل، استهلك الويبو قدر أكبر من الطاقة، فاستهلك بصفة خاصة قدر أكبر من الكهرباء لإدارة مواقع العمل. وقد قامت الويبو بعد ذلك فقط بدراسة الإجراءات التي تساعد على تقليل الاستهلاك. وهذا هو السبب الذي لم يدع الأمانة تستمر في الإشارة إلى تقليل الاستهلاك في الثنائية التالية من حيث انبعاثات الكربون. وأضافت الأمانة أنه من الممكن أن يتم تقليل الاستهلاك وأنها يسعدها أن تعد تقريرا حول خفض استهلاك الطاقة ومن ثم خفض انبعاثات الكربون في تقرير أداء البرنامج التالي. وردا على السؤال الذي طرحه وفد المكسيك بشأن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، رأت الأمانة أن التقرير السنوي للموارد البشرية سيتناول خطة عمل أكثر تفصيلا بالاقتران مع استراتيجية الموارد البشرية في الويبو. وردا على الأسئلة التي طرحها وفد اليابان بخصوص البرنامج 28، أعربت الأمانة أولا عن رغبته في توضيح أن الاستثمارات في الخطة الرأسالية الرئيسية هي استثمارات لمرة واحدة وتغطيها سياسة الاحتياطي، وقد وافقت عليها الدول الأعضاء قبل بضع سنوات، وأن التكاليف المتكررة الجارية قد تم إدراجها في البرامج. وردا على طلب الحصول على معلومات إضافية بشأن الزيادة في الميزانية، أعربت الأمانة عن رغبته في تصنيف الزيادة إلى شطرين: شطر خاص بالموظفين وشرط خاص بغير الموظفين. وأبدت الأمانة رغبته في تقديم شيئا عن السياق قبل الشروع في تقديم إيضاحات بشأن الموظفين. وفي الثنائية الحالية 17/2016، أشارت الأمانة إلى أن الدول الأعضاء قد وافقت على عدد من استراتيجيات لضمان المعلومات والتي تركز على تعزيز الحوكمة والإشراف على الأمن، وتغيير سلوك المستخدمين تجاه التهديدات المتزايدة لأمن المعلومات، والامتثال المستمر، وإدارة المشروعات، ومخاطر المعلومات، وحماية نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحساسة، وكذلك تحسين القدرات على كشف الحوادث السيبرانية والرد عليها بسرعة أكبر. وتتطلب هذه الاستراتيجيات توافر موارد مستدامة ليس لبناء قدرات جديدة فحسب بل أيضا للعمل بفعالية، ومن ثم إضافة أربع وظائف مؤقتة جديدة في شق الموظفين في الميزانية لدعم استراتيجيات ضمان المعلومات في الويبو. وأعربت الأمانة عن رغبته في عرض بعض السياق قبل المضي قدما في التفسيرات غير المتعلقة بالموظفين. إن المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر على العالم لا تزال معقدة بوجه عام، ولا سيما بالنسبة للويبو. وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في أوروبا في ديسمبر 2015 واستمرت في مطلع عام 2016، أصبح من الواضح جدا أن الحماية والردع المفترضين والذين يتوافرا بالفعل لدى الويبو يجب أن يستكملا بتدابير تأمين

تستمد معلوماتها من المخاطر التي تواجهها الويبو. وبناء على ذلك، وتماشيا مع توصيات تقييم المخاطر الأمنية في سويسرا، والتي وافق عليها فريق إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة في يوليو 2016 وتماشيا مع التزامات الويبو تجاه نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، شرعت الويبو في وضع خطة لإدارة الأمن والمخاطر. وفي عام 2016، تم تمويل هذه الخطة من خلال تحويلات الميزانية إلى البرنامج. وأوضحت الأمانة أن الخطة تهدف إلى مراجعة وتعزيز متطلبات الأمن المادي على الفور لتخفيف التهديدات الناشئة في أوروبا والتي تنطبق أيضا على الويبو. وعلى المدى الأطول، تحتاج متطلبات الويبو الأمنية إلى العمل بأمان وبنجاح في بيئة عمل مستقبلية ديناميكية للغاية. وأوضحت الأمانة أن تلك الخطة تأخذ شكل مجالين محددتين من بنود الميزانية. أولا، أن الويبو نفذت فصحا في جميع مرافق المقر لجميع المشاركين في المؤتمرات والفعاليات. ثانيا، كان هناك تعزيز لوجود الحرس الخارجي من خلال إنشاء قدرة رادعة وقائية، في امتثال كامل للوائح الأمم المتحدة واللوائح السويسرية. وتتمثل القدرات الأخرى المنفذة هي القدرة المتعلقة بالتهديد والمخاطر لتقييم المخاطر وتقديم إحاطات تتعلق بالتهديدات التي تواجه الموظفين الذين يسافرون في بعثات والذين يجدون أنفسهم في مناطق معرضة لخطر كبير فضلا عن إحاطات تتعلق بالتهديدات التي تواجه المكاتب الخارجية. وترجع الزيادة النهائية في الميزانية التي لا تتعلق بالموظفين إلى توافر أماكن في الويبو لاستضافة الفعاليات، والتي عبرت الدول الأعضاء عن امتنانها له، مما أدى إلى زيادة قدرات الحراسة لدعم زيادة الفعاليات والمؤتمرات، استنادا إلى النفقات الفعلية خلال الفترة 2016/17. وكما تمت الإشارة آفا، فإن الفرق الرئيسي بين الزيادات في الميزانية العادية والخطة الرأسمالية الرئيسية هو أن الخطة الرأسمالية الرئيسية تتعلق باستثمارات رأسمالية مرة واحدة في مجال السلامة والأمن. وكان يتم النظر إلى النهج من خلال منظورين هما: الامتثال لسياسات والمبادئ التوجيهية لإدارة نظام الأمن في الأمم المتحدة، وتدابير السلامة والأمن المستنيرة بالمخاطر والتي تهدف لحماية الموظفين والمندوبين والزوار في مختلف سيناريوهات التهديد. وعلاوة على ذلك، أشارت الأمانة إلى أحد مميزات نهج الويبو فيما يتعلق بالسلامة والأمن، على العكس من العديد من وكالاتها الشقيقة في جنيف، وهي أنها حاولت تجنب عقلية التحصن وراء الأسوار أو إغلاق محيطها. وأوضحت الأمانة أنها تحاول تحقيق التوازن بين الجماليات والوظائف، وقبل كل شيء السلامة والأمن في مفهومها العام، وربما كان هذا هو السبب في ظهور حرم الويبو على أنه أكثر انفتاحا من غيره. وتود الأمانة أن تؤكد للوفود على اتخاذ تدابير لضمان تحقيق أقصى اهتمام بسلامتها وأمنها فضلا عن حماية أصول الويبو. وأخيرا، أعربت الأمانة عن رغبتها في تناول مسألة استعراض لجنة الخدمة المدنية الدولية التي أثارها وفد الاتحاد الروسي. ومن أجل عدم المخاطرة بتكرار ما قيل في اليوم السابق، أوضح المدير العام بصورة جلية في رسالته أن هذا أمر سابق لأوانه. وذكرت الأمانة أن هيئة المحلفين لا تزال في الخارج وأن هذا الأمر ستجري مناقشته في نهاية ذلك الأسبوع في فيينا داخل لجنة الخدمة المدنية الدولية. وعلى الرغم من أنه لم يتضح بعد ما ستكون عليه النتيجة، وكما أشار المدير العام بوضوح شديد، فقد أبلغ بأنه ينبغي للرؤساء التنفيذيين ألا يطبقوا قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية بصورة عمياء، ولكن عليهم واجب بذل العناية الواجبة لضمان أن القرار قد اتخذ بناء على أسس صحيحة. وهذا هو ما ستفعله الأمانة العامة بدقة بعد المناقشات التي جرت في فيينا بين لجنة الخدمة المدنية الدولية والمنظمات المختلفة. وتود الأمانة أن تؤكد للوفود، كما ذكر المدير العام في اليوم السابق، أن أي أثر سيتعلق بمبلغ عالمي قدره 183 مليون فرنك سويسري. وستتاح للأمانة المزيد من المعلومات والمزيد من التفاصيل بشأن تأثير ذلك على البرنامج والميزانية في لجنة البرنامج والميزانية التي عقدت في سبتمبر. وأكدت الأمانة مجددا أنها تعمل على البرنامج والميزانية مع وجود افتراضات تخطيط معينة. وعند وضع هذا البرنامج والميزانية على وجه التحديد، استند إلى افتراضات تخطيط معينة لم تكن في ذلك الوقت تشمل هذا السيناريو. وأضافت الأمانة أنه فيما يتعلق بالسيناريو، فإن السيناريو ما زال غير واضح وسيوضح الأمر بصورة أكبر بعد الاجتماع الذي سيتم عقده في فيينا وخلال فصل الصيف. وذكرت الأمانة أنها ستقوم بالمتابعة مع الدول الأعضاء في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر. وعلاوة على ذلك، أكدت للدول الأعضاء أنها ستظهر مداخلة المدير العام على أنها جزء من الأسئلة والأجوبة، وفقا لما تم طلبه.

183. وأعربت الرئيسة عن شكرها للأمانة على المعلومات التي قدمتها. وبعد ذلك، فتحت الرئيسة الباب للوفود لإبداء أية ملاحظات أو أسئلة إضافية في إطار الهدف الاستراتيجي التاسع. ونظرا لعدم وجود ملاحظات أخرى، أعلنت الرئيسة

المضي قدما في تناول المرفقات والملاحق. وذكرت الرئيسة أن هناك عشرة مرفقات وخمسة ملاحق للوثيقة. ثم دعت الرئيسة الوفود إلى اغتنام الفرصة وطرح الأسئلة أو الملاحظات بشأن تلك المسائل.

184. وأشار وفد باكستان إلى مداخلته السابقة، ولا سيما بشأن أهداف التنمية المستدامة وكيفية مساهمة برامج الويبو في أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن تقديره لإضافة المرفق التاسع، بيد أنه طلب مزيدا من التفاصيل عن الطريقة التي تنظر بها الأمانة إلى البرامج والصلات بمساهمة أهداف التنمية المستدامة والمنهجية والسبب في عدم إدراج الأهداف الأخرى في الجدول الرئيسي المعروض.

185. وأشار وفد البرازيل أيضا إلى المرفق التاسع فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وأيد البيان الذي أدلى به وفد باكستان وقال إن المعلومات الواردة فيه سطحية ويبدو أنها لا تتماشى مع مقدمة المدير العام بشأن وجهة أهداف التنمية المستدامة. ورأى الوفد أن المعلومات المقدمة في الأسئلة والأجوبة تمثل بداية جيدة. ومع ذلك، طلب الوفد تقديم مزيد من المعلومات في إطار كل هدف استراتيجي، ورأى أنه ذلك سيكون مفيدا. وعلاوة على ذلك، لاحظ أن الرسم البياني قد أظهر ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة ورأى أن الويبو يمكنها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، على أن لها إسهامات في بعض الأهداف أكثر من غيرها. وأشار الوفد، على سبيل المثال، إلى المناقشات المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي جرت في لجنة البرنامج والميزانية ورأى أن الويبو تستطيع أن تقوم بالكثير. وطلب الوفد من الأمانة تقديم المزيد من المعلومات عن أهداف التنمية المستدامة.

186. وذكرت الأمانة أنه موضوع بالغ الأهمية وأنها ترغب في شرح الرسم البياني في وثيقة الأسئلة والأجوبة لأن ذلك مثال جيد على كيفية مساهمة البرامج بالفعل في أهداف التنمية المستدامة، مثل نموذج الهدف الاستراتيجي السابع، على سبيل المثال، الذي تناول الملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسات العالمية. وهناك برنامجان يسهران في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المحدد على النحو المبين في البرنامج والميزانية. وكان أحد البرامج، إذا بدأنا بالترتيب الرقمي، هو البرنامج 3 (حق المؤلف والحقوق المجاورة) الذي ساهم من خلال مؤشرات الأداء الخاصة به، والمجموعات المعنية بكونسورتيوم إيه بي سي، التي ساهمت من خلال ذلك في النتيجة المرتقبة للويبو للمنصات القائمة على الملكية الفكرية، ومن ثم في الاستراتيجية والهدف الذي يتناول الملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسة العالمية، ومن ثم أيضا في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وهو التعليم مرتفع الجودة. وعلاوة على ذلك، كان هناك برنامج إضافي أسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي السابع، وهو الملكية الفكرية والتحديات العالمية. وكان هناك جزأين من هذا البرنامج يسهران في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أحدهما يتعلق بالبحث، كما هو مبين في الزاوية اليمنى، حيث ساهم من خلال مؤشر أدائه في النتيجة المرتقبة 1-7، ومن ثم في الهدف الاستراتيجي السابع، ثم ساهم بعد ذلك في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة. ومرة أخرى، ساهم البرنامج 18 من خلال جزء آخر من عمله المرتبط ببرنامج الويبو الأخضر والتكنولوجيا الخضراء، من خلال مؤشرات الأداء الخاصة به، وهما اللذان أدرجا هناك، في النتيجة المرتقبة 1-7 التي ساهمت مرة أخرى في الهدف الاستراتيجي السابع للويبو والملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسة العالمية وبالتالي في الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت الأمانة كذلك أن المخطط ليس مقصودا به أن يكون شاملا، وبالتالي لم يحدد جميع الأهداف. وأوضحت الأمانة أنه كان من المفترض أن يوضح الرسم البياني للوفود أن هناك صلة مباشرة بين البرامج وأهداف التنمية المستدامة بالفعل في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. وأضافت الأمانة أنه على الرغم من أنه لم يكن لديها مثل هذه الرسوم البيانية الجميلة لكل برنامج من البرامج، فإن الصلات كانت موجودة بالفعل في الوثيقة. وذكرت الأمانة بتعليقات الوفود مشيرة إلى أن الويبو لا ينبغي أن يهتم بأهداف التنمية المستدامة الثلاثة فحسب، بل يجب أن يهتم أيضا بالمساهمة في عدد أكبر من أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت الأمانة أن ذلك هو ما حاول المرفق التاسع توضيحه. ومن خلال المساهمة المباشرة في أهداف التنمية المستدامة 3 و4 و9 من خلال الابتكار والمساهمة في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، أسهمت مساهمة مباشرة في الأهداف 2 و3 و6 و7 و8 و11 و13 من أهداف التنمية المستدامة، كذلك ساعد الابتكار في وضع السياسات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 1 و8 و14 و15. وهذه هي الطريقة التي تعمل بها الصلات غير المباشرة. ويوضح الرسم

البياني الصلات المباشرة والصلات غير المباشرة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. وقد أدركت الأمانة وفهمت أن الشكل البياني في الأسئلة والأجوبة يتعلق فقط بهدف استراتيجي واحد، وأوضحت أنها كانت تعمل بشكل مكثف للغاية مع منسق أهداف التنمية المستدامة للخروج بهذا الرسم البياني لتوضيح حقيقة أن الصلات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة كانت موجودة بالفعل في البرنامج والميزانية. وعلاوة على ذلك، ستواصل وضع جميع الأهداف الاستراتيجية للدورة المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفي سياق اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، تجري حاليا مناقشة المساهمات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وذكرت الأمانة أنها ستعمل مع منسق أهداف التنمية المستدامة من أجل وضع خرائط كاملة للمؤشرات المتعلقة بجميع الأهداف الاستراتيجية. وأعربت الأمانة عن أملها في أن يرضي ذلك الدول الأعضاء.

187. وأعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على التوضيح ورأى أنه إذا أدى كل هدف استراتيجي إلى جلب معلومات مماثلة فإن ذلك لن يساعد المندوبين فحسب بل إنه سيساعد أصحاب المصلحة الأشمل في الويبو على توضيح أن الويبو تعمل على تحقيقه. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأهمية تلك القضية وصرح بأن كافة زعماء دول الوفود قد وافقوا عليها. علاوة على ذلك، عبر عن اعتقاده بأنه من المهم إرسال إشارة، بما في ذلك في لجنة الميزانية، بأن الويبو تعمل من أجل تحقيق ذلك. وأعرب الوفد عن شكره مرة ثانية للأمانة على ما قدمته من إيضاحات.

188. وانضم وفد باكستان إلى وفد البرازيل في شكره للأمانة وتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات والمداولات والفهم لهذا الأمر في اللجنة وأن تستمر المناقشات بها.

189. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للأمانة على العرض التوضيحي ولا سيما على المرفق الثالث الذي تم التوسع فيه الآن بشكل كبير بالاستعانة بمشروعات وثائق سابقة. غير أن ذلك لم يغير حقيقة الشاغل الرئيسي الذي أثاره الوفد فيما يتعلق بتوزيع المصروفات بين الاتحادات استنادا إلى مبدأ القدرة على السداد. وقال إن نظرة تاريخية للدخل وفقا للاتحاد وإجمالي الإيرادات المحصلة من الرسوم كنسبة مئوية من تمويل المنظمة تشير إلى ارتفاع مطرد إلى مرحلة يمол فيها نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات 75 بالمائة من إجمالي نفقات المنظمة. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء هذا الخلل، وإزاء أن الاتحادات الأخرى الممثلة في المرفق الثالث لم تدفع حصص متناسبة من المصروفات العامة والمشاركة. وأشار الوفد أيضا إلى أن اتحاد لشبونة أظهر مرة أخرى أنه يعمل في ظل وجود عجز على مدى السنتين المقبلة، وأعرب عن رغبته في أن يعلن عن أن هذا المجال يمثل شاغلا خاصا لوفد بلده. وفي حين أعرب عن تقديره للتفسيرات الإضافية الواردة في الملحق، فإنه لم يجيد عن الشاغل الأساسي الذي أعرب عنه مرارا وتكرارا بشأن البرنامج والميزانية الحاليين والمشروع المعروض عليهما. وأخيرا، أشار الوفد فيما يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية إلى أنه قد يكون هناك بعض سوء الفهم بالنسبة للبيان الافتتاحي. وأوضح الوفد أنه لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن عدم موافقته على المشروعات المقترحة في تلك الخطة، لكنه أعرب عن قلقه إزاء مخصصات الاتحادات التي يتم تناولها في إطار هذا البند.

190. ورأت الأمانة أن تذكّر اللجنة بأن استعراض الاتحاد لمنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات كان بندا من بنود جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وقد تم الانتهاء من تحليل شامل ومتعمق للمنهجية، بناء على طلب الدول الأعضاء، مما وفر الكثير من التبصر فيما يتعلق بالأمور المختلفة وتم اقتراح بعض البدائل. وخلصت المناقشات التي تلت ذلك إلى أنه لن يكون هناك تغيير في المنهجية، ولذلك تلتزم الأمانة بالمنهجية القائمة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت الأمانة بأفضل ما تستطيع من خلال تسليط الضوء على المنهجية القائمة بطريقة أكثر موضوعية لأنها كما ذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية كانت في الماضي عبارة عن وصف قصير ومختصر لم يكن من السهل قراءته ما لم يكن القارئ على دراية بالجدول. ولذلك قدمت الأمانة توضيحات أكثر موضوعية. غير أنه تم إعداد الميزانية باستخدام المنهجية القائمة المطبقة.

191. وشكرت الرئيسة الأمانة وسألت عما إذا كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية يرغب في إبداء أي ملاحظات إضافية وما إذا كان أي وفد آخر يرغب في إلقاء كلمة فيما يتعلق بالمرفقات أو الملاحق. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى بشأن

التحدث، أعلنت الرئيسة اختتام القراءة الأولى لمشروع البرنامج والميزانية المقترح للفترة 2018/19. ودعت الرئيسة الوفود التي قد تكون لديها أسئلة محددة أو شكوك بشأن نقاط معينة للاتصال بالأمانة والتأكد من الإجابة على أسئلتهم بشكل كامل. ثم اختتمت الرئيسة مراجعة الوثيقة وقامت بتعليق البند.

192. وعند استئناف المناقشة المتعلقة بمشروع البرنامج والميزانية، لاحظت الرئيسة أن الأمانة العامة أعدت وثيقة تعكس التعديلات التي أدخلت على البرامج ذات الصلة، وتم توزيعها على اللجنة، ولاحظت أن الاجتماع يمكن أن يمضي قدماً. وأوضحت الرئيسة أن الأعضاء طلبوا إدخال تعديلات على البرامج 3 و4 و5 و8 و13 و30، وأعطوا الكلمة للأمانة لشرح التعديلات.

193. وبدأت الأمانة بتناول التغييرات المدخلة على البرنامج 3 ولاحظت أن هناك تغييرين هما: إضافة معاهدة مراكش " إلى قائمة المعاهدات التي سيتم الترويج لها في النقطة الثالثة، وإضافة التوصية 15 من جدول أعمال التنمية إلى قائمة توصيات جدول أعمال التنمية التي توجه البرامج، مع ملاحظة أن التغيير لم يظهر كتغيير في الوثيقة الموزعة لأنه كان على شكل صورة. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنه كان هناك طلب في إطار البرنامج 3 بأن يكونوا أكثر طموحاً فيما يتعلق بالانضمام إلى معاهدة مراكش وأنه تم تعديل رقم الهدف من 40 إلى 45. وأشارت الأمانة بعد ذلك إلى أن هناك طلباً لتغيير مؤشر الأداء الأول في البرنامج 4 من أجل تغيير الصياغة من "نحو تنفيذ الأنشطة المعيارية" لتصبح "التقدم الذي تم إحرازه في الأنشطة المعيارية المتعلقة بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي". وفيما يتعلق بالبرنامج 5، أوضحت الأمانة أنه تم تعديل النقطة السادسة لتذكر على وجه التحديد أنه سيتم مشاركة تعقيبات الدراسة الاستقصائية لمستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات مع جميع أصحاب المصلحة. وأوضحت كذلك أنه كان هناك أيضاً طلب في البرنامج 5 بتعديل النتيجة المرتقبة 1-2 وإضافة عبارة "بما في ذلك من قبل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" إلى نهاية الوصف بحيث تصبح النتيجة المرتقبة "استخدام أكثر اتساعاً وأكثر فعالية لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لتقديم طلبات البراءات الدولية، بما في ذلك من قبل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً". وفي إطار البرنامج 8، لاحظت الأمانة أن هناك اقتراحاً بإضافة مؤشر جديد للأداء الرئيسي "عدد البرامج التي تقدم تقارير موضوعية عن مدى توجيه توصيات جدول أعمال التنمية، على النحو المبين في وثيقة البرنامج والميزانية، لعملها"، وهو أمر تم اقتراحه من أجل قياس مدى تعميم توصيات جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بالبرنامج 13، أشارت الأمانة إلى أنه تم اقتراح التغييرات المطلوبة لتعكس على نحو أفضل ما تقوم به الأمانة في محاولة لتحقيق النفاذ الأمثل إلى قواعد البيانات العالمية. ومن ثم، لوحظ كذلك أنه تمت إضافة نقطة منفصلة تنص على: "مواصلة استكشاف بنية ونموذج معززين ومثاليين لتحديد المواقع الجغرافية لخوادم البيانات من أجل النفاذ السريع إلى قواعد البيانات العالمية"، وأنه تمت إضافة مؤشر أداء جديد وهو "مستوى رضا مستخدمي قواعد البيانات العالمية لليو" إلى النتيجة المرتقبة 2-5، مضيفاً أن خط الأساس والهدف سيتم تحديدهما خلال عملية تحديث خط الأساس والهدف، وأنه يقترح أن يتم المسح سنوياً. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنه كان هناك طلب يتعلق بالقيام بتقسيم للمناطق بالإضافة إلى الأرقام التراكمية لمؤشرات الأداء الثلاثة الأولى في إطار النتيجة المرتقبة 3-4. وأكدت الأمانة أن فئة البلدان المتقدمة، التي كانت مفقودة، ستضاف في إطار جميع الأهداف المتعلقة بالأشجار. وفيما يتعلق بالبرنامج 30، أشارت الأمانة إلى أن الرسم البياني لتوصيات جدول أعمال التنمية، الذي لم يدرج عن غير قصد في النسخة الأولية لوثيقة البرنامج والميزانية، قد أدرج الآن وكان يمثل تصويماً من جانب الأمانة. وفي إطار النتيجة المرتقبة 3-6، أشارت الأمانة إلى أنه تم إضافة مؤشر أداء جديد، وهو عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات من جامعات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

194. وأعربت الرئيسة عن شكرها للأمانة على إعداد الوثيقة وعلى العرض التوضيحي الواضح للغاية للتغيرات التي تم إدخالها. ثم تساءلت عما إذا كان لدى أي من الوفود تعليقات مبدئية أو رغبة في الحصول على أي توضيحات من الأمانة مضافة أن هناك وقت كافي لمراجعة هذه الوثيقة والرجوع بشكل موضوعي إلى البند رقم 5 من جدول الأعمال. وأشارت الرئيسة أيضاً إلى أن التعديلات وبند جدول الأعمال ستترك لتقدير الدول الأعضاء وأن اللجنة سوف تعود لتلك التعديلات

فيما بعد. ولأنه لم يكن من الممكن في تلك اللحظة التقدم للأمم، قامت الرئيسة بتعليق المناقشات حول مشروع البرنامج والميزانية.

195. وعندما استؤنفت مناقشة مشروع البرنامج والميزانية، تناولت الرئيسة مرة أخرى الوثيقة والتغييرات التي عرضتها الأمانة في اليوم السابق. وأبلغت الرئيسة اللجنة أيضا بأنه قد تم إدراج صفحة إضافية في الوثيقة المتعلقة بالبرنامج 4 للنظر فيها. وبدأت الرئيسة بالبرنامج 3، مشيرة إلى أرقام الصفحات في النسخة الإنجليزية من الوثيقة. وكان هناك تغييران في الصفحة 33: الأول هو إدراج الفقرة الثالثة من معاهدة مراكش، والثاني هو إدراج التوصية 15 من جدول أعمال التنمية في الرسم البياني. ونظرا لعدم وجود اعتراضات على التغييرات، انتقلت الرئيسة إلى الصفحة 34 في البرنامج 3. وفي عمود أهداف النتيجة المرتقبة 1-2، تمت زيادة عدد البلدان المستهدفة التي صدقت على معاهدة مراكش من 40 إلى 45. ونظرا لعدم وجود اعتراضات على التغييرات، اختتمت الرئيسة التغييرات التي أدخلت على البرنامج 3 وانتقلت إلى البرنامج 4. وكان هناك تغييران في البرنامج 4: كان أولها في الصفحة 38، حيث أضيفت فقرة جديدة في إطار استراتيجيات التنفيذ، وفقا للاقتراح المقدم من كندا، مشيرة إلى إجراء البحوث ونشر الدراسات والمواد الأخرى المتعلقة بحماية الملكية الفكرية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وقضايا الملكية الفكرية المتعلقة بالموارد الوراثية.

196. وطلب وفد البرازيل تقديم توضيحات بشأن الفقرة الجديدة المقترحة مشيرا إلى أن هناك بالفعل إشارة في البند الرابع من استراتيجية التنفيذ لدراسات تجري في إطار اللجنة الحكومية الدولية. وتساءل الوفد عما إذا كانت الفقرة الجديدة المقترحة لا تعتبر تكرارا لما هو موجود بالفعل في استراتيجية التنفيذ.

197. وتساءل وفد إندونيسيا أيضا عما إذا كانت الفقرة الجديدة المقترحة لا تكرر ما سبق ذكره في النقطة رقم 4.

198. وقال وفد كندا إنه يرى أن النقطة الرابعة تشير فقط إلى الدراسات التي ربما طلبتها الدول الأعضاء ووافقت عليها في اللجنة الحكومية الدولية. وكما فهم الوفد، فإن شعبة المعارف التقليدية قد اضطلعت بقدر كبير من العمل بشأن القضايا المتعلقة بالمعارف التقليدية والمعارف الفنية والموارد الوراثية، دون أن يطلب منها ذلك، وأعربت عن رغبتها في أن تعكس جانبي عمل شعبة المعارف التقليدية. وإذا كانت هناك طريقة لدمج هذين المفهومين في نقطة رقم 4، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل الشواغل المتعلقة بالتكرار.

199. وأبدى وفد إندونيسيا مرونة فيما يتعلق بدمج النقطتين. واقترح النظر في استخدام اللغة المستخدمة في النقطة رقم 7 وإضافة فاصلة تليها عبارة "بما في ذلك تلك التي وافقت عليها الدول الأعضاء في اللجنة الحكومية الدولية". ورأى الوفد أن لغة النقطة رقم 7 تتطلب فعلا المزيد من العمل دون موافقة؛ فقد كانت فضفاضة للغاية. وقد انعكس ذلك بالفعل في ميزانية البرنامج 4، والنتائج المرتقبة، والأهداف. لم يكن ذلك شيء يمكن وضعه هناك فحسب؛ بل سيتعين على الشعبة المناسبة داخل الويبو القيام بذلك، وسيكون له بعض الآثار المتعلقة بالميزانية وبعض النتائج والأهداف المرتقبة. وتساءل الوفد عما إذا كانت الدول الأعضاء ترغب في الدخول في تلك المناقشة في هذه المرحلة.

200. 122- وأشار وفد كندا، من أجل المضي قدما، إلى أنه يفهم أن وفد إندونيسيا سيوافق على عبارة تقول "بما في ذلك، وفقا لما قد يطلب". وإذا كان الأمر كذلك، يمكن للوفد أن يوافق على ذلك. وسوف تنص النقطة على "تسهيل إجراء الدراسات، بما في ذلك، وفقا لما قد يطلب" وما إلى ذلك، وهو ما فهم الوفد أنه يمثل اقتراح وفد إندونيسيا.

201. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في أن يرى الاقتراح مكتوبا قبل النظر فيه، وأشار إلى أنه يمكن بعد ذلك تقديم تقييم نهائي للاقتراح.

202. وقال وفد إندونيسيا إنه مرن وبناء ويمكن أن يقبل بدمج النقطتين معا. غير أنه أشار إلى أن ذلك سيتوقف على تقديم توضيح من الشعبة المعنية في الويبو لأن ذلك يعنى فعليا الموافقة على القيام بمزيد من العمل دون موافقتهم وينبغي أن ينعكس في الميزانية والنتائج المرتقبة والأهداف، لأنه سيشمل بحوث ونشر دراسات بطلب من الدول الأعضاء داخل اللجنة الحكومية الدولية أو بدون طلبها. وهذا شيء يحتاج إلى مزيد من التوضيح. واتفق الوفد مع وفد البرازيل على أنه سيحتاج أيضا إلى أن يرى الاقتراح كتابة أولا من أجل مناقشته وطلب من الدول الأعضاء المشاركة من أجل فتح تلك المناقشات.

203. وقال وفد كندا إن اقتراحه قد قدم بنية التعبير عما فهم ويتعلق بما تقوم به الشعبة بالفعل وما كان تفعله لوضع سنوات دون ذكر ذلك هناك. وأعرب الوفد عن رغبته في إظهار هذا العمل في استراتيجيات التنفيذ. ومع ذلك، سحب الوفد اقتراحه في هذا الوقت.

204. وشكرت الرئيسة وفد كندا وانتقل إلى الصفحة 39 حيث كان هناك تعديل مقترح آخر في إطار البرنامج 4. وكان تغييرا في مؤشر النتيجة المرتقبة 1-1، حيث سيصبح نص عبارة "نحو تنفيذ"، كما يلي: "التقدم المحرز في الأنشطة المعيارية، وما إلى ذلك". ونظرا لعدم وجود اعتراض على التغيير، انتقلت الرئيسة إلى البرنامج 5. وفي إطار البرنامج 5، حدث تغييران: كان التغيير الأول في الصفحة 45. وفي النقطة السادسة، سوف يدرج نص جديد في نهاية تلك الفقرة على النحو التالي: "مشاركة ردود الفعل التي تم الحصول عليها مع جميع أصحاب المصلحة". وبسبب عدم وجود تعليقات، انتقلت الرئيسة إلى الصفحة 46. وفي النتيجة المرتقبة 1-2، حدث تغيير في اللغة وتمت إضافة جزء في نهاية العبارة على النحو التالي: "بما في ذلك البلدان النامية والبلدان الأقل نموا". ونظرا لعدم وجود اعتراضات على التغيير، انتقلت الرئيسة إلى البرنامج 8 حيث كان هناك تغيير واحد فقط في الصفحة 98: وهي إضافة مؤشر أداء جديد في نهاية عمود مؤشرات الأداء. ونظرا لعدم وجود تعليقات على ما أدرجته الرئيسة فقد انتقلت إلى البرنامج 13، الصفحة 127، حيث أضيفت فقرة جديدة بعد الفقرة الأولى في إطار استراتيجيات التنفيذ.

205. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن اعتذاره عن التعليق المتأخر؛ فقد سبق أن ضغط على الزر من أجل البرنامج 8، وأعرب عن رغبته في العودة إلى المؤشر المقترح حديثا. وأعرب الوفد عن اهتمامه بتوضيح الهدف، وكيف سيتم تطويره وما سيبدو عليه.

206. وأوضحت الأمانة من خلال وجهة نظر عامة أن هذا كان اقتراحا يتعلق بالمؤشر الجديد ولم تكن هناك خطوط أساس أو أهداف حتى هذا الحين. وسوف يتم وضعها ضمن جزئية تحديث خط الأساس والتي تتم عادة في نهاية العام وستقوم الأمانة بإعداد تقرير وإرساله إلى الدول الأعضاء في البرنامج والميزانية وفقا للممارسات المتبعة.

207. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تقديره لوجود وقت محدود لتطويرها وأشار إلى أنه سيقوم حاليا بعقد مناقشات مع الأمانة للحصول على مزيد من التوضيح.

208. ثم انتقلت الرئيسة إلى البرنامج 13، حيث كان الاقتراح بإضافة فقرة جديدة في إطار استراتيجيات التنفيذ، بين الفقرتين الأولى والثانية السابقتين. ونظرا لعدم وجود اعتراضات، انتقلت الرئيسة إلى الصفحة 128 حيث كان هناك عدد من التغييرات. أولا، في ظل مؤشرات الأداء كان هناك إضافة في إطار النتيجة المرتقبة 4-2 لمؤشر الأداء الجديد: "مستوى رضا المستفيدين من قواعد بيانات الويبو العالمية". ولم تكن هناك تعليقات على هذا الاقتراح. وفي نفس الصفحة، كانت هناك إضافات إلى النتيجة المرتقبة 4-4-3 ومؤشرات أدائها. وأضيفت عبارة "حسب المنطقة" إلى "عدد السجلات الواردة في ركن البراءات" إلى "عدد السجلات الواردة في قاعدة بيانات العلامة التجارية العالمية وإلى" قاعدة بيانات التصميم العالمية". ومن أجل مراعاة الاتساق، تم ذكر كل منطقة على وجه التحديد وفقا للإشارة للمنطقة في إطار مؤشرات الأداء. ولم تكن هناك أية اعتراضات على هذه التغييرات، ولذلك استمرت الرئيسة في البرنامج 30 في الصفحة 117، حيث أضيفت خطة توصية جدول أعمال التنمية. لم يكن هناك تعليق على التغيير، لذلك انتقلت الرئيسة إلى الصفحة 118، حيث كان هناك

إضافة لمؤشر أداء جديدا يشير إلى عدد الطلبات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات الصادرة من الجامعات والمؤسسات البحثية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

209. وطرح وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، سؤالا فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على مشروع البرنامج والميزانية في الصفحة 118. وقد أشار مؤشر الأداء الجديد المقترح إلى عدد الطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات الصادرة من الجامعات والبحوث والمؤسسات في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. والتمس الوفد توضيحا من الأمانة بشأن ما إذا كانت هناك أية مؤشرات أخرى موجودة بالصفحة وتتعلق بالبلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

210. وأوضحت الأمانة أن هذا البرنامج هو برنامج إنمائي بحيث يكون المستفيدون من عمل البرنامج هي البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وتم التأكيد على أن المؤشرات الأخرى تقيس النتائج في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

211. وأعرب وفد اليابان عن شكره للأمانة على التوضيح. وأفاد الوفد بأن الإشارة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ليست ضرورية ولذلك ينبغي حذف هذا الجزء. وطلب الوفد إضافة ما يلي حيثما تضمن المؤشر إشارة إلى الجامعات ومؤسسات البحث: "لا يشير رقمه إلى المناقشة الجارية والفريق العامل المعني بلجنة البرنامج والميزانية، بما في ذلك تعريف الجامعات ومؤسسات البحث".

212. وطلب وفد البرازيل تأكيدا من الأمانة بأنه على الرغم من حذف الإشارات إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، فإن الرقم الذي سيتم تقييمه لخطوط الأساس والأهداف لن يشير إلا إلى هذه الأرقام. وثانيا، طلب الوفد من وفد اليابان تقديم النص المقترح كتابة ليتمكن الوفد من تقييمه.

213. وردت الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد البرازيل، وأكدت أن الحال كذلك.

214. وقال وفد اليابان إنه على استعداد للنقاش مع مندوب البرازيل المقرر لإيجاد حل.

215. وشكر وفد البرازيل الأمانة وقال إنه لا يعارض الحذف المقترح وسيتعاون مع وفد اليابان فيما بعد بشأن الحاشية المقترحة.

216. وشكرت الرئيسة وفد البرازيل على مرونته في التشاور الثنائي مع وفد اليابان فيما يتعلق بالحاشية.

217. وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه المتواصل للتوجه الاستراتيجي والبرامج التي وضعتها الويبو في مشروع الوثيقة والتي انعكست على الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة من 2016 إلى 2021 مع التحذيرات الهامة والشواغل الحاسمة التي وضعتها الويبو لكلا الأمرين. وقال إن شواغل الوفد معروفة جيدا وكانت معروفة جيدا منذ اعتماد ميزانية الثنائية الحالية منذ عامين. وقال إن هذه الشواغل تتعلق بتخصيص التكاليف بين اتحادات الويبو وضرورة الحفاظ على التعاون بين اتحادات الويبو والدول الأعضاء من خلال اتخاذ القرارات القائمة على توافق الآراء. وأعرب الوفد عن تقديره لتجميع التعليقات الذي قامت به الأمانة بشأن مشروع البرنامج والميزانية المقترحة لعامي 2018 و2019، ولكنه أشار إلى أنه لا يعكس شواغله الحاسمة، ولا سيما ضرورة إدراج مفهوم توافق الآراء فيما يتعلق بأي قرار يمكن اتخاذه فيما يختص بعقد مؤتمر دبلوماسي، والمنصوص عليه في الصفحات 15 و30 و39 في إطار الهدف الاستراتيجي الأول. إن الوفد لم يركم كلمة توافق الآراء حيث وجدت إشارة إلى اعتماد قرار من قبل الجمعية العامة. وثانيا، أشار الوفد إلى استمرار الشواغل المتعلقة بالبرنامج 32 في إطار الهدف الاستراتيجي الثاني، وتحديدًا بالنسبة لوثيقة جنيف الخاصة باتفاق لشبونة والاستراتيجيات المتعلقة به في مشروع الميزانية المقترحة واستراتيجيات التنفيذ، ويشمل ذلك استخدام العضوية في وثيقة جنيف باعتبارها أحد مقاييس الأداء في إطار البرنامجين 32 و20. وأثار الوفد الشواغل الرئيسية بشأن منهجية التخصيص، بما في ذلك ما يتم أثناء المفاوضات الجارية لاعتماد هذا البرنامج والميزانية، خلال مناقشات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وتم توضيح

هذه الشواغل في إضافة الوثيقة A/56/10 وأثيرت في كل دورة للجنة البرنامج والميزانية منذ عام 2015. بيد أن تجميع التعليقات المعروضة على لجنة البرنامج والميزانية لم يعكس الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل بشأن هذه المسائل المثارة، ولا سيما فيما يتعلق بالملحق 3، كما أنها لم تتضمن التغييرات اللازمة للسماح للوفد بأن يوصي بالموافقة على مشروع البرنامج والميزانية المقترح لعامي 2018/19. وأبرز الوفد أيضا أهمية النظر في أثر التخفيض المقترح في مساهمات الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن هناك حاجة إلى النظر في استخدام صياغة مماثلة لتلك التي تم اعتمادها في عام 2015 مع اعتماد ميزانية البرامج لعامي 2016/17.

218. وأكدت الرئيسة أن هناك بالفعل بعض الأسئلة التي ستناقش مرة أخرى في شهر سبتمبر، وأن تلك المسائل سوف ترد صراحة في القرار الذي سيتم اتخاذه في دورة هذه اللجنة، حيث لا تزال هناك خلافات في الآراء بشأن القرارات الصادرة وسيشار إليها في مشروع القرار. ونظرا لعدم وجود أي تعليقات أخرى، قامت الرئيسة باختمام البند 5 من جدول الأعمال في الوقت الحالي.

219. وعند استئناف مناقشة الوثيقة WO/PBC/26/3، أشارت الرئيسة إلى أن هناك مسألتين لا تزالان مطروحتين في البرنامج 8. وكان هناك اقتراح بوضع مؤشر جديد بشأن عدد البرامج المتصلة بجدول أعمال التنمية في الصفحة 98 من النسخة الإنجليزية للنص. وكان فهم الرئيسة هو أنه جرت بعض المشاورات فيما بين عدد من الوفود، وأنه لن يكون هناك اعتراض على إدراج هذا المؤشر الجديد. وعلاوة على ذلك، كان هناك اقتراح بإدخال مؤشر جديد في البرنامج 30، في الصفحة 118، ويرتبط هذا المؤشر بعدد من طلبات لجنة البرنامج والميزانية المتعلقة بمجامعات ومؤسسات بحوث من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وتساءلت الرئيسة عما إذا كانت هناك أية تعليقات تتعلق بذلك.

220. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأفاد بأنه فيما يتعلق بالتعديل المقترح في الصفحة 118 والبرنامج 30، فإن المجموعة باء تريد أن تسجل أنها تفهم الجزء المتعلق بالبلدان النامية والبلدان الأقل نموا وأن التعديل المقترح لا يخل بالمناقشات الجارية في لجنة البرنامج والميزانية، بما في ذلك ما يتعلق بتعريف المؤسسة الجامعية والبحثية. وبهذا الفهم، وافقت المجموعة باء على مشروع القرار.

221. وعبر وفد البرازيل عن شكره للرئيسة والمجموعة باء على مرونتيهما فيما يتعلق بهذا البرنامج. ووافق الوفد على حذف الجزء الذي يشير إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وأضاف الوفد أن التوضيح الذي قدمته الأمانة في اليوم السابق أظهر أن عددا من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا قد انعكس بالفعل في مؤشر الأداء هذا، مما جعل المؤشر الجديد زائدا عن الحاجة. ومع أخذ ذلك التوضيح في الاعتبار، قال الوفد إنه يتقبل هذا التعديل.

222. وشكرت الرئيسة وفد البرازيل على تفهمه وخلصت إلى أنه يمكن إدراج هذا المؤشر الجديد في إطار البرنامج 30 نظرا إلى البيانات التي أدلى بها للتو.

223. وتناولت الرئيسة مشروع القرار في إطار البند 5 من جدول الأعمال، والذي تم توزيعه عن طريق المنسقين الإقليميين. وتلت الرئيسة مشروع المقرر الذي كان متوفرا باللغة الإنجليزية فقط في ذلك الوقت والمتعلق بميزانية الشائبة التالية: "البند 5 من جدول الأعمال، مشروع البرنامج والميزانية المقترح للشائبة 19/2018، الوثيقة WO/PBC/26/3 (مشروع البرنامج والميزانية المقترح للشائبة 19/2018). إن لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية)، إذ أكملت الاستعراض الأول الشامل بحسب كل هدف استراتيجي لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للشائبة 19/2018: "1" وافقت على التعديلات التي اقترحتها الدول الأعضاء على وصف البرامج، بما في ذلك إطار النتائج في البرامج 3 و4 و5 و8 و13 و30؛ "2" التمس من الأمانة أن تصدر صيغة معدلة لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للشائبة 19/2018 بالاستناد إلى "1" الدورة التالية للجنة؛ "3" أحاطت علما، من بين جملة أمور، بالقضايا العالقة في البرامج التالية لمزيد من النظر في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية: مؤشرات الأداء الرئيسية في البرنامج 15؛ والوصف ومؤشرات الأداء في البرنامج 32. "4" أحاطت علما

بأن القضايا التالية التي طُرحت قد أُحيلت إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية: (أ) تخفيض قيمة وحدة الاشتراكات بنسبة 10 بالمائة؛ (ب) ومنهجية تحديد مخصصات الاتحادات المتبعة في إعداد "المرفق الثالث - تخصيص الإيرادات والنفقات للشئانية 19/2018 بحسب كل اتحاد"؛ (ج) وطلب توفير التمويل لمؤتمر دبلوماسي في الشئانية 19/2018. يعتمد على المشاركة الكاملة وقرار يقوم على أساس التوافق في الرأي. "وأوضحت الرئيسة أنها ضمنّت البرنامج 30 في رقم "1" لأنه لم يكن هناك اعتراضات على تضمين التعديلات في البرنامج 30. وتساءلت الرئيسة عما إذا كان هناك من يريد اعتلاء المنصة للتحدث.

224. وأعلن وفد فرنسا أنه بعد عقد مشاورات مع البلدان المهتمة بالعناصر المختلفة لمشروع القرار، أنه يعرب عن رغبته في تقديم التعديلات التالية على الخط الفاصل في الفقرة "3" بحيث يصبح نصها كما يلي: "مؤشرات الأداء في البرنامج 9، و10، و20، و32". وعرض الوفد تعديلا ثانيا على الفقرة '4' (ج)، بحيث يصبح نصها كما يلي: "شروط توفير التمويل لعقد مؤتمر دبلوماسي في الشئانية 2019/2018". وأعرب وفد فرنسا عن شكره الحار لجميع الوفود التي عملت معا من أجل التوصل إلى هذه الصياغة من خلال روح التفاهم الشديدة.

225. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وطلب أن يعكس قرار هذا البند من جدول الأعمال طلب المجموعة بأن تأخذ الأرقام المتضمنة في وثيقة مشروع البرنامج والميزانية المقترح، الذي ستم مناقشته في الدورة السابعة والعشرين، في الاعتبار قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية.

226. وأفاد وفد إسبانيا أنه كان يعمل، مع وفود أخرى، على اقتراح إضافة أمر إلى النقطة "2". ورأى الوفد أنه ينبغي من أجل إجراء مناقشة مستنيرة في لجنة البرنامج والميزانية التالية، إدراج الأرقام الخاصة بنفقات الموظفين، استنادا إلى ما تقره لجنة الخدمة المدنية الدولية. وكان فهم الوفد هو أن الدول الأعضاء، بوصفها دولا أعضاء، تؤيد النظام الموحد للأمم المتحدة على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالتالي، ومن أجل مناقشة نفقات الموظفين، يحتاج الوفد أيضا إلى هذه الأرقام، وهذا لا يعني أن الوفد يصدر أحكاما مسبقة على نتائج المفاوضات. وأشار الوفد إلى النقطة "2"، التي ستكون على النحو التالي باللغة الإنجليزية: "إصدار نسخة منقحة للشئانية 19/2018 استنادا إلى النقطة "1"، واقتراح الوفد ضرورة إضافة الأرقام الخاصة بالنفقات وفقا لقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية ونتائج المشاورات بين المنظمات التي تتخذ من جنيف مقرا لها ولجنة الخدمة المدنية الدولية في فيينا" من أجل الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

227. وأيد وفد المملكة المتحدة وفد اليابان باسم المجموعة باء، معربا عن تأييده الكامل، من خلال تلك الروح، للاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا.

228. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لاقتراح المجموعة باء، فضلا عن اقتراحات وفدي إسبانيا وفرنسا.

229. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تأييده للمداخلة التي قامت بها المجموعة باء وأيد موقف المجموعة باء.

230. وأيد وفد المكسيك أيضا الاقتراح وأيد النقطة "2" التي تلاها وفد فرنسا وإسبانيا.

231. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن تأييده للاقتراح المعدل الذي قدمه وفد إسبانيا بموجب الفقرة الفرعية رقم "2" من القرار وكذلك الاقتراح المعدل الذي قدمه وفد فرنسا.

232. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا.

233. وأيد وفد الاتحاد الروسي اقتراح وفد إسبانيا بشأن هذا البند.

234. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. أولاً، لاحظ الوفد أنه تم إحراز قدر كبير من التقدم في أعمال لجنة البرنامج والميزانية. وأكد الوفد على وجه التحديد على اهتمام مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بالبرنامج 15 الذي انعكس في مشروع القرار، وسيواصل الوفد دراسته خلال الفترة الفاصلة بين الدورات. ثم انتقل إلى الاقتراح المتعلق بالعملية التي جرت بين المنظمات الدولية التي يوجد مقرها في جنيف ولجنة الخدمة المدنية الدولية التي عقدت في فيينا، وأضاف أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد عبرت عن نفسها، بمعنى أن الوفد سيواصل متابعة تلك العملية عن كثب، ويستأنف ذلك مرة أخرى في الاجتماع التالي للجنة البرنامج والميزانية.

235. وأبدى وفد ماليزيا تأييده لاقتراح وفد إسبانيا بشأن النقطة "2" بأن تعكس نتيجة قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية.

236. وأيد وفد شيلي ما قاله وفد باراغواي للتو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار الوفد إلى أنه لا يزال مهتماً بتحسين المعلومات في البرامج وبالطلب الأصلي في الاجتماع بأن يكون هناك ميزانية أكبر للبرنامج 15. وأضاف الوفد أنه يدرك صعوبة تلك التدابير لأن الأمر ينطوي على دراسة كيفية العثور على موارد إضافية من أجل احتمال زيادة ميزانية البرنامج 15. ورأى الوفد أن وجود مزيد من المعلومات في البرنامج والميزانية المقترحة، سيسهل فهم عدد الموارد الداخلية التي خصصت لكل برنامج. وكان يمكن إدراج المعلومات الإضافية التي نوقشت في "الأسئلة والأجوبة" التي تم توزيعها. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتسنى في المستقبل إدراج هذه المعلومات في البرنامج. وعلاوة على ذلك، سيعمل الوفد مع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن مؤشرات الأداء في الفترة الفاصلة بين الدورتين، حيث يعتقد الوفد أنه سيكون من الممكن زيادة صقلها وتحديثها. وشكر الوفد الجميع على العمل الذي تم وأشار إلى استعداده للمساعدة في المزيد من العمل في هذا الصدد.

237. وشكرت الرئيسة وفد شيلي وأعطت الكلمة للمستشار القانوني.

238. وأعرب المستشار القانوني عن شكره للرئيسة مذكراً، في استجابة لاقتراح تعديل مشروع القرار بإدراج إشارة إلى المشاورات التي تمت مع لجنة الخدمة المدنية الدولية، بالبيان الذي أدلى به المدير العام في بداية هذه الإجراءات، والذي أشار بوضوح إلى تعقيد هذا الموضوع. ويرى المستشار القانوني أنه من المفهوم للجميع أن المنظمة في حاجة إلى أن تدرس هذه المسألة، بل ينبغي على جميع المنظمات التي يوجد مقرها في جنيف أن تقوم بدراسة الأمر باهتمام كبير. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن المناقشات جارية حالياً، ولا سيما مع لجنة الخدمة المدنية الدولية في اجتماع عقد في فيينا في اليوم نفسه، كما أشارت الوفود. وأبرز المستشار القانوني أن الويبو ملتزمة باتفاقيتها مع الأمم المتحدة التي تعالج هذه المسألة إلى حد ما. واستطرد قائلاً إن الويبو قد وافقت، بموجب الاتفاق، على "وضع معايير وأساليب وترتيبات مشتركة للموظفين، قدر المستطاع، لتفادي الفروق غير المبررة في شروط وظروف العمل، وتجنب المنافسة في تعيين الموظفين، وتسهيل أي عملية تبادل مفيد ومرغوب فيه بين الموظفين". وشدد على أن الويبو، تحت قيادة المدير العام، ستلتزم بهذا الجزء من الاتفاق مع الأمم المتحدة. وفي ضوء الاجتهادات القضائية وثيقة الصلة بذلك والمطبقة من قبل المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، أشار المستشار القانوني كذلك إلى أن الويبو ملزمة بالتقييم الدقيق والنظر في إمكانية تطبيق قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يتعلق بموظفيها. وأشار، كما ذكر آنفاً، إلى وجود فقه قضائي وثيق الصلة فيما يتعلق بالويبو، ولا سيما في الحالات التي نشأت في الماضي، وأمرت الويبو بموجبها بمنح تعويض للموظفين الذين تأثروا بما تبين أنه تنفيذ غير مشروع لقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية. ولذلك، حذر المستشار القانوني من أنه يتعين على الويبو أن تتوخى الحذر وأن تقوم باتباع العناية الواجبة في هذه المسألة. وقال إنه إذا اعتمدت الويبو قراراً لم يحظ بتأييد مناسب، فسيكون من الواضح أن المنظمة يمكن أن تتعرض للخطر من الناحية القانونية والمالية على أساس الاجتهادات السابقة. وأشار كذلك إلى أن المدير العام قد سلط الضوء على بعض الشواغل المتعلقة بقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية وعرض هذه الشواغل على نطاق واسع. وقد خضعت هذه الشواغل لمناقشة صريحة ومفتوحة، وتم تقديمها في وثيقة - هي ورقة غرفة اجتماعات مقدمة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية - ربما كانت الوفود قد شاهدتها. وكانت هذه الشواغل صحيحة وحسنة النية. وأضاف المستشار القانوني إلى أنه نظراً للمناقشات الجارية

وعدم وجود تقييم سليم لمشروعية القرار سيكون من السابق لأوانه المضي قدما على هذا الأساس. ورأى أنه في ضوء تلك الظروف، يمكن تعديل مشروع القرار ليأخذ ذلك في الاعتبار. وفي هذا الصدد، أشار المستشار القانوني أيضا إلى مسؤولية المدير العام عن ضمان أن يكون القرار الذي سيتم اعتماده، والذي سيعرض على أساسه مشروع الميزانية، قرارا مشروعاً يفي بالمتطلبات الخاصة بالويبو في إطار اتفاقها مع الأمم المتحدة.

239. وشكرت الرئيسة المستشار القانوني على التوضيح. ولم ترد طلبات أخرى بشأن إلقاء كلمات. وطلبت الرئيسة من الأمانة إعداد نسخة محدثة جديدة من مشروع القرار حول مشروع الميزانية المقترحة بما في ذلك اقتراحا تقدم به وفد فرنسا والذي لم توجه أية اعتراضات له والذي يتعلق بالنقطة "3" والنقطة "4" والفقرتين الفرعيتين (ج) و"4" كما يأخذ في الحسبان أيضا اقتراح وفد إسبانيا الذي أيده عدد من البلدان. وأضافت الرئيسة أنه فيما يتعلق بالنقطة "2" لا يزال هناك نظر في كيفية المضي قدما. وقامت الرئيسة بتعليق مناقشة مشروع البرنامج والميزانية المقترحة.

240. وأعدت الرئيسة فتح باب المناقشة بشأن مشروع القرار الذي يتعلق بشأن البند 5، فيما يتعلق بمشروع البرنامج والميزانية المقترح، مشيرة إلى أنه تم توزيع نسخة منقحة تتضمن التغييرات التي تمت مناقشتها وتم الاتفاق عليها صباح اليوم. وأوضحت الرئيسة أنه بناء على طلبها، أضيفت جملة أخرى إلى الفقرة الفرعية "2" من أجل عرض التوضيح الذي قدمه المستشار القانوني للويبو، واقترحت أن تعتمد اللجنة مشروع القرار المقترح. ونظرا لعدم وجود اعتراضات، فقد تم اعتماد هذا القرار.

241. وبعد استكمال لجنة البرنامج والميزانية، استعراضا أوليا شاملا بحسب الأهداف الاستراتيجية لمشروع البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 19/2018 (الوثيقة WO/PBC/26/3):

"1" وافقت على التعديلات التي اقترحتها الدول الأعضاء على سرد البرامج، بما في ذلك أطر النتائج في البرامج 3 و4 و5 و8 و13 و30:

"2" طلبت من الأمانة إصدار نسخة منقحة من مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 19/2018 استنادا إلى "1" الأرقام المتعلقة بنفقات الموظفين وفقا لقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية ونتائج المشاورات بين المنظمات التي تتخذ من جنيف مقرا لها، ولجنة الخدمة المدنية الدولية في فيينا، للدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وفي هذا السياق، أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بتوضيح المستشار القانوني للويبو

"3" أحاطت علما، من بين جملة أمور أخرى، بالمسائل المتعلقة في البرامج التالية لمواصلة النظر فيها في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية وهي:

(أ) مؤشرات الأداء الرئيسية في البرنامج 15،

(ب) مؤشرات السرد والأداء في البرامج 9 و10 و20 و32،

"4" أحاطت علما بأن المسائل التالية التي أثرت قد أحيلت إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية:

(أ) تخفيض قيمة مساهمة الوحدة بنسبة 10 بالمائة،

(ب) منهجية منحصات الاتحادات المستخدمة في إعداد المرفق الثالث: تخصيص الإيرادات والنفقات من جانب الاتحادات في الثنائية 19/2018،

(ج) شروط توفير التمويل لعقد مؤتمر دبلوماسي في الشنائة 19/2018.

(ب) الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027

242. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/26/9

243. وقامت الرئيسة بعرض الوثيقة WO/PBC/26/9، الخاصة بالخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 مشيرة إلى أن الخطة كانت تستهدف الاستثمارات الرأسمالية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمباني والسلامة والأمن. وأوضحت الرئيسة أيضا أنه بناء على الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027 فقد أشار المدير العام إلى أولويات تلقي تمويل من الاحتياطي في الشنائة 2018-2019. ودعت الرئيسة الأمانة لتقديم الوثيقة.

244. وأشارت الأمانة إلى أن المدير العام قد أشار إلى الخطة الرأسمالية الرئيسية في ملاحظاته الافتتاحية أمام اللجنة، وأن الوثيقة قد أعدت وفقا لأفضل الممارسات ووفقا لمبادئ الإدارة المالية الحكيمة للتنبؤ بمتطلبات الصيانة والحفاظ على البنية التحتية ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة، فضلا عن ضمان أن يكون بوسع الويبو خدمة أصحاب المصلحة بالمستوى المناسب من الجودة والموثوقية والاستدامة. وأشارت الأمانة كذلك إلى أن الخطة الرأسمالية الرئيسية 2018-2027 تمثل خطة المنظمة لمشروعات الاستثمار الرأسمالي على مدى السنوات العشر القادمة من أجل ضمان بقاء الويبو ملائمة للغرض المنشود. وأوضحت الأمانة أن الخطة الرأسمالية الرئيسية 2018-2027 تمثل خطة متميزة، وهي تمثل خطة رئيسية للأصول الرأسمالية لمشروعات السلامة والأمن في المباني وستغطي الفترة 2018-2027، ومشروعين رئيسيين للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات الرأسمالية. ولوحظ كذلك أن الخطة قد تم شرحها بعد النظر في عدد من الدوافع الرئيسية، وهي دورة الحياة والمتطلبات التنظيمية، واحتياجات الأعمال التجارية، والسلامة والأمن، فضلا عن الاعتبارات البيئية وإمكانية الوصول والاعتبارات المتعلقة بكفاءة التكاليف. وأضافت الأمانة أن جميع المشروعات الاستثمارية الرأسمالية قد تحققت تماما وفقا للمبادئ المطبقة فيما يتعلق باستخدام الاحتياطيات الواردة في سياسة الاحتياطيات، مشيرة إلى أن المقترحات المعروضة على اللجنة تمثل امتثالا تاما لسياسة المنظمة بشأن الاحتياطيات التي اعتمدها الدول الأعضاء في دورة سابقة. وأشارت الأمانة كذلك إلى أن الخطة الرأسمالية الرئيسية 2018-2027 تمثل خطة متجددة لمشروعات الاستثمار الرأسمالي وسيتم تحديثها وعرضها على الدول الأعضاء مرة كل سنتين بعد تنقيح نطاقها ووضع تقديرات لتكاليف كل مشروع. وأضافت الأمانة أنه في إطار الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية طويلة الأجل، حددت الأمانة مشروعات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وعددا من مشروعات السلامة والأمن في أماكن العمل لتنفيذها في الشنائة 2018/19، والتي تم اقتراح تمويلها من الاحتياطي، بإجمالي تكلفة غير متكررة تصل إلى 25.5 مليون فرنك سويسري.

245. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء ورحب بالوثيقة على النحو الذي أعرب عنه في البيان العام للمجموعة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، مشيرا إلى أن الوثيقة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الهامة للمنظمة على المدى الطويل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن المادي والإلكتروني، فضلا عن المباني. وشددت المجموعة على أن الخطة الرأسمالية الرئيسية هو استثمار متواصل ومتعمق في البنية التحتية الحديثة التي ستستجيب للاحتياجات المحددة للمنظمة وهو أمر أساسي لضمان قدرة الويبو على مواصلة تقديم خدمات عالية الجودة في المستقبل. وأشارت المجموعة كذلك إلى أن نهج دورة الحياة في عملية الصيانة سيحافظ على التكاليف الإجمالية لمستوى أعمال الصيانة اللازمة بمرور الوقت.

246. ورحب وفد سويسرا بالخطة الرأسمالية الرئيسية المقترح والذي قدمته الأمانة بشأن جميع الأعمال المنجزة. وأشار الوفد إلى أن الاستثمارات المقررة لإيجاد منصة آمنة ومرنة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات تعتبر، في رأيه، ذات أهمية حاسمة لضمان الأداء الصحيح لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدى توافر خدماته في حالة حدوث أي شيء غير متوقع، وكذلك الاستجابة للتحديات التي أصبحت فيها الهجمات الإلكترونية أكثر تعقيدا. وأشار الوفد أيضا إلى أن الاستثمارات المرتقبة لنظام مدريد مهمة جدا لكي يتمكن النظام من تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستخدمين وأن تلك المنصة الفريدة ستيسر

أيضا عمل مكاتب العلامات التجارية الخاصة بالدول. وشجع الوفد على تطوير تصميم سريع على النحو المنصوص عليه في الخطة الرأسمالية الرئيسية وأعرب عن تأييده لترتيب دورة الحياة الخاصة بالمرافق. وعبر الوفد عن رأيه بأنه من المهم المضى قدما في العمل الأساسي المتعلق بالقيام بعمليات التجديد التي يحتاج إليها المستخدم من أجل منع المخاطر التي تتعرض لها تلك الأصول. وأشار أيضا إلى أن الماضي قدما في هذا العمل في وقت مبكر وعلى نحو استباقي سيبقي النفقات تحت سيطرة المنظمة على المدى الطويل. وعبر الوفد عن شكره للأمانة على المعلومات التفصيلية التي قدمتها بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية وسياسة الاحتياطي الخاصة بالمنظمة.

247. وأعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة التي رحب بها، وأعرب عن موافقته على التدابير الرامية إلى زيادة مستوى الأمن، لا سيما في حالة التهديدات الإلكترونية. وأوضح الوفد أن البرازيل تتخذ تدابير مماثلة على الصعيد الوطني، ولا سيما في مواجهة الهجمات الإلكترونية الأخيرة، وأيد تلك التدابير. واتمس الوفد توضيحا بشأن المنبر العالمي للملكية الفكرية المذكور في الملحق الثاني وطلب معرفة الأثر المتعلق بمكتب الملكية الفكرية الوطني من وجهة النظر التشغيلية وما إذا كان ستم مطالبه البرازيل بإجراء تعديلات إضافية لضمان التوافق مع المنبر المقترح من الويبو.

248. وشكر وفد كندا الأمانة على إعداد الوثيقة وأعرب عن موافقته الكاملة على الأهداف المبينة في الوثيقة. واتمس الوفد توضيح بعض النقاط. وأشار الوفد إلى أن الأمانة، بناء على فهمها، تطلب الموافقة على دفعات مالية فقط لأنها تتعلق بالثنائية 19/2018، وتساءل عما إذا كانت الخطة ستعرض على الدول الأعضاء مرة كل سنتين للموافقة على الدفعات الإضافية، لذلك لم تكن هناك نية للحصول على الموافقة الكاملة في ذلك الوقت على الخطة الرأسمالية الرئيسية. واتمس الوفد مزيدا من التوضيح بشأن ما إذا كان من الممكن إجراء تغييرات بعد الجولة الأولى، وأن تؤكد الأمانة أنه سيتم إعداد التحديثات التي ستجرى كل سنتين، وتحديدًا فيما يتعلق بوضع استخدام الأموال الاحتياطية، مثل إعداد جدول مستكمل للوثيقة أمام اللجنة بالإضافة إلى تحديثات تتعلق بالآثار الواقعة على التدفقات النقدية ومستويات السيولة في الاحتياطي في جدول 6 في الوثيقة. وأشار الوفد بعد ذلك إلى أن صياغة المبدأ 3 من السياسة المنقحة بشأن الاحتياطي، على النحو الوارد في الملحق 1 من الوثيقة، لا تتطابق مع الصيغة التي عدلتها لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثالثة والعشرين في يوليو 2015 وأن الصيغة الواردة في الصفحة 6 من الوثيقة WP/PBC/23/9 على ما يرام. وتمت الإشارة إلى أن التنقيحات التي أدخلت على احتياطات السياسة واللغة الواردة في الملحق 1 تبدو إنها اللغة التي عرضت على الدورة الثالثة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وليست الصيغة التي وافقت عليها لجنة البرنامج والميزانية.

249. ورأى وفد الصين أن إنشاء المنتدى العالمي للملكية الفكرية سيكون له تأثير طويل الأجل على التطورات المستقبلية لخدمات المنظمة وسيؤثر على استخدام خدمات الويبو المستحقة الدفع من قبل المستخدمين في مختلف البلدان. وأشار الوفد إلى أنه سيتابع عن كثب الأعمال المتصلة بهذا المجال وأعرب عن أمله في أن تقدم الأمانة مزيدا من المعلومات المفصلة في هذا المجال. وأعرب الوفد أيضا عن أمله في أن يؤخذ في الاعتبار العمل المتعلق بسهولة الاستخدام والشمولية وموثوقية الشبكة وأمنها. وطلب الوفد بعد ذلك من المنتدى أن ينظر في تقديم الخدمات بلغات أكثر بما في ذلك اللغة الصينية.

250. وتحدث وفد اليابان بصفته الوطنية وأشار إلى أن الوثيقة حددت ثلاثة أنواع من المشروعات هي: المشروعات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروعات المتعلقة بالبناء والمعدات والنظم الأمنية. ومن أجل تقدير تكلفة كل مشروع إجمالا، طلب الوفد من الأمانة أن توضح بالمزيد من التفصيل الأساليب المحددة المستخدمة لحساب التكاليف التقديرية لكل مشروع، وأن تحدد التدابير المحددة المتخذة لخفض التكاليف. وأشار الوفد أيضا إلى أنه في حين تم تخصيص مبلغ كبير من الميزانية للمشروعات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروعات المتصلة بالبناء، فإنه يود الحصول على شرح تفصيلي لكيفية تخطيط الأمانة لتنفيذ تلك المشروعات في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة.

251. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره العام للعرض التوضيحي الذي قدمته الأمانة للخطة الرأسمالية الرئيسية ولكنه طلب الحصول على معلومات إضافية عما إذا كان قد تم إجراء تحليل لفوائد للمشروعات وما هي نتائج ذلك التحليل. وطلب الوفد أيضا الاطلاع على قائمة بالمشروعات التي تم اعتبار أنها ذات أولوية، فضلا عن المشروعات التي يجري التفكير فيها بحيث يكون صورة كاملة للخطة الرأسمالية الرئيسية. وفي بداية تلك المناقشات، ذكر الوفد أنه ليس في وضع يسمح له باتخاذ قرار بشأن اقتراح الميزانية المعروض عليه أو بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية لعدة أسباب تتعلق أساسا بمسائل التخصيص التي أثبتت في لجنة البرنامج والميزانية حتى قبل اعتماد برنامج وميزانية الثنائية الحالية، أي منذ عدة سنوات. وأشار الوفد على وجه الخصوص إلى أنه قد يثير شواغل بشأن تخفيض اشتراكات الدول الأعضاء بنسبة 10 في المائة، مما سيحول عبء تمويل المنظمة أكثر إلى نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد. وشدد الوفد على أن تخفيض تمويل الاتحادات الممولة من خلال الاشتراكات يمكن أن ينظر إليه أيضا أصحاب المصلحة في الويبو على أنه دعم غير مباشر لنظام لشبونة، وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك يمكن أن يزيد من تدهور قدرة الاتحادات الممولة عن طريق الاشتراكات على السداد بسبب تقليل احتياطياتها. ومن ثم، أشار الوفد إلى أنه لا يوافق على التخصيص الحالي في اقتراح البرنامج والميزانية أو في الخطة الرأسمالية الرئيسية، مشيرا أيضا إلى أن الوفد يعتقد أن منهجية التخصيص الحالية تكافئ النقابات التي اتخذت قرارات منعتها من دفع حصة عادلة في تكاليف حصة المنظمة، فضلا عن تكاليف تحسين رأس المال. وأشار الوفد أيضا إلى أن مسألة التخفيضات في الرسوم لم تكن أمرا مطروحا على الطاولة في لجنة البرنامج والميزانية، على الرغم من أنه يتم نظرها من قبل واحدة على الأقل من الاتحادات التي اعتمد تمويلها عليها في كلا من البرنامج والميزانية والخطة الرأسمالية الرئيسية. ولذلك، ذكر الوفد أنه كان لديه نفس المشكلة التي كانت موجودة قبل سنتين فيما يتعلق باتحاد لشبونة، ولا سيما فيما يتعلق بتمويله. وتمت الإشارة كذلك إلى أن الإجراء الذي اتخذته لشبونة في عام 2015 باعتماد وثيقة جنيف تطلب قيام الوفد بالتركيز بصورة وثيقة أمام اللجنة على وجهة نظر الاتحاد المتعلقة بالبرنامج والميزانية والخطة الرأسمالية الرئيسية. وأعربت الأمانة عن شكرها لجميع الوفود التي رحبت بالمبادرة والاقتراح وأشارت إلى أنها يتماشيان مع أفضل الممارسات ومع مبادئ الإدارة المالية الحكيمة لضمان أن البنية التحتية للمباني وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تناسب غرض خدمة أصحاب المصلحة والمتقدمين بطلبات التسجيل والمستخدمين الأساسيين لأنظمة التسجيل. وأقرت الأمانة بأن هناك بعض الأسئلة التي سوف تجيب عليها في البداية ثم على عدة أسئلة تتعلق بمشروعات محددة. وأشارت الأمانة كذلك إلى أن مديري البرامج المسؤولين عن المجالات التي تقع تلك المشروعات في نطاقها متواجدون على المنصة حتى يتسنى لهم تناول المسائل المتعلقة بفوائد التكاليف والنتائج التي تسعى إلى تحقيقها. وردا على سؤال وفد كندا، اعترفت الأمانة، أولا وقبل كل شيء، بأن الأمانة قد ارتكبت خطأ واعتذرت عن هذا الخطأ، مشيرة إلى أنه سيتم تصحيح الخطأ بالنسبة للمبدأ الذي تم تعديله خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية، وتمت الموافقة عليه في الجمعيات. ثم أشارت الأمانة إلى أن النقابيين الآخرين من التدخلات كانتا تتعلقان بالجدول الخاصة بوضع الاستخدام والطابع المستمر للخطة. وأكدت الأمانة أنها ستكون عملية تخطيط ديناميكية، مع التذكير، من خلال استعراض التجارب السابقة المتعلقة بمشروعات البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تدرك الدول الأعضاء، بأنه كانت هناك عوامل مترابطة يمكن أن تتغير، وبالتالي يتعين على الأمانة أن تقوم بتحديثها باستمرار ثم العودة إلى اللجنة مرة كل سنتين لتقاسم أي ضبط دقيق أو صقل أو تغيير، بما في ذلك الافتراضات التي ربما تكون قد تغيرت. ولوحظ أيضا أنه في كل حالة تضمنت مقترحات تسعى إلى الحصول على اعتمادات من الاحتياطيات، فإنها كانت تتم مع الكشف الكامل عن أثر الاحتياطيات، كما هو وارد في الاقتراح الحالي، وأن السيولة كانت واحدة من التغييرات التي تم إدخالها على سياسة الاحتياطي وجعلت المعايير أكثر صرامة فيما يتعلق بما يمكن أن يكون مشروعا مؤهلا للخطة الرأسمالية الرئيسية، ولكنها ستضمن أيضا أن توافق الدول الأعضاء على المشروعات فقط عند الحصول على معلومات كاملة عن أثر تلك المشروعات فيما يتعلق بالفوائد، إلى جانب الأثر المالي على الاحتياطيات، وكذلك السيولة. وأشارت الأمانة إلى أنها ستنتقل، بعد أن غطت الجوانب المالية العامة، إلى الأسئلة المتعلقة بالمشروعات المحددة، وأولها سؤال يتعلق بمشروع مرونة معاهدة التعاون بشأن البراءات. وردت الأمانة أولا على وفد اليابان الذي طلب توضيحا بشأن عدد من المسائل. وفيما يتعلق بالسؤال الأول المتعلق بكيفية تحقيق التكاليف والتقسيم، لوحظ أن هناك مجالين رئيسيين لهذا المشروع. ولوحظ كذلك أن التقسيم الأوسع هو تقسيم تكاليف التحول التنظيمي للمشروع، وهو يمثل الجزء

الأصغر، ثم المبلغ الأكبر الذي استخدم في عملية التحول التقني، مثل تكنولوجيا سطح المكتب في مركز البيانات وما شابه. وذكرت الأمانة أنه سيكون من دواعي سرورها تقديم مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بهذا الأمر، إذا طلب منها ذلك. وفيما يتعلق بكيفية القيام بتحديد التكاليف، استنادا إلى جانبين رئيسيين، أوضحت الأمانة أنه تم تعيين شركتين خارجيتين يعملان على هذين الجانبين التحويليين، بما في ذلك التكلفة. وتم كذلك توضيح أن الشركات الخارجية قد جعلت عملية تحديد التكاليف وعمليات التقييم مستقلة عن بعضها بعضا، وقد قامت الأمانة بتقييمها للتأكد من أنها تسير على الطريق الصحيح. وأكدت الأمانة للجنة أن كلتا الشركتين قد توصلتا بصورة مستقلة إلى نتائج مماثلة بشأن تقدير تكاليف المشروع الأول، وأنه قد تم أخذ الكفاءة في التكاليف في الحسبان على مختلف المستويات. ولوحظ أن الأمانة العامة لديها خطة صارمة جدا بشأن الانحرافات والاستثناءات، والتي تعمل على الفور إذا لم تكن تسير في المسار الصحيح. ولوحظ أيضا أن هناك أيضا الشركتين اللتين ورد ذكرهما للتو، واللذان تساعدان على تحديد أوجه الكفاءة في التكاليف. وفي الختام، شددت الأمانة على أنها ستعمل أيضا مع شركة يمكن أن يطلق عليها اسم الموجه، وأن يكون دورها القيام بدقة بدراسة وضع الأمانة وما إذا كانت تقوم بإبقاء التكاليف وكفاءة التكاليف على المسار الصحيح أم لا. وأخيرا، وفيما يتعلق بالجدول الزمني، أكدت الأمانة مجددا للجنة على أن الجدول الزمني في المشروع سئحترم وفقا للخطة الموضوعية في ذلك الوقت، مؤكدة مرة أخرى أن هناك خطة استثناء صارمة يبدأ تطبيقها بمجرد خروج المشروعات عن الجدول الزمني التي تم تقديمها. وأشار بعد ذلك إلى أن الخطة تضمنت أيضا بعض الحواجز الزمنية بحيث تظل الأمانة في الخطة، إذا حدث تطور غير متوقع. ثم تناولت الأمانة الأسئلة المتعلقة بالمنتدى العالمي للملكية الفكرية. وردا على سؤال وفد البرازيل بشأن الأثر المحتمل على المنتدى العالمي للملكية الفكرية العالمية بالنسبة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات في كل مكتب وطني للملكية الفكرية، أوضحت الأمانة أنه لن يكون هناك أي تأثير أو حاجة إلى قيام مكاتب الملكية الفكرية الوطنية أو الإقليمية بالاستعداد التقني من أجل إدخال تغييرات على نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها للامتثال للمنتدى العالمي الجديد للملكية الفكرية الخاص بالويبو. وبالإشارة إلى الفقرات الخاصة بأهداف المشروع والنتائج المرتقبة، تم التأكيد على أن المشروع يمثل عملية دمج وتكامل بين برامج تكنولوجيا المعلومات القائمة والمتفرقة والتي تدعم أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظامي مدريد ولاهاي لصالح مستخدمي أنظمة حماية الملكية الفكرية العالمية تلك، والتي لن يكون لها أي تأثير على المكاتب الوطنية. وفيما يتعلق بكفاءة التكاليف التي أثارها بضعة وفود، أشارت الأمانة إلى الفقرة المتعلقة بكفاءة التكاليف والواردة في الصفحة 2 من المرفق الثاني (النسخة الإنجليزية)، حيث تم وصف فوائد مشروع المنتدى العالمي للملكية الفكرية من حيث الاستثمار الطويل الأجل في نظم تكنولوجيا المعلومات. وأشارت الأمانة إلى أن هناك خياران من الناحية النظرية بالنسبة للخطة متوسطة المدى لزيادة تعزيز برامج تكنولوجيا المعلومات في أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي. وقد لوحظ كذلك أن سيناريو "أ" يمثل نهجا تقليديا لتطوير نظام تكنولوجيا معلومات يدعم كل نظام عالمي للحماية ومعاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي وهو السيناريو الذي يجري اتباعه حتى الآن. وأوضحت الأمانة كذلك أن السيناريو باء هو ما يتم اقتراحه في المنتدى العالمي للملكية الفكرية. كما تمت الإشارة كذلك إلى أنه من المتوقع أن يتضمن السيناريو باء أجزاء معينة من نظم تكنولوجيا المعلومات التي كانت مشتركة بين جميع عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي، مثل نموذج سداد الرسوم، والذي ينبغي أن يكون قادرا على الاستفادة من عنصر واحد من نفس تكنولوجيا المعلومات، التي يمكن أن تستخدمها جميع أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي، وبالتالي يتم توفير التكاليف والاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات تلك لتحديث نموذج دفع الرسوم في الأنظمة الثلاثة وهي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي. وذكرت الأمانة أنه إذا قامت باعتماد النهج المتبع في السيناريو باء، فإنها ستكون قادرة على توفير تكاليف كبيرة، وأشارت إلى أنها مستعدة لمواصلة توضيح كفاءة التكاليف من خلال توفير معلومات إضافية، لا سيما أنه يمكن توفير ما يقرب من 40 بالمائة من التكلفة الاستثمارية باعتماد النهج الوارد في السيناريو باء. وفي الختام، أعربت الأمانة عن استعدادها لتقديم معلومات إضافية في وثيقة تتضمن أسئلة وأجوبة. ثم تناولت الأمانة المسائل المتعلقة بالأمن وأمن المعلومات ومشروعات تكنولوجيا المعلومات. وفيما يتعلق بأسئلة طرحها وفدي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقديرات التكاليف وخطة تنفيذ تلك المشروعات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة، لاحظت الأمانة أن هناك عنصرين في جانب السلامة والأمن في الأمور التي من شأنها أن يتم تغطيتها في الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأوضحت الأمانة أن العنصر الأول يمثل في الامتثال للوائح

الاتحادية السويسرية واللوائح المحلية للحرائق، مشيرة إلى أن محركات الأعمال قد نتجت عن مراجعة حديثة للسلامة من الحرائق تم إجراؤها بهدف تحقيق الامتثال للأنظمة داخل الويبو، مضيفاً أن التقديرات تستمد من التجارب السابقة ومن القيام بأعمال أخرى في أجزاء أخرى من المنشأة. وأوضحت أيضاً أن العنصر الثاني هو إدارة الأمن وهو يهدف إلى تحقيق امتثال الويبو لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، وأضاف أنه كان ينظر في عدد من مجالات التنفيذ لاحتواء المسارات والملاذات الآمنة وما إلى ذلك. وشددت الأمانة على أن دافع هذا الأمر كان يستند إلى تقييم مخاطر التهديدات والضعف الذي تم إجراؤه في المقر في عام 2017، وأشارت كذلك إلى أن أوجه الكفاءة في التكاليف تتم مواءمتها إلى أقصى حد ممكن مع الأعمال الأخرى داخل المنظمة، وبصفة أساسية في مساحات المقر والمباني. وأشارت الأمانة إلى استخدام قدرة مشتركة لإدارة المشروعات في موقع عمل المباني فضلا عن السلامة والأمن كمثال على ذلك، مشيرة إلى أن هناك عدد من أوجه الكفاءة والتكاليف التي تم إدراجها في التقديرات. ثم تناولت الأمانة الأسئلة المتعلقة بالمشروعات المتصلة بالمقر. وبدأت الأمانة بالإشارة إلى أن الدوافع الرئيسية للمشروعات المتعلقة بالمقر كانت مماثلة لتلك التي تتعلق بالمشروع الأمنية، حيث كان هناك عدد من المتطلبات المتعلقة بالامتثال واللوائح الجديدة التي يلزم تنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات التجديد الرئيسية لمبنى معاهدة التعاون بشأن البراءات، وهو أحد المشروعات الرئيسية في الثنائية المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الأمانة إلى أنها تنظر أيضاً في مسألة التخفيضات المرتقبة في تكاليف الصيانة واستهلاك الطاقة، فضلا عن خفض انبعاثات الكربون التي ستنتج ذلك. ولوحظ كذلك أن هناك حاجة إلى تحديث الأساليب التكنولوجية المتعلقة بعدد من نظم التشغيل الآلي لصيانة المباني، وذلك في أعقاب التوصل إلى نتائج من خلال دراسة قام بإجرائها، بتكليف من الأمانة، مهندسون خارجيون ومعماريون، مضيفاً أنه يلزم معالجة بعض المسائل في دفعة من الاستثمارات الرأسمالية في الثنائية 2018/19. وشددت الأمانة على أهمية توقع الأعطال الرئيسية أو المشاكل الرئيسية في المباني، وأشارت إلى أنها قد قامت بصورة مناسبة بتصنيف فوائد التكلفة للقيام بالعمل بصورة عاجلة وليس آجلة، بما في ذلك مقارنة التكاليف بين منظمات الأمم المتحدة الأخرى في جنيف وأماكن أخرى، حيث تأخرت التجديدات أو الصيانة عالية الجودة لأسباب متنوعة بما أسفر عن ارتفاع التكاليف. وأشارت الأمانة كذلك إلى أنه ليس من السهل دائماً وضع مبلغ تقديري دقيق يتعلق بفارق التكلفة نتيجة للتأخر في التنفيذ، مضيفاً أنه استناداً إلى التجارب السابقة، كلما تأخرت الأعمال، كلما ارتفعت التكلفة. ونظراً لأن مواقع العمل تقع في وسط مباني مأهولة، فقد أوضحت الأمانة أيضاً أن المشروعات قد صممت للحد من تعطيل العمل والموظفين والمندوبين الذين قد يحضرون الاجتماعات، وذلك من خلال ضمان استكمال جميع الأعمال في موقع معين خلال نفس الفترة لتفادي الاضطرار إلى إغلاق الموقع وإعادة فتحه. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنها ستتحول بسرعة أكبر إلى تكنولوجيات أفضل وأكثر موثوقية لإدارة المباني، فضلاً عن استخدام معدات أفضل مثل أضواء الليد على سبيل المثال. ورداً على أسئلة بشأن ترتيب أولويات المشروعات، أحالت الأمانة اللجنة إلى المرفق الثامن من الوثيقة، الذي يقدم لمحة عامة عن الجداول الزمنية، ومن ثم تحديد أولويات المشروعات. ثم تناولت الأمانة الأسئلة المتعلقة بمنتهى مدريد لتكنولوجيا المعلومات. وأشارت الأمانة إلى المرفق الرابع للوثيقة، وأبرزت أنه يحتوي على مخطط رفيع المستوى للفوائد المرتقبة وخطة التنفيذ الخاصة بمنتهى مدريد المقترح لتكنولوجيا المعلومات. وتمت الإشارة إلى أن التنفيذ سيجري وفقاً لمهجية الويبو الموحدة لإدارة المشروعات، بما في ذلك إعداد وثائق إعلامية، وأن تقديرات التكاليف قد وضعت بمساعدة خبير استشاري خارجي، مع مراعاة الخبرة المكتسبة في المنظمة ومن المشاريع المماثلة، ولا سيما مشروع لاهي الحالي لتكنولوجيا المعلومات، وتحليل توصيات المشروع المقترحة وتصميم وتطوير المشروعات والتنفيذ والتحول. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنها تتوقع، فيما يتعلق بالفوائد المرتقبة وكفاءة التكاليف، أن يحدث ذلك على وجه الخصوص عن طريق الاستعاضة عن العمل اليدوي الذي يعد ضرورياً حالياً لإدارة السجل الوطني في مدريد بعمليات مؤتمتة بالكامل داخليا وخارجيا، بما سيؤدي إلى تخفيض عدد الموظفين في المكتب الدولي. وعلاوة على ذلك، أضافت الأمانة أنها ستكون قادرة على تحقيق كفاءة التكلفة من خلال توفير وظائف مشتركة مع مشروعات تكنولوجيا المعلومات الجارية الأخرى، ولا سيما مشروع المنتدى العالمي للملكية الفكرية، الذي من شأنه أن يوفر ميزات مشتركة للمشروع في مجالات إدارة الهوية والأمن والإدارة المالية.

252. وتناولت الأمانة المنصة المتكاملة لخدمات المؤتمرات، ولاحظت أنه مشروع صغير ولكنه وثيق الصلة بالموضوع وبالذات الأعضاء. وتمت الإشارة إلى إدماج النظم المتباينة، التي تم تطويرها على مر الزمن وسيتم تجميعها الآن لأسباب تتعلق بكفاءة التكاليف والكفاءة التشغيلية وتغير احتياجات العمل. وأشارت الأمانة إلى المناقشة التي دارت في اليوم السابق في اللجنة بشأن تطبيق المحمول الذي تم تطويره من أجل الدول الأعضاء، مشيرة إلى أن هذا التطبيق سيتعامل مع العوامل الخارجية، في حين أن المنصة المتكاملة لخدمة المؤتمرات ستكون بمثابة مجموعة نظم متكاملة عملية وشاملة تتعامل مع العوامل الداخلية، لتقديم خدمة أفضل للدول الأعضاء فيما يتعلق بعدد من الأمور منها: التسجيلات والوثائق وحجز القاعات والمؤتمرات. وأكدت الأمانة على أنه بالرغم من أن قيمة هذا المشروع تمثل مبلغا صغيرا بالمقارنة بالمبلغ الإجمالي للخطة الرأسمالية الرئيسية، فإن تأثير المشروع مع مرور الوقت سيكون مهما للغاية. وفي ختام إجاباتها المتعلقة بالخطة الرأسمالية الرئيسية، شددت الأمانة على أن جميع المشروعات ستساعد على الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود وضمان أن المنظمة كانت وستظل صالحة للغرض منها ولتنفيذ ولايتها. وتمت الإشارة كذلك إلى أنه سيتم اعتبار الخطة الرأسمالية الرئيسية وثيقة حية يمكن أن تضاف إليها مشروعات أخرى تعرض على الدول الأعضاء للموافقة عليها.

253. وتحدث وفد فرنسا مؤكدا على النقطة التي أثارها وفد سويسرا في وقت سابق في بيانه وهي أن المقترحات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والمقترحات الأمنية التي قدمتها الأمانة في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية قد تم اقتراحها في سياق سادته زيادة عالمية في قرصنة البيانات، ولا سيما في المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية أو الشركات الخاصة الكبرى. وأشار الوفد أيضا إلى أنه من المهم في هذا السياق التأكيد على حقيقة مثل هذه الهجمات في مجال تكنولوجيا المعلومات، مشيرا إلى أن أولئك الذين يعرفون تكنولوجيا المعلومات سوف يفهمون كيفية عمل الهجمات الإلكترونية. وتمت الإشارة أيضا إلى أن نفس المبدأ الذي ينطبق هنا هو المبدأ الذي ينطبق على منزل خاص فيمكن على سبيل المثال للمرء أن يجعل الباب آمنا ويقوم بوضع قضبان حديدية على النوافذ السفلى وما إلى ذلك، ولكنه إذا ترك الباب الخلفي للمنزل غير موصد، فسوف يدخل لص إلى المنزل. وللربط بين ذلك وبين الهجمات الإلكترونية، أشار الوفد إلى أن الهجوم الإلكتروني يعمل بنفس الطريقة حيث يحاول القرصنة اكتشاف نقاط ضعف في النظام، مما كانت صغيرة، من أجل اختراق قاعدة البيانات. وأعرب الوفد عن رغبته في لفت انتباه الوفود والأمانة إلى أنه من الضروري حقا للخطة الرأسمالية الرئيسية أن تغطي جميع أعمال الويبو، فيما يتعلق بالأمن الإلكتروني، ولا سيما مجالات التسجيل الأربعة، مؤكدا على أن ترك الأمن الإلكتروني في بعض أجزاء النظام دون تطوير لن يعرض تلك المكونات فحسب للخطر، لكنه سيعرض منظومة تكنولوجيا المعلومات في نظام الويبو بأكملها للخطر.

254. وأعربت الأمانة عن شكرها لوفد فرنسا على تعليقاته وشددت على أهمية هذه المسألة. وأشارت الأمانة إلى أن أحد أسباب إنشاء إدارة لضمان الأمني والمعلوماتي هو معالجة مسألة الأمن الإلكتروني بنهج مكرس ومتكامل وشامل في جميع أنحاء المنظمة بغض النظر عن النظام المستخدم.

255. وأعربت الرئيسة عن شكرها للأمانة على الإجابات التي قدمتها وتساءل عما إذا كان هناك أي وفد آخر يريد أن يلقي كلمة. ونظرا لعدم وجود مزيد من التعليقات، ذكرت الرئيسة الوفود بأن الوثيقة محل النظر تتضمن فقرة قرار أيدتها بعض الوفود وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاءها. وفي ضوء ذلك، ذكرت الرئيسة أن اللجنة لم تكن في وضع يمكنها في ذلك الوقت من إغلاق البند وإيقاف المناقشة بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية، وأضافت أنها على استعداد لعقد اجتماعات مع الوفود المهمة للنظر في كيفية المضي قدما في هذا الصدد.

256. وعند استئناف المناقشات حول الخطة الرأسمالية الرئيسية، تلت الرئيسة مشروع القرار التالي: "إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027: "1" ناقشت وأيدت على نحو شامل الأهداف والنتائج المرتقبة والعوامل الدافعة لمشروعات الاستثمارات الرأسمالية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن والمباني ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027، بمبلغ إجمالي قدره 25.5 مليون فرنك سويسري؛"2" وأبرزت

أهمية مشروعات الاستثمارات الرأسمالية لضمان أن تظل الوبو ملائمة للغرض؛ "3" وأحالت إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية (PBC/27) مسألة النظر في موضوعات محدّدة من بينها تخصيص المشروعات المقترحة للاتحادات ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027. "وتساءلت الرئيسة عما إذا كانت أي من الوفود ترغب في التعليق.

257. ورحب وفد سويسرا بالإجابات المتعلقة بالخطة الرأسمالية الرئيسية. ورحب الوفد أيضا بالدعم الذي انعكس على القرار الذي سنتخذه اللجنة. ومع ذلك، اعترف الوفد بأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد أعرب عن بعض المخاوف وأعرب عن رغبته في مواصلة مناقشة بعض جوانب الخطة الرأسمالية الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل الخطة الرأسمالية الرئيسية. وناقشت الوفود المعنية، التي تضم وفد سويسرا، تلك الجوانب معا. وبناء على ذلك، اقترحت تلك الوفود إجراء التغييرين التاليين، الذين ينبغي أن يعكسا الشواغل التي تم التعبير عنها. وكان التغيير الأول في النقطة الأولى. واقترح الوفد إنهاء الجملة بعد عبارة "تصل إلى ما مجموعه 25.5 مليون فرنك سويسري". واقترح الوفد أيضا حذف عبارة "تمول من الاحتياطات وفقا لسياسة احتياطي الوبو". وبذلك، يصبح نص الجملة كما يلي: "تصل إلى ما مجموعه 25.5 مليون فرنك سويسري". وكان التغيير الثاني في النقطة الثالثة. وتضمن الاقتراح إدراج عبارة "جملة أمور منها" بعد كلمة "في". وهكذا، يصبح نص الجملة كما يلي: "أحال النظر في جملة أمور منها مشروعات تخصيص الخطة الرأسمالية الرئيسية المقترحة 19/2018 الخاصة بالاتحادات إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية".

258. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية معربا عن شكره لوفد سويسرا ووفد فرنسا على تعديلاتهما على القرارات المعروضة على لجنة البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى أنه سيكون مقصرا إذا لم يعبر عن تمنياته بيوم وطني سعيد لوفد فرنسا في ذلك اليوم.

259. وأعربت الرئيسة عن شكرها لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على تذكيرهم بأن اليوم هو اليوم الوطني الفرنسي. وهنا الرئيس وفد فرنسا. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى بشأن إلقاء كلمات، طلبت الرئيسة من الأمانة إعداد مشروع القرار الجديد بشأن الخطة الرأسمالية الرئيسية. وقرأت الرئيسة مشروع القرار المنقح، مشيرة إلى أنه يتضمن التغييرات المقدمة من سويسرا، وإذا لم يكن هناك اعتراض، يمكن اعتماد القرار. وبما أنه لم تكن هناك أي اعتراضات، فقد تمت الموافقة على القرار.

260. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027:

"1" ناقشت وأيدت على نحو شامل الأهداف والنتائج المرتقبة والعوامل الدافعة لمشروعات الاستثمارات الرأسمالية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن والمباني ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027، بمبلغ إجمالي قدره 25.5 مليون فرنك سويسري؛

"2" وأبرزت أهمية مشروعات الاستثمارات الرأسمالية لضمان أن تظل الوبو ملائمة للغرض؛

"3" وأحالت إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية (PBC/27) مسألة النظر في موضوعات محدّدة من بينها تخصيص المشروعات المقترحة للاتحادات ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2027. وتساءلت الرئيسة عما كانت أي من الوفود ترغب في التعليق.

البند 6 تعديلات على سياسة الاستثمار

261. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/26/4 Rev.

262. وافتح الرئيس البند موضحاً أن الجمعية اعتمدت سياسة الوبو بشأن الاستثمارات في عام 2015 (الوثيقة A/55/4) وأن الوثيقة الحالية قدمت معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك السياسة. واقترح بعض التعديلات التي تتطلب اعتماد جمعية الوبو. ومرر الرئيس الكلمة إلى الأمانة لتقديم الوثيقة.

263. وأوضحت الأمانة أن اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات تقوم سنويا باستعراض هذه السياسة على أساس التوصيات المتعلقة بالتعديلات التي ترد من المراقب المالي. وفي عام 2016، وعقب طلب تقديم عروض، عينت الوبو شركة من مستشاري الاستثمار عملت بشكل وثيق مع أعضاء شعبة الشؤون المالية منذ خريف عام 2016 بشأن تنفيذ سياسة الاستثمار. وبمساعدة هؤلاء المستشارين، ومع نتائج دراسة إدارة الأصول والحصوم التي تم التكليف بها في عام 2015 واستعراضها المستشارون في عام 2016 فيما يتعلق بالنقد الاستراتيجي، تمكنت اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات من أن تحدد بالتفصيل الأهداف العامة لكل من النقد الأساسي والاستراتيجي، أي أن النقد الأساسي سيهدف إلى تحقيق عوائد غير سلبية على مدار فترة زمنية مدتها خمس سنوات وبالتالي الحفاظ على رأس المال، وأن النقد الاستراتيجي سيستهدف متوسط عائد سنوي قدره 2 بالمائة على مدار 20 عاما، بهدف تحقيق معدل تغطية 90 بالمائة فيما يتعلق بالتزام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبعد تحديد هذه الأهداف، أعد مستشار الاستثمار الخارجي استراتيجيات استثمار لصدوقي النقد، وطلب منه المراقب المالي تحديد أي عناصر في السياسة قد تحد من قدرة المنظمة على تحقيق هذه الأهداف الرئيسية، مع مراعاة ظروف السوق الحالية وعائدات الاستثمار السائدة. ونتيجة لذلك، أوصى المستشارون بإجراء تغييرات مختلفة على السياسة، حيث كانت أهمها على النحو التالي. أولاً، توضيح أهداف النقد الأساسي والاستراتيجي. ثانياً، تمكين الاستثمارات في وسائل الاستثمار المجمع، مما يعزز التنوع والحد من المخاطر مع خفض التكاليف. ثالثاً، الحد من التعرض لطرف مقابل واحد، حيث من شأن ذلك أن يحسن التنوع ويقلل من المخاطر. رابعاً، إزالة بعض فئات الأصول التي تعتبر عالية المخاطر، وهي صناديق التحوط والممتلكات العقارية المباشرة. وفيما يتعلق بصناديق التحوط، فإن السبب هو أن هذه الصناديق يمكن أن تستثمر على أساس الاستدانة في أي فئة أصول وتحتوي على التعرض المحتمل للمشتقات. وقد مثلت خطراً كبيراً مع ارتباطها أيضاً بتكاليف مرتفعة. وفيما يتعلق بالممتلكات العقارية المباشرة، سيكون من الصعب جداً تحقيق تنوع كاف مع الأموال المتاحة للوبو. خامساً، السماح بالصناديق العقارية من أجل الحصول على تنوع كاف، وأخيراً السماح بالاستثمارات في بعض المنتجات ذات الدخل الثابت والعائد المرتفع، وهي القروض العليا وسندات الأسواق الناشئة. وهذه التوصية الأخيرة ذات أهمية خاصة وتتطلب مزيداً من التوضيح، حيث أن هذه الاستثمارات دون مستوى الاستثمار. وعند النظر في الاستراتيجيات الاستثمارية الممكنة لصدوقي النقد، كان من الواضح أنه لو اقتصر الوبو على تصنيف فئات الأصول الاستثمارية فقط، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة التقلبات في حافظة النقد الاستراتيجي، حيث يتعين على الوبو زيادة تعرضها للأسهم والعقارات من أجل تحقيق أهدافها. وفيما يتعلق بالنقد الأساسي، حيث يوجد سوى فئات من فئات الأصول الاستثمارية، زاد احتمال عدم تحقيق عائد غير سلبي زيادة كبيرة، حيث جاء أعلى بثلاثة أضعاف تقريباً. وفي ظل الاستراتيجية المقترحة، هناك احتمال بحوالي 10.1 بالمائة من الشرود إلى عائدات سلبية على مدار فترة خمس سنوات. وبدون فئات الأصول غير الاستثمارية، سيزيد هذا الاحتمال بنحو ثلاثة أضعاف ويصل إلى حوالي 27.7 بالمائة. وذكرت الأمانة أن التغيير المقترح على السياسة سيشجع للوبو الاحتفاظ بنسبة تصل إلى 35 بالمائة من أصولها في هذه المنتجات ذات العائد المرتفع. ومع ذلك، فإن القصد هو استهداف الشريحة الأعلى جودة من هذا الكيان ذو العائد المرتفع. وبالنسبة لسندات الأسواق الناشئة، فإن السندات ذات الاحتمال الضئيل جداً للتخلف عن السداد، حيث لا يزال متوسط التصنيف الحالي عند درجة الاستثمار، أي تصنيف ستاندرد آند بورز باء الثلاثي سيعطى الأفضلية. وبالنسبة للقروض العليا، عند اختيار كبار مديري القروض، فإن الأموال التي تستثمر في معظمها في درجات أعلى (BB أو B) وهي الأكثر تنوعاً ستكون مفضلة. وأفادت الأمانة أن الوبو لا تعترم السعي بشكل نشط إلى تحقيق قدر كبير من أصول المضاربة والأصول المضطربة (أقل من B). ويجري السعي نحو التصنيف الائتماني المنخفض (C أو Ca) الوارد في مقترحات الوثائق، من أجل السماح للوبو بمواصلة الاحتفاظ بأصول قد تكون قد انخفضت إلى مستويات من هذا القبيل دون أن تكون ملزمة بالبيع عندما يكون التوقع هو أن الملكية المعنية ستتعافى وأن تصنيفها الائتماني سيتحسن. ومن شأن الإكراه على البيع أن

يؤدي في مثل هذه الظروف إلى خسارة يمكن للويو تجنبها. ومن المهم ملاحظة أن جميع هذه الممتلكات غير الاستثمارية سُكّلت من خلال صناديق استثمار مجمعة ومتنوعة بشكل جيد - ولن تقوم الويو باستثمارات مباشرة في أي من المنتجات ذات العائد المرتفع، وسيكون التعرض لأي حيازة معينة صغير نسبياً. وأفادت الأمانة بأنه أثناء جلسات إحاطة لجنة البرنامج والميزانية منذ ثلاثة أسابيع، أثارت مسألة تتعلق برصد حافظة استثمارات الويو والإبلاغ بها. وإذا كان الرصد والإبلاغ شاملين للغاية، فإنه سيقوم بهما مستشاري الاستثمار على أساس منتظم (شهرياً)، والحارس (يوميًا مع الإبلاغ عن أي انتهاك للسياسات على الفور)، وفريق الخزانة المالية (يوميًا وفي الوقت الفعلي)، واللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات التي ستلقى التقارير المنتظمة. وستقدم التقارير الشهرية التي يعدها مستشارو الاستثمار إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات التي في كل دورة من دوراتها. ويمكن إتاحة تقرير سنوي للجنة البرنامج والميزانية إذا طلب الأعضاء ذلك. وذكرت الأمانة أن الكشف الكامل الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن الاستثمارات سيُدرج في البيانات المالية للويو، كما سيُدرج تقرير في تقرير إدارة البرنامج والإدارة المالية. ويفترض ذلك أن التغييرات المقترحة على النظام المالي والقواعد المالية قد قُبلت. وإذا لم يتم قبولها، فسيتم إدراج هذا التقرير في تقرير الإدارة المالية.

264. وأشار وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، إلى التعديلات التي أُدخلت على الاستثمار في السياسة الواردة في الوثيقة قيد الاستعراض، وأعرب عن تفهمه أن التعديلات المقترحة ينبغي أن توفر مرونة إضافية لدى المنظمة لتوسيع نطاق الاستثمارات، لاسيما في صندوق تداول عام. ومع ذلك، أضاف الوفد، أن أعضاء المجموعة باء أعربوا عن رغبتهم في الحصول على مزيد من الوضوح بشأن كيفية التوصل إلى القرار. ورحب الوفد بالتزام الأمانة بتقديم تقرير عن تنفيذ أو تعديل هذه الاستراتيجية إلى لجنة البرنامج والميزانية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وأعرب عن تطلعه لمزيد من المناقشات حول هذه المسألة.

265. وأعرب وفد جورجيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن ترحيبه بالتعديلات التي اعتبر أنها توفر مرونة إضافية لتوسيع استثمارات المنظمة في صناديق السندات المتداولة بشكل عام.

266. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن علمه بالتعديلات التي أُدخلت على سياسة الاستثمارات الواردة في الوثيقة، وبال حاجة إلى توفير مرونة إضافية، مما يمكن المنظمة من توسيع نطاق الاستثمارات، لاسيما في صناديق السندات المتداولة بشكل عام، وضمان الحفاظ على رأس المال. وأعرب الوفد عن تقديره لنجاح المنظمة في تسديد القروض في وقت مبكر، والذي يعد أفضل استخدام للأموال إذا لم تكن هناك رسوم خروج عقابي. ورحب بالالتزام بتقديم تقارير عن تنفيذ استراتيجية الاستثمار المعدلة إلى لجنة البرنامج والميزانية وإلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ورحب بالتفسيرات والتأكيدات المقدمة بشأن صناديق النقد الاستراتيجية والاستثمارات في السندات ذات العائد المرتفع.

267. وأفاد وفد المكسيك أنه قام بتحليل جميع التعديلات في سياسة الاستثمار على المدى القصير والمتوسط والطويل وكذلك الصناديق الاستثمارية وتوزيع النقد المعتمد منذ عام 2015. كما نظر الوفد في التقدم المحرز وتحقيق الأهداف والمسؤوليات والوظائف والمخصصات والمخاطر المتكبدة. واعتبر الوفد أن هذا الاعتماد سيُتيح تلبية الاحتياجات الفورية القصيرة الأجل للمنظمة. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات التي من شأنها أن توفر رؤية أكثر اكتمالاً لمزايا هذه التعديلات ومساوئها.

268. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه عند استعراض التعديلات، أخذ في الاعتبار الأهداف الرئيسية لإدارة الاستثمار التي وافقت عليها الدول الأعضاء في سياسة الويو الاستثمارية التي، من حيث الأهمية، تمثل المحافظة على رأس المال، والسيولة، وضمان معدل العائد الذي يتسق مع الأولويتين الأوليين. وأشار الوفد إلى أن الأمانة اقترحت، من بين التعديلات، تخصيص ما يصل إلى 35 بالمائة من الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للسندات ذات العائد المرتفع. وأفاد بأن معظم المؤسسات المالية الدولية خصصت 10 بالمائة فقط لهذه الأنواع من الاستثمارات. ولهذا السبب تساءل الوفد عما إذا

كان ينبغي اتباع نهج أكثر تحفظاً. وأعرب الوفد عن اهتمامه بآراء الدول الأعضاء الأخرى بشأن التعديلات المختلفة، ورأى أن التغييرات في سياسة الاستثمار هي مسائل معقدة تستحق مزيداً من الدراسة. ولذلك طلب الوفد الإبقاء على هذا البند من جدول الأعمال مفتوحاً لإجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه التعديلات خلال الأسبوع.

269. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للملاحظات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة. كما أعرب عن تأييده لاعتماد هذه الوثيقة من قبل اللجنة خلال الدورة السادسة والعشرين، وشعر بالاطمئنان إلى أن جميع الإجابات التي لا تزال معلقة يمكن حلها بصورة مرضية لجميع الوفود.

270. وأفاد وفد كندا أنه يدرك أن هذه التنقيحات تستند إلى حد كبير إلى دراسة إدارة الأصول والخصوم. وتساءل عما إذا كان من الممكن أو من العملي أن يتم الحصول على النتائج الرئيسية للدراسة ربما في سبتمبر، لأنها تتعلق بالتعديلات قيد الاستعراض. وذكر الوفد أن الوثيقة، كتحديث، تشير إلى تعيين وديع عالمي. وتساءل الوفد عن عملية طلب تقديم العروض بشأن هوية الوديع العالمي، كما تساءل عما إذا كان مستشارو الاستثمار هم نفس الشركات التي تم اختيارها في عملية سابقة أو مختلفين (تفهم أنهم قد يكونوا كذلك). وفيما يتعلق بالفقرة 21، بشأن السياسة والنقد الأساسي، رحب الوفد بالإيضاحات المتعلقة بالآثار العملية المترتبة على الفترة الممتدة لخمس سنوات كهدف استثماري، وتساءل عما إذا كان من رأي الأمانة ومستشار الاستثمار أن ذلك يعود إلى أن مدة الخمس سنوات من المرحح أن تسمح للويو بتعويض أو إدارة التكاليف المرتبطة بالاستثمارات التي يمكن تحقيقها خلال فترات أقصر. وأضاف الوفد أنه من المحتمل أن يكون لديه سؤال مماثل للسؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة بشأن نسبة الاستثمارات التي ستتم في السندات ذات العائد المرتفع. وأعرب الوفد عن تقديره لأي توضيح بشأن ما إذا كان ذلك يتعلق ببيئة الاستثمار الصعبة التي تعمل فيها الويو وربما وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في جنيف، وإذا كان الرقم 35 بالمائة يمثل مجموع الخيارات.

271. وأبدت الأمانة رغبتها في التعليق على الأسئلة المطروحة. وردا على سؤال وفد المجموعة باء بشأن كيفية اتخاذ القرار بشأن المقترحات، ردت الأمانة بأن المنظمة قد أنجزت دراسة إدارة الأصول والخصوم وأجرت محاكاة للمخاطر/العائد على أساس فئات الأصول المؤهلة المدرجة في سياسة الاستثمار، من أجل تحديد التوزيع الأمثل للأصول الذي سيشكل الأساس لاستراتيجية استثمار من شأنها أن توفر أفضل احتمال لتحقيق أهداف الاستثمار. وأفادت أن استراتيجية الاستثمار، التي هي نتيجة لمحاكاة المخاطر/العائد، تتطلب مرونة أكبر من تلك المنصوص عليها في السياسة الحالية بشأن الاستثمارات. وبالتالي، فإن التعديلات المقترحة، هي التي يجري إدخالها خصيصاً لمعالجة هذه القيود في السياسة الحالية. كما أفادت الأمانة أن النية هي مواصلة توفير الوسائل اللازمة لدعم نتائج عملية الاستثمار التي تم الاضطلاع بها وتحقيق الأهداف الاستثمارية للمنظمة. وردا على سؤال وفد المكسيك بشأن مزيد من التفاصيل عن مزايا هذه التعديلات ومساوئها، أوضحت الأمانة أنه سيكون للتعديلات المزايا التالية: في الأساس، ستكمل السياسة الحالية المتعلقة بالاستثمارات من خلال توفير ولاية محددة تحديداً جيداً فيما يتعلق بأهداف صندوق النقد. ويبدو أن التعديلات ستخفف من سياسة الاستثمار عن طريق الحد من المخاطر. وقد انعكس ذلك من خلال إزالة فئات الأصول التي اعتبرت غير ملائمة لمخاطر المنظمة. وكما سبق أن ذكرته الأمانة، يتعلق ذلك بصناديق التحوط والخيارات العقارية المباشرة. وإدخال قيود على الطرف المقابل الواحد، وتم القضاء على خطر تركيز الاستثمارات لدى طرف معين. كما تم تحسين التنوع، مما يقلل من مخاطر الحافظة. وانعكس ذلك في إدراج الصناديق العقارية التي كانت صناديق مجمعة للاستثمارات العقارية والقروض العليا وسندات الأسواق الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات لتبسيط السياسة من خلال تقديم عرض مقيم للتصنيفات الائتمانية إلى درجات استثمارية وعائد مرتفع. وتم تحديث التخطيط ليتماشى مع الأهداف العامة للمنظمة. وفي السياسة، هناك جدول في نهاية كل قسم يظهر التصنيفات الائتمانية. وهذا هو المكان الذي تم فيه تبسيط التخطيط وتصنيفه إلى درجات استثمارية وعائد مرتفع. وفيما يتعلق بالنقد الاستراتيجي، كان الهدف هو تحقيق تغطية بنسبة 90 بالمائة من الالتزامات الأساسية على مدار فترة زمنية مدتها 20 سنة وعائد بنسبة 2 بالمائة. وأدرجت هذه التفاصيل الآن ضمن التنقيحات التي أدخلت على سياسة الاستثمار. وأدخلت جميع التعديلات لمعالجة الأهداف الاستثمارية على وجه التحديد وتوفير الموارد والمرونة لدعم الاحتمال الواقعي لتحقيق هذه الأهداف المقترحة

بمشورة من مستشاري الاستثمار في المنظمة ودون أي عيب محدد يجري إدخاله كجزء من التعديلات المقترحة. وفيما يتعلق بالنقاط التي أثارها وفد الولايات المتحدة، طُرح سؤال حول الحيازات البالغة 35 بالمائة في السندات ذات العائد المرتفع والتي جاءت في أحد التعديلات. وأوضحت الأمانة مرة أخرى أنها نظرت في نتائج دراسة إدارة الأصول والخصوم وساعدت في تحديد الأهداف سواء النقد الأساسي أو النقد الاستراتيجي كجزء من عملية الاستثمار التي جرت في وقت سابق من العام عندما جرى العمل مع مستشاري الاستثمار في المنظمة. وأظهرت هذه العملية أن هناك حاجة إلى السندات ذات العائد المرتفع من أجل توفير الاحتمال الواقعي المتمثل في الوصول الفعلي إلى الأهداف الاستثمارية للمنظمة. وفيما يتعلق بالنقد الاستراتيجي، وبالنظر إلى المخاطر/العائد، لاسيما بالنظر إلى أن المنظمة تستثمر في البنوك السويسرية، فإن السندات ذات العائد المرتفع توفر مستوى مقبولا من التقلبات بالنسبة للمنظمة. وإذا لم تكن هناك استثمارات في السندات ذات العائد المرتفع، فإن الاستراتيجية البديلة تتمثل في اقتصر فئات الأصول المتعلقة بالنقد الاستراتيجي على تلك التي تندرج ضمن درجة الاستثمار. وذكرت الأمانة أن ذلك سيضيف إلى الأمانة مزيدا من التقلبات نظرا لضرورة وجود مستوى أعلى من الاستثمار في الأسهم والعقارات. وفيما يتعلق بالنقد الأساسي، استطرقت الأمانة أنه بالنظر إلى المخاطر/العائد مرة أخرى، وأن الاستثمارات بالفرنك السويسري والوسائل المجمع، فإن السندات ذات العائد المرتفع توفر مستوى مقبولا من التقلبات بالنسبة للمنظمة. وبهذه السندات، هناك احتمال أكبر للنجاح في تحقيق عائد إيجابي على مدى أفق زمني مدته خمس سنوات. وأوضحت الأمانة أنه إذا أرادت المنظمة أن تقتصر على فئات أصول الدرجة الاستثمارية فقط، فإنه يتعين اتباع استراتيجية بديلة، ومع هذه الاستراتيجية البديلة، سيكون احتمال الفشل في تحقيق عائد إيجابي على مدار خمس سنوات حوالي ثلاث مرات أعلى. وهذا يعني الانتقال من احتمال تحقيق عائد سلبي بنسبة 10.1 بالمائة إلى حوالي 27 بالمائة على مدار فترة خمس سنوات. ثم تناولت الأمانة الأسئلة التي طرحها وفد كندا وأوضحت أن أهداف المنظمة واستراتيجيتها تستند إلى حد كبير إلى نتائج دراسة إدارة الأصول والخصوم. وكما ذكر آتفا، فقد أُنجرت هذه الدراسة في عام 2016، وقُدمت للمستشارين الاستثماريين في المنظمة. وفي إطار تلك الدراسة، تم النظر في سيناريوهات مختلفة وتم دراسة مستويات إضافية من التمويل النقدي الاستراتيجي. كما تم النظر في مستويات مختلفة من التغطية: بنسبة 70 بالمائة أو تغطية بنسبة 80 بالمائة أو تغطية بنسبة 100 بالمائة للالتزام الأساسي. ونظر المستشارون في هذه الدراسة وساعدوا اللجنة الاستشارية المعنية بالاستثمارات على تحديد الأهداف الاستثمارية وأفق الاستثمار بالنسبة للصناديق الاستراتيجية وكذلك بالنسبة لأموال النقد الأساسي. واستطرقت الأمانة بأنه تم استكمال طلب تقديم العروض الخاص بالمصرف الوديع العالمي في وقت سابق من هذا العام، وأوصي بالمصرف الوديع. وأعربت الأمانة عن توقعها بأن يتم الانتهاء من هذه العملية بحلول نهاية الأسبوع المقبل، حيث سيكون بوسعها تقديم تفاصيل فقط عن اسم المصرف الوديع. وأثير سؤال عن اسم مستشاري الاستثمار. وبنفس الطريقة التي أتبع في عملية المصرف الوديع، كان هناك طلب لتقديم عروض في أواخر السنة السابقة بالنسبة للمستشارين. وتم تعيين شركة تسمى إم بي إس كابتال الاستشارية نتيجة لهذه العملية، وهي شركة ذات سمعة رائجة وعملت في هذا المجال لمدة 25 عاما تقريبا. كما عملت هذه الشركة مع منظمات مثل منظمة التجارة العالمية، حيث لا تزال تعمل معها. كما عملت شركة "إم بي إس كابتال" على تقديم خدماتها إلى اتحاد النقل الجوي الدولي لمدة 25 عاما، وعملت مرة أخرى مع صندوق المعاشات التقاعدية، وتم تمديد هذا التكليف عدة مرات. كما عملت الشركة مع جامعة جنيف. وكان لديها ما مجموعه حوالي 25 عميلا، وما يقرب من 30 مليار فرنك سويسري تحت مشورتها. وذكرت الأمانة أنه لم يتم تعيين زاندرس (Zanders) ولكنها ساعدت في البداية في وضع سياسة الاستثمار. وفيما يتعلق بسؤال يتعلق بمحتويات الفقرة 21، الآثار العملية المترتبة على هذا الأفق المتداول لمدة خمس سنوات بالنسبة للنقد الأساسي، ذكرت الأمانة أن ذلك لا يتعلق إلا بالنقد الأساسي، وليس بالنقد التشغيلي. وستجرى الاستثمارات النقدية التشغيلية لفترات تصل إلى سنة واحدة، وبالتالي فإن السنوات الخمس لا تنطبق على النقد التشغيلي. ويوصى بفترة استثمار خمسية بالنسبة للنقد الأساسي نتيجة لعملية الاستثمار التي اضطلعت بها المنظمة في وقت سابق من هذا العام. ولا توجد حاليا احتياجات محددة لهذا النقد على مدار السنوات الخمس المقبلة. وذكرت أنه من الصعب جدا تحقيق هدف الحفاظ على رأس المال على مدار آفاق زمنية أقصر. وأدى ذلك إلى عودة الأمانة إلى المقارنة التي تجري مع المؤسسات الأخرى التي تقتصر هذه الحيازات على حوالي 10 بالمائة. وفي هذا الصدد، وأوضحت الأمانة أنه من الصعب جدا تفسير سبب قصر بعض المؤسسات لهذه الحيازات على 10

بالمائة عندما تطلب 35 بالمائة. وأفادت بأن هناك تفسيرات محتملة ومن المؤكد أن جزءاً كبيراً يتوقف على العملة التي تستثمرها المؤسسة. كما أشارت الأمانة إلى أن الويبو هي منظمة قائمة على الفرنك السويسري، وأن الفائض النقدي يظل بالفرنك السويسري. وشددت الأمانة على صعوبة الحصول على عوائد إيجابية على الفرنك السويسري. وهذا يعني أن المنظمة اضطرت إلى المضي قدماً على طول محور المخاطر الذي يفسر النظر في فئات الأصول الأخرى. وعند مقارنة الويبو مع المؤسسات الأخرى، من المهم معرفة ماهية الأهداف الاستثمارية للمؤسسات الأخرى، وكذلك ماهية الأصول الأخرى التي يُسمح لها بالاستثمار فيها. وأبدت الأمانة رغبتها في التخلي عن خيار تبني صناديق التحوط حيث اعتبرت أنها استثمارات عالية المخاطر. وذكرت أن ينطبق الشيء نفسه على الاستثمارات العقارية المباشرة لأنه لا يمكن احتواء مستوى مناسب من التنوع مع الأموال المتاحة للويبو. وعند مقارنة الويبو مع المؤسسات الأخرى، من المهم أخذ صورة المؤسسات الأخرى في الاعتبار: عملتها الأساسية وأهدافها وماهية الأصول الأخرى المسموح بها، وكذلك ماهية الأموال المتاحة لها.

272. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تقديره لردود الأمانة على أسئلته. وأعرب عن رغبته في أن يذكر على نحو قياسي، أنه سيعيد البيانات إلى رأس المال، وأعرب عن رغبته في أن يظل هذا البند من جدول الأعمال مفتوحاً.

273. وأعلن الرئيس أن البند سيظل مفتوحاً في انتظار الوقت اللازم لإجراء المشاورات المطلوبة. وعند عودته إلى هذا البند، تسأل الرئيس عما إذا كانت هناك أية أسئلة أو ملاحظات أخرى.

274. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تقديره للمعلومات التي قدمتها الأمانة بشأن التعديلات التي أدخلت على سياسة الاستثمار. وعقب مشاورات أجريت مع عاصمته، أعرب الوفد عن استعداده للنظر في القرار المقترح بشأن التعديلات التي أدخلت على سياسة الاستثمار، حيث أنه يدرك أن هذه التعديلات تتطلب التنفيذ في الوقت المناسب لضمان أن الويبو لديها سياسة استثمارية فعالة من حيث التكلفة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في الإحاطة علماً بأنه يمكن إدخال مزيد من التحسينات على سياسة الاستثمارات من حيث إدارة المخاطر والرقابة، كما أعرب عن تطلعه إلى مواصلة المشاركة مع الأمانة بشأن شواغلها.

275. وشرع الرئيس في قراءة مشروع القرار الموصى به للجمعيات بشأن التعديلات المقترحة على سياسات الاستثمار، الوثيقة WO/PBC/26/4 Rev. وبعد أن لاحظ الرئيس عدم وجود اعتراضات، أعلن الرئيس اعتماد القرار المقترح.

276. أوصت لجنة البرنامج والميزانية بأن توافق جمعيات الويبو، كل فيما يعينها، على التعديلات التي أدخلت على سياسة الاستثمارات (الوثيقة WO/PBC/26/4 Rev.).

البند 7 التعديلات المقترحة إدخالها على النظام المالي ولائحته بما في ذلك تعديلات على إطار المشتريات

277. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/26/5.

278. عرضت الرئيس البند، وأشارت إلى أن الوثيقة تتضمن مقترحات بإدخال تعديلات في قسمين. ويتضمن القسم الأول منها تعديلات على النظام المالي ولائحته ذات الصلة بنظام الشراء ولائحته في المنظمة، في حين يتضمن الثاني تعديلات على الأنظمة واللوائح الأخرى. وأعطت الرئيس الكلمة للأمانة لعرض الوثيقة.

279. وأشارت الأمانة إلى أن لجنة التنسيق أوصت في دورتها لعام 2016 بأن تستعرض شعبة الرقابة الداخلية سياسات الويبو وإجراءاتها المتعلقة بالمشتريات من أجل تقديم الاستنتاجات أو التوصيات اللاحقة إلى لجنة الميزانية لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وتم إنشاء فريق عامل في الأمانة لصياغة اقتراحات لمعالجة التوصية ووضع معايير لها مقارنة بأفضل الممارسات والمنظمات الدولية الأخرى. وتمثلت المقترحات في تحديد الفجوات المحتملة في عملية الشراء ومعالجتها وتعزيز الضوابط وتوضيح الأدوار والمسؤوليات في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشتريات، واستعراض وتعزيز الإطار التنظيمي. وقدم الفريق العامل

مقترحاته لتستعرضها شعبة الرقابة الداخلية التي قدمت تعليقاتها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وكذلك إلى رئيسي الجمعية العامة ولجنة التنسيق. وقبلت الأمانة جميع التعليقات التي قدمتها شعبة الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وانعكست التعليقات إما في النص المراجع المقترح أو في الإصدارات الإدارية الأقل مستوى مثل التعليمات المكتبية والكتيبات وما إلى ذلك. ومن شأن التغييرات المقترحة أن تعزز نموذج التفويض لسلطة الشراء بدءاً من المدير العام إلى المسؤول الرفيع المستوى المكلف بالمشتريات ومدير المشتريات، وتنشئ ثلاثة أنواع من عمليات الشراء، وتشتترط إشراك لجنة استعراض العقود في حالات تطبيق إجراءات بديلة تتجاوز أي عتبة محددة، وتيسر عملية الشراء والتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى من خلال تسريع عمليات الموافقة، وكذلك من شأنها تعزيز سرية عملية اختيار المندوبين. وبالإضافة إلى التعديلات المتعلقة بالمشتريات، كما ذكرت الرئيس، وتمشيا مع الممارسة التي تتبعها الأمانة في الإبقاء على النظام المالي ولأئحته خاضعا للمراجعة المنتظمة، اقترحت الأمانة تعديلات أخرى توجد مفصلة في المرفق الثاني بالوثيقة. وتناولت هذه التعديلات، أولاً، موضوع الإبلاغ. وقد تم تحديد عدد من التداخلات والازدواجية في التقارير المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن المعلومات المتعلقة بالبرامج والميزانية والمعلومات المالية. ولذلك تم اقتراح تعديلات لتبسيط المعلومات المقدمة وتقليلا لازدواجية إلى أدنى حد ممكن، ولكن الأمانة شددت كذلك على عدم ضياع المعلومات المقدمة للدول الأعضاء. وسيتم عرض المعلومات التي تقدم مرة كل سنتين والواردة حالياً في تقرير الإدارة المالية في التقرير المناسب مع أخذ ما يلي في الاعتبار، يُقترح تقديم تقرير الميزانية عن النواحي المالية المقدم على أساس استحقاق معدل في صيغة معززة من التقرير الثاني لأداء البرنامج للشئانية، أي تقرير البرنامج والإدارة المالية للشئانية. وسيستمر تقديم المعلومات المحاسبية المقدمة على أساس استحقاق كامل وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البيانات المالية السنوية للسنة الثانية من الشئانية. وكذلك تم اقتراح تعديلات لمعالجة الحاجة إلى تصحيح أوجه عدم الدقة أو تقديم توضيحات في صياغة الأنظمة أو اللوائح التي أصبحت واضحة نتيجة للتطبيق العملي للنظام المالي ولأئحته داخل الأمانة وكذلك لضمان الاتساق في التعاريف والإشارات إلى السياسات التي وافقت عليها الدول الأعضاء مباشرة حيثما كان ذلك مناسباً. ولم يتم اقتراح أي تغيير على مضمون هذه الأخيرة، ولم تعترم الأمانة، من خلال هذه التعديلات، إحداث أي تغيير في مضمون التعريف.

280. وشكر وفد الصين الأمانة على التعديلات التي أدخلت على النظام المالي ولأئحته، وأشار إلى أن الهدف هو زيادة شفافية عملية الشراء. ورحب الوفد بذلك. وفيما يتعلق بالمسؤول الرفيع المستوى المكلف بالمشتريات، كان لدى الوفد جانبان يحتاجان إلى بعض التوضيح من الأمانة. أولاً، أبدى رغبته في معرفة كيفية اختيار هذا الموظف. وثانياً، طلب إيضاحاً بشأن كيفية ضمان رصد هذا المسؤول ومساءلته. ورأى الوفد أن هاتين النقطتين مهمتان للغاية لضمان بذل العناية الواجبة من جانب المسؤول الرفيع المستوى المكلف بالمشتريات، ولم ينعكس هذان الجانبان في التعديلات.

281. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة PBC/26/5 بشأن التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي ولأئحته، بما في ذلك تعديلات على إطار المشتريات. وأيد الوفد التعديلات المقترحة المتعلقة بإطار المشتريات لأن هذه التعديلات تحسّن المبادئ العامة من خلال توضيحها هي والمسؤوليات المندرجة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشتريات. وفيما يتعلق بالنظم واللوائح المالية الأخرى، أشار الوفد إلى أنه يحتاج إلى مزيد من المناقشة بشأن التعديلات المقترحة.

282. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة PBC/26/5 بشأن التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي ولأئحته بما في ذلك تعديلات على إطار المشتريات. وأعربت المجموعة عن دعمها للتعديلات المقترحة، ورأت أن هذه التعديلات يمكن أن تحسّن المبادئ العامة وتوضح المسؤوليات في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشتريات.

283. وشكر وفد المكسيك الأمانة على الوثيقة WO/PBC/26/5 المتعلقة بالتعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي للويبو ولأئحته بما في ذلك المشتريات. وأشار الوفد إلى قائمة الأنظمة واللوائح على النحو المقترح تعديله في

الوثيقة WO/PBC/26/5، وأبدى تأييده الكامل لهذه التعديلات المقترحة. وأبرز الوفد أيضا أهمية عرض التقارير الدورية استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

284. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة لتعزيز عملية الشراء في الويبو من خلال التغييرات المقترحة إدخالها على النظام المالي ولائحتها في ذلك تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وفيما يتعلق بتغيير القاعدة 12.105، طلب الوفد توضيحات عما إذا كان يجب على المسؤول الرفيع المستوى المكلف بالمشتريات أن ينشئ لجنة لاستعراض العقود تراجع جميع إجراءات الشراء بصرف النظر عن مبلغ المعاملة المالية، أو تراجع فقط المعاملات التي تتجاوز مبلغا معيناً. وطلب الوفد أيضا توضيحا عما إذا كانت اختصاصات لجنة استعراض العقود، استنادا إلى التغييرات التي أدخلت على القاعدة 18.105 بشأن الإجراءات البديلة، ستشمل دائما شرطا بأن تقدم اللجنة مشورة كتابية بشأن الإجراءات البديلة للمعاملات التي تزيد قيمتها على 150 000 فرنك سويسري في سنة. ورأى الوفد أنه ينبغي إدراج ذلك في نطاق اختصاصات لجنة استعراض العقود لكي يتعين على اللجنة تقديم مشورة مكتوبة إلى المسؤول الرفيع المستوى المكلف بالمشتريات بشأن الإجراءات البديلة. وأحاط الوفد علما بالتغييرات المقترحة إدخالها على رفع التقارير المالية وأراد التأكد من أن الدول الأعضاء ستظل قادرة على الوصول إلى جميع المعلومات المالية ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة شفافة كما هو الحال حاليا. وطلب من الأمانة أن تشرح أكثر الكيفية التي ستعمل بها هذه النظم واللوائح الجديدة لرفع التقارير المالية في الواقع العملي. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في اقتراح تغييرات على القواعد والأنظمة التالية: القاعدة 3.101 والقاعدة 2.102 (ط) والقاعدة 6.4 والقاعدة 3.101 (ن) على النحو التالي. وينبغي أن تعكس القاعدة 3.101 (هـ) تلك الموافقة من الجمعية العامة ومن الاتحادات، كل فيما يعنيه. وفيما يتعلق بالقاعدة 2.102 (ط)، طلب الوفد الإشارة إلى التمييز الواضح بين المصروفات المباشرة وغير المباشرة لكل اتحاد. ورأى الوفد أن هذا يحدث بالفعل، ولكنه يود أن يرى ذلك صراحة في الفقرة (ط). وفيما يتعلق بالقاعدة 6.4، أعرب الوفد عن رغبته في أن يرى انعكاسا مستمرا لحقيقة أن سياسة الاحتياطات تخضع للسلطة القانونية لكل اتحاد من الاتحادات. ومن ثم فإنه أعرب الوفد عن رغبته في الاحتفاظ بهذا العنصر من الصيغة الأصلية للقاعدة 6.4. وأدلى الوفد بنفس التعليق بشأن كيفية تعريف الأموال الاحتياطية في القاعدة 3.101 (ن)، وبالتالي اقترح أن تشير الفقرة 3.101 (ن) في التنقيح المقترح من الأمانة إلى أن الفوائض وصناديق رؤوس الأموال العاملة ليست خاصة باتحاد ما. ورأى الوفد أن هذه التعديلات على النظام المالي واسعة النطاق وتتطلب مزيدا من الدراسة قبل الموافقة عليها. ولذلك أوصى بتقديمها أيضا إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وطلب الوفد أن تقدم اللجنة رأيا بشأن كل تعديل ولماذا يُعتبر التعديل تحسنا أم لا من حيث الكفاءة والشفافية المالية. وينبغي تقديم آراء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى لجنة الميزانية المقبلة في سبتمبر للنظر فيها. ورأى الوفد أن هذه التعديلات تستحق دراسة شاملة من قبل لجنة الميزانية. وبعد الحصول على رأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن تلك التغييرات الأخرى، سيكون بمقدور الوفد فهم هذه التعديلات والنظر فيها على نحو أفضل. وفي هذا الوقت، أعرب الوفد عن استعداده للنظر في تعديلات المشتريات للموافقة عليها في لجنة الميزانية هذه.

285. وطلبت الرئيس من الوفد إرسال التعديلات المقترحة كتابة إلى الأمانة.

286. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على اقتراح تعديلات على النظام المالي ولائحته. وتوقع الوفد منع الازدواجية في التقارير المالية واتساق تقارير الأداء المالي من خلال تنفيذ التعديلات المقترحة. وفيما يتعلق بنظام المشتريات في الويبو، رأى الوفد أنه بقدر أهمية تحقيق الشفافية والسرية في النظام، فإنه من الضروري أيضا الرصد المتسق لنظام المشتريات.

287. وشكر وفد كندا الأمانة على إعداد التعديلات المقترحة. وكان لدى الوفد بعض الأسئلة: أولا، فيما يتعلق بالاقتراح المتعلق بالقاعدة المرجعة 18.105 (أ). وأشار الوفد إلى أنه يدرك أن هذه قاعدة. ومع ذلك أعرب عن رغبته في أن يقترح شيئا يتفق مع التفسير الوارد في العمود الأيمن في المرفق 1 صفحة 5 بجوار القاعدة 18.105. وكان هناك تفسير حول العمود الأيمن الذي ستقدم بموجبه لجنة استعراض العقود المشورة قبل صدور قرار المسؤول الرفيع المستوى المكلف بالمشتريات.

وبغية التأكد من أن التسلسل واضح قدر الممكن اقترح الوفد إضافة مفهوم "قبل" في لغة القاعدة نفسها التي سنتص حينها على ما يلي: "تقدم لجنة استعراض العقود المشورة الخطية المسبقة" وما إلى ذلك، بدون أي تغييرات أخرى. وفيما يتعلق بالتغييرات المقترحة على رفع التقارير المنصوص عليها في القاعدة 14.2، أعرب الوفد عن رغبته في فهم هذا الأمر بشكل أكثر تحديداً، وسأل عما إذا كان من شأن ذلك، في حالة افتراض الموافقة على هذه التغييرات قبل سنتين، أن يعني في الدورة 25 من لجنة الميزانية أن الوثيقتين 25/7 و25/11، أي تقرير أداء البرنامج وتقرير الإدارة المالية، سيكونان وثيقة واحدة؟

288. وأيد وفد باكستان مداخلة وفد الصين الموقر. وأيد أيضاً اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالتماس رأي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإعادة النظر في هذه الوثيقة في الدورة المقبلة للجنة الميزانية.

289. وأيد وفد أستراليا التنقيحات المقترحة على عمليات الشراء في الويبو والتي توضح الأدوار والمسؤوليات في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشتريات وتعكس عموماً أفضل الممارسات المتبعة في الأمم المتحدة. ورأى الوفد أن التعديلات المقترحة أعقبت عملية تنقيح دقيقة ومتعددة المستويات.

290. وشكر وفد فرنسا الأمانة على التعديلات المقترحة إدخالها على النظام المالي ولأتمته. وأعرب الوفد عن ارتياحه للتغييرات المقترحة فيما يتعلق بنظام المشتريات، وأعرب عن رغبته في التشديد على أهمية التعديلات المقترحة فيما يتعلق بإعداد تقارير منتظمة لاطلاع الدول الأعضاء على الإدارة الجيدة والتنفيذ الجيد للميزانية. وأعرب الوفد أيضاً عن ارتياحه للاقتراحات الأخرى المقدمة، ولا سيما الاقتراحات المقترحة بشأن القاعدة 3.101 في الفقرتين (هـ) و(ن)، والتي اعتبرها الوفد تتحرك نحو التبسيط وتحسين الامتثال وتعزز أيضاً وحدة المنظمة التي تنشدها فرنسا بشدة. واستفسر الوفد عن الطريقة التي يمكن أن يقترح بها تعديلات أخرى على النظام المالي ولأتمته على نفس المنوال وبنفس القصد.

291. وكان لدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة أخرى يريد أن يضعها في السجل ويسعى أيضاً إلى إجراء تغييرات عليها. وعلى غرار القاعدة 4.4 التي تنص على التسديد الملائم لأي قروض مأخوذة من صندوق رأس المال العامل لتمويل اعتمادات الميزانية، أعرب وفد الولايات المتحدة عن رغبته في اقتراح حكم جديد على غرار القاعدة 4.4 يوضح أن السلف المقدمة من الأموال الاحتياطية لتغطية العجز في أي اتحاد يجب أن تُسدد إلى الصناديق الاحتياطية في أقرب وقت ممكن وإلى الحد الذي يكون فيه الدخل متاحاً لذلك الغرض. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الأمانة ترغب في أن تقدم هذه لها خطياً.

292. وأعطت الرئيس الكلمة إلى الأمانة للرد على الأسئلة.

293. وأشارت الأمانة إلى رغبته في الرد من جزأين. وأنها ستعالج أولاً الجوانب المتصلة بالمشتريات مع مدير شعبة المشتريات والسفر، ثم الجزء المالي مع المراقب المالي. وأشارت الأمانة إلى أن مقترحات الشراء، كما أشار إلى ذلك وفد أستراليا الموقر، مرت بعملية صارمة للغاية، مع مدخلات من الفريق الذي شكل داخل الأمانة لاستعراض القواعد، فضلاً عن إجراء استعراض من جانب شعبة الرقابة الداخلية وأخيراً من جانب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ولذلك فإن ما شاهدته الدول الأعضاء أمامها من عملية دقيقة جداً. وشكرت الأمانة الوفود التي أبدت تأييدها للتغييرات التي من شأنها أن تؤدي إلى وضع إطار تنظيمي أقوى بكثير. وفيما يتعلق باختيار المسؤول الرفيع المستوى المكلف بالمشتريات، فقد قام المدير العام بتسميته. وهذه ليست مجرد تسمية بل تفويض حقيقي للسلطة والمسؤولية، وهو أمر جديد ومستوحى من نموذج التفويض من المدير العام إلى المراقب المالي ويكرره. والقصد هو أن يقوم المسؤول الرفيع المستوى للمشتريات، وهو حالياً السيد أمبي سوندارام، بتفويض المسؤولية والمسألة إلى مدير المشتريات. وتعتبر المسألة التي أثارها الصين والمكسيك بشأن الرصد والمسألة مهمة جداً. ولدى المنظمة أدوات مختلفة للقيام بالرصد والإبلاغ. وهناك تقرير سنوي عن أنشطة الشراء، وبالطبع هناك محاضر لجنة استعراض العقود التي اعتمدت أي حالة شراء تتجاوز عتبة معينة. وسيتم توسيع نطاق هذه الولاية، لأنها ستوافق أيضاً على بدائل للعملية التنافسية تتجاوز عتبات معينة، وهو ما ستعكسه محاضر لجنة استعراض

العقود. ومن بين الاقتراحات المقدمة من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إدراج هذه وتبسيط الضوء عليها في تقرير المشتريات السنوي، وهو ما تم بالفعل، إلى جانب حالات الاستثناء المختلفة للمنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضا استعراض جميع الحالات من خلال مختلف عمليات المراجعة إما من المراجعة الداخلية للحسابات أو المراجعة الخارجية للحسابات. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه المندوب الموقر من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن العتبة، أكدت الأمانة أن جميع عمليات الشراء البديلة ستذهب إلى لجنة استعراض العقود فوق عتبة معينة. وبلغت هذه العتبة 150 000 فرنك سويسري، على النحو المبين في التعليمات المكتوبة التي صيغت بالفعل. ويمكن الاطلاع على ذلك أيضا في القاعدتين 12.105 و 18.105 حيث تنص بوضوح على أن تقدم لجنة استعراض العقود مشورة خطية إلى المسؤول الرفيع المستوى المكلف بالمشتريات بشأن إجراءات الشراء البديلة. وردا على سؤال مندوب كندا بشأن إضافة مفهوم مشورة خطية "مسبقة" في القاعدة 18.105، لم تر الأمانة أي مشكلة في الاقتراح لأن هذه هي الممارسة التي تتم في الواقع، نظرا للاستعراض المستمر من السلطة المسؤولة عن القضية والقرار النهائي من قبل المسؤول الرفيع المستوى المكلف بالمشتريات. وأشارت الأمانة إلى أنها ستتابع المناقشات مع وفد كندا. وتناولت الأمانة الجزء الثاني من التغييرات المتعلقة بالنظام المالي الآخر ولائحته، الذي لا يتصل بالمشتريات، وأحاطت الأمانة علما بالتعليقات التي قدمت، وأشارت إلى أنها ستنتظر بشغف معلومات مكتوبة عن القواعد أو الأنظمة التي ترغب الدول الأعضاء بالتحديد في تغييرها وكيفية تغييرها. وبمجرد تلقي هذه التعليقات، يمكن تقديم إجابة أكثر تنسيقا واستنارة. وأحاطت الأمانة علما أيضا بطلب الحصول على استعراض اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قبل دورة سبتمبر. وأشارت إلى أنه نظرا لعدم حضور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في الاجتماع، سيكون من دواعي سرورها أن تمرر الطلب إلى رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ولكنها لا تستطيع الالتزام بالإطار الزمني الذي ستتمكن فيه من تقديم استعراضها. وأشارت الأمانة إلى أنه لن تُعقد أي دورة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قبل اجتماع لجنة الميزانية في سبتمبر، ولكنها ستبلغ بالتأكيد رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بطلب لجنة الميزانية وستحاول الحصول منه على إطار زمني يمكنهم القيام فيه بذلك.

294. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لردود الأمانة. وأبدى رغبته في توضيح نقطة أثارها في محاولة للحصول على مزيد من المعلومات بشأن التغييرات على القاعدة 18.105 بشأن الإجراءات البديلة. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على تأكيد بأن اختصاصات لجنة استعراض العقود ستشمل دائما اشتراط تقديمها للمشورة بشأن الإجراءات البديلة.

295. وأكدت الأمانة أن نطاق مسؤولية لجنة استعراض العقود سيتضمن أن تكون مسؤولة عن الموافقة على أي إجراء بديل يتجاوز العتبة المذكورة. وسوف يُنص على ذلك صراحة في ولايتها.

296. وشكرت الرئيس الأمانة والوفود المعنية على مساهماتها في مشروع قرار مراجع تم توزيعه للنظر فيه وتلاص القرار المراجع.

297. واستفسر وفد فرنسا عن آخر موعد لإبداء تعليقات بشأن التعديلات المقترحة.

298. وأعرب وفد باكستان عن تقديره لعرض الأمانة للوثيقة وأشار إلى أنه يتوقع أن تكفل التغييرات ولوائح المشتريات زيادة الشفافية والكفاءة في عملية الشراء. كما كرر مرة أخرى تأييده للنظام المالي للويبو الذي ستستعرضه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ثم يعاد تقديمه مرة أخرى في سبتمبر.

299. وإدراكا من الأمانة لأنها مطالبة بالرجوع باقتراح مراجع للتعديلات لتقديمه للدورة المقبلة للجنة الميزانية، التي ستبدأ في 11 سبتمبر، أشارت إلى أنه ينبغي نشر الوثائق من الناحية الفنية في الأسبوع المقبل. وبناء على ذلك، ستحتاج الأمانة إلى أن يتم تقديم المعلومات والتعليقات والطلبات الإضافية الواردة من الدول الأعضاء في موعد أقصاه الأسبوع المقبل حتى تتمكن من النظر فيها من أجل تنقيح مشروع الاقتراح.

300. وشكرت الرئيسة الأمانة على هذا التوضيح، وأشارت إلى أنه يتعين على الوفود الراغبة في إرسال المقترحات أن تفعل ذلك الأسبوع المقبل. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى بشأن الكلمة، أكدت الرئيسة أن الاجتماع يمكن أن يمضي قدما في اعتماد القرار الذي تم تلاوته توا. وتم اعتماد القرار المتعلق بالبند 7 من جدول الأعمال.

301. إن لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية):

"1" أوصت الجمعية العامة لليوبو بالموافقة على المادة 11.5 بصيغتها المعدلة المبينة في المرفق الأول للوثيقة WO/PBC/26/5.

"2" وأحاطت علماً بما يلي: "1" التعديلات المدخلة على القواعد 12.105، و17.105، و18.105، و19.105، و26.105، و27.105 من اللائحة؛ "2" وحذف القواعد 13.105، و16.105، و21.105، و23.105 من اللائحة؛ "3" وإدخال القاعدة الجديدة المقترحة 17.105 (ثانياً)، على النحو المبين في المرفق الأول للوثيقة WO/PBC/26/5.

"3" وأحاطت علماً بالتعديلات المقترحة على النظام المالي ولأختمه في المرفق الثاني للوثيقة WO/PBC/26/5 والتست من الأمانة أن تقدم مشروع نص مراجع لهذه التعديلات إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية (PBC/27)، مع مراعاة التعليقات التي تقدمها الدول الأعضاء.

"4" والتست من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تستعرض التعديلات المشار إليها في البند 3 أعلاه، وتقديم رأيها بشأنها إلى الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية (PBC/27).

البند 8 التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

302. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/26/6.

303. وافتتحت الرئيسة البند 8 المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، موضحة أن هذا البند تابع القرار الذي اتخذ في الدورة الأخيرة للجنة الميزانية، وأن الوثيقة WO/PBC/26/6 قدمت التحديث المقدم من الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بشأن طريق المضي قدما.

304. وأوضحت الأمانة أن هذه الوثيقة قد أعدت عقب القرار الذي اتخذته لجنة الميزانية في دورتها الخامسة والعشرين بأن تواصل الأمانة المشاركة في الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الذي أنشأته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وتواصل رصد المقترحات المحددة التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والسبعين. وخلال عام 2016، ركز الفريق العامل على مواصلة عمله بشأن كل توصية من التوصيات الثماني التي سبق أن قدمها إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين. وتم تقديم تقرير عن هذا العمل إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وفي فبراير 2017، قدمت اليوبو عرضا تقديميا إلى الفريق العامل يستند إلى حد كبير إلى العمل الذي قام به فريق عامل في منظمة التجارة العالمية. وتضمن العرض التوصيات الرئيسية التي قدمها الفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية. وبعد ذلك قدم ممثل منظمة التجارة العالمية الذي حضر هذه الدورة بصفة مراقب مزيدا من التفاصيل عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية وعن أن أمانة منظمة التجارة العالمية قد طلب منها إعداد خطة استراتيجية على أساس هذا العمل لتقديمها إلى لجنة الميزانية والمالية والإدارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ونتيجة لذلك، أصبحت إعادة النظر في تصميم خطة التأمين الصحي وأهليتها الآن جزءا من خطة العمل للفترة المتبقية من ولاية الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة حتى عام 2018. وسيقدم الفريق العامل بعد ذلك تقريره إلى الجمعية

العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وقد وضع الفريق العامل خطة عمل شاملة للفترة المتبقية من ولايته، وكان من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى مقترحات محددة لاحتواء تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في المستقبل.

305. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وأيد القرار المقترح بأن تواصل الأمانة المشاركة في الفريق العامل التابع لشبكة المالية والميزانية والمعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وأن ترصد المقترحات المحددة التي سيقدّمها الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين. وواصلت المجموعة باء الاعتقاد بأن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لا تزال تشكل تحدياً كبيراً يتعين على الويبو أن تولي اهتماماً كبيراً لها وينبغي معالجتها بصورة تدريجية ولكن حاسمة. ولذلك، أعربت المجموعة عن رغبتها في طلب تقديم تقارير أكثر تفصيلاً عن التزامات الويبو المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ولا سيما فيما يتعلق بالجانب المالي إلى الدورات المقبلة وفي إطار الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة. وطلبت أيضاً من الأمانة النظر في تدابير ملموسة يمكن للويبو اتخاذها لإدراجها في تقرير التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المقبل المزمع تقديمه إلى الدورة 28 للجنة الميزانية.

306. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وقال إنه يؤيد القرار المقترح بمواصلة المشاركة في الفريق العامل التابع لشبكة المالية والميزانية المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

307. وأعرب وفد إسبانيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأضاف أن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، كما تم الإعراب عنه في الدورات السابقة للجنة، يُعد واحداً من التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمات الدولية، ومن ثم قرار لجنة الميزانية في العام الماضي بشأن تدابير ملموسة. وبالنسبة للوفد، فإن العمل من خلال الفريق العامل المشترك بين الوكالات مهم للغاية. ومع ذلك، رأى الوفد أيضاً أن الإجراءات المتبعة في اللجنة الخامسة بطيئة جداً وغالباً ما تكون مرهقة. وفي الواقع فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم تقبل الاقتراح الذي قدمته اللجنة الخامسة خلال السنة الماضية والذي كان يمثل زيادة في اشتراكات الدول الأعضاء، ولذلك لم يُتخذ أي قرار بشأنه في اللجنة الخامسة. ومن ثم طلب الوفد، كما فعل بالفعل في الدورة السابقة، مناقشة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة داخل لجنة الميزانية، وكذلك استمرار المشاركة النشطة في الفريق العامل. وأن يتم ذلك، أولاً، من وجهة نظر تمويله. وبالتالي أعرب الوفد عن رغبته في تحويل التقرير إلى تقرير سنوي شامل عالمي عن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ومن شأن ذلك أن يتيح مناقشة التكاليف الحالية والمستقبلية ومعرفة مقدار ما تمثله في التزامات المنظمة. وسيقدم أيضاً معلومات عن النسبة المتوقعة المخصصة للاحتياجات. ورأى الوفد أن ذلك سيكون عملية مفيدة وينبغي القيام بها كل عام. وفيما يتعلق بالتغطية والتكاليف، رأى الوفد أنه من المهم البدء في دراسة التغطية التي يوفرها التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ورأى أن هذه العملية ينبغي ألا تتم مع الأمانة فحسب بل ينبغي أن تأخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء. وقال إن هذا الموضوع يتطلب مناقشة واسعة النطاق تحمل عناوين متعددة، ولذلك أضاف الوفد أنه سيكون من المهم البدء في العمل بشأنه عندما يمكن استكمال القرار المقترح بالاعتبارات السالفة الذكر. وأضاف الوفد أن هناك منظمات أخرى قد بدأت بالفعل في اتخاذ نهج استباقي لكي تكون أفضل استعداداً لحين ظهور النتائج من نيويورك. وقال إن ذلك ممكن لأن المنظمة لديها وضع مالي إيجابي مع احتياجات يمكن أن تغطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والذي ينبغي أن يكون قدر الإمكان تمويلاً ذاتياً ولا يتطلب احتياجات في المستقبل.

308. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن ارتياحه لأن أمانة الويبو يمكنها أن تستخدم الخبرة الفريدة من خلال عملها مع القطاع الخاص لمعالجة المشكلة. وأيد البيان الذي أدلت به المجموعة باء والتعليقات التي أدلى بها وفد إسبانيا. ورأى الوفد أن مسألة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تهدد مناقشات الميزانية في كل منظمة من منظومة الأمم المتحدة، وأنه ليس من الممكن الادعاء بوجود حل واضح في متناول اليد. ونظراً للأهمية المالية لهذه المسألة، توقع الوفد تقريراً أكثر تفصيلاً ويشعر بحجية أمل إلى حد ما بسبب الافتقار إلى المعلومات المالية. وأعرب الوفد عن رغبته في الاطلاع على تقارير أكثر تفصيلاً عن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مثل مبلغ الالتزام والنمو المتوقع للالتزام والنمو السابق. وطلب الوفد إتاحة هذه

المعلومات في الوقت المناسب أمام اجتماع لجنة سبتمبر. ومع ذلك، أعرب الوفد عن سروره لقراءته عن الزخم المتزايد بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وقرأ باهتمام كبير التوصيات العديدة المقدمة. وأعرب عن تطلعه إلى تحليل الأمانة للتوصيات المقدمة من الفريق العامل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وكيفية ارتباطها بحالة الويبو.

309. ورأى وفد جمهورية كوريا أن وثيقة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ساعدت الدول الأعضاء على فهم الموضوع المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ورأى الوفد أن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الأمم المتحدة مسألة مشتركة بين منظمات الأمم المتحدة وأعرب عن أمله في أن تبقى الأمانة الدول الأعضاء على علم باتجاه المناقشة.

310. وأعرب وفد الصين عن تقديره للمشاركة النشطة من جانب الأمانة في الفريق العامل. ورأى أن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عنصر مهم في حزمة التعويضات التي تقدمها الويبو للموظفين، مما يسهم في جاذبية الويبو وقدرتها على التنافس كصاحب عمل، وأن ذلك يمكن أن يساعد الويبو في توظيف موظفين ذوي مؤهلات عالية والاحتفاظ بالمواهب. ولذلك اقترح الوفد أن تواصل الويبو مشاركتها النشطة في الفريق العامل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من خلال وسائل مختلفة مثل الاستثمارات لاحتواء الزيادة في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة حتى تتمكن المنظمة من مواجهة هذا التحدي بنجاح.

311. وأيد وفد البرازيل تدابير الحكمة المالية وتخصيص الموارد، فضلا عن تدابير خفض التكاليف وزيادة الكفاءة مثل المفاوضات الجماعية مع العديد من مزودي الخدمات. ومن ناحية أخرى، رأى الوفد أيضا أنه من المهم أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات موظفي المنظمة، وهذا يتعلق بحزمة جذابة لدعم تعيين الموظفين. ورأى الوفد أنه من المهم الأخذ في الاعتبار أن عدم كفاية آلية التأمين الصحي لموظفي الويبو أصبح أمرا أكثر أهمية، وهي مسألة يجب أن تعالج بعناية في اللجنة. وبعد ذلك، أعرب عن رغبته في تأييد فقرة القرار التي اقترحت وشجع أمانة الويبو على مواصلة مشاركتها في الفريق العامل.

312. وأشار وفد المكسيك إلى التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وأقر بالعمل المنجز فيما يتعلق بالحالة الراهنة لأصول والالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في كل هيئة. وقد أتاح ذلك زيادة الكفاءة وخفض التكاليف. وحث الوفد الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على النظر في المقترحات وإبقاء الأعضاء على علم بمقترحات محددة قد تقدمها الأمانة إلى الاجتماع التالي للجمعية العامة. وأخيرا، اتفق الوفد مع المجموعة بآء بشأن الحاجة إلى تقرير مفصل عن الالتزامات على المدى الطويل.

313. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأيد مشروع القرار الذي تم تقديمه للنظر فيه وأوصى بمواصلة مشاركة الأمانة في الفريق العامل.

314. وشكرت الأمانة الوفود على أسئلتها وتعليقاتها، وأضافت أن عدة وفود طلبت مزيدا من المعلومات عن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقالت الأمانة إن الوضع الحالي للالتزامات يظهر بوضوح في البيانات المالية وأنه في كل سنة يتم إعداد دراسة اكنوارية ويتم تعديل المعلومات المحاسبية لتعكس الموقف في كل سنة مالية. وفي ملاحظات الكشف، واصلت الأمانة تقديم معلومات إضافية عن الالتزامات. ويمكن الاطلاع على ذلك في الملاحظة 13 التي تبدأ في الصفحة 45 وأيضا في بداية ذلك التقرير حيث توجد تفاصيل عن النمو المتوقع للالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

315. وأشارت الرئيس إلى أن عددا من الوفود أعرب عن تأييده لمشروع القرار، وأن بعض الوفود اقترحت الحصول على مزيد من المعلومات. واقترحت الرئيس الاجتماع مع الوفود الراضية في الحصول على مزيد من المعلومات في المشاورات غير الرسمية لكي ترى مع الأمانة ما إذا كان فقرة مشروع القرار ممكنة كما هي عليه أو ما إذا كان ينبغي إدخال تعديل لينظر فيه الجلسة العامة. وعقب المشاورات غير الرسمية، قرأت الرئيس القرار المتفق عليه بين الوفود. ونظرا لعدم وجود طلبات بشأن إلقاء كلمات أو تعليقات فيما يتعلق بفقرة القرار المعدلة، فقد تم التصويت عليها.

316. واتمست لجنة البرنامج والميزانية أن تعدّ الأمانة عرضاً للدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية (PBC/27) عن التزامات الويبو بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وإدراج معلومات عن المقاربات التي تبحثها الويبو بخصوص تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، بهدف الإسهام في مواصلة المناقشات حول المسألة.

317. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو وجمعيات الاتحادات، كل فيما يعينها، بأن تلتمس من الأمانة:

"1" أن تواصل المشاركة في الفريق العامل التابع لشبكة المالية والميزانية والمعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛

"2" وأن ترصد الاقتراحات المحددة التي سيقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين، وأن تقدّم إلى لجنة الميزانية تدابير ملموسة، بالاستناد إلى تلك الاقتراحات، فيما يتعلق بالالتزامات المحدثة بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، كما ورد في البيانات المالية، في دورتها الثامنة والعشرين، مع التذكير بعضوية الويبو في نظام الأمم المتحدة المشترك.

البند 9 قضايا الحوكمة

318. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/26/8 و WO/PBC/26/10.

319. وانتقلت الرئيس إلى البند 9 من جدول الأعمال بشأن قضايا الإدارة، ودعا الدول الأعضاء إلى النظر في الوثيقة WO/PBC/26/8 "عرض الإصلاح الدستوري"، وبعد ذلك، الوثيقة WO/PBC/26/10. وأحاطت الأمانة علماً بقرار لجنة الميزانية في دورتها الخامسة والعشرين بإعداد عرض عن الإصلاح الدستوري لعام 2003 لعرضه في الدورة السادسة والعشرين للجنة الميزانية. ودعت الرئيس المستشار القانوني إلى تقديم الوثيقة WO/PBC/26/8.

320. وشكرت الأمانة (المستشار القانوني) الرئيس وقالت إن لجنة الميزانية "اتمست من الأمانة في دورتها الخامسة والعشرين أن تعد عرضاً عن الإصلاح الدستوري لعام 2003، بغية الإسهام في مزيد من المناقشات بشأن المسألة". وكان من دواعي سرور المستشار القانوني أن يقدم عرض الإصلاح الدستوري، الوثيقة WO/PBC/26/8. وأوضح أنه في حين أن الالتماس الموجه للجنة الميزانية أشار إلى عملية الإصلاح الدستوري في عام 2003، فإن العرض تناول أيضاً جهود الإصلاح الدستوري التي بدأت في أواخر التسعينيات والتي كانت وثيقة الارتباط. وأسفرت تلك الجهود عن اعتماد الدول الأعضاء لتعديل واحد في عام 1999، وبلغت ذروتها باعتماد مجموعة من التعديلات على عدة معاهدات تديرها الويبو في عام 2003. وأشار المستشار القانوني إلى أن عملية الإصلاح الدستوري بالتالي تتعلق بالتعديلات الأربعة التي اعتمدت في عامي 1999 و 2003، وهي: تعديلات على اتفاقية الويبو لتحديد خدمة المدير العام في أداء ولايتين فترة كل منها ست سنوات؛ وتعديلات على اتفاقية الويبو والمعاهدات التي تديرها الويبو لإلغاء مؤتمر الويبو؛ وإضافة طابع رسمي على نظام الاشتراكات الموحد والتغييرات في فئات الاشتراكات التي كانت سارية بالفعل منذ عام 1994؛ وإقامة دورات سنوية عادية (بدلاً من كل سنتين) للجمعية العامة للويبو والجمعيات الأخرى للاتحادات التي تديرها الويبو. وأشار المستشار القانوني إلى أنه على الرغم من أن هذه التعديلات قد اعتمدت بتوافق الآراء، فإن الدول الأعضاء لم تستكمل عملية التصديق، ولم يتم إدخال أي من التعديلات حيز التنفيذ بعد، وهو ما كان سيُتيح للأمانة الإخطار بنص المعاهدة وأن تقوم بتعديله. ونتيجة لذلك، لا تزال هناك فجوة بين عمليات الويبو وهيكلها الدستوري. ووفقاً لأحكام المعاهدة ذات الصلة، ستدخل التعديلات حيز التنفيذ بعد شهر من استلام إخطارات القبول من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الويبو وقت اعتماد الهيئات المختصة للتعديلات. وحتى الآن، لم تقم سوى 52 دولة عضواً في الويبو بإبلاغ قبولها بتعديل عام 1999، و 15 دولة فقط لتعديلات عام 2003. وتوجد قائمة هذه الدول الأعضاء في المرفق الأول للوثيقة WO/PBC/26/8. ومن خلال تقديم الإخطارات

الخطية اللازمة التي من شأنها أن تسمح بدخول هذه التعديلات حيز التنفيذ، فإن الدول الأعضاء في الويبو تسد هذه الثغرة وتكمل عملية ترشيدها هيكل المنظمة التي بدأت قبل نحو عشرين عاما. وشجع الدول الأعضاء على إيداع إخطاراتها بالقبول، وقال إن الأمانة ستكون ممتنة لأي تحديثات أو تطورات في هذا الصدد. وأضاف المستشار القانوني أن الأمانة قد أجرت، لدى إعداد العرض، استعراضا مفصلا وشاملا لحالة التصديقات من جانب الدول الأعضاء. وقد أرسلت إلى كل دولة عضو مذكرة شفوية تحدد حالة عضويتها وقت اعتماد التعديلات. وتقدم المذكرة المعلومات اللازمة فيما يتعلق بتلك التعديلات التي يلزم الإخطار بقبولها من أجل استكمال التصديق عليها. وقدمت الأمانة أيضا أداة نموذجية للإخطار بقبول هذه التعديلات (المرفق الثاني للوثيقة WO/PBC/26/8). وأخيرا، شكر المستشار القانوني الدول الأعضاء على اهتمامها النشط بهذه العملية والاستجابات الحماسية التي تلقاها. وفي الواقع، أعلنت عدة دول أعضاء عن أنها تعيد تنشيط عمليات التصديق المحلية لديها للسماح لها بإيداع إخطارات القبول لدى المدير العام في الوقت المناسب.

321. وشكرت الرئيس المستشار القانوني على تقديم الوثيقة 8 ودعت وفد سنغافورة إلى أخذ الكلمة.

322. وقال وفد سنغافورة إنه يواصل عملية إكمال إخطار القبول الخاص به ويأمل أن يتمكن من القيام بذلك في الأسابيع القليلة القادمة.

323. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على تقديم الوثيقة WO/PBC/26/8 بشأن العرض الإصلاح الدستوري. وقد أدخلت الدول الأعضاء في الويبو تحسينات كبيرة فيما يتعلق بمقارنته الاجتماعات الويبو خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية وأثبتت قدرتها على المشاركة بفعالية في هذه المسألة. غير أن هذا الجهد يتطلب اهتماما متواصلا. وشكر الوفد الأمانة على الرد على أسئلته الذي كانت بمثابة تذكير مفيد جدا لجميع الدول الأعضاء بالسعي إلى أن تكون مستعدة وموجزة في بياناتها وطريقة مشاركتها من أجل تحقيق أقصى استفادة من الوقت في الاجتماعات. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على بعض الممارسات الجيدة التي ساهمت في السنوات القليلة الماضية في تحسين الاجتماعات. وعلى سبيل المثال، من المفيد للغاية عندما تتقاسم الأمانة ورئيس الاجتماع جدولاً زمنياً مؤقتاً يتم تحديثه طوال الدورة. وبالنسبة لبعض الاجتماعات، فإن وضع مبادئ توجيهية بشأن المهل الزمنية للبيانات الافتتاحية، مقترنة بخيار تقديم بيان خطي بغرض التسجيل، قد أتاح للجان القدرة على تكريس مزيد من الوقت للمناقشات الموضوعية. وقال إن إتاحة الوثائق بجميع اللغات في الوقت المناسب للدول الأعضاء مفيدة جدا في ضمان أن تتمكن الدول الأعضاء من إعداد مناقشات موضوعية والمشاركة فيها على نحو فعال. وأعربت المجموعة باء عن تقديرها لعمل الأمانة على تحقيق هذا الهدف في تلك السنة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن اجتماعات اللجنة ينبغي أن تشمل أي حلقات نقاشية أو ورش عمل خاصة لضمان أن قدرة جميع الأطراف على المشاركة بفعالية في الدورات التكميلية، وأن مفاهيم وانطباعات تلك الدورات الاستثنائية يمكن إدماجها بشكل أفضل في مناقشات اللجنة نفسها.

324. وشكرت الرئيس وفد اليابان على تعليقاته وأشارت إلى أن اللجنة تنظر في الوثيقة المتعلقة بالإصلاح الدستوري وأنها ستتناول في مرحلة لاحقة الوثيقة المقدمة من المجموعة باء.

325. وشكر وفد جورجيا المستشار القانوني على تقديم الوثيقة WO/PBC/26/8 بشأن الإصلاح الدستوري والمجموعة باء على الاقتراح المتعلق بقضايا الحوكمة، ولكن قال الوفد إنه سيوضح موقفه في مرحلة لاحقة بشأن هذه المسألة.

326. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المستشار القانوني والأمانة على تقديم الوثيقة WO/PBC/26/8. وقال إن الوثيقة مفيدة وتتضمن معلومات قيمة.

327. وشكر وفد البرازيل المستشار القانوني على عرضه. وأبلغ الوفد اللجنة بأنه أرسل المعلومات إلى عاصمته من أجل مواصلة معالجة جميع التعديلات. ورأى الوفد أنه من الطرق المفيدة للوصول إلى الدول الأعضاء من أجل تذكير الوفود

بالتصديق على التعديلات لفرض تلك الإصلاحات الرئيسية التي أعدت في عامي 1999 و2003. وأعرب الوفد عن رغبته في تشجيع الأمانة على مواصلة جهودها في مجال التوعية، وسأل عن العدد الدقيق للتصديقات اللازمة في المستقبل القريب.

328. وقال وفد الصين إن الإصلاح الدستوري للويبو هو جزء هام من إصلاح الويبو في مجال الحكومة ويساهم في تحسين كفاءة المنظمة ولا سيما في نظام الاشتراكات الموحد. وقال الوفد إنه سينظر بشكل إيجابي في التعديلات، ولكن بالنظر إلى أن هذه التعديلات تتضمن اتفاقية الويبو و12 معاهدة رئيسية أخرى للويبو، فإنها لا تزال بحاجة إلى بعض الوقت لدراسة المسألة.

329. وشكر وفد جمهورية كوريا الأمانة على إعداد الوثيقة. ورأى الوفد أن العرض كان مفيدا للدول الأعضاء في فهم الجهود اللازمة. ووافق الوفد على تعديل عام 1999 والتعديلات التي أدخلتها جمعيات الدول الأعضاء على المعاهدات في عام 2003. وأعرب الوفد عن أمله في أن تسري التعديلات في أقرب وقت ممكن على النحو الذي اعتمده جمعيات الدول الأعضاء بتوافق الآراء. وقال إن الفجوة بين عمليات الويبو وهيكلها الدستوري لن تكون موجودة بعد ذلك.

330. وشكرت الرئيس وفد جمهورية كوريا ودعت لجنة الميزانية إلى الإحاطة علما بحالة عملية الإصلاح الدستوري، على النحو المقترح في الوثيقة WO/PRBC/26/8. ولاحظت الرئيس عدم وجود اعتراضات فأخذت التصويت على القرار.

331. وأحاطت لجنة الميزانية علما بوضع عملية الإصلاح الدستوري الوارد في الوثيقة WO/PBC/26/8.

332. وانتقلت الرئيس إلى اقتراح المجموعة باء بشأن قضايا الحكومة (الوثيقة WO/PBC/26/10)، ودعت منسق المجموعة باء إلى الإدلاء ببعض التعليقات الأولية على ذلك الاقتراح.

333. وأشار وفد اليابان إلى أنه نظرا لأن بيانه السابق فيما يتعلق بعرض الإصلاح الدستوري يتعلق أيضا باقتراح المجموعة باء، فإنه ليس لديه أي بيان آخر يضيفه بشأن الوثيقة WO/PBC/26/10 في تلك المرحلة.

334. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المجموعة باء على اقتراحها. وأعرب الوفد عن تأييده لأي مبادرة من شأنها تعزيز نوعية العمل لتحقيق أقصى قدر من النتائج. ورأى الوفد أن الاقتراح لا يقدم توضيحا كافيا ويمكن أن يخضع لتفسيرات مختلفة. ورأى أنه ليس من عمل الأمانة تقديم اقتراحات، بل هي مهمة الدول الأعضاء من أجل الحفاظ على حياد الأمانة وموضوعيتها وبعدها فيما يتعلق بمختلف المقترحات الواردة من الوفود. ولم يتمكن الوفد من تأييد هذا الاقتراح تأييدا تاما، وأراد أن يظل الموضوع مفتوحا، مما يتيح للوفود إمكانية صياغة مقترحات إضافية.

335. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر المجموعة باء وقال إنه يتطلع باهتمام إلى جميع المبادرات التي تعمل على تحسين قضايا الحكومة بشكل عام وكفاءة اللجان والاجتماعات على وجه الخصوص. ورأت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن قضايا الحكومة ينبغي أن تكون مجالا من مجالات التحسين وقالت إنها ستؤيد إجراء مناقشة تستند إلى اقتراحات من الأمانة.

336. وقال وفد البرازيل إن موضوع الحكومة معقد للغاية وتقر به العديد من الدول الأعضاء، وأن المناقشات في لجنة الميزانية تنشأ من توصية من وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة. وأيد الوفد بيان السنغال ورأى أيضا أن عملية الحكومة ينبغي أن تبقى في أيدي الدول الأعضاء. وذكر الوفد بأن اقتراح نائب رئيس لجنة الميزانية وارد في الوثيقة PBC/24/17 وأيد وفد السنغال فيما يتعلق بتحديد فترة تقديم مقترحات إضافية من الدول الأعضاء.

337. وقال وفد الصين إنه مسألة معقدة تنطوي على عوامل كثيرة وينبغي إيجاد حل تدريجياً. ورأى الوفد أنه ينبغي تحديد المشاكل الفعلية الموجودة في هيكل الحوكمة في الويبو وترتيبها وفقاً لصلتها وظهورها من أجل تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها وكيفية اتخاذها. وأعرب الوفد عن استعداده لإيجاد حلول بالتعاون مع الدول الأعضاء.

338. وشكر وفد إندونيسيا المجموعة بآء على اقتراحها وقال إنه يؤيد أيضاً أي مبادرات من شأنها تعزيز الحوكمة وتحسين كفاءة الاجتماعات. وأشار إلى أنه سيحسّن عمله في إطار المنظمة. ووافق الوفد أيضاً على ملاحظات السنغال والبرازيل والصين بشأن تعقد مسائل الحوكمة، ووافق على أن من الأنسب السماح للدول الأعضاء بمعالجتها.

339. وقال وفد اليابان إن الدول الأعضاء أبدت اتفاقاً واضحاً خلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة الميزانية، وأشار إلى أن الدول الأعضاء ستعرض المسائل المحتملة التي ستناقش في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الميزانية، وأن الاقتراح الوحيد منذ ذلك الحين هو الذي قدمته المجموعة بآء. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية لا ترغب في المشاركة في ذلك أثناء الدورة الخامسة والعشرين للجنة الميزانية وطلبت أن تحاول تقديم اقتراحها الخاص. وأشار الوفد إلى أن اقتراح المجموعة بآء هو الاقتراح الوحيد المطروح على الطاولة، وأضاف أنه إذا لم تكن بعض الدول الأعضاء على استعداد لمناقشة ذلك، فإن المجموعة بآء ستحترم هذا الموقف احتراماً تاماً. وينبغي عندئذٍ إغلاق هذه المناقشة وبند جدول الأعمال.

340. وأحاطت الرئيس علماً بالاقتراح الملموس الذي قدمه وفد اليابان بإغلاق هذا البند من جدول الأعمال وطلبت من الوفود الأخرى إبداء آرائها في هذا الصدد.

341. وأعرب وفد البرازيل عن عدم اتفاقه مع وفد اليابان باحترام، وأوضح أنه لا يمكنه تأييد إغلاق هذا البند من جدول الأعمال. وأشار الوفد إلى شرح المستشار القانوني الذي يعكس عملية إصلاح طويلة لهيكل حوكمة الويبو من خلال الإصلاحات الدستورية. ولذلك ينبغي ألا يقتصر ذلك على دورة واحدة فقط للجنة الميزانية وأن يظل مفتوحاً. وعارض الوفد أيضاً الادعاء بأن اقتراح المجموعة بآء هو الاقتراح الوحيد، وأشار إلى اقتراح ملموس مقدم من نائب رئيس لجنة الميزانية.

342. وأبدى وفد السنغال احترامه لموقف اليابان نيابة عن المجموعة بآء، لكنه أشار إلى أن هناك مقترحات أخرى مطروحة على الطاولة، وأن وفد اليابان يعبر فقط عن موقف مجموعته. وأوصى الوفد بأن يظل بند جدول الأعمال مفتوحاً.

343. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة بآء وقال إنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراح الوارد في الوثيقة PBC/24/17، وإن الاقتراح لم يقدم. وقال الوفد إنه خلال دورة سابقة للجنة الميزانية، أكد المستشار القانوني نهجه بوضوح، وهو إغلاق البند إذا لم يكن هناك أساس للمناقشة. والتمس الوفد المشورة من المستشار القانوني بشأن هذه المسألة.

344. وأحاط المستشار القانوني علماً بطلب المجموعة بآء وأشار إلى أنه يود أن يرجع إلى مداوات اللجنة السابقة قبل أن يعود إلى اللجنة. وأضاف المستشار القانوني أنه لأغراض المناقشة الحالية، ليس هناك اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن ما إذا كان ينبغي إغلاق هذا البند من جدول الأعمال.

345. وشكرت الرئيس المستشار القانوني على تعليقاته واقتربت أن تشارك الدول الأعضاء في مناقشات غير رسمية للمضي قدماً بهذه المسألة. ثم علقت الرئيس هذا البند من جدول الأعمال. وعند استئناف المناقشة بشأن البند 9، أشارت الرئيس إلى أن الأمانة وزعت مشروع قرار يتضمن ثلاث بنود فرعية. ويكرر البند الأول القرار الذي اعتمد بالفعل، والذي من المقرر أن يحيط علماً بالوثيقة WO/PBC/26/8، على النحو الذي قدمته الأمانة. وشرعت الرئيس في قراءة البندين المتبقيين من القرار، واقترحت اعتماد مشروع القرار. ونظراً لعدم وجود اعتراضات، فقد تم التصويت على القرار.

346. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علما بوضع عملية الإصلاح الدستوري المعروض في الوثيقة WO/PBC/26/8؛

"2" وشجعت مواصلة جهود التواصل مع الدول الأعضاء بشأن عملية التصديق على تعديلات 1999 و2003 لاتفاقية الويبو وسائر المعاهدات التي تديرها الويبو؛

"3" والتست من الأمانة أن تقدم تقريرا إلى الدورة 28 للجنة الميزانية عن وضع تنفيذ تعديلات 1999 و2003.

البند 10 فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الثنائية 2019/2018

347. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/PBC/26/7 Corr.2 و WO/PBC/26/7 و A/56/15.

348. وافتتحت الرئيسة إجراءاتها بالبند 10 من جدول الأعمال، "افتتاح مكاتب الويبو الخارجية الجديدة". وذكرت الرئيسة أن هناك بندين فرعيين، هما 7/26، افتتاح مكاتب الويبو الجديدة خلال الثنائية 2019/2018 و A/56/15، وافتتاح مكاتب الويبو الجديدة خلال الثنائية 2017/2016 والتي سيتم النظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وكما تذكر الوفود، قررت الجمعية العامة للويبو في الدورة الأخيرة للجمعيات المنعقدة في عام 2015 عدم فتح أكثر من ثلاثة مكاتب خارجية جديدة كل فترة سنتين في الثنائية 2017/2016 و 2019/2018. وفي الدورة التالية لعام 2016، قررت الجمعية العامة فتح مكاتب في الجزائر ونيجيريا ومواصلة المشاورات مع الوفود لفتح مكتب خارجي واحد متبقي في الثنائية 2017/2016 وما يصل إلى ثلاثة مكاتب خارجية في الفترة 2019/2018 استنادا إلى دعوة إلى تقديم مقترحات من الأمانة بغية اتخاذ قرار بشأن ما سبق مناقشته خلال الجمعية العامة لعام 2017 استنادا إلى المبادئ التوجيهية. وأشار الرئيس كذلك إلى أن المبادئ التوجيهية تضع إجراء يتعين بموجبه على الدولة العضو الراغبة في استضافة مكتب خارجي أن تقدم اقتراحا من خلال المدير العام إلى لجنة البرنامج والميزانية حتى تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من تقديم توصيات إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بفتح المكاتب الخارجية الجديدة. وفي إطار هذه العملية، قدمت الأمانة إلى لجنة البرنامج والميزانية تقريرا وقائعا وتقنيا منفصلا عن المكاتب الخارجية الجديدة المقترحة، والذي عرض على الوفود بشأن الثنائية 2019/2018. وكما هو مبين في الوثيقة 7/26، اتبعت الأمانة إجراء مماثلا بالدعوة إلى تقديم مقترحات للثنائية 2019/2018 على النحو الذي اتبعته في الدعوة إلى تقديم مقترحات للثنائية 2017/2016. ووفقا للإجراء الذي اتبعته الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في العام الماضي، أبلغت الرئيسة الوفود بأنه سيتم اتباع الإجراء نفسه لتلقي العروض من مقدمي الاقتراحات الذين يرغبون في استضافة مكتب خارجي في الثنائية 2019/2018. وفي ختام العروض التوضيحية، سيجري تبادل للآراء وعقد مناقشة عامة. وفي وقت لاحق، سيؤجل البند 10 وستعقد الرئيسة مشاورات غير رسمية. ولاحظت الرئيسة أن الدول الأعضاء لم تقرر بعد افتتاح مكتب خارجي ثالث في الثنائية 2017/2016 نظرا إلى أن الجمعية العامة قد قررت في عام 2016 فتح مكاتب خارجيين فقط في نيجيريا والجزائر. وبناء على ذلك، ستم الإشارة إلى الوثيقة A / 56/15 في جدول أعمال هذا الاجتماع. وعلاوة على ذلك، وكما تم إبلاغ الوفود من خلال المنسقين الإقليميين، طلبت كولومبيا تذكير الوفود باقتراحها استضافة مكتب خارجي في الثنائية 2017/2016، والذي تم تقديمه إلى اللجنة في عام 2016. وقد حصل الطلب المقدم من كولومبيا على دعم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية، كما ذكرت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية في بيانها الافتتاحي. وأعطت الرئيسة الكلمة لوفد اليابان.

349. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وعبر عن شكره للرئيسة على تقديم المعلومات الأساسية وذكر كمعلومة إضافية أن الوفد قام بتبادل الأسئلة مع مقدمي الطلبات من خلال المنسقين الإقليميين وشجع مقدمي الطلبات على الرد كتابة في من أجل ضمان عقد دورة كاملة. وكانت الأسئلة المطروحة هي: (أ) كيف تسهم المقترحات في تحقيق هدف الويبو وتنفيذ البرامج، وبنبغي إعطاء الأولوية لهذا السؤال: (ب) كيف يمكن للمكتب الإقليمي الفرعي المقترح أن يلبى احتياجات البلدان المجاورة، (ج) إذا لم يتم تقديم تقرير في الاقتراح، ينبغي تقديم تقييم لإنشاء المكتب يتضمن موقع المكتب و / أو الإيجار، أو أي تكاليف

متكررة، بالإضافة إلى معلومات عما إذا كان البلد المضيف أو الويبو سيقوم بالتعامل الفعلي مع الموقع ، (د) كيف يكمل الاقتراح مهام المكتب الوطني للملكية الفكرية.

350. وعبر وفد كولومبيا عن شكره للرئيسة وجميع الأعضاء على هذه الفرصة، وذكّر اللجنة بالعناصر الرئيسية الواردة في الاقتراح المتعلق بإنشاء مكتب خارجي وطني في كولومبيا للثنائية 2017/2016. وعلاوة على ذلك، تعني هذه الفرصة أن الوفد يمكنه أن يشير إلى الأسئلة ذات الصلة للغاية التي أثارها المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء. وذكّر الوفد اللجنة بأن اقتراح إنشاء مكتب خارجي وطني في كولومبيا قد حظي بتأييد كامل من الدول الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد أبدت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي اهتماما بالمساهمة في عملية فتح المكاتب الخارجية وقدمت ترشيحا واحدا يعترف بجودة وسلامة الاقتراح الذي تقدم به وفد كولومبيا والذي أضاف إليه مساهمات من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعضاء في فرق التفاوض التي وضعت المبادئ التوجيهية. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه لم يكن هناك مرشحين إضافيين من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أو أي من أعضائها للثنائية 2019/2018. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن هذا يمثل إسهاما كبيرا من جانب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في المناقشات والمفاوضات بهدف اتخاذ قرار في الجمعية العامة لعام 2017، باعتبار تنفيذ المبادئ التوجيهية أحد المعايير المتبعة. ثم ذكر الوفد ببعض خصوصيات اقتراحه. وأكد الوفد على فرضية أساسية مفادها أن كولومبيا تقدر وتقر بأهمية تعزيز نظام الملكية الفكرية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتمثل كولومبيا دولة طرف في 13 معاهدة من 26 معاهدة تديرها الويبو. وذكّر وفد كولومبيا أنه يدرس داخليا عملية الانضمام إلى معاهدات أخرى ويقوم بتقييم مزاياها. وتمثل الهدف الرئيسي الأول لترشيح كولومبيا لإنشاء مكتب وطني في تعزيز وتقريب الخدمات والتعاون التقني للملكية الفكرية التي توفرها الويبو بما سيؤدي إلى حماية أكبر للإبداع وتعزيز الابتكار وزيادة فهم الحماية وتعزيز الملكية الفكرية من قبل المواطنين والمبدعين. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن هدف كولومبيا المتمثل في إنشاء مكتب خارجي ينبع من أعلى مكتب مؤسسي مع مشاركة على المستوى الوزاري وجميع الجهات الفاعلة الوطنية المرتبطة بالملكية الفكرية أي اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالملكية الفكرية أو البرنامج القطري الذي يضم 10 وزارات أعضاء وثنائي هيئات وطنية مكلفة بمهمة تنسيق وتوجيه السياسات المشتركة للملكية الفكرية وتنفيذها على أعلى المستويات. وقد صدقت اللجنة على هذه الولاية في آخر اجتماع عقد على المستوى الوزاري في 30 مارس 2017. ثانيا، ترى كولومبيا أن أي اقتراح يتعلق بإنشاء مكتب خارجي ينبغي أن يتم دمجها بالكامل في شبكة متماسكة ويتم تنسيقه وتزويده بقيمة مضافة على جميع مستويات العمل في المنظمة. ولهذا الغرض، وبصرف النظر عن السعي إلى تعزيز الملكية الفكرية على الصعيد الوطني، فإن لدى كولومبيا الإرادة السياسية والالتزام المؤسسي وإمكانية العمل كعزز للممارسات الجيدة على الصعيد الإقليمي. وأبرز وفد كولومبيا أن لديه خبرة بالتعاون بين دول الجنوب والتي رأى أنه يمكن تعزيزها من خلال إنشاء مكتب خارجي في كولومبيا. وبهذه الطريقة، واستنادا إلى تجربة كولومبيا المتعلقة بتعزيز المؤسسات لبرامج الملكية الفكرية والتي تم وصفها في الاقتراح، والتي تنفذها الهيئة الإشرافية للصناعة والتجارة والمدير الوطني لحق المؤلف والتي تتعلق في جملة أمور بعقد دورات إقليمية متخصصة وتدريب داخلي في مختلف مجالاتها. وشدد وفد كولومبيا على أن المكتب الخارجي للويبو الذي سيتم إنشاؤه في كولومبيا سيكون أول مكتب يتم إنشاؤه في بلد يتحدث باللغة الإسبانية، علما بأن اللغة الإسبانية هي إحدى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة وأحد أكثر اللغات المستخدمة انتشارا على مستوى العالم. ورأى الوفد أن اقتراحه سليم من الناحية التقنية وأنه اقتراح مستدام من حيث الميزانية، ويتضمن الاقتراح على وجه التحديد مكتبا في منطقة مادية سبق تعريفها في مرافق المقر الرئيسي للهيئة المشرفة على الصناعة والتجارة، وهي هيئة مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة والسياحة. وذكّر الوفد أنه في 9 مايو 2016، أيد هذا الكيان عرضه المتعلق بالجال المادي المتاح للمكتب الخارجي وكذلك عنصر الميزانية مع الأرقام المحدثة. وذكّر الوفد أن اقتراحه يقدم كافة البيانات الضرورية والتي تتضمن البنية التحتية والأثاث والمعدات وتكاليف الصيانة والتكاليف التشغيلية والتأجير والخدمات العامة والتأمينات. وتبلغ القيمة المحدثة حتى الآن 91300 دولار سنويا. وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، سيكون هذا الأمر متاحا للاستخدام من قبل المكتب الخارجي بالإضافة إلى غرف اجتماعات وقاعات تدريب وغرف تحكيم وغرف التوفيق وغرف استشارية قانونية ستكون بمثابة جزء لا يتجزأ من المديرية الوطنية لحق المؤلف والتي تقع على بعد أمتار قليلة من منطقة إنشاء المكتب

الخارجي. ويدل ذلك على اهتمام كولومبيا بتنفيذ هذا الأمر في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بالموقع، ذكر الوفد أنه من المهم الإشارة إلى أن الهيئة الإشرافية تمثل جزء من المركز الاقتصادي الدولي في العاصمة مع الفنادق، وهي تمثل مركز اقتصادي ومركز أعمال. كما تعتبر الكيانات مثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة والمديرية الوطنية لحق المؤلف وإدارة التخطيط الوطني قريبة جدا من الناحية المادية، كما أنها تمثل المركز التاريخي للمدينة. كما يقع المكتب على بعد 25 دقيقة من المطار الدولي الذي يعد أحد المطارات الرئيسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي الختام، شدد الوفد على بعض الجوانب المتعلقة بالكيفية التي يشكل بها اقتراح هذا المكتب الخارجي جزءا لا يتجزأ من إمكانيات التنمية في كولومبيا. وذكر الوفد أن كولومبيا، وهي بلد متنوع للغاية ومتعدد الثقافات، تقع جغرافيا في موقع متوسط في الأمريكتين ويمثل نقطة تلاقي ثروات بيئية وثقافية من مناطق مختلفة. ويبلغ عدد سكانها حوالي 15 مليون نسمة، مما يجعلها ثالث بلد من حيث عدد السكان في أمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت كولومبيا وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي الذي وصل إلى حوالي 13.6 مليار دولار أمريكي في عام 2016 وكولومبيا هي الدولة الثانية من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية في أمريكا اللاتينية وفقا لتقرير الأعمال للبنك الدولي في عام 2017. علاوة على ذلك، فإن كولومبيا تمثل بلد مرشح ويأمل في نهاية عام 2017 الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقد حصل بالفعل على تأييد 20 لجنة من اللجان الـ 23 المطلوبة للانضمام للمنظمة. وتؤمن كولومبيا بأهمية اعتماد أفضل الممارسات في المعايير الدولية لتعزيز السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التعاون الدولي. وذكر الوفد أنه منذ عام مضى وفي هذه اللجنة، تم طرح اقتراح كولومبيا باستضافة مكتب خارجي للويبو في وقت رائع في تاريخ كولومبيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أي فترة نهاية الصراع الداخلي، وتحقيق السلام، ودخول كولومبيا في مرحلة جديدة من عصر ما بعد الصراع. ومن ثم ونتيجة لهذا التحول على سبيل المثال الذي حدث للمرة الأولى منذ سنوات عديدة خلال فترة حكم هذه الحكومة، تجاوزت الميزانية الوطنية لكولومبيا للتعليم الميزانية المخصصة للأمن. وسيسهم مكتب خارجي للويبو في كولومبيا في تعزيز كولومبيا اقتصاديا واجتماعيا في هذه المرحلة التاريخية التي يمثل فيها تعزيز وحماية المعلومات أمرا محميا بصفة أساسية من أجل تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع.

351. واقترحت الرئيسة أن تضي اللجنة قدما نحو تقديم عروض توضيحية بشأن الاقتراحات المتعلقة باستضافة مكتب خارجي للويبو في الثنائية 2019/2018. وذكرت الرئيسة أنه تم تطوير بعض المبادئ التوجيهية من أجل العروض التوضيحية والتي تضمنت ترتيب العروض التوضيحية وفقا لترتيب أسماء الدول الأبجدي باللغة الفرنسية. وفيما يتعلق بمدة الحديث، ويمكن أن تستغرق مدة العروض 15 دقيقة على الأكثر ويمكن للمتحدثين ملء الوقت المتاح بهيكل الاقتراح والإجابة على الاسئلة المكتوبة التي قدما المنسقون الإقليميون. وناشدت الرئيسة وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن يقوم بتقديم عرضه التوضيحي.

352. وأعرب وفد الإمارات العربية المتحدة عن أمله في نجاح الويبو في إنشاء نظام دولي فعال للملكية الفكرية يشجع الابتكار والمنافسة بين الجميع. وأثنى على الدور الذي تضطلع به الويبو لحماية الملكية الفكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول المنطقة. وأعرب الوفد عن رغبته في إبلاغ اللجنة بالسمات الرئيسية المتعلقة باقتراح دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة مكتب خارجي للويبو. ويقوم اقتراح دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس المبادئ التوجيهية للويبو. وصرح الوفد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بإمكانات استثنائية في العديد من المجالات، وسيكون مكانا مثاليا لاستضافة مكتب خارجي من شأنه أن يكون مركزا للملكية الفكرية وحافزا على الإبداع والابتكار في المنطقة. ثم قدّم الوفد لمحة عامة لبعض هذه الإمكانيات. وتتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة باستقرار سياسي واقتصاد قوي. وتتميز بسيادة القانون كما أنها معروفة بنظامها المالي والنقدي الذين يتسمان بالقوة والتنظيم الجيد. ولديها بنية أساسية قوية وتمثل مجتمعا مفتوحا ومتعدد الثقافات يستضيف أكثر من 200 جنسية من جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فهي تتمتع بموقع استراتيجي للغاية. وتمثل الإمارات العربية المتحدة حلقة وصل بين آسيا وأفريقيا وفي رحلة لمدة أربع ساعات يمكن للمرء أن يصل إلى الوجهة التي يعيش فيها 200 مليون شخص. وذكر الوفد أن مطار أبوظبي يستقبل رحلات جوية من 104 مطارات في 55 دولة. وأكدت

الإمارات العربية المتحدة على الحاجة إلى وضع نظام شامل للملكية الفكرية باعتباره أساسا ضروريا لإيجاد بيئة فعالة قادرة على التوجه نحو تحقيق اقتصاد متنوع. وفي هذا الإطار، لا يقتصر التشريع الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة على حماية الملكية الفكرية بل يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يسعى إلى حماية المبتكرين وفقا للمعايير الدولية. وتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة مستدامة وتجذب قوى اقتصادية كبرى مثل المشاركين في معرض إكسبو 2020 الذي يقام في دبي. وحققت دولة الإمارات ازدهارا ونمو كبيرا في اقتصادها وبلغت نسبة النمو الإجمالي 80 بالمائة وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الخامسة من حيث دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي على المستوى العالمي. ولدى دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 120 جامعة معتمدة والعديد من جامعات البحث والتطوير وإطار قانوني قوي. وذكر الوفد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تستضيف على أراضيها جامعات وتستضيف أيضا الاتحاد الدولي لوكالة الطاقة والعديد من المنظمات الأخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا فعاليات دولية كبرى مثل قمة الابتكار العالمي، وقمة الحكومات العالمية، والقمة العالمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقمة وسائل التواصل الاجتماعي، ومؤتمر القمة العالمي للطاقت المستقبلية، بالإضافة إلى القمة العالمية للصناعة والتصنيع. وقد اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات هامة لإنشاء وتطوير بنية تحتية وإطار تشريعي يؤيد ويدعم تميزنا المستمرة. وقد تبنت الإمارات العربية المتحدة جهودا متواصلة لتشجيع الابتكار والانفتاح. وقد أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤسسة للتطورات المتجددة تتماشى مع رؤية الإمارات 2020. وقد حققت الإمارات العربية المتحدة تطورات كبرى وفقا لمؤشر الابتكار العالمي في عام 2013، حيث حافظت على ريادتها في العالم العربي. وقد طبقت حكومة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية لتحسين قدرتها التنافسية في هذا القطاع الرئيسي. وذكر الوفد أن هناك استراتيجية لإقامة اقتصاد تنافسي يقوم على أساس المعرفة والابتكار. وتحتل الإمارات العربية المتحدة المركز 17 على مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي 2016-2017. وأشار الوفد إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة، تحتل المركز الأول عالميا في مجال البنية التحتية فيما يتعلق بنوعية الطرق، والمركز الثاني بالنسبة لنوعية النقل الجوي والمطارات، والمركز الثالث في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بجودة البنية التحتية المعنية والإجراءات المحرّكة، والمركز الرابع فيما يتعلق بجودة البنية التحتية الشاملة. وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة 26 عالميا من بين 190 دولة في مجال سهولة ممارسة الأعمال التجارية وفقا لتقييم البنك الدولي. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الثامن عشر عالميا في تصنيف التنافسية الرقمية وفقا لتقرير صادر عن المركز العالمي للقدرة التنافسية. كما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مراكز ريادية في المنطقة واحتلت المركز الرابع والعشرين باعتبارها الأكثر شفافية والأفضل في مكافحة الفساد استنادا إلى مؤشر الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية في عام 2016. كما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في العالم العربي والمركز الثالث والعشرين عالميا على مؤشر تيسير التجارة لعام 2016 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وذكر الوفد أن المكتب سيدمج جهوده في الخطة الوطنية للإمارات العربية المتحدة ليصبح واحدا من أهم مراكز الابتكار في المنطقة بما يتماشى مع الآليات والأهداف التي تحددها استراتيجيته الوطنية على ثلاثة محاور بدءا بقطاعات الابتكار ذات الأولوية، إلى جانب أصحاب المصلحة الذين تدعمهم الحكومة مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشروعات والمؤسسات المحلية. ثم المحور الثالث والذي يتعلق بالبيئة التمكينية من أجل الابتكار. وتبذل حكومة الإمارات العربية المتحدة جهودا عديدة في مجال الابتكار والبحث والتطوير، وتتجه الملكية الفكرية نحو المستقبل. وفي هذا السياق، حققت حكومة الإمارات العربية المتحدة عددا من الإنجازات الهامة التي عززت مكانتها في المنطقة في تلك القطاعات الحيوية التي بدأت بالتصديق على جميع اتفاقيات الويبو وغيرها من الاتفاقات المتعلقة بالملكية الفكرية. وذكر الوفد أن دولة الإمارات كانت في طليعة البلدان التي صدقت على معاهدي مراكش وبكين. كما صدقت على قانون جديد للملكية الفكرية تم تحديثه وكان متماشيا مع المعايير الدولية. كما يسرت الإمارات العربية المتحدة تسجيل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية وساهمت في عملية التحول الذكية الممكنة في الويبو لأن المكتب التجاري في الإمارات العربية المتحدة كان من أوائل المكاتب لتطبيق الأتمتة في المنطقة. وذكر الوفد أن دولة الإمارات حققت خطوات كبيرة في مجال البراءات من خلال استخدام الهواتف المحمولة والأتمتة. وقد تجسد هذا الإنجاز مؤخرا في إنشاء مكتب جديد للبراءات يقدم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكار والصناعة. كما تولى دولة الإمارات العربية المتحدة قدرا كبيرا من الأهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مجال خلق الابتكارات التي

تعزز مسيرتها نحو تحقيق التنوع الاقتصادي وتشجيع اقتصاد المعرفة. وذكر الوفد أن المكتب الخارجي لليوبو في الإمارات العربية المتحدة سيعمل على تنسيق الأهداف مع رؤية الليوبو في تقديم خدمات متقدمة في مجال الملكية الفكرية وجعلها مصدرا للتنمية الاقتصادية وتمتية القدرات في المنطقة، وقد ركز ذلك على ثلاثة ركائز أساسية بدءا من تعزيز الأثر الإنمائي لليوبو ونظام الملكية الفكرية وتحسين السياسات والإجراءات وزيادة الوعي فيما يتعلق بأنظمة الملكية الفكرية في العديد من البلدان المختلفة في المنطقة. وقال إن الإمارات العربية المتحدة ستعمل على تعزيز خدمات الليوبو من أجل توسيع نطاق تطبيق معاهدات الليوبو وعلى نطاق أوسع في منطقة الشرق الأوسط وآسيا. وستقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتخصيص ميزانية سنوية لهذا المشروع التدريبي. وعلاوة على ذلك، جانب سيعمل المكتب على توسيع نطاق تطبيق معاهدات الليوبو من خلال التدريب وبناء القدرات ومنح توجه خاص لضمان أفضل تنفيذ للخدمات المتعلقة بمعاهدات الليوبو. كما ستتيح دولة الإمارات العربية المتحدة إمكانية الوصول إلى جميع خدمات الليوبو من خلال بوابة إلكترونية تحتوي على معلومات تتناسب مع احتياجات وشواغل الدول المجاورة، وستقدم أيضا الاستشارات المعلوماتية للبلدان الشريكة في التحكيم في نزاعات الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي من خلال الوساطة. وأشار الوفد إلى أن استضافة مكتب خارجي في دولة الإمارات العربية المتحدة سيغطي أيضا ثلاثة بلدان محتمة هي: الكويت والبحرين والمملكة الأردنية الهاشمية مع إمكانية توسيع نطاقه ليشمل بلدان أخرى في المنطقة. ومن شأن ذلك أن يمكن دولة الإمارات العربية المتحدة من تقديم خدمات متكاملة وفقا لأحدث المعايير بميزانية تغطي جميع الاحتياجات وكل ما سيكون ضروريا لإنجاح هذا المكتب. وقال إن حكومة الإمارات تتطلع إلى استضافة مكتب الليوبو الخارجي وتوفير كل ما يحتاجه من دعم وتمويل وخدمات لوجستية لجعله منبرا لرفع مستوى الوعي وتطوير الإطار التشريعي للملكية الفكرية، ليس فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة ولكن على الصعيد الإقليمي أيضا. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود التي تبذلها الليوبو لتطوير أنظمة الملكية الفكرية للدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن ثقته في أن الجهود ستؤدي إلى مزيد من التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة والليوبو وستزيد من تعزيز السياسات والمبادرات الرامية إلى تعزيز الملكية الفكرية والتنمية. ومن شأن ذلك أن يساعد الإمارات العربية المتحدة على إحراز مزيد من التقدم والازدهار.

353. وأعربت الرئيسة عن شكرها لوفد الإمارات العربية المتحدة على التزامه الدقيق بالوقت المخصص له. ودعت الرئيسة وفد الهند إلى تقديم عرضه التوضيحي وطلبت من الأمانة البدء في حساب الوقت.

354. وفت الوفد الهند انتباه الدول الأعضاء إلى الوثيقة WO/PBC/26/Rev التي تضمنت اقتراحا شاملا في المرفق 2، حيث أبرزت اقتراحه وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة A/55/INF/11. كما وزع الوفد نسخة مختصرة من الاقتراح لتسهيل فهم الوفود الأخرى للفروق الدقيقة التي أبرزها اقتراح الهند. وقال الوفد إنه سيتلقى أسئلة إذا سمح الوقت، مضيفاً أنه سيعود إلى الدول الأعضاء إذا كانت هناك الأسئلة المتناولة تحتاج إلى مشاورات مع عاصمته. وبدأ الوفد العرض التوضيحي باستعراض خريطة الملكية الفكرية العالمية وذكر أن الدول الأعضاء تمكنت في العام الماضي في الجمعية العامة من تعيين مكنين خارجيين في نيجيريا وفي الجزائر لأنه لم يكن هناك حينها أية مكاتب خارجية في القارة الأفريقية. وقد تأخر إنشاء المكاتب الخارجية في أفريقيا لفترة طويلة، وتمكنت الدول الأعضاء من التفاوض بنجاح والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا القرار المهم. والآن انتقلت الدول الأعضاء إلى المرحلة التالية، وهي معرفة الموقع التالي. وصرح الوفد بأن الاقتراح الذي قدمه هو اقتراح سليم يشير إلى أن الهند لديها بالفعل العديد من المكاتب القائمة منذ سنوات عديدة مثل مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا التابع لمنظمة الصحة العالمية. وكانت جميع هذه المكاتب تعمل بنجاح كبير وبمجرد فتحها، ظلت تعمل هناك. ويمكن التحقق من ذلك بصورة موضوعية، ويمكن لهؤلاء الذين هم على اتصال بهذه المنظمات أن يتحققوا من النجاح الذي تحققه هذه المكاتب، وكيف تمكنت بنجاح من تعزيز أنشطة المقر، وكما يمكن للدول الأعضاء أن ترى، فإن هناك مساحة شاذة تم الإبقاء عليها عمدا من أجل إنشاء مكتب خارجي لليوبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن، بدعم من الدول الأعضاء، من فتح مكتب خارجي لليوبو في الهند. وقد شهدت الدول الأعضاء مؤخرا إصدار مؤشر الابتكار العالمي ولم يكن هناك في آسيا الوسطى

والجنوبية مكتب خارجي واحد، وتحتل الهند المركز الأول في مؤشر الابتكار العالمي والمرتبة الثانية من حيث جودة الابتكار بين جميع البلدان ذات الدخل المتوسط في مؤشر الابتكار العالمي في عام 2017. وعلاوة على ذلك، تحتل الهند المرتبة الأولى فيما يتعلق بصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة مئوية من إجمالي التجارة. ويمثل مؤشر الابتكار العالمي مؤشرا ذو مصداقية عالية ويحظى باحترام كبير في جميع أنحاء العالم، وقد قفزت الهند 21 مرتبة في خلال عامين، من المرتبة 81 إلى المرتبة 60. وقد أعرب الوفد عن اعترامه وتوفير معلومات أساسية عن أسباب تقديم الهند لهذا الاقتراح، وما هو الأساس المنطقي وراء ذلك، وما هي المهام التي سيضطلع بها المكتب الخارجي، وما هي الأهداف وما هي الصلات بين أهداف الويبو الاستراتيجية، التي كانت الدول الأعضاء تناقشها في هذه اللجنة خلال الأيام القليلة الماضية، وأهداف مكتب خارجي في الهند. وبالإضافة إلى ذلك، سيرز الوفد القيمة المضافة وما هي الاحتياجات الحالية لمستخدمي الملكية الفكرية في الهند وكيف يمثل ذلك سبباً هاماً من لفتح مكتب. وسيتطرق الوفد أيضاً إلى موضوعات ذات صلة مثل الاستقرار المالي وحياد الميزانية، بالإضافة إلى المسوغات الجغرافية. وفي هذا الصدد، قدّم الوفد حجّة وجيهة بشأن عدم وجود مكتب خارجي واحد في وسط وجنوب آسيا، وأن الهند ستكون موقعا مثاليا. وذكر الوفد ما هو الأساس المنطقي وراء فتح مكتب خارجي للويبو في الهند ألا وهو أن الهند والويبو تربطها علاقة تعززت جيدا من أجل هذا الاقتراح. وقد وقعت الهند مذكرة تفاهم في عام 2009 ونفذت في عام 2014 خطة عمل مشتركة بين الويبو والهند. وذكر الوفد أن هناك عدة أنشطة تم التخطيط لها، وكان من بين الأنشطة الهامة توفير برامج تدريبية. والأمر المهم الآخر كان فارق التوقيت، فهناك فارق زمني قدره 4.5 ساعة في الشتاء و3.5 ساعة في الصيف لذلك فإن التداخل في العمل محدود وهو ما يمثل عيبا وترغب الهند في معالجته، وباقتراح مكتب الويبو الخارجي في الهند، سيتم التغلب على هذه المسألة المهمة. والنقطة الثالثة هي الانتفاع الفعال بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأصبحت الهند عضوا في معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 1998، ولم يودع المخترعون الهنود سوى 14 طلبا دوليا. وبحلول عام 2014، زاد هذا الرقم 100 مرة ليصبح 1 428 طلبا. وأظهر ذلك أن الشركات الهندية تستفيد استفادة كاملة من عضوية الهند في الخدمات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات. ومع افتتاح مكتب خارجي في الهند، من المحتمل أن يتوسع نطاق خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات، ليس فقط في الهند بل في البلدان المجاورة أيضا. وذكر الوفد أنه من خلال فتح مكتب خارجي، ستستخدم إدارة البحث الدولي على نحو أكثر فعالية. وقد أصبحت الهند إدارة بحث دولي في أكتوبر 2013، كما أنها هيئة فحص تمهيدي دولية. وتمتلك الهند قاعدة البيانات الخاصة بها ونفذت إلى الخدمات الأخرى في جميع أنحاء العالم، وهي قادرة على توفير هذه التسهيلات بأسعار معقولة للغاية. وتتقاضى الهند رسوما رمزية تبلغ حوالي 150 فرنكا سويسريا، وهي تكلفة فعالة للغاية لتقديم خدمة تقدمها إدارة البحث الدولي في جميع البلدان الستة عشر الأخرى. في السنوات القليلة الماضية، أطلقت الهند بعض البرامج الرائدة، أحدها برنامج "صنّع في الهند" كما قامت الهند بتنظيم تظاهرة جانبية خاصة للذين كانوا حاضرين في الجمعية العامة عام 2015 حول البيانات الجغرافية للهند تحت عنوان برنامج "صنّع في الهند". وكان الغرض من هذا البرنامج هو تشجيع الابتكار وإعطاء دفعة لقطاع الصناعات التحويلية. وهناك برنامج آخر يسمى "المشروعات الناشئة في الهند"، وكانت رسالته هي إطلاق العنان لطاقة ريادة الأعمال لدى الشباب. فالهند دولة فنية وبلد ذو عائد ديموغرافي هائل، وترغب الهند في الاستفادة من هذه العائدات من خلال برنامج "المشروعات الناشئة في الهند". وهناك شعار مهم للرؤية تستخدمه الهند ويسمى "هند الإبداع: هند الابتكارات". وهذه بمثابة دعوة لسياسة الملكية الفكرية في الهند التي سيناقشها الوفد بعد فترة من الوقت. وكان الهدف هو كيفية إطلاق العنان لطاقة الهند الإبداعية وكيفية تعزيز الابتكار. ويكمن الهدف وراء البرنامج الرئيسي المهم الآخر "الهند الرقمية" في رؤية تتعلق بتحويل الهند إلى مجتمع مُمكن رقميا ويمتلك اقتصاد المعرفة. وتعتمد قوة البلد في الوقت الحاضر على امتلاكه لاقتصاد المعرفة. والهند مدركة تماما لهذا الواقع، وهذا هو السبب في إطلاق هذا البرنامج. وسلط الوفد الضوء على بعض جوانب السياسة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية في الهند التي تم إطلاقها في عام 2016. وهي وثيقة رؤية تشمل جميع حقوق الملكية الفكرية وتدمج وتتبنى أفضل الممارسات العالمية لخلق أوجه التآزر والاستفادة منها بين جميع الملكيات الفكرية، ويوجد بالهند هيئة مخصصة، أو خلية خاصة، تسمى "خلية تعزيز حقوق الملكية الفكرية والإدارة" وتهدف إلى إنشاء وتسويق الملكية الفكرية. وتتضمن العناصر الهامة للسياسة الوطنية للملكية الفكرية في الهند إنشاء حملات للتوعية والإنفاذ في مجال حقوق الملكية الفكرية لخلق الاحترام لحقوق الملكية الفكرية. وذكر الوفد المشهد الخاص بنظام الملكية الفكرية

في الهند. الهند لديها معهد يمثل مركز تميز متطور في ناجبور وهو مركز حصري للتدريب والبحث في مجال الملكية الفكرية في الهند. وتقدم الويبو مدخلات وتتعاون بصورة منتظمة مع هذا المعهد لتوفير التدريب بالتعاون مع أكاديمية الويبو. ولدى الهند إطار إداري وقضائي تشريعي راسخ، وقد تمكنت الهند من الوفاء بالتزاماتها الدولية باستخدام مواطن المرونة المنصوص عليها في النظام الدولي للتعامل مع شواغلها الإنمائية. وتمتلك الهند نظام قوي ومتكافئ وديناميكي لحقوق الملكية الفكرية. وكان الهدف هو الحفاظ على التوازن الدقيق، أي التوازن بين الحقوق الخاصة من خلال توفير حقوق الملكية الفكرية من ناحية، والمصلحة العامة من ناحية أخرى. وقد تم رصد عملية التوازن باستمرار في الهند من قبل صناع القرار، وقد نجحت الهند في الحفاظ على هذا التوازن الدقيق. وهناك زيادة في الموارد البشرية كما تمكنت الهند من تعيين فاحصين جدد للبراءات والعلامات التجارية ويظهر أثر ذلك في البيانات التي عرضها الوفد في وقت لاحق في العرض التوضيحي. تمتلك الهند إمكانية الإيداع عبر الإنترنت على مدى الأربع والعشرين ساعة يوميا ويتم نشر جميع المعلومات من خلال خدمات على شبكة الإنترنت. وهناك خطة هامة أطلقتها الهند وهي توفير إمكانية إيداع الملكية الفكرية مجاناً لجميع الشركات الناشئة في الهند، ولذلك فإن 100 بالمائة من الشركات الناشئة في الهند تحصل على إيداع مجاني للملكية الفكرية، وهذا ما يسمى بحماية الملكية الفكرية الناشئة. والهدف هو تسهيل الإجراءات بالنسبة لجميع الشركات الناشئة عند تقديم براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم وتقوم الحكومة الهندية بتوفير الدعم الكامل لها. وهناك خصم بنسبة 80 بالمائة بالنسبة إلى إيداع البراءات التي تقوم بها الشركات الناشئة في أي مكان من العالم. وهناك بند خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم الهند خصماً بنسبة 50 بالمائة في الرسوم عند إيداع البراءات لهذه الشركات. وأشار الوفد إلى أنه تمكن من وضع حقوق المؤلف تحت مظلة واحدة تحت عنوان إدارة سياسة الصناعة والترويج لها حتى يكون هناك تماسك بين سياسات الهند. وتزايدت عمليات معالجة طلبات الملكية الفكرية في الهند بصورة مستمرة. فقد ارتفع تسجيل البراءات على سبيل المثال من نسبة 5.8 بالمائة في الثنائية 2013/2014 إلى 16 بالمائة في الثنائية 2016/2017، وكانت هناك زيادة بنسبة 10 بالمائة مقارنة بعام 2013/2014. وقد تحسن الفحص، وارتفعت المعدلات بنسبة 132 بالمائة، وشهدت معدلات التخلص وإيداعات العلامات التجارية ارتفاعاً كبيراً، وارتفاع في الأداء. ويود الوفد التركيز على معدلات المنح التي زادت بنسبة 269 بالمائة. وكان الهدف بالنسبة للهند هو دراسة العلامات التجارية، وتم تقليص المدة الزمنية من 13 شهراً إلى شهر واحد فقط، وتم تحقيق هذا الهدف في مارس 2017. وقد تم تخفيض مدة الفحص الأولي لطلبات البراءات من خمس إلى سبع سنوات إلى حوالي 18 شهراً. وتعتبر الهند موطناً لبعض المؤشرات الجغرافية الأكثر حيوية وتنوعاً، فقد سجلت 296 مؤشراً جغرافياً، وكانت هذه المسألة مدعاة لفخر الهند. وقد عرضت الهند ذلك في الويبو في أحد الفعاليات الجانبية من خلال معرض للمؤشرات الجغرافية في الهند. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الهند مشروعاً مبتكراً قبل بضع سنوات يسمى المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية، وهي مبادرة تجريبية. وكان الهدف منها توفير حماية دفاعية ووقاية للمعارف الطبية التقليدية في الهند. وقد أنشأت الهند قاعدة بيانات طبية تضم نحو 330 000 تركيبة تم تحويلها، ومسحها ضوئياً، وترجمتها إلى بعض اللغات الدولية الرئيسية. وسارع الوفد باستعراض خطة عمل الويبو الخاصة بالهند. وتم استعراض المشاركة بين مكتب الملكية الفكرية الهندي والويبو في عرض الشرائح. وقد تم ذكر الغرض، والأهداف، والوظائف، والتقييمات في الشرائح. واختتم الوفد كلمته مشيراً إلى أن الهند تود أن توضح النقطة بشكل واضح وهي أن فتح مكتب خارجي في الهند لن يخل بعلاقة بلدان المنطقة ذات العلاقات المباشرة القائمة بالفعل مع مقر الويبو. وسيسعى المكتب الخارجي في الهند إلى تقديم خدمات إلى تلك البلدان التي ترغب في إبرام اتفاقات ثنائية مع الهند، وسيعود ذلك بالفائدة على أنظمتها الوطنية للملكية الفكرية. وذكر الوفد أنه سيكون من دواعي سروره أن يتلقى أي أسئلة من الدول الأعضاء.

355. وشكر الرئيس وفد الهند ودعا وفد إيران إلى تقديم عرضه وطلب من الأمانة البدء في حساب الوقت.

356. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن رغبته بأن يوضح للدول الأعضاء أهم عناصر اقتراح إيران باستضافة مكتب خارجي للويبو في طهران. وذكر الوفد أنه سيحاول معالجة جميع الأسئلة التي قدمتها بعض المجموعات الإقليمية وبعض الدول الأعضاء أثناء العرض. وقال إن الوفد سيتلقى أسئلة إذا سمح الوقت، وأنه سيكون متاحاً بعد العرض إذا كان لدى أي

دولة من الدول الأعضاء أسئلة أخرى. ولفت الوفد انتباه الدول الأعضاء إلى قائمة الاتفاقيات التي صدقت عليها إيران، وأشار أيضا إلى أن هناك بعض الاتفاقيات الأخرى التي وقعت عليها إيران وهي في طور التصديق عليها في البلاد. ولفت الوفد انتباه الدول الأعضاء إلى الشبكة الحالية لمكاتب الويبو الخارجية وأشار إلى وجود فجوة كبيرة في غرب آسيا نظرا لعدم وجود مكتب خارجي في المنطقة. وعرض الوفد الخريطة والموقع الجغرافي لإيران في المنطقة، وذكر أنها مجاورة لأربعة عشر بلدا، وأنها تقع في قلب المنطقة، ولها بنية تحتية برية وبحرية ومطارات ويُعد ذلك عنصرا مهما لاقتصادها. وقال إن مكتب البراءات في إيران أنشئ منذ أكثر من 90 عاما وله تاريخ طويل في تسجيل الملكية الفكرية وحمايتها. وتتمتع إيران بقدرات مميزة للملكية الفكرية وتحرز تقدما رائعا في مجال الملكية الفكرية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتسعى إيران إلى تعزيز القدرة الإنتاجية وتشجيع التعاون الدولي على تبادل التكنولوجيا وتأمّل في المشاركة بنشاط أكبر في أنشطة الابتكار لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد حققت إيران تطورا كبيرا في مجال البحوث والتعليم العالي والتكنولوجيات منذ التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت، هناك ثلاث طرق لتطوير سياسة التكنولوجيا العلمية والابتكار. يركز أولها على تطوير التعليم العالي وبدأ في عام 1990. ويركز الثاني على تطوير البحوث والتكنولوجيا وبدأ في عام 2000، وأحدث الثالث تحولا إلى الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار وبدأ في عام 2010. وصرّح الوفد أن هناك عددا من التحسينات في مساهمة إيران في بيئة الابتكار العالمي خلال الفترة من عام 2005 حتى عام 2015. فعلى سبيل المثال، تحسّن الترتيب العالمي لإيران في مجال النشر العلمي من المركز 34 في عام 2005 إلى المركز 16 في عام 2015. وأشار الوفد إلى أن إيران التزمت في العقدين الماضيين بتطوير نظام ابتكار دولي ديناميكي والانتقال بثبات نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار. وتُعد الملكية الفكرية جزءا من السياسة الوطنية لتحويل الاقتصاد وإصلاحه وتنويعه من أجل بناء اقتصاد فعال قائم على المعرفة والابتكار. وتدعم إيران الابتكار وتعزز التنمية الإنتاجية وتشجع العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية الثقافية والاستثمار والصناعة والقدرة التنافسية التي لها علاقة وثيقة بنظام الملكية الفكرية وتشكل عناصر هامة في سياسة التنمية الوطنية. ويُعتبر إنشاء مكتب خارجي مساعدة كبيرة لتلك الهيئات. وتم التأكيد على تشجيع تطوير العلوم والتكنولوجيا والإنتاج الفكري في وثيقة مستقبلية مدتها عشرون عاما، وهي توفر سبيلا علميا شاملا للبلاد وقواعد لسلسلة الخطط الاقتصادية الخمسية. وأشار إلى أن القطاع الصناعي يجعل إيران هي الاقتصاد الأكثر تنوعا مع أقل اعتماد على الدخل المتأتي من النفط والغاز مقارنة مع البلدان الغنية بالنفط الأخرى في الشرق الأوسط. ونظرا للقدرة المتاحة والنهوض بالملكية الفكرية وتطويرها في إيران شهدت طلبات إيداع البراءات والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، كما تشير إليه إحصائيات الويبو. وكذلك فإن مكتب البراءات ومكتب التصاميم الصناعية في إيران مدرجان في قائمة أفضل 20 مكتبا في الدول الأعضاء في الويبو نظرا لزيادة معدل الطلبات. ونظمت إيران أيضا العديد من البرامج والفعاليات المشتركة مع الويبو، ونظمت مئات من ورش العمل والندوات المحلية والوطنية والدولية على مستوى البلاد. وذكر الوفد أنه فيما يتعلق ببناء القدرات، وقعت وزارة العدل في إيران مذكرة تفاهم مع أكاديمية الويبو لإنشاء مركز وطني للتدريب في مجال الملكية الفكرية في طهران لأنه سيكون أكثر قدرة على تحديد الاحتياجات والمطالب بدقة، مع الاستفادة من كونه يعمل في مجال يشهد احتياجات فعلية. وسيعمل المكتب الخارجي كواجهة غالبا بين أكاديمية الويبو والمستفيدين، وسيكون في خدمة جميع برامج الويبو ذات الصلة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. وذكر الوفد أن الأنشطة المقترحة لمكتب الويبو الخارجي في إيران تشمل تعاوننا وثيقا مع المكتب الوطني للملكية الفكرية حتى يتسنى لإيران إنفاذ نظم الويبو العالمية للملكية الفكرية بفعالية بما في ذلك نظام مدريد ولسبونة ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، والنظم الأخرى التي تشكل إيران عضوا فيها، كما توفر خدمة تسجيل لمودعي الطلبات من خلال نظم الملكية الفكرية المذكورة أعلاه بالتعاون مع المكتب الدولي للويبو. وسوف تستجيب تشكيلة أخرى من أنشطة مكتب الويبو الخارجي في إيران للأهمية المتزايدة اليومية للابتكار والإيداع والدور الذي ينبغي أن تؤديه الملكية الفكرية في اقتصاد قائم على المعرفة في إيران، وسوف ينشئ أيضا منصة لتقديم خدمات الويبو إلى المواطنين عن طريق رفع الوعي بمعنى الملكية الفكرية والتعريف بفوائد الملكية الفكرية بالنسبة للمواطنين والشركات والقطاع الخاص والبلد بأسره. ويعتبر مكتب الويبو الخارجي جزءا لا يتجزأ من خدمات الويبو وأهدافها ويساعد على إدماج منظومة قيم الملكية الفكرية في إيران من خلال تعزيز المعارف المتعلقة بالملكية الفكرية ونشر أصول الملكية الفكرية. وسيوفر مكتب الويبو الخارجي في إيران العديد من المزايا في إطار ولاية المنظمة ويكمل أيضا جهود الويبو الوطنية بشأن نشر المعارف المتعلقة

بالملكية الفكرية وزيادة الوعي واحترام الملكية الفكرية والذي من شأنه أن يزيد من تعزيز الابتكار والإبداع من خلال تعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية والخدمات في إيران ومنطقتها. وذكر الوفد أن تقديم الدعم التقني، فيما يتعلق ببرامج المساعدة التقنية المختلفة التي تدار في قطاع البنية التحتية العالمية في الويبو والمشورة المقدمة لأصحاب الحقوق فيما يخص استخدام الملكية الفكرية في تنمية البلد وكذلك لنقل والتكنولوجيا، هو نشاط آخر مقترح لمكتب الويبو الخارجي في إيران. وطلب الوفد من الدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها أهمية بناء القدرات في تعزيز استخدام نظام الملكية الفكرية وقال إن الأنشطة التعليمية ذات الصلة بالملكية الفكرية ستحظى بمزيد من الأهمية من قبل المكتب الخارجي. وستساعد أيضا في تسويق الملكية الفكرية وتيسير الاتصال بين الصناعة والهيئات المسؤولة عن المنتجات الفكرية. ومن شأن إنشاء مكتب خارجي في إيران أن يكون بمقدوره المساعدة على تعزيز الاعتراف الدولي القائم بالفعل بالصناعة الإبداعية وتيسير الشركات المستدامة وربط المحتوى المحلي بسلاسل القيمة المحلية، إضافة إلى التعبير عن الروابط بين الجامعات ومعاهد البحوث والصناعات وأصحاب المشاريع الخاصة وتعزيزها. ويمكن استنتاج أن المكتب الخارجي للويبو سيكون على بينة من احتياجات المنظمات الوطنية والأشخاص والشركات على أرض الواقع. وهو أمر لا يمكن تحقيقه دائما من مقر الويبو في جنيف ويمكن للمكتب الخارجي أن يؤدي دورا هاما في هذا الصدد. وذكر الوفد أن المكتب يمكن أن يساهم في ضمان تقريب الخدمات والتعاون التقني فيما يتعلق بالملكية الفكرية من المجموعات المهتمة بها. ومن شأن ذلك أن يوفر حماية أكبر للابتكار ويشجع الابتكار وينمي التفاهم فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وتعزيزها بين المستخدمين والمبدعين في المجتمع الأوسع نطاقا والمجتمع الإبداعي. ومن شأن ذلك أن يحسن من قيمة المنظمة وخدماتها وأن يزيد أيضا أثرها المحلي من خلال معالجة الاحتياجات الخاصة للمنطقة الفرعية، أي استخدام الملكية الفكرية من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في إقامة شركات جديدة ومبتكرة مع أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالمرافق التي ستكون متاحة لإنشاء مكتب الويبو الخارجي في طهران، ذكر الوفد أن الهيئة المختصة بالملكية الفكرية ستوفر جميع التسهيلات اللازمة لإنشاء مكتب خارجي في إيران. ويوجد بالفعل مبنى مناسب منفصل مساحته 500 متر مربع بالإضافة إلى مركز الملكية الفكرية في طهران الذي سيخصص لأغراض مكتب الويبو الخارجي ويمكن توسيعه في مرحلة لاحقة إذا لزم الأمر. والموقع قريب من جميع الجهات الحكومية ذات الصلة، المطار والحل التجاري والحل المالي وكذلك الجامعات والمؤسسات البحثية. وذكر الوفد أنه وفقا للمادة 3.6 من قانون تسجيل البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، من الممكن استخدام 50 بالمائة من عائدات النقد الأجنبي من أنظمة التسجيل الدولية للترويج للمكتب وتزويده بالأجهزة. وباستخدام هذه المصادر ومصادر الإيرادات الأخرى، ستضمن الهيئة المختصة في إيران توفير جميع نفقات واحتياجات المكتب الخارجي في طهران. وتم تقديم معلومات أكثر تفصيلا بشأن التسهيلات في الاقتراح وإذا كانت الدول الأعضاء مهتمة، فإنها يمكنها الرجوع إلى المعلومات المقدمة هناك. وأشار الوفد في الختام إلى أن إيران تتحلى بالعزم السياسي والإداري الصارم للإسهام في أهداف الويبو واستراتيجياتها العالمية. ونظرا لزيادة عدد الطلبات، ازدادت الاحتياجات لاستغلال هذه الملكيات الفكرية وتسويقها، ومن الواضح أن إنشاء مكتب خارجي للويبو في إيران من شأنه أن يعزز احترام الملكية الفكرية في إيران. وتحتل إيران موقعا جغرافيا مناسباً في المنطقة لإنشاء مكتب خارجي للويبو. ولا يوجد مكتب خارجي في المنطقة ويمكن للمكتب الخارجي في إيران أن يلعب دورا إقليميا محتملا في المستقبل. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المكتب الخارجي في إيران يمكنه أن يكتسب بعدا إقليميا إذا اقتضت الحاجة أو إذا طلب منه الاضطلاع بذلك الدور. ويمكن لمكتب الويبو الخارجي في إيران أن يضمن النهوض بأهداف الويبو في المنطقة أكثر من أي وقت مضى وأن يكون مستعدا لدعم الأنشطة الإقليمية. وذكر الوفد أن إيران تعاونت تعاونا وثيقا مع بلدان المنطقة في توفير مجموعة متنوعة من الخدمات وتطوير الدورات التدريبية وتبادل أفضل الممارسات وأنها ستواصل العمل على ذلك. وأشار إلى أنها لا تضرر بحقوق أي بلد آخر فيما يتعلق ببرامج الويبو. ومن شأن المكانة العلمية المتميزة لإيران ووجود جامعات تمنح درجة الماجستير والدكتوراه في مجال الملكية الفكرية فيها، إضافة إلى موقعها الجغرافي، أن تساهم بشكل كبير في تعزيز أهداف الويبو واستراتيجياتها على الصعيد الوطني والإقليمي. ومن شأن مكتب الويبو الخارجي في إيران أن يؤدي دورا هاما في تطوير نظام الملكية الفكرية فعال ومتوازن من شأنه أن يتيح الإبداع لصالح الجميع. وقال الوفد إن إنشاء مكتب خارجي في إيران سيضيف قيمة وتنوعا وحصرياً في شبكة المكاتب الخارجية للويبو وسيكون بمثابة استثمار للويبو في المنطقة. ومضى الوفد يقول إن الوفد مكتباً كهذا سيخدم المنطقة من خلال أنشطة التعاون ومذكرة التفاهم

والمشاركات الثنائية دون الإقليمية والإقليمية مع البلدان المجاورة. وسلّط الوفد المزيد من الضوء على المعلومات التفصيلية بشأن وضع الملكية الفكرية في إيران، شمل ذلك السياسات والتشريعات الوطنية، وهي معلومات ستكون متاحة في صفحة إيران على موقع الويبو الإلكتروني.

357. وشكر الرئيس وفد إيران على الالتزام بالقيود الزمنية ودعا وفد سلطنة عمان إلى تقديم عرضه وطلب من الأمانة البدء في حساب الوقت.

358. وشكر وفد سلطنة عمان الأمانة على إتاحة الفرصة لعرض اقتراحه باستضافة المكتب الخارجي الوطني للويبو. وبدأ بتقديم محتوى العرض. واستهل الوفد عرضه بالاقتراس التالي من عبارات صاحب الجلالة، سلطان عمان: "عندما نقل التعليم إلى مستويات أعلى، فإن ذلك يتطلب منا أن نضيف إلى هذه المعارف المكتسبة معارف جديدة أخرى. ويتعين علينا أن نبحث ونخلق تفكيراً وتأملاً وأن نصحح معارفنا الموروثة لأنها تنطوي على العديد من النظريات، وتخضع النظريات للتجديد. ولا ينبغي لنا أن نقول إن أسلافنا قد وصلوا إلى المعرفة... والمعرفة ليست مطلقة بل هي قابلة للتجديد...". وأشار الوفد إلى أن سلطنة عمان تتميز بموقعها الجغرافي وأمنها واستقرارها على الصعيد السياسي وحيادها. ثم ذكر الوفد أن السبب الجوهري لاستضافة مكتب خارجي للويبو في سلطنة عمان يكمن في إرساء أساس لتعزيز الجهود المؤسسية التعاونية الرامية إلى إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة، من أجل اكتساب استراتيجيات وطنية للابتكار وإطار تشريعي شامل بشأن الملكية الفكرية في السلطنة، ولأن هناك العديد من المؤسسات التي تدعم الابتكار في سلطنة عمان وتطورات الخدمات في إدارة الملكية الفكرية ووزارة التجارة والصناعة. وإنشاء الأساس لتعزيز الجهود المؤسسية التعاونية الرامية إلى إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة، أكد الوفد أن وزارة التجارة والصناعة وضعت أربعة أركان لتطوير الملكية الفكرية. وسوف يكون رأس المال البشري والتنوع الاقتصادي والاقتصاد القائم على المعرفة مستندا إلى استراتيجيات الملكية الفكرية، وسيعمل 14 موظفاً في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات القطاع الخاص، التي سوف تستفيد من المشورة القانونية والخدمات الاستشارية المقدمة في هذه الإدارة. وأشار إلى أن الاستراتيجية الوطنية للابتكار في سلطنة عمان تقوم على أركان النظام الوطني للملكية الفكرية التي من شأنها أن تحمي الفكر والإبداع الإنساني الناشئين عن الأنشطة الفكرية في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية على جميع المستويات الدولية والوطنية والإقليمية. وهذا أيضاً مع رؤية لمجتمع آخر من خلال نظام فعال يحمي حقوق الملكية الفكرية ويشجع إنتاج الأفكار والسلع والخدمات. وتستند مكونات استراتيجية الابتكار في سلطنة عمان إلى سياسات الاتصال والتواصل بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات ذات الصلة، فضلاً عن سياسات الاتصال والتواصل الإقليمية والدولية. وتعتمد سياسات الاتصال والاتصال على سياسات الأعمال وسياسات التنوع الاقتصادي وسياسات التعليم. وذكر الوفد أن سياسات الاتصال والتواصل الإقليمية والدولية تعتمد على سياسات بناء البنية التحتية وسياسات نقل العلوم والتكنولوجيات فضلاً عن سياسات البحث والتطوير. وذكر الوفد أن الاستراتيجية الوطنية للابتكار لها ستة أهداف رئيسية تتمثل في بناء القدرات الفردية والمؤسسية المتعلقة بالملكية الفكرية وزيادة مؤسسات تشجيع الأعمال المنتجة للسلع والخدمات ذات القيمة المضافة وتمكين المؤسسات القانونية وضمان عائد اقتصادي من البحث والتطوير من خلال نقل المعارف وزيادة الوعي بشأن ثقافة الملكية الفكرية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، والتطوير الفعال لسياسات الملكية الفكرية في سلطنة عمان. وانتقل الوفد إلى الهدف الأول، وهو بناء القدرات الفردية والمؤسسية المتعلقة بالملكية الفكرية، وذكر الوفد مجموعة من المبادرات والبرامج. وهناك مجموعة من المبادرات وبعض الأمثلة تشمل وضع برامج تعليمية خاصة عن مفاهيم الملكية الفكرية والمعارف والتسويق ووضع برامج للتدريب والتأهيل بشأن مفاهيم الملكية الفكرية وأدوارها في الابتكار ودمج الملكية الفكرية في جميع البحوث والمؤسسات الأكاديمية وشركات القطاع الخاص. ومن الأمثلة على هذه البرامج الاستراتيجية الوطنية، والمكتب الوطني للملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالهدف الثاني، فإنه يعتمد على المبادرات والبرامج. وأشار الوفد إلى أن تفعيل المبادرات الوطنية لدعم الابتكار القائم على الملكية الفكرية من شأنه أن يوفر دعماً مالياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال، وأن البرامج المخصصة لهذا الغرض هي نقل التكنولوجيا للمكتب الوطني وبرنامج الحماية الدولية. وانتقل الوفد إلى الهدف الثالث، وهو تمكين المؤسسات القانونية، وقال إن المبادرات تتمثل في وضع سياسات لنشر الوعي بدور الملكية

الفكرية في تمكين التنمية الضرورية ومجموعة من البرامج التي تشير إلى هذه الغاية مثل صندوق التكنولوجيا والبرامج الأخرى. وذكر الوفد أن الهدف الرابع هو ضمان الإيرادات الاقتصادية من البحث والتطوير من خلال نقل المعرفة. وهنا ركزت سلطنة عمان على البحث والتطوير من خلال نشر ثقافة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والأعمال المكتبية الوطنية بشأن البرامج في الميدان وكذلك برنامج الاستثمار في الملكية الفكرية. وتمثل الهدف الخامس في بناء المعرفة والوعي بثقافة الملكية الفكرية وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة. وذكر الوفد هنا أن لديه عددا من قنوات التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة الملكية الفكرية وتعزيزها، وأنه يضع برامج للتدريب والتأهيل بشأن مفاهيم الملكية الفكرية. وتمثل البرامج التي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية في شركات رأس المال الاستثماري وصناديق التكنولوجيا. وتمثل الهدف السادس في التطوير الفعال لسياسات الملكية الفكرية في سلطنة عمان. وهنا، شرعت سلطنة عمان في حفظ الموارد الوراثية وحمايتها في جميع الصناعات والتراث الثقافي من أجل إنشاء وحماية المنتجات المستمدة من خلال حقوق الموارد الوراثية، ولتحقيق هذه الغاية فإن لديها مجموعة من البرامج مثل مركز الموارد الوراثية ومن جهة أخرى مراكز التدريب على الحرف اليدوية وتدريب هذه البرامج لهذا الغرض. ويستند الإطار القانوني الداعم للملكية الفكرية في سلطنة عمان إلى مجموعة من التشريعات والمدونات، غير أنه يتكامل مع مجموعة من أكثر من 20 معاهدة واتفاقية دولية في مجال الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن الأساس المنطقي الرابع هو قدرة العديد من المؤسسات والصناديق على دعم الابتكار في سلطنة عمان مثل مجلس الابتكار الصناعي والهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومجلس البحوث والصناديق الداعمة لمشاريع الأعمال الوطنية مثل صناديق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصندوق عمان للتكنولوجيا وشركة ابتكار عمان للتنمية ش.م.ع. وتمثل الأساس المنطقي الخامس في تطوير خدمات إدارة الملكية الفكرية ووزارة التجارة والصناعة التي تقدم خدمات تشمل أربعة مجالات وفي أكثر من 60 خدمة مثل البراءات وحق المؤلف والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية. وذكر الوفد أن وزارة التجارة والصناعة حاولت تطوير إدارة الملكية الفكرية من خلال زيادة الموارد البشرية المؤهلة في مجال الملكية الفكرية وتوظيف فاحصين مؤهلين وخبراء تقنيين في مجال البراءات لتطوير خدمات الملكية الفكرية الإلكترونية لإنشاء نظام اقتصادي شامل تحقيقا لهذه الغاية. ومن أجل الربط بين أهداف الاستراتيجية الوطنية للابتكار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن سلطنة عمان لديها العديد من المجالات المتداخلة التي من شأنها إحراز تقدم في مجال مكافحة الجوع والفقر والقضاء على الجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالولاية المقترحة للمكتب الخارجي، فإنها تقوم على إنشاء نظام شامل للملكية الفكرية في سلطنة عمان، من شأنه أن يضع نظاما للتنوع بأهمية الملكية الفكرية، وتعزيز البحوث بشأن الأنشطة الإنمائية والقيام بالكثير من الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية في هذا المجال. وتمثل مساهمة المكتب الخارجي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للويو والمساهمة في أدوات ونماذج الملكية الفكرية الجديدة القائمة على برامج الويو التعاونية. ثم انتقل الوفد إلى تاريخ التعاون بين سلطنة عمان والويو، وقال إن سلطنة عمان انضمت إلى الويو في 19 فبراير 1997. وبلغ عدد برامج التعاون بين عامي 2009 و2017 ما يصل إلى 37 برنامجا، وذكر الوفد بعض الأمثلة في هذا المجال، من بينها الندوة التقنية الدولية حول الملكية الفكرية والتنمية المستدامة، توثيق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وهناك توصية رئيسية واحدة من هذه الندوة، وهي أن تقترح سلطنة عمان إنشاء سجل دولي للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشار الوفد إلى أنه بلده غني بمختلف المعارف التقليدية مثل المعارف البيئية والطبية والمعرفة بالأدوية التقليدية والصيد وصيد الأسماك وهي بعض الأمثلة القليلة لمجالات المعارف التقليدية في سلطنة عمان. وتتألف خطة التعاون التقني مع ثنائية الويو 2018/2017 من تدريب وتأهيل فاحصي البراءات في إدارة الملكية الفكرية والتعاون مع وزارة التربية والتعليم فضلا عن إعداد عدد من مذكرات التفاهم مع الهيئة العامة للصناعات الحرفية في الويو، وهناك تنسيق مستمر لاعتماد مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والويو. وهناك عدد من الأمثلة على برامج وأنشطة الملكية الفكرية المنظمة في سلطنة عمان في مجال حقوق الملكية الفكرية، وذكر الوفد بعض الأمثلة تتمثل في الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية 2018/2017، وورش العمل بشأن التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية، ومسابقة عن احترام حقوق الملكية الفكرية للطلاب، والنشاط المجتمعي فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. وذكر الوفد أن المساهمة المقترحة من سلطنة عمان بشأن التعاون من أجل المكتب الخارجي ستتألف من توفير موقع للمكتب الخارجي وتوفير الأثاث والمواد اللازمة وتوفير ترتيبات أمانة السر ذات الصلة وتعزيز وتطوير نُظم الملكية الفكرية في سلطنة عمان وفي المنطقة. واختتم الوفد كلمته بأن حكومة سلطنة عمان تتبنى استراتيجية ابتكارية لتضعها ضمن أكثر 20 دولة ابتكارا

بحلول عام 2040. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال نظام وطني فعال للابتكار يهدف إلى التنمية المستدامة. وتركز الاستراتيجية على السياسات الوطنية المتعلقة بتنوع التعليم والاقتصاد والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والبنية التحتية وريادة الأعمال. وتتميز سلطنة عمان بإطار تشريعي شامل للملكية الفكرية، فضلا عن عدد من المؤسسات الداعمة للابتكار، وتعترم وزارة التجارة والصناعة في السلطنة تحسين خدمات الملكية الفكرية. وقال الوفد إن اقتراح سلطنة عمان باستضافة مكتب خارجي هو تأكيد على النية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للويبو والإسهام في تطوير وتحديث أدوات ونماذج جديدة للملكية الفكرية تقوم على برامج التعاون مع الويبو وإقامة صلة بين استراتيجية الابتكار الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبلغ الوفد الدول الأعضاء بأنه إذا كان لديهم أية أسئلة، يمكنهم التواصل مع الوفد على عنوان البريد الإلكتروني الذي تم الإشارة إليه على الشاشة.

359. وشكر الرئيس وفد سلطنة عمان على احترامه للقيود الزمنية. ودعا الرئيس وفد جمهورية كوريا إلى تقديم عرضه وطلب من الأمانة البدء في حساب الوقت.

360. وشكر وفد جمهورية كوريا الرئيس على إتاحة الفرصة لتقديم عرضه عن مكتب الويبو الخارجي في جمهورية كوريا. وبدأ الوفد بعرض شريط فيديو قصير يعرض جمهورية كوريا. ثم ذكر الوفد أهداف الويبو الرئيسية. وقال الوفد إن الويبو تسعى إلى تطوير نظام عالمي للملكية الفكرية لتعزيز الابتكار والإبداع. وثانيا، إنها تعمل على تشجيع البلدان النامية على الاستفادة من نظام الملكية الفكرية العالمي من خلال بناء قدراتها في مجال الملكية الفكرية. ويمكن للدول الأعضاء أن ترى أن الويبو أنشأت مكاتب خارجية لتحقيق بهذه الأهداف فضلا عن تحسين دورة الابتكار في مجال الملكية الفكرية في جميع خدمات الوصول. وفي هذا الصدد، يتعين على مكاتب الويبو الخارجية أن تستجيب لاحتياجات وأولويات المجتمع العالمي وأن تعمل على توفير خدمات فعالة وذات كفاءة للملكية الفكرية. وذكر الوفد أن عدد سكان آسيا يبلغ حوالي ثلثي سكان العالم ومع كثافتها السكانية العالية تُعتبر آسيا بالتأكيد مركزا رئيسيا للابتكار العالمي وتساهم في عالم الملكية الفكرية بطرق عديدة. وكما هو مبين في الشرائح المقدمة من الوفد، فإن نصف الطلبات العالمية المستندة إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات تأتي من البلدان الآسيوية، وهناك حاجة لمطابقة عدد السكان المتزايد مع مطالب ابتكارهم. وعلاوة على ذلك، هناك إمكانات غير مستغلة تعاني من حواجز الدخول في وتيرة البراءات الدولية. ومن المنطقي إنشاء المزيد من المكاتب الخارجية في آسيا وتحديدًا في جمهورية كوريا. وذكر الوفد أنه مع الاستفادة الكاملة من قدرات مكتب الويبو الخارجي في جمهورية كوريا هناك إمكانات هائلة لمزيد من التطوير وتحقيق أهداف الويبو. وتُعد جمهورية كوريا بالتأكيد مصدر قوة للملكية الفكرية، وتُظهر الإحصاءات أن جمهورية كوريا تساهم مساهمة كبيرة في عالم الملكية الفكرية. وتحتل جمهورية كوريا المرتبة الأولى في نسبة عدد طلبات البراءات للناتج المحلي الإجمالي ولعدد السكان، والرابعة في طلبات البراءات المحلية، والخامسة للطلبات القائمة على معاهدة التعاون بشأن البراءات، والثالثة في تطبيقات لاهاي. ويعني استخدام قدرات المكتب الخارجي للويبو في جمهورية كوريا استخدام الإمكانيات التي كانت محجوبة في السابق بسبب حواجز فارق التوقيت والافتقار إلى القرب واللغة وما إلى ذلك. وإذا استطاعت الويبو الحصول على أهدافها بشكل معقول، فإن الوفد سيقول إن هناك ضرورة شرعية لإنشاء مكتب خارجي في جمهورية كوريا ولا ينبغي إغفاله. ولقد قطعت جمهورية كوريا على نفسها التزامات كبيرة نحو الويبو وعالم الملكية الفكرية. ولا يمكن إنكار تفاني جمهورية كوريا في النهوض بالنظام العالمي للملكية الفكرية. ومنذ عام 2004، استخدمت جمهورية كوريا ما يقرب من 12 مليون فرنك سويسري من الأموال لتنفيذ مشاريع مختلفة في أكثر من 50 بلدا مختلفا، بما في ذلك استضافة مسابقة في مجال التكنولوجيا، وتطوير دورات تعليمية في مجال الملكية الفكرية وتنفيذ نظم لأتمتة الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. كما أعدت جمهورية كوريا العديد من المحتويات التعليمية على الإنترنت وبدون الاتصال بالإنترنت في مجال الملكية الفكرية العالمية لصالح الدول الأعضاء في الويبو مثل "بانوراما الملكية الفكرية" و"الإيداع في رسوم بورورو المتحركة". ويضم الإيداع في رسوم بورورو المتحركة أكثر من 26 مليون وجهة نظر وتتوفر بانوراما الملكية الفكرية في 24 لغة مختلفة تغطي ما يقرب من 70٪ من السكان في جميع أنحاء العالم. وتم إنشاء محتويات للوصول إلى جمهور يتراوح بين الشباب والمهنيين. ويمثل الهدف الرئيسي في عرض الاختراعات والابتكارات وتقييم المستخدمين المحتملين لنظام الملكية الفكرية في

الدول الأعضاء في الويبو. ومن منظور التعايش عن طريق تقاسم الملكية الفكرية، عملت جمهورية كوريا على مشاريع مختلفة لتوفير مساهمات مستدامة طويلة الأمد. وقد قامت جمهورية كوريا بتطوير التكنولوجيا والعلامات التجارية المناسبة في أكثر من 20 بلدا منذ عام 2010. وعقدت جمهورية كوريا مؤتمرات للتكنولوجيا منذ عام 2011، وهناك أربع مسابقات أخرى يجري الإعداد لها هذا العام. كما نشرت جمهورية كوريا نظام معلومات للملكية الفكرية وقدمت استشارات بشأن الملكية الفكرية لعشرة بلدان مختلفة. وذكر الوفد أن جمهورية كوريا، على العموم، قامت بدور نشط يتجاوز حدودها المحلية ويندمج في المجتمع العالمي. ومن شأن إنشاء مكتب خارجي للويبو في جمهورية كوريا أن يؤدي أيضا إلى تطورات إيجابية. أولا، يعني المكتب الخارجي توفير خدمة عالمية متميزة للملكية الفكرية تتناسب مع السكان الكوريين مما يزيد الطلب على طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات ولاهاي ومدريد. وفي الوقت الراهن، لا تتجاوز نسبة الطلبات المحلية للبراءات التي انتقلت للخارج 6.3٪ فقط من خلال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وهذا يعني أيضا فرصة لزيادة كبيرة في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومع وجود مكتب خارجي في جمهورية كوريا، سيكون هناك فرصة لزيادة طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات، مما يعني زيادة قدرها ما يقرب من 10000 طلب بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات تُقدر سنويا من جمهورية كوريا، مما قد يؤدي إلى زيادة قدرها 15 مليون فرنك سويسري في إيرادات الويبو سنويا. وثانيا، تمكنت جمهورية كوريا في فترة قصيرة قدرها 50 عاما من الانتفاع بنجاح بالملكية الفكرية للتحويل من بلد من البلدان الأقل نموا إلى واحدة من البلدان النامية في العالم، وذلك بفضل الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وتشعر جمهورية كوريا الآن بأن الوقت قد حان للتقدم إلى الأمام من خلال تقاسم خبرتها الفريدة في التنمية الوطنية. ويعني وجود مكتب خارجي للويبو في جمهورية كوريا ترتيب أنشطة يتم إعدادها من خلال الصناديق الكورية في الأمانة، ويمكن تنفيذ مشاريع إنمائية أكثر كفاءة وفعالية. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية كوريا لديها دراية بدمج مهارات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في تعليم الملكية الفكرية ومن شأن وجود مكتب خارجي في جمهورية كوريا أن يوفر دورات جيدة لتعليم الملكية الفكرية عبر الاتصال بالإنترنت وبدون الاتصال بالإنترنت تعمل من خلال أساليب تدريس معتمدة ومدربين مؤهلين باستخدام دراية جمهورية كوريا وخبرتها. وتعترم جمهورية كوريا أن يقوم المكتب الخارجي بتصنيف التقدم المحرز في النظام العالمي للملكية الفكرية من خلال نشر تعليم الملكية الفكرية. وذكر الوفد أنه بغض النظر عن مدى أهمية عملية ما، فبدون وجود بيئة داعمة من الصعب أن تزدهر. ويعتبر مستوى الدعم المقدم من حكومة البلاد المضيف شيئا أساسيا لنجاح مكتب الويبو الخارجي. وهذا لا يعني فقط توفير مساحة للمكتب وتقديم المعدات والإنترنت والأمن، ولكن أيضا الموارد العملية مثل القوى العاملة والأموال. وستدعم الحكومة الكورية الاستفادة المالية لمكتب الويبو الخارجي مثل تكاليف التشغيل ودفع تكاليف الموظفين الداعمين، علاوة على أن الموقع المتوقع لمكتب الويبو الخارجي هو بنية تحتية تجارية كبيرة وجميلة لا تبعد كثيرا عن مطار إنتشون الدولي الشهير. وستتعاون المكتب الخارجي في جمهورية كوريا تعاونًا وثيقًا مع المكتب الوطني للملكية الفكرية والمعاهد ذات الصلة بالملكية الفكرية مثل رابطة ترويج الاختراعات الكورية والمعاهد الكورية لمعلومات البراءات والمعهد الكوري للملكية الفكرية وما إلى ذلك. وسيدعم المكتب الكوري للملكية الفكرية والمعاهد العامة ذات الصلة بالملكية الفكرية تعاون مكتب الويبو الخارجي في جمهورية كوريا في توفير أنشطة الويبو وفعاليات الملكية الفكرية الدولية والمحلية. وأضاف الوفد أن مكتب الويبو الخارجي في جمهورية كوريا لن يكمل فحسب عمل المكتب الوطني للملكية الفكرية بل سيعمل كمركز لشبكة الملكية الفكرية في جمهورية كوريا. وينبغي أن تأخذ معايير اختيار موقع المكتب الخارجي للويبو في الاعتبار الاحتياجات والطلبات العملية لمستخدمي الملكية الفكرية في أنحاء العالم. وذكر الوفد أن جمهورية كوريا تُعد، في هذا الصدد، أفضل مكان لمكتب خارجي للويبو حيث أنها مجهزة بقدر كبير في مجال الملكية الفكرية وبيئة أعمال عالمية ودعم حكومي قوي. وإجمالًا، ستضع هذه العناصر أساسًا للأداء الأمثل للمكتب الخارجي للويبو في جمهورية كوريا. وقال الوفد إنه يمكن لكل دولة عضو أن تستفيد شيئًا من إنشاء مكتب خارجي للويبو في جمهورية كوريا. ولذلك أعرب الوفد عن رغبته في الاعتماد على قرار الدول الأعضاء بالتأييد. واستخدم الوفد الوقت المتبقي للإجابة عن الأسئلة التي أثارها الدول الأعضاء. وذكر الوفد أنه قدم بالفعل إجابات على الأسئلة التي أثارها المجموعة بآراء وسلطنة عمان. وكان هناك سؤال عن كيفية مساهمة المكتب الخارجي المقترح في تحقيق أهداف الويبو وتنفيذ البرامج. وأجاب الوفد بأن الأهداف الرئيسية للويبو تتمثل في تطوير نظام عالمي للملكية الفكرية وحفز البلدان النامية على بناء قدرات الملكية الفكرية. وسيساهم مكتب الويبو الخارجي في جمهورية كوريا في تحقيق أهداف الويبو وسيقدم البرامج من خلال توفير

خدمات الملكية الفكرية العالمية الأولى والمشاريع الأخرى. وأشار إلى أن جمهورية كوريا تتمتع بخبرة الانطلاق كأحد البلدان الأقل نمواً ومن خلال الانتفاع بالملكية الفكرية بنجاح في التحول إلى بلد يضم العديد من المشاريع الابتكارية العالمية. ويمكن أن تكون تلك الخبرة أكثر فعالية عندما يتم تقاسمها مع البلدان الطموحة من خلال مكتب خارجي في البلد وتسهيل التنمية التي ستدعمها صناديق كوريا الاستثنائية. وكان هناك أيضاً سؤال عن الكيفية التي يكمل بها المكتب الخارجي المقترح مهام المكتب الوطني للملكية الفكرية. وأجاب الوفد بأن مكتب جمهورية كوريا للملكية الفكرية يضطلع بعدة أنشطة مثل تلقي الطلبات كمكتب استقبال وطني وكتابة تقرير بحث دولي لإدارة للبحث الدولي (ISA). ومع ذلك، توجد قيود في الاستجابة الكاملة للأسئلة المتعلقة بالتطبيق الدولي وعقد ندوات بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات ومديرية ونظام لاهاي. ومن خلال هذا المكتب في جمهورية كوريا، يمكن حل مشكلة تأخير الاتصالات بين جمهورية كوريا وجنيف والحواجر اللغوية القائمة أمام المستخدمين المحليين، مما يستوعب احتياجات مستخدمي الملكية الفكرية الحاليين والمحتملين. ومع إزالة الحواجز، سيكون بإمكان مستخدمي خدمات الملكية الفكرية العالمية أن يزدادوا. ويمكن لمكتب الويبو الخارجي في جمهورية كوريا أن يتعاون تعاونا وثيقا مع المكتب الوطنية للملكية الفكرية والمعاهد العامة ذات الصلة بالملكية الفكرية. وقال الوفد إن المكتب الخارجي للويبو في جمهورية كوريا لن يكمل فحسب عمل المكتب الوطني للملكية الفكرية بل سيؤدي دورا هاما في شبكة الملكية الفكرية في جمهورية كوريا.

361. وشكر الرئيس وفد جمهورية كوريا ودعا وفد رومانيا إلى تقديم عرضه وطلب من الأمانة البدء في حساب الوقت.

362. وشكر وفد رومانيا الرئيس والدول الأعضاء على إتاحة الفرصة له لعرض اقتراحه الجديد باستضافة مكتب خارجي للويبو في بوخارست. وذكر الوفد أنه، استعدادا لهذا العرض، فإنه يفضل أن يتيح للدول الأعضاء إمكانية الاستماع مباشرة من المستفيدين من خدمات الويبو والمساعدة المتخصصة التي تقدمها. وأعرب الوفد عن ثقته في أن شهادات مختلف أصحاب المشاريع والأساتذة والباحثين والمخترعين والفنانين سوف تكمل وتعزز عرض حكومة رومانيا لاستضافة مكتب خارجي للويبو وتقديم المساعدة إلى جميع بلدان المنطقة. وكان على الوفد أن يتلقى أية أسئلة ترى الدول الأعضاء أنها ضرورية في النهاية. ثم قام وفد رومانيا بعرض شريط فيديو يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:

<http://www.wipo.int/webcasting/en/index.jsp>. وأعرب الوفد، بعد عرض الفيديو، عن استعداده لتلقي أسئلة من الدول الأعضاء، ولكنه أوضح أنه أرسل بالفعل إجابات على أسئلة المجموعة باء ولكنه ما زال مستعدا للتفسير.

363. وشكر الرئيس وفد رومانيا ودعا وفد تركيا إلى تقديم عرضه وطلب من الأمانة البدء في حساب الوقت.

364. وقال وفد تركيا إنه قدّم طلبا خطيا لاستضافة مكتب خارجي في تركيا وأعد الاقتراح وفقا للمبادئ التوجيهية المعتمدة التي أرفقت بالوثيقة WO/PBC/26/7. وذكر الوفد أن اقتراح تركيا لا يزال مطروحا للشائنتين 2016/2017 و 2018/2019. ويهدف العرض إلى تعزيز حجج تركيا وإبراز بعض النقاط التي تتناول الوثيقة ويتضمن ثلاثة أجزاء رئيسية هي التقدم المحرز في قضايا الملكية الفكرية والأنشطة التعاونية التي تضطلع بها تركيا وأخيرا المساهمات المحتملة للمكتب الخارجي في تركيا. وبدأ الوفد بتطور تاريخي موجز للملكية الفكرية في تركيا، نظرا لأن تركيا كانت من أوائل البلدان التي اعتمدت حقوق الملكية الفكرية في أوروبا في القرن التاسع عشر. وكان أكبر تغيير حدث هو أن تصبح طرفا في منظمة التجارة العالمية وفي الوقت نفسه إنشاء الاتحاد الجمركي مع المجتمعات الأوروبية وتركيا في عام 1995. وبعد ذلك مباشرة أصبحت تركيا طرفا في سبع معاهدات للويبو بالإضافة إلى جميع اتفاقيات الويبو الموقعة وبرن وباريس ومديرية. وحاليا، تركيا طرف في 17 معاهدة تديرها الويبو. وأصبحت تركيا طرفا في الاتفاقية الأوروبية للبراءات في نوفمبر 2000. ويُعد أول تأثير لهذا هو الزيادة الحادة في الطلبات المقدمة إلى الاتفاقية الأوروبية للبراءات. وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، تم تعزيز العلاقة وبدأت مفاوضات العضوية رسميا في عام 2005. والفصل الذي تم التفاوض عليه هو الفصل المتعلق بدور الملكية الفكرية. وذكر الوفد أن المفاوضات بشأن الفصل المتعلق بدور الملكية الفكرية لا تزال جارية في الوقت الراهن، ولا سيما فيما يتعلق بالوفاء بالمعايير الختامية. وبصفة رئيسية، تحتاج كل هذه التطورات تقريبا إلى معالجة مسائل الملكية الفكرية بطريقة أكثر تنسيقا لأن الملكية الفكرية

لها جوانب كثيرة وليست مسؤولة أمام مكاتب الملكية الفكرية فقط. ويُعد أكبر تغيير في هذا الصدد هو إنشاء مجلس تنسيق الملكية الفكرية في عام 2008 أعضاؤه وكلاء وزارة لجميع الوزارات ذات الصلة ويقومون برفع التقارير مباشرة إلى الوزراء وأكبر غرفة للتجارة في تركيا. ويمثل التغيير الأخير في تعيين المكتب التركي للبراءات والعلامات التجارية كإدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. ورأى الوفد أن تركيا هي العضو الغربي الجديد في نادي إدارات البحث. وأشار إلى أن الجهات الفاعلة الرئيسية في أعمال الحقوق هي المحاكم، وأن تركيا بها 23 محكمة متخصصة في مجال الملكية الفكرية مدربة على التعامل مع القضايا والنزاعات المتعلقة بالملكية الفكرية. وتُعتبر الأنشطة المعززة جانبا هاما آخر، حيث ازدادت أعداد مراكز المعلومات، وبلغ عددها 107 مراكز في الجامعات ووكالات التنمية والمناطق الصناعية التي توفر معلومات أساسية وعامة بشأن تطبيقات الملكية الفكرية بشكل رئيسي. كما تمتلك تركيا 54 مكتبا لنقل التكنولوجيا مقرها تركيا. وشارك الوفد بعض الإحصاءات المتعلقة بأرقام الطلبات في تركيا. وبلغ عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات 71 طلبا في عام 2000 و1 068 طلبا في عام 2016. وبالمثل، ارتفع الطلب الأوروبي للبراءات منذ عام 2007، حيث وصل إلى ما يقرب من 1 200 طلب. ولدى تركيا حوالي 6 400 طلب وطني في المكتب الوطني للملكية الفكرية. ويتلقى المكتب الوطني للملكية الفكرية في تركيا كمية هائلة من طلبات العلامات التجارية على الرغم من أنها انخفضت قليلا في عام 2016، ولكنها لا تزال تزيد عن 100 000 طلب، وتُظهر الطلبات زيادة في العلامات التجارية. ونتيجة لذلك، ووفقا لأحدث منشورات الويبو، تشغل تركيا المركزين التاسع والحادي عشر في التصنيف العالمي من حيث نشاط الملكية الفكرية في الداخل، ومجموع نشاط إيداع الملكية الفكرية (في الداخل والخارج) حسب المنشأ على الترتيب. ثم ذكر الوفد أنه وفقا لمؤشر الابتكار العالمي، وهو من أكثر التقارير التي أصدرتها الويبو قيمة منذ عام 2011، أحرزت تركيا تقدما منذ عام 2011 وفقا للتقرير الذي يستند إلى العديد من المؤشرات، والآن تأتي في المرتبة 43. وتحتل تركيا المرتبة الخامسة بين البلدان ذات الدخل فوق المتوسط والمركز الرابع في بلدان شمال أفريقيا وغرب آسيا. كما تحتل تركيا المرتبة التاسعة في العالم وفقا لنسبة الكفاءة. ورأى الوفد أن تركيا أحرزت تقدما جيدا في وقت قصير نسبيا واكتسبت الكثير من الخبرة في مجال الملكية الفكرية. وحاول الوفد أن يعرض بعضا منها استنادا إلى الأرقام. ثم شرح الوفد بعض الأنشطة الرئيسية التي تجري في تركيا والمنطقة. وأشار إلى أن تركيا هي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وظلت الأمم المتحدة تعمل منذ أكثر من 50 عاما في تركيا وتضطلع بمهام مختلفة مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية في تركيا. وذكر الوفد أن تركيا سعيدة في الوقت الحاضر باستضافة 14 وكالة تابعة للأمم المتحدة. وقد تم التعاون في مجال الملكية الفكرية بشكل أساسي مع المنظمات الدولية ومن خلال العلاقات الثنائية. ولدى تركيا علاقات وثيقة مع المنظمات الدولية المعنية بمسائل الملكية الفكرية، ونظمت أكثر من 30 فعالية منذ عام 2009 مع الويبو. ويتم تعيين فاحص كرميل بموجب قسم مدريد كل عام. ويُعتبر المكتب الأوروبي للبراءات واحدا من أكبر المكاتب في العالم، ولكونه عضوا في القانون الأوروبي للبراءات التقليدية، تستفيد تركيا من التدريبات والندوات وإجراء المشاريع بالاشتراك معه. وقد تم تعزيز مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية بعد عام 2009، بعد توقيع مذكرة التفاهم. كما يتم إعاره فاحصين للعلامات التجارية سنويا إلى مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية لمدة سنة واحدة. وتتعاون تركيا تعاوننا وثيقا مع الاتحاد الأوروبي، وتُعقد اجتماعات منتظمة مع اللجنة الأوروبية المعنية بقضايا الملكية الفكرية، وأكملت أربعة مشاريع، ولا يزال هناك مشروع منفرد جاريا فيما يتعلق بالملكية الفكرية وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشروع 9.5 مليون يورو. وأصبحت تركيا عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم 10 دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما بلدان غربي آسيا، ولأول مرة تم بدء مشروع بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي، وتم عقد ثلاثة اجتماعات حتى الآن. وبالمثل، أطلقت تركيا لأول مرة مشروعاً يتعلق بالملكية الفكرية وعقدت أول اجتماع في أنقرة في عام 2012 بشأن قضايا الملكية الفكرية بالتعاون مع مكتب الويبو العربي. وتركيا هي أيضا إحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، يوجد لدى مكتب الملكية الفكرية في تركيا 28 مذكرة تفاهم نشطة مع المكاتب الأخرى بشأن قضايا التعاون على نحو أساسي. وعلى الصعيد الثنائي في اتفاقات التجارة الحرة القائمة والتي يساهم فيها مكتب البراءات التركي من خلال المشاركة بنشاط مع دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة اليابان والمكسيك وبيرو. ورأى الوفد أن تركيا لديها أكثر المكاتب نشاطا في المنطقة الجغرافية، وأن تركيا ترتبط ارتباطا وثيقا مع الغرب والشرق بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية. وفي السنوات

الماضية، اكتسبت خبرة كبيرة في مجال التعاون في قضايا الملكية الفكرية من خلال برامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف، ولا سيما في المنطقة. ثم أشار الوفد إلى المساهمات المحتملة لمكتب خارجي في تركيا. ورأى الوفد أن المعرفة بالملكية الفكرية يمكن نشرها وتقاسمها بطريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة، ليس فقط في تركيا ولكن في المنطقة، وربما في الشرق الأوسط والبلقان. ثانياً، مع وجود مكتب خارجي سيتم التواصل بشكل قوي مع أصحاب المصلحة المحليين الذين لا يمكن في بعض الأحيان الوصول إليهم ومساعدتهم بالاستشاريين المعيّنين من المركز، والذين لديهم قدرة محدودة للاحتياجات محلية وحقائق على أرض الواقع في المنطقة. وترى تركيا أيضاً أن المكتب الخارجي يوفر فعالية في التكاليف للاجتماعات والندوات والدورات التدريبية التي تعقد في تركيا والمنطقة (أساساً تكاليف النقل وتكاليف الخبراء وتكاليف الإيجار والصيانة). كما أن معدلات مرتبات الأمم المتحدة أقل بالمقارنة مع جنيف. وثالثاً، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن تجربة تركيا في الأنشطة التعاونية ليس فقط في تركيا ولكن في المنطقة لها تأثير إيجابي على تحقيق أهداف برنامج الويبو في إطار الأهداف الاستراتيجية. وتمثل أهم الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة في تطور الإطار الدولي المتوازن للملكية الفكرية وتيسير استخدام الملكية الفكرية لأغراض تنمية البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتنسيقها وتطويرها وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية ومعالجة الملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسات العالمية. ورابعاً، ينبغي أن تكون البرامج ذات الصلة والميزانيات ذات النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء وخطوط الأساس مترامنة معاً، وبالتالي يصبح تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للويبو أكثر قابلية للتحقيق. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تركيا أحرزت تقدماً جيداً بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وأنها أكثر المكاتب نشاطاً في المنطقة. ورأى الوفد أن تركيا اكتسبت خبرة كبيرة في مجال التعاون في مجال الملكية الفكرية على المستويين الوطني والدولي وأن أي مكتب خارجي يتم إنشاؤه في تركيا سيكون لديه القدرة على تحسين الحصول على برامج الويبو ذات الصلة والنتائج المرتقبة بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وتعلق تركيا بأهمية كبيرة على استضافة المنظمات الدولية والشركات الدولية والمتعددة الجنسيات. وبالنسبة للمواقع الجغرافية الخاصة، فضلاً عن الدعم اللوجستي والمالي، فإن ذلك يشكل حافزاً للمؤسسات والشركات في تركيا. وسيستفيد مكتب الويبو الخارجي أيضاً من هذا الدعم.

365. وشكر الرئيس وفد تركيا وجميع الوفود التي قدمت عروضاً، ثم فتح باب المناقشة.

366. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء وقال إن الجمعية العامة لعام 2015 اعتمدت المبادئ التوجيهية المتعلقة بفتح مكاتب الويبو الخارجية. وأعرب الوفد عن ثقته في أن تتمكن اللجنة من أن توصي للجمعية العامة لعام 2017 بأنسب سبيل للمضي قدماً في تنفيذ هذا القرار الهام. وقال إن المجموعة باء ترى أن قرار الجمعية العامة لعام 2015 يتضمن المبادئ التوجيهية التي ينبغي اتباعها دون تغيير. وأيدت المجموعة باء المنهجية وتحديد ما يصل إلى ثلاثة مكاتب خارجية مع الثنائية 2016/2017، ورأت أنها ينبغي أن تكون مسألة ذات أولوية. وأشار الوفد إلى أنه في الجمعية العامة لعام 2016 خصصت الدول الأعضاء الكثير من الوقت لهذه المسألة وتمكنت من الاتفاق على مكنين، ولكنها لم تحدد مكاتباً ثالثاً أو ليس لديها الوقت الكافي لمناقشة قضايا أخرى. وقال إن المجموعة باء ترى أن المناقشات ينبغي أن تجرى بكفاءة تحت قيادة الرؤساء خلال لجنة الميزانية والجمعية العامة. وذكرت المجموعة باء أنها لا تزال ملتزمة بالمشاركة في الحوار بطريقة بناءة، وأنه ينبغي على الدول الأعضاء ألا تتركس الكثير من الوقت لهذه المسألة نظراً لوجود مسائل هامة أخرى. وأعربت المجموعة باء عن تقديرها للوفود الموقرة من الهند وجمهورية كوريا ورومانيا والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على تقديم الردود خطياً سلفاً على أسئلتها. وأشارت إلى أن الردود جاءت مفيدة جداً لفهم كيفية مساهمة المكاتب الخارجية المقترحة في تحقيق أهداف الويبو. وأعربت المجموعة باء عن تطلعها إلى الاستماع إلى المندوبين من إيران وتركيا للإجابة على أسئلتها ولا سيما السؤال (أ)، أي كيف سيساهم المكتب الخارجي في تحقيق أهداف الويبو وتنفيذ البرامج. وقد تم بالفعل الرد على بعض أسئلة المجموعة باء وأعربت عن رغبتها في الاستماع إلى مزيد من التوضيح. واعتنمت المجموعة باء الفرصة لتشكر المندوب الموقر لكولومبيا على تقديم الرد على أسئلتها خطياً ومسبقاً. وتساعد الردود المجموعة باء على أن تفهم بشكل أفضل كيفية مساهمة المكتب الخارجي المقترح في تحقيق أهداف الويبو. ونظر الوفد في وثيقة الجمعية العامة في العام الماضي، الوثيقة A/56/15، وطلب الاطلاع على أي معلومات مستجدة بين الجمعية العامة في العام الماضي والآن، لأنها ستكون مفيدة.

367. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن امتنانه للعروض المقدمة من مختلف الوفود والكلمات الافتتاحية التي أدلى بها الرئيس. ورأى الوفد أن المبادئ التوجيهية لعبت دورا محوريا في هذه المناقشات. أعربت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن رغبتها في التصديق على ترشيح مجموعتها الإقليمية بالإجماع لكولومبيا. وتم تقديم اقتراح كولومبيا رسميا في الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وللثنائية 2017/2016. وقد قدمت المجموعة ترشيح كولومبيا لأنها تعكس اقتناعا جماعيا بسلامة وجود الاقتراح. وبالنسبة للمجموعة، يفى هذا الاقتراح بالمتطلبات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية وتحظى بالدعم المؤسسي والتقني المطلوب. ويأتي ذلك انعكاسا للأهمية التي توليها المجموعة للملكية الفكرية وتعزيز اقتصاداتها وإدماجها الإيجابي في البيئة العالمية لتنمية بلدانها. وأكدت المجموعة مجددا على أنها ستعتبرها أولوية لتنفيذ قرار فتح مكاتب خارجية للويبو في الخارج والاعتراف بالتقدم المحرز في الجمعيات السابقة بعد الموافقة على افتتاح مكاتب خارجية جديدة في الجزائر ونيجيريا. وأكد الوفد أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تسهم إسهاما كبيرا في هذه العملية، ليس فقط في المفاوضات التي سمحت باعتماد المبادئ التوجيهية ولكن أيضا في عملية التفاوض بأكملها التي جرت في العام الماضي حيث أيدت المجموعة الإقليمية داخليا وبتوافق الآراء ترشيح كولومبيا. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تتمكن هذه اللجنة من التوصية بفتح مكتب خارجي في كولومبيا للثنائية 2017/2016، وليس دون الإشارة أولا إلى أنها لا تتنافس على الثنائية المقبلة، والتي ينبغي أيضا الاعتراف بها كمساهمة جديدة في تيسير المفاوضات وعملية صنع القرار. وبناء على ذلك، التمس الوفد من الدول الأعضاء الاهتمام بالعرض الذي قدمه وفد كولومبيا.

368. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (المجموعة الآسيوية) وشكر جميع الدول الأعضاء المتقدمة لاستضافة مكتب خارجي للثنائية 2019/2018، بما في ذلك وفود الهند وإيران وسلطنة عمان وجمهورية كوريا ورومانيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة على تقديمها عروضاً شاملة ومفيدة. وقال إن شبكة الويبو للمكاتب الخارجية تشكل جزءا هاما من المنظمة يهدف إلى تقريب خدمات الويبو وتعاونها إلى الدول الأعضاء في الويبو وأصحاب المصلحة والشركاء. وينبغي على المكاتب الخارجية أن تضيف بوضوح قيمة وكفاءة وفعالية إلى تحقيق أهداف الويبو وتنفيذ برامجها وأن تستجيب للاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان والمناطق التي يعمل فيها المكتب الخارجي. وقد تم التطرق إليه في العروض التي استمعت إليها الدول الأعضاء، وأعربت عن أملها في زيادة التفاعل مع جميع مودعي الطلبات خلال الدورات غير الرسمية بشأن الكيفية التي ستضيف بها مكاتبهم الخارجية المقترحة قيمة وكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف الويبو وتنفيذ برامجها. ومع وصول العدد إلى 10 متقدمين لاستضافة مكاتب خارجية للويبو فإن عملية التوصل إلى البلدان التي من المزمع أن تستضيف مكاتب خارجية للويبو ستكون قرار لا يخلو من التحديات. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بأن عملية التفاوض بشأن مناقشة فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو ينبغي ألا تؤثر على المفاوضات في قضايا أخرى وفي لجان الويبو الأخرى والعكس بالعكس. وقال الوفد إن المجموعة الآسيوية ستبقى بناءة وملتزمة بتيسير التوصل إلى نتيجة مقبولة للجميع في مناقشة فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو وكذلك في جميع المناقشات بشأن القضايا الأخرى داخل الويبو. وأكدت المجموعة للدول الأعضاء أنها ستقف دائما على أهبة الاستعداد للمساهمة بنشاط وبروح بناءة في اتخاذ القرار، وذلك في ضوء تقدم ستة من مودعي الطلبات، وهم الهند وإيران وسلطنة عمان وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

369. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وتوجهت بالشكر إلى الدول الأعضاء في الويبو على طرحها المقترحات المتعلقة باستضافة مكتب الويبو الخارجي وعلى العروض الجيدة. وأشار إلى أن المجموعة ستكرر تأييدها للمبادئ التوجيهية التي تم الاتفاق عليها في الجمعية العامة لعام 2015 والتي تنص على أنه ينبغي إعطاء الأولوية للمناطق التي لا توجد فيها مكاتب خارجية وينبغي النظر في التوزيع الجغرافي العادل وقبوله. وأعربت الوفد عن رغبتها في أن يلفت انتباه الدول الأعضاء إلى أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق هي المنطقة الوحيدة التي ليس بها أي مكتب خارجي وأن رومانيا ترشحت لهذا الغرض. وأعرب الوفد عن رغبته في التشديد على أن إنشاء المكاتب الخارجية يجب أن يضيف قيمة على المستوى الوظيفي والمالي وأن يتطابق مع الاحتياجات الفعلية للمنظمة من حيث تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والتدريب. وأشار إلى أن المجموعة ستشجع الدول الأعضاء على النظر في المبادئ التوجيهية أثناء مناقشة قضايا

المكاتب الخارجية. وأيدت المجموعة منهجية تحديد مكتب خارجي واحد للثنائية الحالية كمسألة ذات أولوية. وقد تم تكريس الكثير من الوقت لمناقشة هذه المسألة خلال الجمعية العامة السابقة وأيدت المجموعة نهجا عمليا وأكثر كفاءة. ومع ذلك، يتعين على المجموعة أن تأخذ في الاعتبار بيان رئيس الجمعية العامة في عام 2016 عند إعداد قرار فتح المكاتب الخارجية في الثنائية 2019/2018. وأشارت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أنها لا تزال ملتزمة بالمشاركة في المناقشات البناءة بشأن هذه المسألة.

370. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر جميع الوفود التي أبدت رغبتها في استضافة مكتب خارجي وهنا الوفود على تقديم عروض ممتازة بشأن هذا الموضوع. وأعرب عن تأييده لتوسيع شبكة مكاتب الويبو الخارجية في جميع أنحاء العالم وأنه سيظل يرى أن مسألة فتح مكاتب خارجية جديدة مهمة للغاية في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن أمل المجموعة في أن تؤدي المناقشات بشأن هذا الموضوع إلى اتخاذ قرارات إيجابية. وأفاد بأن المجموعة لا تزال ملتزمة بهذه المسألة وستسهم إسهاما بناء في أي عملية تهدف إلى تسهيل المناقشة بشأن مسألة فتح مكاتب خارجية جديدة.

371. وتحدث وفد تركيا للإجابة على الأسئلة التي أثارها المجموعة بآء. وذكر أن الويبو لديها تسعة أهداف استراتيجية ولديها آليات مختلفة لتحقيق هذه الأهداف المعتمدة. ويعتبر البرنامج والميزانية من أهم الأدوات التي تساعد الويبو على تحقيق هذه الأهداف بطريقة منهجية واستراتيجية. وستصبح بعض الأهداف أكثر أهمية من غيرها بالنسبة للمكتب الخارجي في تركيا من أجل تحقيق تطور متوازن في الإطار المعياري الدولي للملكية الفكرية وتيسير استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية وتنسيق وتطوير البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية، وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية ومعالجة الملكية الفكرية فيما يتعلق بقضايا السياسات العالمية. ووصف الوفد نوع الأنشطة التي ستضطلع بها تركيا ليس فقط من جانب مكتب الملكية الفكرية بل أيضا من جانب المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. وقال إن إذكاء الوعي في تركيا هو من بين أهم الأنشطة. وفي العام الماضي، حضر مكتب الملكية الفكرية بمفرده أكثر من 118 ندوة وورشة عمل ومؤتمر وساهم فيها. وأُنجزت هيئات أخرى مثل وزارة الجمارك والسياحة ووزارة العدل، مشاريع تتصل بصفة خاصة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد تم إنجاز العديد من المشاريع المتعلقة بمواءمة الملكية الفكرية مع الاتحاد الأوروبي بنجاح، ومن بين تلك المشاريع، اختيار أحد مكاتب الملكية الفكرية كمثل يُحتذى به. ولإظهار الأهمية المتزايدة لمسائل الملكية الفكرية في تركيا، بدأ العمل بالقانون الجديد لحقوق الملكية الصناعية، بما في ذلك حق المؤلف، في يناير 2017، ومنذ ذلك الحين تم تنظيم أكثر من 170 ندوة ومؤتمرا وورشة عمل في تركيا من قبل الجامعات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى. ورأى الوفد أن أهم إسهام للمكتب الخارجي في تركيا هو تعزيز الوعي بالملكية الفكرية بجميع جوانبها، ويتمتع كل من مكتب الملكية الفكرية وبعض الهيئات الحكومية الأخرى بخبرة وافرة، ويمكنها نشر هذه الخبرة ليس في تركيا فحسب، بل في المنطقة برمتها. ومن بين المجالات المحددة التي ستكون ذات أهمية كبيرة للبلدان المجاورة هي المؤشرات الجغرافية. وقال الوفد إن تركيا تعلق أهمية كبيرة على المؤشرات الجغرافية وأنها تدرك تماما أنها يمكن أن تكون إحدى الأدوات الهامة لتنميتها وبلدان المنطقة. وسيكون للمكتب الخارجي برنامج خاص وميزانية خاصة وسيكونان بالطبع جزءا من برنامج الويبو وميزانيتها، ولكنهما سيكونان أكثر تحديدا فيما يتعلق بالأنشطة والبرامج ذات النتائج المرتقبة والأهداف وخطوط الأساس ومؤشرات الأداء المصممة من أجل المكتب الخارجي. وسيستفيد المكتب الخارجي في تركيا من تواصل قوي من شأنه أن ينشأ من خلال المكتب الخارجي عن طريق الجهات المعنية المحلية، الأمر الذي لا يمكن أن يحققه مقر الويبو. ثانيا، سيستضيف المكتب الخارجي في تركيا اجتماعات وندوات للبلدان في المنطقة بدلا من عقدها بصفة عامة، وهذا سيكون فعالا من حيث التكلفة. ونظرا أيضا للقدرة المحدودة للموارد البشرية للويبو، وخاصة في الإلمام بالاحتياجات المحلية والواقع في المنطقة بما في ذلك الشرق الأوسط والبلقان، فإن التشاور مع الخبراء المحليين والعمل معهم سوف يقللان من التكاليف، وسوف يؤديان إلى نتائج أفضل لكل ندوة أو ورشة عمل، أو غيرها.

372. وشكر وفد كولومبيا جميع الوفود على العروض وعلى الأسئلة التي طرحتها مختلف المجموعات. وأعرب عن رغبته في الإجابة عن الأسئلة التي طرحتها المجموعة بآء. وذكر الوفد أنه فيما يتعلق بكولومبيا، سيوضح أن الاقتراح الكولومبي الذي قُدم

في العام الماضي والمشار إليه في الوثيقة A/56/15 لم يتغير على الإطلاق ولم تتغير محتوياته إطلاقاً ولا يزال الاقتراح مطروحاً. وذكر الوفد أن كولومبيا أحرزت تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالتصديق على المعاهدات. وعندما تم تقديم اقتراح كولومبيا في عام 2016، كانت كولومبيا دولة طرفاً في 12 معاهدة من المعاهدات الستة والعشرين التي تديرها الويبو، وأصبحت كولومبيا اليوم دولة طرفاً في 13 معاهدة من تلك المعاهدات الستة والعشرين، وآخرها معاهدة بودابست لإيداع الكائنات الحية الدقيقة. ولم ترد هذه المعلومات في الاقتراح المقدم رسمياً. وأطلع الوفد الدول الأعضاء على أن القيم الواردة في الاقتراح تبلغ 75 832 دولاراً أمريكياً سنوياً تتعلق بتكاليف تشغيل المكتب. وقد تم تحديث هذه الأرقام وبلغ الرقم المناظرة 91 280 دولاراً أمريكياً. وأشار إلى أن الخطوة الأخرى التي يتعين أخذها في الاعتبار هي أن اللجنة المشتركة بين القطاعات في كولومبيا أيدت الاقتراح المتعلق بإنشاء مكتب خارجي، وعقد الاجتماع الوزاري لهذا الغرض في بداية هذا العام. كما أيدت الهيئة، التي سيعمل فيها المقر الرئيسي للمكتب الخارجي، الموافقة على الحيز المادي المقرر تخصيصه لهذا الغرض. وهذا يدل على الاهتمام، الذي يجري الحفاظ عليه على مر الزمن. وفي الختام، أكد الوفد أن اقتراح كولومبيا هو اقتراح يتعلق بمكتب خارجي وطني وأنه لم يحدث أي تغيير باستثناء العناصر الرئيسية التي ذكرت للتو.

373. وتحدث وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) ليجيب عن الأسئلة التي طرحتها المجموعة بآء. وقال إن إيران ستقدم الدعم التقني فيما يتعلق بتنوع برامج المساعدة التقنية المقدمة في البنية التحتية العالمية للويبو. ووقعت إيران مذكرة تفاهم مع أكاديمية الويبو لإنشاء مركز وطني للملكية الفكرية في إيران. ورأى الوفد أن إيران ستعمل كواجهة رئيسية بين أكاديمية الويبو والمستفيدين وستعمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية دون أي ازدواج مع برامج الويبو ذات الصلة وتستجيب للزيادة اليومية لأهمية الابتكار والإبداع والدور الذي ينبغي أن تؤديه الملكية الفكرية في اقتصاد قائم على المعرفة في إيران. ومن شأن إنشاء مكتب خارجي أن يوفر منصة لتقديم خدمات الويبو إلى المواطنين وأصحاب المصلحة في الملكية الفكرية بما في ذلك المواطنين والشركات والقطاع الخاص والبلد ككل. ويعتبر المكتب الخارجي جزءاً لا يتجزأ من تقديم خدمات الويبو وأهدافها، وسوف يصر على إدماج نظام قيم للملكية الفكرية في إيران من خلال تعزيز المعارف ونشر أصول الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى من شأن مكتب خارجي في إيران أن يوفر العديد من المزايا في الولايات ويكمل جهود الويبو الوطنية الرامية إلى نشر الوعي بالملكية الفكرية واحترامها. ومع مراعاة المنظمات الوطنية والمواطنين والأعمال التجارية على أرض الواقع، فإن ذلك يُعد مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للويبو، ويرى الوفد أن هذه المسائل الهامة لا يمكن أن تتحقق دائماً من المقر. ويؤدي المكتب الخارجي دوراً هاماً في هذا الصدد. ويمكن لمثل هذا المكتب أن يسهم في ضمان تقريب الخدمات والتعاون التقني فيما يتعلق بالملكية الفكرية إلى المجموعات التي لها مصالح فيها، كما أن وجود مكتب خارجي في إيران سيحسن من تعزيز المنظمات والقيم والخدمات ويزيد أيضاً تأثيرها المحلي من خلال معالجة استخدام الملكية الفكرية من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتطوير وابتكار شراكة مع أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالدور الإقليمي المحتمل لمثل هذا المكتب في إيران، وأشار الوفد بالفعل إلى أن إيران لديها موقع جغرافي مناسب في المنطقة لا يوجد فيه مكتب خارجي في المنطقة حالياً. ويمكن للمكتب الخارجي المحتمل في إيران أن يلعب دوراً إقليمياً في المستقبل. ويرى الوفد أن إيران لها بعد جغرافي إذا ظهرت حاجة إلى مثل هذه الخدمات والأنشطة أو كان هناك طلب للقيام بذلك الدور. ويمكن لمثل هذا المكتب في إيران أن يضمن النهوض بأهداف الويبو في المنطقة أكثر من أي وقت مضى، وأن يكون مستعداً لمواصلة دعم الأنشطة الإقليمية. ولدى إيران تعاون وثيق مع بلدان المنطقة في توفير مجموعة متنوعة من الخدمات وتطوير الدورات التدريبية وتبادل أفضل الممارسات وستواصل العمل على ذلك. وأبرز الوفد أيضاً أن المكانة العلمية ووجود الجامعات والحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه في مجال الملكية الفكرية ويمكن أن يسهم الموقع الجغرافي إسهاماً كبيراً في تعزيز أهداف الويبو واستراتيجيتها النهائية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

374. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للمندوبين الموقرين لتركيا وإيران وكولومبيا على تفسيراتهم الوافية.

375. وأعرب وفد المكسيك عن شكره للوفود على العروض التي قدّمتها وعن رغبته في مشاركة أفكاره بشأن عملية تعيين المكاتب الخارجية بروح إيجابية وبتأءة. وفي أكتوبر 2016، وبعد مفاوضات طويلة ومكثفة، اتفقت الدول الأعضاء على

المبادئ التوجيهية لمكاتب الويبو الخارجية، وستوجه المبادئ التوجيهية، عند اعتمادها، بطريقة موضوعية تقييم المقترحات المطروحة. ورأى الوفد أن الويبو ستستفيد من هذه العملية وستؤدي العملية إلى توصيات تعتمد على أفضل المقترحات. وفي ذلك الوقت، وتطرت المكسيك، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى، إلى مهمة الفحص الضميري والبحث المتعمق للكيفية التي يمكن أن تسهم بها آلية الملكية الفكرية في تعزيز عمل الويبو من خلال مكتب خارجي من شأنه أن يحسن عملها ويحسن نطاق أنشطتها انطلاقاً من أراضيها. وجاء قرار إعداد مقترح لمكتب خارجي للثنائية 2017/2016 نتيجة مشاورات مكثفة جدا بين المؤسسات في المكسيك تعمل معا على ذلك. وذكر الوفد أن تجربة السنوات الأخيرة أظهرت أن المبادئ التوجيهية لم تعد أداة موضوعية وشفافة ولكنها مجرد قائمة بالمتطلبات ذات الأهمية الثانوية وأعرب الوفد عن أسفه لذلك. وأظهرت المفاوضات بشأن هذا الموضوع أهمية طفيفة تتعلق بالمبادئ التوجيهية. وأشار الوفد إلى كيفية انحراف العملية، من وجهة نظره، عن المسار الطبيعي، ورأى الوفد أنه من الصعب الآن رسم طريق لتحقيق الهدف، وهو إنشاء المكاتب الخارجية التي لا يزال يتعين إنشاؤها. ويجب على الدول الأعضاء أن تدرك أن العملية قد أدت إلى الشعور بقدر معين من المواجهة لمناقشة هذا البند. ورأى الوفد أنه يمكن الأفضل استخدام التقرير الوقائي والتقني على نحو أفضل ويمكن أن يوفر ذلك عناصر وقائية ولكن أيضا عناصر جودة من وجهة نظر الأمانة التي من الممكن أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار. وبإمكان الأمانة أن تفعل المزيد في المبادئ التوجيهية لتيسير العملية. ودعا الوفد إلى التفكير في المستقبل القريب في حقيقة أن الصيغة المعتمدة للنظر في المقترحات لا تكفي لضمان اتخاذ قرار موضوعي دون أي اعتبارات سياسية تمكن الويبو من توفير حماية أفضل لعملها في أنحاء العالم. وأعرب الوفد عن أمله في أن تحقق المنظمة هدفها المتمثل في المبادرة إلى تطوير الملكية الفكرية ونظام الملكية الفكرية متوازن وموضوعي ومفيد للجميع. وكرر الوفد البيان الذي أدلى به وفد باراغواي بصفته المنسق الإقليمي، مذكراً بأن منطقة مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي اضطلعت بعملية صعبة لتقديم مرشح واحد للثنائية 2017/2016 واتخذت قرارا صعبا ثانيا بعدم اقتراح مرشح ثان للثنائية 2019/2018، من أجل تهيئة مناخ موات لاتخاذ قرار بشأن المكاتب الخارجية الأربعة التي لا يزال يتعين إنشاؤها. وذكر الوفد أنه في حين تعترف المكسيك بمبادرة إنشاء شبكة من المكاتب الخارجية وتلتزم التزاما كاملا بالملكية الفكرية فقد قررت حكومة المكسيك عدم تكرار اهتمامها باستضافة مكتب خارجي بعد تحديد نقاط الضعف في العملية، وكذلك الإسهام في الإيحاء التي قدمتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتيسير العملية. وذكر الوفد أن المكسيك تمسك بالتزامها بتعزيز نظام الملكية الفكرية وبالتنسيق مع الويبو ستحاول تعزيز حماية الملكية الفكرية على جميع المستويات. وأعرب الوفد عن تأييده لمداخلات مختلف الوفود إلى بذل جهد مشترك أخير للعمل بروح إيجابية وبناءة مع مراعاة المبادئ التوجيهية لصالح المنظمة والملكية الفكرية ومجتمعاتنا. وقال الوفد إن تبادل الآراء الذي سمعته الدول الأعضاء اليوم باستخدام المنهجية التي اقترحتها الرئيس فيما يتعلق بالأسئلة وهذا الحوار هو أمر يراه الوفد إيجابيا وبناء للغاية. وأعرب الوفد عن أمله أيضا في أن يُؤخذ مبدأ وجود شبكة جغرافية مستدامة وعادلة وفعالة في الحسبان ضمن هذه العملية المتعلقة بإنشاء مكاتب خارجية جديدة، كما ورد في المبادئ التوجيهية، وأن يكون لكل مكتب من المكاتب الخارجية منطقة عمليات جغرافية محددة بوضوح.

376. وهنأ وفد لاتفيا الرئيس على تعيينه رئيسا للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن الوفد سيقوم مقام ميسر المفاوضات بشأن المكاتب الخارجية التي جرت في العام الماضي أثناء انعقاد الجمعية العامة. وطلب الوفد من الدول الأعضاء أن تذكر نفسها بأن هناك أشياء تم تسجيلها وكُتبت في الوثائق، ولكن هناك أيضا أشياء لم يتم تسجيلها أبدا، ولكنها مفهومة للجميع. وشكر الوفد المجموعتين الإقليميتين، وهما المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على احترام تلك التفاهات التي توصلت إليها الدول الأعضاء خلال تلك المفاوضات الطويلة والصعبة والتي لم تسجل قط. وستقوم هاتان المجموعتان بتيسير التوصل إلى اتفاق بشأن المكاتب الخارجية للثنائية المقبلة، وكما ترى الدول الأعضاء، ليس هناك مرشحين أفارقة أو مرشحين من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي للثنائية 2019/2018. وهذا أمر يحاول الوفد طرحه على الورق، ولكنه غير ممكن. ومع ذلك، يتم احترام هذا الالتزام، ويرى الوفد أن هناك دلالة جيدة جدا على الروح البناءة والمشاركة، وينبغي الحفاظ عليها أيضا خلال المفاوضات بشأن المكاتب الخارجية المتبقية. وأعرب الوفد عن رغبته في الإشارة إلى أن دعوة المجموعة الآسيوية إلى تعيين المضيفين الأربعة المتبقين ينبغي اتباعها بشرط أن تتوصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء في

عام 2017. ورأى الوفد إذا كان هذا هو النهج الذي يمكن اتباعه، وإذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء، فإنه لن يكون مجرد احتفاظ ببلد مضيف ينبغي تعيينه في الثنائية هذه كرهينة. وتوصلت الدول الأعضاء إلى تفاهم غير رسمي بأن الأولويات ينبغي أن تُعطى لتسمية مضيف لبلد مضيف للثنائية هذه، ورأى الوفد أنه سيكون منصفا تماما ويتماشى كذلك مع قرار الجمعية العامة للجمعية عام 2015. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يقدم الرئيس إلى الجمعية العامة المقبلة توصية واضحة بشأن تمديد مكاتب الويبو الخارجية للثنائية الحالية والقادمة.

377. وشكر الرئيس وفد لاتفيا على كل الجهود التي بذلها بوصفه رئيسا للجمعية العامة في العام الماضي وأيضا في هذا العام عندما حاول إيجاد حل لهذه المشكلة. وأعرب الرئيس عن رغبته في أن تتمكن الدول الأعضاء من إيجاد طريقة لحل هذه المشكلة.

378. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (المجموعة الآسيوية) وأضاف موقفه الوطني إزاء هذه المسألة. وشكر الوفد في البداية الدول الأعضاء على تقديم عروض تفصيلية عن إنشاء المكاتب الخارجية، وأحاط الوفد علما بمقترحاتهم. وأشار إلى أن أحد أسباب مرونة باكستان في المبادئ التوجيهية هو النداء الحثيث للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا لإنشاء مكاتب خارجية كمسألة ذات أولوية. وذكر الوفد أن مبادئ التكافؤ والشمول والموضوعية والتركيز الخاص على جوانب التنمية في باكستان تنسم بأهمية قصوى. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن إنشاء مكاتب خارجية جديدة من شأنه أن يؤدي إلى تنمية غير متكافئة لاقتصاد المعرفة بين البلدان التي لديها مكاتب خارجية وتلك التي ليس لديها. أما المناطق التي لا تتمتع بتغطية ملائمة من المكاتب الخارجية مثل أفريقيا والشرق الأوسط فهي استثناءات. وقال إن أي آلية تسبب تفاوتات في الوقت الذي تسعى فيه الدول الأعضاء إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الجماعية والمقترحات الوطنية التي تتحول في المنطقة لن تكون مقبولة لدى الوفد. ورأى الوفد أن تزايد المكاتب الخارجية مع كل بلد يطلب مكتباً خارجياً قد لا يكون النهج الصحيح. وذكر الوفد أنه في الوقت الذي تسعى فيه الدول الأعضاء إلى إنشاء مكاتب خارجية جديدة بحلول عام 2019، فإن هناك حاجة لإجراء المزيد من المشاورات لتطبيق المبادئ التوجيهية بحكمة على المقترحات بتوافق الآراء. ويكتسب الاستعراض الذي أجري في عام 2021 أهمية في تحديد الأثر الحقيقي للمكاتب الخارجية في إيجاد أو تيسير أوجه التفاوت في المعارف.

379. ونظرا لعدم وجود وفود ترغب في أخذ الكلمة، علق الرئيس المناقشة بشأن البند 10.

380. وعند استئناف المناقشة بشأن البند 10، أبلغ الرئيس اللجنة بأنه يجري توزيع مشروع قرار، وتلا مشروع القرار.

381. وأشار وفد إيران إلى أن مشروع القرار ذكر أن لجنة البرنامج والميزانية قد أعادت النظر في اقتراح للثنائية 2016/2017، وتساءل عما إذا كان هذا يشير إلى اقتراح محدد. ورأى الوفد أن الإشارة إلى اقتراح غير واضحة، نظرا لأن عددا كبيرا من الدول الأعضاء قدم الكثير من المقترحات لتلك الثنائية.

382. وأشار الرئيس إلى أن وفد كولومبيا قد أصدر صباح يوم الخميس إعلانا يصف الخصائص الرئيسية للاقتراح الذي قدمه في السنة السابقة وأن ذلك أعقبه عروضاً للمقترحات الجديدة للثنائية التالية. وأوضح الرئيس أن هذا هو ما تحاول الفقرات ذات الصلة أن تعكسه.

383. ووافق وفد إيران على أنه لم يعاد النظر إلا في اقتراح واحد فقط، وأشار إلى أن هناك مقترحات أخرى لا تزال مطروحة على قدم المساواة لتلك الثنائية. ورأى الوفد أنه يجب معاملة جميع المقترحات على قدم المساواة. وتساءل الوفد عن السبب وراء تسليط الضوء على اقتراح واحد فقط، وذكر أنه لا يزال يجد صعوبة في فهم ذلك.

384. وأكد الرئيس مجدداً أن القصد هو الجمع بين الوقائع كما حدثت في مشروع القرار هذا. وأشار الرئيس إلى أنه من ناحية، كان هناك بيان من بلد يسجل طبيعة اقتراحه بأن يستضيف مكتباً خارجياً، وهو اقتراح سبق تقديمه في السنة السابقة. وبعد ذلك، استمعت اللجنة أيضاً إلى عروض توضيحية بشأن المقترحات الجديدة للثنائية المقبلة. ولذلك فإن الشيء الوحيد الذي حاول الرئيس القيام به هو جمع هذه الحقائق ضمن مشروع القرار. وبعد أن توجيه سؤال إلى وفد إيران عما إذا كان يتفق مع ذلك، اقترح الرئيس أن تعتمد اللجنة مشروع القرار الذي تم تلاوته تواً. ونظراً لعدم وجود اعتراضات، تم اعتماد القرار. وأشار الرئيس إلى أن الشيء الوحيد المتبقي هو الحصول على قائمة القرارات التي تعدها الأمانة، والتي سيتم توزيعها في بضع دقائق. واقترح الرئيس تعليق الجلسة العامة إلى أن تصل قائمة القرارات، وبالتالي يمكن للجنة البرنامج والميزانية اختتام اجتماعها.

385. إن لجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية):

"1" استلمت عروضاً عن الاقتراحات الجديدة لفتح مكاتب خارجية في الثنائية 2019/2018؛

"2" ونظرت من جديد في اقتراح للثنائية 2017/2016؛

"3" وأجرت تبادلاً أولياً لوجهات النظر بغية التوصل إلى قرار بشأن المكاتب الخارجية الجديدة قيد النظر للثنائيتين 2017/2016 و2019/2018، وقررت مواصلة المناقشات في الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية بهدف تقديم توصية إلى الجمعية العامة في دورة 2017.

البند 11 اختتام الدورة

386. أعلنت الرئيس عن البند التالي والأخير من جدول الأعمال، وهو البند 11، والذي هو اختتام الدورة. وأشارت إلى أن الأمانة قد أعدت ووزعت وثيقة تتضمن قائمة بجميع القرارات التي اعتمدت وأنها سترسل نسخة إلكترونية من الوثيقة إلى المنسقين الإقليميين بعد ظهر اليوم نفسه. وأشارت إلى أن لجنة الميزانية قد انتهت من عملها وسألت عما إذا كان لدى أي وفد الرغبة في أخذ الكلمة.

387. وأعرب وفد المكسيك عن امتنانه لقيادة الرئيس طوال الأسبوع، وتقديره لعمل الأمانة الذي جعل الدورة الأولى للجنة دورة بناءة. وقال إنه سيؤيد بالطبع القرارات التي ستعتمدها لجنة الميزانية في الفترة التي تسبق الدورة السابعة والخمسين للجمعية، ويستند ذلك بالطبع إلى المبادئ التوجيهية للويو على النحو المتفق عليه بالفعل في لجنة الميزانية. وأشار الوفد إلى أنه لا يرغب في أن يكون تناوله للموضوع تكررًا لأنه يدرك أن دورة لجنة الميزانية قد تناولت هذه النقطة، ولكنه يود أن يشدد على أهمية المنظمة داخل منظومة الأمم المتحدة، ولذلك فإنه يشجع المدير العام على مواصلة التخطيط لتنفيذ التوصيات التي من شأنها مواءمة المنظمة على نحو أكثر مع حوكمة منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتسوية مقر العمل التي تمت مناقشتها في وقت سابق، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن نيته في الحفاظ على الاتساق مع قرارات منظومة الأمم المتحدة ليست تهدف إلى تعديل أو التأثير على المرتبات التي يتلقاها موظفو المنظمة. ورأى الوفد أن هذه المسألة حساسة بطبيعتها في الويو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة. غير أن الوفد أشار إلى أن المكسيك، بصفة تاريخية، وجميع أعضاء المنظمة بصورة عامة، يحترمون استقلال لجنة الخدمة المدنية الدولية، ويحيطون علماً بمقرراتها، أيًا كانت، وفقاً لولايتها. وعبر الوفد عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة ورغبة الرئيس في المساعدة على إجراء استعراض للوثيقة التي تم توزيعها مؤخراً. وقال الوفد إنه سينتظر باهتمام معلومات عن نتائج المشاورات التي جرت هذا الأسبوع في فيينا، وأعرب عن أمله في أن تنعكس هذه المعلومات في الوثيقة المزمع تقديمها للجنة الميزانية المقبلة في سبتمبر.

388. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن تقديره للرئيس على قيادتها طوال الدورة وللأمانة على العمل الممتاز الذي أتاح للجنة الميزانية العمل بكفاءة عالية. وأشار الوفد إلى أن التقدم المحرز في هذا الأسبوع سيسمح للاجتماع المقبل للجنة الميزانية بالوصول إلى النتائج النهائية المتعلقة باعتماد الميزانية لعام 2018/19 والاستعداد للجمعية العامة المقبلة في أكتوبر. وأعرب الوفد عن التزامه بالتعاون الكامل مع الرئيس والكيانات الأخرى التي تعمل في المسائل المتعلقة. وكما ذكر المدير العام، فإن الميزانية وثيقة تُعرّف المنظمة فعلا. ومن ثم، رأى الوفد أن الويبو بحاجة إلى خريطة طريق واضحة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وتنسجم مع بقية منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، أعرب الوفد عن تقديره للطريقة الجادة والمنظمة جدا التي تناولت بها الرئيس هذا الموضوع، مما سمح للجنة الميزانية بإعادة النظر في الاقتراح الكولومبي كمرشح لمكتب خارجي لعام 2016/17، فضلا عن المقترحات المقدمة لعام 2018/19. ورأى الوفد أن المنهجية المستخدمة لا تسمح فقط بتقديم عرض رسمي جيد للمقترحات بل أيضا بمجموعة من الأسئلة والأجوبة ذات الصلة. وأن ذلك أدى إلى نقاش ثري جدا في ضوء مبادئنا التوجيهية. وشكر الوفد أيضا الرئيس على المساعدة في تيسير جميع العمليات غير الرسمية. وأوضح أنه ليس من السهل التوصل إلى توصيات للجمعية العامة، مع مراعاة أن هناك أربع مقرات فقط للمكاتب الخارجية، وأن هناك عدد من المقترحات الصحيحة والشرعية التي ينبغي النظر فيها. وناشد الوفد المجموعات الأخرى العمل معا لإيجاد بدائل صالحة ومتوازنة، مما سيسمح للدول الأعضاء بالمضي قدما في الدورة المقبلة للجنة الميزانية. وأشار إلى أنه أبدى مرونة وقدم تنازلات، وأنه يتوقع نفس الشيء من الآخرين.

389. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن ارتياحه لأن اللجنة قد أحرزت، تحت قيادة الرئيس، تقدما في مناقشة مشروع وثيقة البرنامج والميزانية وغيرها من البنود الهامة من جدول الأعمال. كما شكر الأمانة على الجهود الدؤوبة التي بذلتها في إعداد الوثائق ذات الصلة وللدردود المفصلة والوافية. ورأى الوفد أنه ينبغي على اللجنة خلال الاجتماع التالي للجنة الميزانية أن تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن المكاتب الخارجية. واقترح أن تنظر اللجنة في التوزيع الجغرافي العادل وتراعيه، وأن تعطي الأولوية للمناطق التي لا يوجد بها أي مكاتب خارجية وفقا للمبادئ التوجيهية المتفق عليها خلال الجمعية العامة في عام 2015. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي على اللجنة أن تنظر أيضا في بيان الرئيس بشأن الجمعية العامة في عام 2019 عند إعداد قرار فتح مكاتب خارجية في الثنائية 2018/19. وكما ذكر الوفد خلال البيان الافتتاحي والتدخلات الأخرى، أعربت المجموعة عن تقديرها للمبادرات التي اتخذتها الأمانة في الوقت الذي طُرحت فيه أولويات مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق في نظام الملكية الفكرية العالمي فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وأثنت بصفة خاصة على عمل إدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة في إطار البرنامج 10 والبرنامج 30 وأكاديمية الويبو في إطار البرنامج 11. ورأى الوفد أن هذه الأنشطة تعزز تقدم البلدان بما يكفل بشكل كاف الأداء السليم والفعال لخدمات الملكية الفكرية العالمية ويحقق دخلا للمنظمة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة الأنشطة وتوسيع نطاقها في إطار هذه البرامج لصالح المنطقة وإلى إجراء مناقشات مثمرة وبناءة خلال الدورة المقبلة للجنة الميزانية.

390. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأشاد بالرئيس على قيادتها ومهنتها التي سمحت للجنة الميزانية بإحراز تقدم كبير في العديد من النقاط المدرجة في جدول أعمالها. كما شكر الأمانة على العمل الرائع الذي أُجُز في جميع الوثائق خلال الدورة. وأعرب الوفد عن تقديره الخاص لكون مشروع البرنامج والميزانية يستهدف التنمية ولكون التنوع الجغرافي والبعد الجنساني جزء لا يتجزأ من ذلك كأهداف ذات أولوية. وأعرب عن رغبة المجموعة في التذكير بالأهمية التي تعلقها على البرنامج 4 وجميع المسائل الإنمائية التي تدخل في إطار عمل المنظمة. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، أكد الوفد من جديد التزامه واستعداده لتوسيع وجود الويبو في جميع أنحاء العالم، وأشار إلى أنه قرر عدم تقديم مرشحين للثنائية المقبلة من أجل تيسير الاختيار بين المرشحين. وشكر الوفد الوفود التي أبدت اهتماما باستضافة مكتب خارجي وأثنى على عروضها الممتازة. وفيما يتعلق بالبند 9 من جدول الأعمال، أكد الوفد من جديد موقفه بضرورة دراسة الوثيقة WO/PBC/21/20، لأنها تتضمن عددا من المقترحات الملموسة لتحسين إدارة الويبو. وكرر الوفد ثقته ودعمه للأنشطة المقبلة وشكر المترجمين الشفويين على عملهم خلال المؤتمر.

391. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وشكر الرئيس على قيادته القديرة في اختتام الدورة وعلى التقدم المحرز، وشكر الأمانة على مساعدتها في تقديم الوثائق في الوقت المناسب. وأشار الوفد إلى رغبته في التعليق على البند 5 من جدول الأعمال، موضحاً أن شواغل المجموعة قد تم تلبيتها ولا سيما بشأن مسألة الالتزام بقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية وتنفيذ سياسات متسقة في النظام الموحد للأمم المتحدة. وأعرب الوفد أيضاً عن سروره لملاحظة أن الأرقام الواردة في مشروع البرنامج المقترح والوثيقة، اللذين سيتم مناقشتهما في الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية في سبتمبر، سوف تأخذ في الاعتبار قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية ونتائج المشاورات الصيفية بين المنظمات التي تتخذ من جنيف مقراً لها وأمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية. وبالتالي رحب الوفد بالالتزام الأمانة المعلن بتقديم مزيد من الوضوح والمعلومات عن الآثار المترتبة على البرنامج والميزانية للثلاثية 19/2018 بحلول الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية. وفي الختام، شكر الوفد الدول الأعضاء على مناقشتها البناءة طوال الدورة وأعرب عن تطلعه للدورة المقبلة للجنة الميزانية.

392. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر الرئيس على قيادتها القديرة والمذهلة في توجيه الاجتماع نحو التوصل إلى نتيجة مبكرة. وأشار إلى المناقشة الجيدة بشأن أطر النتائج في البرنامج والميزانية المقترحين فضلاً عن الخطة الرئيسية المقترحة للأصول الأساسية وأكد أنه ملتزم بمواصلة المناقشات بشأن المسائل المعلقة التي تم تحديدها للدورة المقبلة للجنة الميزانية. وتطلع الوفد أيضاً إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ تعديلات عامي 1999 و 2003 التي أدخلت على اتفاقية الويبو وغيرها من المعاهدات التي تديرها الويبو. وأشار أيضاً إلى أن مسألة خفض المقترح في مساهمات الأعضاء لا تزال تهم المجموعة، وأنه سيواصل المشاركة بنشاط في هذه المناقشة. وأعرب عن تطلع مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ إلى تلقي الصيغة المراجعة لمشروع البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 19/2018. وشكر الوفد الرئيس على عملها الرائع في تيسير المناقشات في أول تبادل للآراء حول البند 10 من جدول الأعمال بشأن فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو. وأعرب عن ترحيب المجموعة بجميع الاقتراحات التي طرحت في مناقشة الإجراء المتعلق بالتوصل إلى قرار بشأن فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو. ورأت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أنه ينبغي معاملة جميع الطلبات على قدم المساواة مع مراعاة المبادئ التوجيهية والالتزام باستخدام الوقت من الآن وحتى الدورة المقبلة للجنة الميزانية لمحاولة دراسة الحلول الممكنة فيما يتعلق بالإجراء، وذلك للتمكن من التوصل إلى قرار بشأن فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو. وأعرب الوفد عن التزام مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ كذلك بالمشاركة البناءة وبتسهيل التوصل إلى نتيجة تكون مقبولة للجميع في المناقشة المتعلقة بفتح مكاتب الويبو الخارجية فضلاً عن جميع المناقشات بشأن القضايا الأخرى داخل الويبو. وشكرت المجموعة الرئيس مرة أخرى والأمانة على التحضيرات والإيضاحات والتفسيرات التي أفادت بالتأكيد المناقشات التي دارت في اللجنة.

393. وأعرب وفد اليابان، باسم المجموعة باء، عن تقديره للرئيس على توجيهاتها المتفانية. كما أعرب عن تقديره للأمانة على ما قدمته من مساهمات خلال الأسبوع وللمترجمين الشفويين على وجودهم الدائم مع اللجنة طوال الأسبوع. وشكر الوفد أيضاً جميع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على جهودهم الدؤوبة خلال الأسبوع. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، قدمت المجموعة باء بالفعل أربعة أسئلة إلى المتقدمين لاستضافة المكاتب الخارجية. وأعربت المجموعة باء عن تقديرها للبلدان التي قدمت ردوداً خطية على هذه الأسئلة. ورحبت أيضاً بتلقي ردود خطية إضافية من المتقدمين، وفضّلت أن يكون ذلك قبل استراحة الصيف، لمساعدة لجنة الميزانية على النظر بعناية ودقيقة في الطلبات. ورحبت المجموعة باء بالقرار المتعلق بإدراج الأرقام في مشروع وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة التي ستناقش في الدورة السابعة والعشرين للجنة الميزانية في سبتمبر، مع مراعاة قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية. ورأت المجموعة باء أن من المهم أن يعكس المشروع المقترح للبرنامج والميزانية النفقات المحتملة وفقاً للقرار المتخذ في إطار آلية النظام الموحد للأمم المتحدة للمرتبات والبدلات وشروط الخدمة الأخرى، وهو نظام متفق عليه بين جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكدت المجموعة باء التزامها بالمساهمة البناءة في الدورة المقبلة.

394. وأشاد وفد البرازيل بالجهود التي تبذلها الرئيس وقيادتها التي أتاحت للجنة إحراز تقدم كبير في مناقشة ميزانية الشناية المقبلة، وأشار إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن ستة برامج، من شأنها أن تيسر المناقشة بشكل كبير خلال الدورة المقبلة في سبتمبر. وأعرب الوفد أيضا عن شكره للأمانة على الجهود الدؤوبة التي تبذلها في محاولة لبناء الجسور بين الوفود التي لها وجهات نظر مختلفة. كما شكر المترجمين الفوريين على عملهم الممتاز خلال الأسبوع، وتمنى للمترجمين القادمين من العواصم رحلة عودة آمنة إلى ديارهم.

395. وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس على الطريقة التي أدارت بها العمل الممتاز كرئيس للجنة الميزانية خلال الأسبوع بأكمله. وأشار إلى أن الرئيس تجد دائما طرقا للتوصل إلى حلول توفيقية حتى بشأن المسائل الأكثر موضوعية. وشكر الوفد الأمانة على ما أبدته من حرفية وما أنجزته من عمل، وعلى انفتاحها على مناقشة جميع بنود جدول الأعمال. وذكر الوفد أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في سبتمبر، وأنه متأكد أيضا من أن لجنة الميزانية ستعمل بطريقة فعالة جدا في الدورة المقبلة. وشكر المترجمي الشفويين على العمل الفعال والرفيع في خدمة الويبو.

396. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وشكر الرئيس على قيادتها وتوجيهها القدير للاجتماع. وشكر أيضا الأمانة على عملها الممتاز، فضلا عن جميع المجموعات الإقليمية والمنسقين والدول الأعضاء، وبالطبع خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين الذين من الصعب بدونهم عقد اجتماع سلس وناجح. ورحب الوفد بالمناقشة الجيدة بشأن البرنامج والميزانية وكذلك الخطة الرئيسية المقترحة للأصول الرأسمالية. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي الصيغة المراجعة لمشروع البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثين 2018/2019. وفيما يتعلق بمسألة فتح مكاتب خارجية جديدة، أعرب الوفد عن أمله في إيجاد حل في أقرب وقت ممكن. وشدد الوفد على أنه سيبقى محايدا ونزيها بشأن هذه المسألة، ولكنه سيواصل المشاركة البناءة فيها. وأعرب الوفد عن تفاؤله بأن عمليات التوصل إلى قرار بشأن فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو لن تعرقل إجراء المناقشات والمداولات الأخرى داخل الويبو، مع مراعاة شبكة المكاتب الخارجية القائمة.

397. وشكر وفد السويد الرئيس على إدارة أعمالها خلال الأسبوع بمهارة وحكمة. وأيد الوفد البيان الذي أدلت به المجموعة بآء، ولكنه أعرب عن رغبته أيضا في أن يضيف بضع كلمات عن القرار الأخير بشأن تسوية مقر العمل. وأشار الوفد إلى الأسباب التي قدمتها الأمانة بشأن الأسباب التي جعلت الأرقام الواردة في الميزانية لا تعكس هذا القرار. وأشار الوفد إلى المناقشات الجارية بين لجنة الخدمة المدنية الدولية وعدد من المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقرا لها، وأوضح أن القرار الذي تم اتخاذه في نهاية مارس ساري المفعول حاليا. ولذلك رأى الوفد أن الميزانية ينبغي أن تستند إلى أرقام تعكس هذا القرار. وتوقع الوفد من إدارة الويبو تنفيذ القرار النهائي للجنة الخدمة المدنية الدولية بوصفها عضو في النظام الموحد للأمم المتحدة. وذكر الوفد أنه في حين أن هذا ليس هو المكان المناسب لتناول الأرقام على نحو مفصل، فإن تسوية مقر العمل قد انخفضت في جنيف لأن الأسعار انخفضت هنا وارتفعت في نيويورك؛ ومن الطبيعي أن تختلف هذه الأمور في جميع أنحاء العالم. وفي استعراضات أخرى جرت في الماضي، ارتفعت تسوية مقر العمل في جنيف أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أنه من المؤسف أن منظمات جنيف تتحدث عن خفض الأجور، وهذا ليس واضحاً. ويُعد هذا تعويضا عن نفقات المعيشة. ورأى الوفد أنه ينبغي الحفاظ على الوحدة داخل النظام الموحد للأمم المتحدة في جميع الأوقات، وبوصفهم أصدقاء ومؤيدين للأمم المتحدة، أعرب الوفد عن قلقه لأن المناقشة المطولة وغير الضرورية التي تجرهما منظمات جنيف تحول الوقت والاهتمام بعيدا عن العمل الأساسي للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا يضر بالاسم والسمعة الجيدين للأمم المتحدة.

398. وصرح وفد الصين بأن الاجتماع حقق نتائج بناءة تحت القيادة القديرة للرئيس. وبالنيابة عن الوفد الصيني، شكر الوفد الرئيس على قيادتها. وفي الوقت نفسه، شكر الوفد الأمانة على عملها الدؤوب في إعداد وتنظيم الاجتماع. وشكر أيضا جميع الزملاء والمندوبين على تعاونهم والمترجمين الشفويين على عملهم.

399. وأيد وفد كوريا البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وشكر الوفد الرئيس على قيادتها وجهودها للمضي قدما بالمناقشات المتعلقة بالمكاتب الخارجية. وفي هذا الصدد، أيد الوفد أيضا أن تطرح الرئيس فكرة إجراءات الاختيار خلال الدورة غير الرسمية. ورأى الوفد أنه على الرغم من أن الوفود لم تتمكن من الاتفاق على الجوهر فقد أجرت مناقشات جيدة لفهم موقف كل منها الآخر ودراسة قواعد وإجراءات لاختيار المكاتب الخارجية استنادا إلى المبادئ التوجيهية. ورأى الوفد أن هناك حاجة إلى قواعد واضحة للاختيار من أجل تحقيق روح المبادئ التوجيهية بشأن المكاتب الخارجية قبل الدخول في المناقشات الجوهرية. ومن أجل ذلك، هناك حاجة أيضا إلى توضيح المسائل القانونية والأجوبة المتعلقة بالأسئلة التي أثيرت خلال الدورة غير الرسمية. والتمس الوفد من الأمانة أن تنظر في هذه القضايا من أجل أن يتم فهم القضايا على نحو أفضل في الاجتماع القادم للجنة الميزانية. وفي الختام، أكد الوفد مجددا، بصفته متقدما لاستضافة مكتب خارجي، التزامه بتقديم مساهمة بناءة خلال عملية المناقشات المقبلة.

400. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده للبيان الختامي الذي أدلت به المجموعة باء. وأبدى الوفد رغبته في إنهاء بيانه الوطني بلفتة من التفاؤل. ولا يُعد ممثل الوفد، من جانبه، خيرا في الملكية الفكرية؛ بل دبلوماسيا، ومهما بالتفاعل بين أصحاب المصلحة والمصالح السياسية. ويعد اليوم هو الموافق للمهرجان الوطني لفرنسا - يوم الباستيل - كما يُسمى. وكذلك يتم الاحتفال بمرور قرن من الدعم العسكري الأمريكي في جانب فرنسا، مع وجود دونالد ترامب وزوجته ميلانيا يومين في باريس. وبعيدا عن هذه الاحتفالات الرسمية، أشار الوفد إلى أن الرئيس ترامب تناول العشاء مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وقرينتهما في مطعم جول فيرن في الطابق الأول من برج إيفل. ومن المفهوم أن هذا عشاء ودي أعده أحد خبراء المطبخ الفرنسي آلان دوكاس. وأبرز الوفد أنه في هذا العشاء الخاص جدا، أحضر الطاهي منتجات فرنسية، ولا سيما المنتجات ذات "الأسماء الأصلية" والمؤشرات الجغرافية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لذلك. وأفاد بأن قرينتي الرئيسيين أعربا عن تقديرهما الخاص لنوعية العشاء المقدم إليهما. وشدد الوفد على أنه لا شك في أن الرئيس ترامب سيعرب، بعد هذا العشاء في برج إيفل، عن حماسه لإدارته من أجل الترويج لمنتجات عالية الجودة من بلد يتمتع بمعرفة ومهارات الأشخاص الذين يرتبطون ارتباطا عميقا بأراضيهم. ويتماشى ذلك بالطبع مع أهداف الوفد هنا في الويبو. ولذلك شكر الوفد الرئيس والأمانة والمترجمين الشفويين وكذلك جميع الوفود الحاضرة التي سمحت بأن تسود روح الاتفاق في لجنة الميزانية وتحقيق حلول توفيقية تحدم المصالح العامة للمنظمة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تسود روح السلام ذاتها في الدورة المقبلة للجنة الميزانية التي ستعقد في شهر سبتمبر.

401. وانضم وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرها للرئيس على قيادتها وللأمانة على ما بذلته من عمل شاق وما أبدته من روح بناءة طوال هذا الأسبوع. وأشار إلى إنه مع القراءة الأولية للبرنامج والميزانية والعمل الذي أنجز هذا الأسبوع، فإن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به في المستقبل، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة الروح البناءة التي سادت في الاجتماع، وأخيرا، أعرب عن أمنياته للزملاء بيوم وطني سعيد جدا لفرنسا.

402. وشكرت الرئيس جميع المشاركين على تعليقاتهم الوافية جدا، وأشار إلى أن العمل كان عملا جماعيا حقا. ولذلك، إذا كانت لجنة الميزانية قد تمكنت من عقد جلسة مثمرة، فإن ذلك بفضل الروح البناءة جدا التي أبدتها الوفود، ووجهت الشكر لهم. وكذلك شكرت الرئيس الأمانة، ولا سيما أفرقة العمل، على عملها الممتاز، فضلا عن خدمات المؤتمرات التي تقدمها الويبو والفنيون العاملون معها في إعداد العروض التقديمية الخاصة بالمكاتب الخارجية الجديدة، وأعربت بطبيعة الحال عن شكرها الكبير للمترجمين الفوريين الذين أتاحوا للمشاركين فهم بعضهم البعض. وكررت الرئيس شكرها لجميع الوفود وأعربت عن أمله في أن يواصل الجميع العمل بروح تعاونية في سبتمبر.

[يلي ذلك المرفق]